



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب
المقنض
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٥٢٨٥

الجزء الأول

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١ - لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي آخرها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ - ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكر نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعضا .

٣ - لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفي أن تكون المسألة في المقتضب لي عرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤ - إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعز آماني فقد انشرح صدرى إلى أنني جعلت مسائل المقتضب على جبل اللزاع بما صنعتته من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المختضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عضيمة

تَضَرِير

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم
رئيس لجنة أحياء التراث

من أهم العلوم العربية التي عني بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما لهما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتنشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصيلة كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من اللبوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإحراجها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب «المقتضب» فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان - كما يقول محققه - «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة» ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيلي في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة «ممتاز» من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب «المقتضب» ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريلي زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتنشره ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهب النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريساً وتصنيفاً ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحاً فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل للمشكلة في أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفارقي لخص هذه الكتب جميعها ، ووشى بها حواشى الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى ولامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهب النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض لذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقلوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزاً من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكَلُّفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ ،
كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ بِمَا نُحْسِنُ .

وَنُصَلِّي ، وَنُسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِكَ ، وَخَاتَمِ رَسَلِكَ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ ، وَصَحْبِهِ..
أَمَّا بَعْدُ :

فقد صَحِيحَتِ الْمُقْتَضِبُ مِنْذُ رُبْعِ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ .
اسْتَنْسَخْتُهُ لِمَكْتَبَتِي ، وَقَرَّبْتُهُ مِنْ نَفْسِي ، وَبَقَيْتُ حَقِيقًا بِهِ ، مُرَاعِيًا لَهُ ، مُقْبِلًا عَلَيْهِ .
وَمَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَرَاثِنَا اللَّغَوِيِّ الْمَخْطُوطِ كِتَابٌ يُتَنَازَعُ الْمُقْتَضِبُ فِي أَصَالَتِهِ ،
أَوْ يُضَارَعُهُ فِي عِرَاقَتِهِ وَضَخَامَتِهِ .

فَالْمُقْتَضِبُ صَنَعَهُ شَيْخٌ مِنْ شُيُوخِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ حَمَلُوا لَوَاءَهَا ، وَرَفَعُوا مَنَارَهَا فِي الْقَرْنِ
الثَّالِثِ الْمَجْرِيِّ ، أَلْفَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَقَدْ تَأَصَّلَ تَفْكِيرُهُ ، وَنَضَجَتْ ثِقَاقَتُهُ ، وَاسْتَوَتْ مَعَارِفُهُ ،
لِذَلِكَ كَانَ أَنْفَسَ مُؤَلَّفَاتِهِ ، وَأَنْضَجَ ثَمَرَاتِهِ ، وَكَانَ لِلرَّأَةِ الصَّادِقَةِ الَّتِي تَجْلُو مَذْهَبَهُ النُّحَوِيَّ
فِي صُورَةٍ مُعَبَّرَةٍ ، وَاضِحَةٍ الْقِسِمَاتِ بَيِّنَةٍ الْمَلَامِحِ .

لَأَبَى الْعَبَّاسِ كُتُبُ أُخْرَى فِي النُّحُو ، وَلَكِنَّهَا رَسَائِلُ .

أَمَّا « الْمُقْتَضِبُ » فَقَدْ جَعَلَهُ كِتَابًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ، مَسْتَفْنِيًا بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يُشْرَفِ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ ،
وَلَمَّا أَلَّفَ كِتَابَهُ (الْكَامِلُ) بَعْدَ (الْمُقْتَضِبِ) ، وَضَمَّنَهُ صَدْرًا مِنْ مَسَائِلِ النُّحُو ، مَا أَحَالَ إِلَّا
عَلَيْهِ ، وَلَا أَشَارَ إِلَّا إِلَيْهِ ، وَكَانَ يَفْخَمُ أَمْرَهُ لِيَقُولَ : قَدْ شَرَحْنَا هَذَا عَلَى حَقِيقَةِ الشَّرْحِ فِي
الْكِتَابِ « الْمُقْتَضِبِ » فَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا مُسَبِّقًا بِلَفْظَةِ : « الْكِتَابِ » . وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي كِتَابِهِ
« الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ » .

وَعَنَى عن البيان أَنَّ «المقتضب» أقدم ما وصل إلينا في النحو ، والصرف بعد كتاب
سيبويه .

والمصادر الأولى - وما أقلها - هي النبع الصافي ، والمورد العذب ؛ فيجمل بنا أن نكشف
عن منابعها ، ونعبد الطريق إليها ، ونيسر الاغتراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوج
نفوسنا إلى أن تستمع لأحاديث هؤلاء الأئمة ، وأن تعرف كيف يصورون آراءهم بأقلامهم ؟
وكيف يحتجون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة اللذين جاءوا من بعد سيبويه ؛ كما كان له
تأثير في مؤلفاتهم النحوية ؛ لهذا عُنيت في تعليقاتي ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه .
والإفصاح عن هذه الصلة لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه في كل مسألة عرض
لها المبرد ، وبهذا يتبين لنا بوضوح مدى اعتماد المبرد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثم إن
كتاب سيبويه ، والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط
بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين : الثاني والثالث ، وفي ذلك أيضا
كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قوية في الدراسات المقارنة .

لقد بذلت أقصى الجهد في ذلك حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمنتها التعليق على
المقتضب قدرا وافرا .

وهذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت (٣٨٠) شاهدا ، وغير ما اكتفيت به من
الإحالات .

هذا وفي نشر المقتضب تصحيح للمطبوع من أعلام العربية ، فما أكثر ما نُسب إلى
المبرد من أقوال تعارض ما أثبتته في مقتضبه ، وفي ظني أن الذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد
كتاب سيبويه ، وجنح ذلك في كتاب .

بينما نراه متفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تُنسب إليه خلاف ذلك ، وليس أدل
على هذا من أن سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

معاوى إننا بشرٌ فأَسْجِحْ فلنا بالجبال ، ولا الحديد

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلها المبرد في نقده للكتاب ، ثم استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إن المبرد رد على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يصحَبَ نَشْرَ (المقتضب) إحياء كتابين لما به صلة :

أولهما : نقد المبرد لكتاب سيبويه ، ورد ابن ولاد على المبرد في كتابه «الانحصار» وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج أنَّ المبرد كان يعتلر منه ، ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أنَّ المبرد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ، كما أنَّ أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : «تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب» لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنى أن يُنشر كاملا ، ولكن الذي حملني على تلخيصه أنَّ الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، واو فعل لأحسن وأجمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي ، وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثم يُبين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، ونَحْبِكَ أن تعلم أنَّه ولَّد من هذه المسألة : (سير بزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية حنيئة لا طائل تحتها ، وما أشبهها بلخم جمل غث على رأس جبل وعر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

وقد أعانني الله فيسري معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كل شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحه ،
ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنيت ، ودعوت الله أن يبيء للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقده .
وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ،
والإسلامية .

وأما مالمقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فلهم مني
أجمل الشكر .

سبَّح الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسداد .

محمَّد عبد الخالق عضيمة

٦ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ
٢١ مارس ١٩٦٢ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرّد

نسبه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

« هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثماله ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث ، وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : « وثماله منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول »^(١) .

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرّد من السورجيين بالبصرة ثم يكسر الأرّضين وكان يقال له : حيّان السورحيّ وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرّد ابنة الحفصيّ ، والحفصيّ شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فاوجل) من السورجيين بالجمجمة ، ثمّ قال الناشر : ولم أعرّ على معناه على الرغم من محاولاتي الكثيرة للبحث عنه حتّى في بلاد المشرق .

(١) ترجمة المبرّد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الألبا : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيها الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباء الرواة : ج ٣ - ص ٢٤١ - ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ شذرات الذهب : ج ٢ - ص ٩٠ - ٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بنية الوعاة : ص ١١٦ - ١١٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه توفى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيب في
مراتب النحويين بأن قال : توفى سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يُذكر الخليل، وما ذكر في العقد الفريد^(١) من « أن محمد بن يزيد النحوي
قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيق عليه
فانقبضت ، فأخذ بعَضدي وقرّني إلى نفسه وقال : إنه لا يضيق سَمُ الخياط بمُتخابين ،
ولا تسع الدنيا متباغضين تصحيف ، وهذا الحديث إنما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد
اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب^(٢) .

راء المبرد :

لقيت راء المبرد حظًا كبيرًا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تُثبت فتحها وأخرى
تدل على كسرهما ، فيقول ابن خلكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة
وبعدها دال مهمله . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي
ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل المبرد لم لُقبت بهذا
اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب
إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطالبني ، فقال لي أبو حاتم :
ادخل في هذا : يعني غلاف مُزَملة فارغا ، فدخلت فيه وغطى رأسه ، ثم خرج إلى الرسول
وقال : ليس هو عندي . فقال : أخبرت أنه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتشها فدخل ،
فطاف كل موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزملة ، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق ،
وينادي : على المزملة المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثم قال : وقيل : إن الذي لقبه
بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأستاذ أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة التجارية
بتحقيق الأستاذ سعيد المريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات الزبيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسبني قد ضيقت
عليك فقال له : لا تقل ذلك فإن شبرا من الأرض لا يضيق على المتحابين والأرض برحبها لانسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً الفِطْطِيُّ عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصْحَفِيُّ المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الرأء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الرأء ، ولُقِّبَ بالمِبرِّدَ لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه^(١) .

أما ابن عبد ربّه^(٢) فيعلّل فتح الرأء بأن مبعثه سوء اختيار المبرِّد للشعر الهارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحويّ على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختار لكلّ شاعر إلا أبرداً ما وجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانيء ، فاستخرج له من البرِّد أبياتاً ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ »

وجلّ أشعاره في الخمریات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلّها ، وتخطأها إلى التي جانسته في برِّده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرِّد ، إلا لبرِّده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعاراً . تقتل من بردها .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الرأء بالشدة والفتحة في كتاب أبي العباس «المذكر والمؤنث» نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق والسيرافي^(٣) يضبط الرأء بالكسر ويقول : «لما صنّف المازنيّ كتاب الألف واللام سأل المبرِّد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المبرِّد بكسر الرأء : أي للثبّت للحقّ ، فغيّره الكوفيّون وفتحوا الرأء» .

قال الثعالبي في كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس في سبب تلقيبه بالميرد على قولين :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خيّر عن شيوخه ص ٣٢٣ .

(٢) العقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافي لضبطه في ترجمته المبرِّد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الرأء فيها إلا الشدة وحدها في الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو برد على أبيه في الجد منه إذا ما شئت أو لعب
وقلّما أبصرت عيناك من رجل إلا ومعناه إن فكّرت في لقبه

والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ؛ كما لقّب الغراب بالأعور والمثل يضرب به في
حالة البصر» .

ويقول نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوي البصري ؛ لأنه كان يدرس في البرادة .

اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين^(١) فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في كسر الراء وكان
ينشد في ذم من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجب وبغير هذا ينطسق الجهلاء

وقد وقفت على شعر الظاهر فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو
قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهرواني المتوفى سنة ٤٩٣ هـ^(٢) :

تقول بُنيّتي أبقى تقنّع ولا تطمخ إلى الأطماع تعتدّ
ورُض باليأس نفسك فهو أخرى وأزّين في السورى عليك أعود
فلو كنت الخليل وسيبويه أو الفراء أو كنت المبرّد
لما ساويت في حيّ رغيفاً ولا تُبتاعُ بالساء المبرّد

وقد يكون المبرّد أراد أن يهوّن على نفسه ما تُشعر به الألقاب من ذمّ بما حُكي عنه =
قال الأخصّس : أنشدنا أبو العباس المبرّد^(٣) :

لا تكرهن لقباً شُهرت به فلبّ محظوظ من اللقب
قد كان لقب مرة رجلاً بالوائليّ فعدّ في العرب

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٤٩ .

وما من شك في أنَّ اشتغال هذا اللقب على هذه الحروف (ب - ر - د) كان مثار فكاهات سمعها المبرد فتقبلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :

لَقِيَ بَرْدَ الْخِيَارِ الْكَاتِبَ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدَ عَلَى الْجِسْرِ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ فَقَالَ : أَنْتَ الْمَبْرَدُ وَأَنَا بَرْدُ الْخِيَارِ وَالْيَوْمُ بَارِدٌ اغْبُرْ بِنَا لَثَلَا يُصِيبَ النَّاسَ الْفَالِجُ^(١) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نِصْفَ النَّهَارِ فِي مَمُوزٍ فَقُلْتُ : لَيْسَ بِقُرْبِي مَنْزِلُ أَقْرَبُ مِنْ مَنْزِلِ الْمَبْرَدِ إِذْ كُنْتُ لَا أَقْدِرُ أَنْ أَصِلَ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلَنِي إِلَى حُورَيْشَةَ لَهُ وَجَاءَ بِمَائِدَةٍ فَأَكَلْتُ مَعَهُ لَوْنِينَ طَيِّبِينَ وَسَقَانِي مَاءً بَارِداً وَقَالَ : أَحَدَثُكَ إِلَى أَنْ تَنَامَ فَجَعَلَ يَحَدِّثُنِي أَحْسَنَ حَدِيثٍ فَحَضَرَنِي لَشَوَى وَقَلَّةٌ شَكْرَى بَيْتَانِ فَقُلْتُ : قَدْ حَضَرَنِي بَيْتَانِ أَنْشُدَهُمَا ؟ فَقَالَ : ذَاكَ إِلَيْكَ - وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّي قَدْ مَدَحْتَهُ - فَأَنْشُدْتُهُ :

وَيَوْمٍ كَحَرِّ الشُّوقِ فِي صَدْرِ عَاشِقٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ أَحْسَرُ وَأَوْمَدُ^(٢)

ظَلَلْتُ بِهِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ قَائِلاً فَمَا زِلْتُ فِي أَلْفَاسِهِ أَنْتَبِرُ

فَقَالَ لِي : قَدْ كَانَ يَسْعَاكَ إِذَا لَمْ تَحْمَدِ إِلَّا تَلَمَّ ، وَمَالِكَ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلَّا أَنْ أَخْرُجَكَ ، وَاللَّهِ لَا جُلُوسَ عِنْدِي بَعْدَ هَذَا . فَأَخْرَجَنِي فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ فَعَرِضْتُ مِنَ الْحَرِّ الَّذِي نَالَنِي مَدَّةً فَعَدْتُ بِاللَّوْمِ عَلَى نَفْسِي^(٣) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قدّمنا ، ثُمَّ طُلِبَ إِلَى سَرْمَنْ رَأَى مِنَ الْمُتَوَكِّلِ ، وَكَانَ سَبَبَ حَمَلِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ أَنَّ الْمُتَوَكِّلَ قَرَأَ يَوْمًا بِحَضْرَةِ الْفَتْحِ بَيْنَ خَاقَانَ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بَفَتْحِ هَمْزَةٍ (أَنَّهَا) فَقَالَ لَهُ الْفَتْحُ : يَا سَيْدِي (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ^(٤) . فَتَبَايَعَا عَلَى عَشْرَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ وَقِيلَ دِينَارٌ ، وَتَحَاكَمَا إِلَى يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُهَاجِرِيِّ وَكَانَ صَدِيقًا لِلْمَبْرَدِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَعْرِفُ الْفَرْقَ وَمَا رَأَيْتُ أَحَبَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَابُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَخْلُو مِنْ عَالِمٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَتَقَدَّمُ قُبَى بِالْبَصْرَةِ يَعْرِفُ بِالْمَبْرَدِ . فَأَمَرَ الْمُتَوَكِّلَ فَجِئَ بِهِ إِلَى سَرْمَنْ رَأَى سَنَةَ ٢٤٦ وَحَضَرَ مَجْلِسَهُ وَنَالَ عَطَايَاهُ^(٥) .

(١) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخالص للشمالي ص ٤٥

(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٤) القراءتان سبعتان . النشر ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) الزبيدي ص ١٠٩ - ١١٠ ، القفطي ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُنْدَار بن لُرّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(١) .

ولمّا قُتل المتوكّل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقديم بلدا لا عهد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتّحه السؤال لينسب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفّق يفسّر ، يُوهم بذلك أنّه قد سُئل ، فصارت حوله حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلّمون ويجمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتّشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلما نظر ثعلب إلى مَنْ حَوَّلَ أبا العباس المبرّد أمر الزّجاج وابن الخياط بالتهوؤ إلىه وقال لهما : فُضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صاروا بين يديه قال له الزّجاج : أتأذن - أعزك الله - في المفاتشة ؟ فقال له المبرّد : سلّ عمّا أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزّجاج في وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبا العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله في المسألة الأولى فلما رأى ذلك الزّجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ولا بدّ لي من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ غن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شُهر علمه ، وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكنّي أقول بالعلم والنظر^(٢) .

صفاته :

كان غلاما وسيما ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستاني في وصف هذا الجمال فقال^(٣) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيانتى سستروا وجهك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣٤ .

(٢) الزيلعي ص ١١٨ - ١١٩ القفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريري لشرطي ج ١ ص ١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجسمال بوجهه فسمت له حدقُ الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ،
وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقُرب الإفهام ، ووضوح الشرح ،
وعلوقة المنطق - على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأملى ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور
أبا جعفر ولّى رجلاً على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل
على هذا المتولّي بعض المتخلّفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تُثبت
اسمى مع القواعد ؟ فقال له المتولّي : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : ففى العميان
فقال : أمّا هذا فنعم فإن الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي
الصُّدُورِ) فقال : وتُثبت ولدى فى الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضاً فإنه من يكن أنت أباه
فهو يتيم ، فأنصرف عنه وقد أثبتته فى العميان وولده فى الأيتام ، وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص ١٧ .
وفى جمع الجواهر والملح^(١) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سلّة حلوى قد
أعدها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة فى اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأنشده :

الناس فى غفلاتهم ورحى النية تطحن

وللمبرّد مع عقلاء المجانين فى زيارته لهم طرائف كثيرة^(٢) .

براعته فى الجدل والمناقشة :

يصوّر لنا ذلك الزجّاج أحسن تصوير فى أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزك الله - فى المناقشة فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ، فسأله عن

(١) ص ٦٢ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة ص ٢٨٣ والمقد
ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

مسألة قأجابه فيها بجواب أقنعه فنظر الزجّاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يُوهن جواب المسألة ويُفسده ويحتلّ فيه ، فبقى الزجّاج سادراً لا يُحير جواباً ثم قال : إن رأى الشيخ - أحزه الله - أن يقول في ذلك فقال أبو العباس : فإنّ القول على نحو كذا فصَحّ الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده . فبقى الزجّاج مبهوراً ثم قال في نفسه : قد يجوز أنّه كان حافظاً لهذه المسألة مستعداً للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله في المسألة الأولى حتّى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقنّع ثم يُفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأوّل ،^(١) .

وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرّد والزجّاج^(٢) . ونقل عنه أنّه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمتني حُجّة^(٣) .

* * *

كان المبرّد لا يعلم مجّاناً ، ولا يعلم بأجرة إلّا على قلنرها : حكى الزجّاج أنّه كان يخرّط الزجّاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرّد فقال له : ما صنعتك ؟ قلت : أخرّط الزجّاج وكسب كل يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كل يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتّى يفرّق الموت بيننا ...^(٤) .

وحكى المتلويّ قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبته عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيء مسّى وإنّه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط^(٥) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطيّ : « وكان المبرّد ممسكاً بخيلا يقول : ما وزنت شيئاً

(١) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ والقفطيّ ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بنية الروضة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلا وزجج الدرهم في نفسى . هذا مع السعة التى كان فيها ، وكان ثعلب أشد منه في الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثعلب يعرض ويلوّح .

وقال أبو بكر بن عبد الملك^(١) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُنْثَنَّى : لا يكون النحوى شجاعا . فقليل له وكيف ؟ فقال : تروونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوى جوادا . فقليل له : وكيف ذلك ؟ قال : تروونه يفرّق بين الممزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أن الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

وتبع ذلك أنه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خُلّكان أنّه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبس أثواباً يَتَيَّه بها تيمم الملوك على بعض المساكين
ما غير الجُلّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثقّه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المُفْجَع^(٢) البصرى عن المبرّد : اتّهم بالكذب في نقل اللغة - وهذا ورد عن المُفْجَع^(٣) بإسناد مظلم والمُفْجَع^(٣) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا بمن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت إنيّا فصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

١ - قال ياقوت^(٣) : زعموا أنّ أبا العباس المبرّد ورد الدّينور زائرا ليعسى بن ماهان

(١) الزيلدى ص ١١٤ .

(٢) في الأصل « النخ » محرفاً ، وسيأتى حديثه .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١ .

فَأَوَّلَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقَضَى سَلَامَهُ قَالَ لَهُ عِيسَى : أَيُّهَا الشَّيْخُ مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمِعَةُ الَّتِي نَبَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الشَّاةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ مِثْلُ اللَّجْبَةِ . فَقَالَ : هَلْ مِنْ شَاهِدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمُهُ إِلَّا عُيَيْرٌ لَجَبَسَةٌ مُجْتَمِعَةٌ

فَإِذَا بِالْحَاجِبِ يَسْتَأْذِنُ لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ لَهُ : أَيُّهَا الشَّيْخُ : مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمِعَةُ الَّتِي نُهَيْتُمْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الَّتِي جَدَّمْتَ عَلَى رُكْبِهَا ، وَذُبِحَتْ مِنْ خَلْفِ قَفَاهَا . فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُ وَهَذَا شَيْخُ الْعِرَاقِ - يَعْنِي أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ - يَقُولُ : هِيَ مِثْلُ اللَّجْبَةِ وَهِيَ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ وَأَنْشَدَهُ الْبَيْتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَيْمَانُ الْبَيْتَةِ تَلْزِمُ أَبَا حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ هَذَا التَّفْسِيرُ سَمِعَهُ . هَذَا الشَّيْخُ أَوْ قَرَأَهُ وَإِنْ كَانَ الْبَيْتَانِ إِلَّا لِسَاعَتِهِمَا هَذِهِ ! فَقَالَ : صَدَقَ الشَّيْخُ أَبُو حَنِيفَةَ فَإِنِّي أَنْفَعْتُ أَنْ أَرِدَ عَلَيْكَ مِنَ الْعِرَاقِ وَذَكَرَى مَا قَدْ شَاعَ فَأَوَّلُ مَا تَسَأَلَنِي عَنْهُ لَا أَعْرِفُهُ . فَاسْتَحْسَنَ مِنْهُ هَذَا الْإِقْرَارَ وَتَرَكَ الْبَهْتَ .

ب - وَالْقِصَّةُ الثَّانِيَّةُ ذَكَرَهَا الْأَنْبَارِيُّ وَغَيْرُهُ (١) فَقَالَ :

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَفْجَعُ : كَانَ الْمُبَرِّدُ لِعَظَمِ حِفْظِهِ اللُّغَةَ وَاتِّسَاعِهِ يُتَّبِعُهُمْ ، فَتَوَاضَعْنَا عَلَى مَسْأَلَةٍ لَا أَصِلُ لَهَا نَسْأَلُهُ عَنْهَا لِنَنْظُرَ كَيْفَ يُجِيبُ ؟ وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ نَمَارِنَا فِي عُرُوضِ بَيْتِ الشَّاعِرِ :

أَبَا مِنْلَرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَانِيِّ وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَانِيِّ فَقَطَّعْنَاهُ وَتَرَدَّدَ عَلَى أَفْوَاهِنَا مِنْ تَقْطِيعِهِ (ق بَعْضُنَا) فَقُلْتُ لَهُ : أَيَّدَكَ اللَّهُ تَعَالَى مَا الْقَبِيْعُضُ عِنْدَ الْعَرَبِ ؟ فَقَالَ : الْقَطُنُ يَصْلُقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حُثِيَّ الْقَبِيْعُضَا

قَالَ : فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي : تَرَوْنَ الْجَوَابَ وَالشَّاهِدَ ، إِنْ كَانَ صَحِيحاً فَهُوَ عَجَبٌ ، وَإِنْ كَانَ اخْتَلَقَ الْجَوَابُ فِي الْحَالِ فَهُوَ أَعْجَبٌ .

وَيُظْهِرُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّتَيْنِ أَثَرُ الْوَضْعِ وَالِاتِّحَالِ . أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَفْجَعُ مِنْ أَصْحَابِ

(١) نَزْمَةُ الْأَلْبَا ص ٢٨١ - ٢٨٢ تَارِيخُ بَنْدَاد ج ٣ ص ٣٨٠ مَجْمَعُ الْأَدْبَاءِ ج ١٩ ص ١١٣ .

ثعلب ، وكان شيعياً وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره ، وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأنخس فقال^(١) : سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إن الذي يغلط ثم يرجع لا يُعدّ ذلك خطأً لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البين الذي يُصير [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يُعدّ كذاباً ملعوناً .
وكنّا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة مني لزمتني حجة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما روّأت في الحرف سنةً لتصبح لي حقيقة^(٢) .

شعره :

ذكره المرزبائي في معجم الشعراء^(٣) فقال :

« محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزدي النحوي المعروف بالمبرّد :

ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصري رأيت أحسن وجهاً مني ؟

قال : فقلت ولا أسمع راحةً ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرتُ بخلفيّةٍ لا أتقيها لشكّ في اليمين ولا ارتياب

بأنّك أحسنُ الخلفاء وجهاً وأسمعُ راحتيّ ولا أحباب

وأنّ مطيعك الأعلى جدوداً ومن عاصاك يهوى في تباب

فقال لي : أحسنت ، وأجملت في حسن طبعك ، وبديهتك .

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في وصفٍ وثناء مجاوز المقدار

بأذلّ مدحٍه ضنينٌ بمسا يملك من درهم ومن دينار

زرقه مكرها وما كنت من قبل لثقل العلاء بالزوار

فحصلنا على ثناء ومدح وركوب بالايمل في طيار

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . روّأ في الأمر : نظر فيه وتقبّه .

(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عنا البلاء لم ندر ما خطر العاقبة ؟
وقال الزبيدي^(١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفرد به بملهم أصحابه وإربائه عليهم بفطنته وصحة قريحته - متخلفا في قول الشعر ، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله ابن عبد الله :

بنفسى أخ برّ شددت به أزرى	فألفيته خرا على العسر والبسر
أغيب فلى منه ثناء ومدحمة	وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال أصحبه	وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتنى	مطالبة شعاء ضاق بها صدرى
وأحسن من هذا الحديث ونشره	كتاب أتاني مذكرجا ببيدى نصر
سررت به لئلا أرى ورأيتنى	غنييت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت : رعاك الله من ذى مودة	فقد فت إحسانا وقصر بى شكرى

ومما كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه^(٢) :

ياموئلا للوى الهومات والخطر	ومن عمدت لحاجاتى من البشر
هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم	والمتجيب لكم فى حال مستتر
صبرا من الآمال إلا من رجائكم	ولابسا بعد يسر حلة العسر
قل للأمير عبيد الله دام له	عز الإمارة فى طول من العمر
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر	فإن حق تمسك الورد المصدّر
وقد بدا غود شكرى مورقا فأجد	مقياه أجنيبك منه يانع الشعر
فإنما يسم الوسمى مبتسدا	وللوى نبات الروض والزهر ^(٣)
والسيف يجل فإن لم تسق صفحته	نبا ولم يك كالملشحوذة البتر

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفلى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبيدي ص ١١٢ ، القفلى ص ٢٤٨

(٣) كقيل قبل الحلق المين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومنه « نهر » فى القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول .
الوى . المطر بعه .

وقد تقدّم إحساناً إلىّ لسكم
وفي بقضاء عبيد الله لي خلف
لم أوتَ فيه من الإغراق في الشكر^(١)
وفيض راحته المغنى عن المطر

سأل المبرّد بشر بن سعد المرثديّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه^(٢) :

وقاك الله من إخلاف وغسد
فأنت المرتجى أدباً ورأياً
وتجمعنا أواصرُ لازمات
إذا لم تأتِ حاجاتي مسرّعا
فأى الناس آمنه ليمرّ
فقد ضمنتها بشر بن سعد
وهم أخواه أو نقض عهد
وبيّنك في الرواية من معدّ
سداد الرأي من حسَب وودّ
وأرجوه لحمل أو لعقد

وفي العقد الفريد^(٣) : ولحمّد بن يزيد :

يا عليلاً أفديك من ألم العلة هل لي إلى اللقاء سبيل
إن يحلّ دونك الحجاب فما يُخجّب عني بك الضنى والعويل

وفيه أيضاً^(٤) وللمبرّد :

ما القرب إلا لمن صحّت مودّته ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دوى الصلر مضطّعين ومن بعيد سليم غير مقترب

وقال المبرّد^(٥) : لما توفيت والدته القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلّ يعزيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثم أنشدته :

لعمري لئن غال ريب الزمان فساء لقد غال نفسا حبيبة
ولكنّ علمي بمسسا في الثوا ب عند المصيبة يُنسى المصيبة

فتفهم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثم انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

(١) تثقيب لعل جاء في هذه القصيدة في : العمر - العمر - الشكر ، وهما لغتان ، وقد جاء في القراءات السبعة كثيراً .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) ج ٢ ص ٤٥١ .

(٤) ج ٢ ص ٣١٤ .

(٥) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقال المربائي^(١) : أخبرنا الصولي قال : أنشدنا أبو العباس المبرد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لِي حِيلَةٌ فِيمَنْ يَنْسَمُ وَلَيْسَ فِي الْكَذَّابِ حِيلَةٌ
مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقْسُو لَ فَحِيلَتِي فِيهِ قَلِيلَةٌ

قال المبرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال : وليس في الكذاب حيلة ، ثم قال : فحيلتي فيه قليلة ثم أنشدني لنفسه :

إِنَّ النَّوْمَ أُغْطِيَ دُونَهُ خَبْرِي وَلَيْسَ لِي حِيلَةٌ فِي مَفْتَرِي الْكَلْبِ

والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إِنَّ النَّوْمَ أُغْطِيَ دُونَهُ خَيْرِي .

ثم نسب هذا البيت إليه الأخفش .

وله في وصف نرجسة^(٢) :

نرجسة لاحظني طرفها تُشِبُّ دِينَارًا عَلَى دَرَاهِمِ

* * *

شيوخه :

تلقى العلم عن أشياخ عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجري وختمه على المازني .

ويقول عن الجري^(٣) . « وكان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أخدمه » .

وقد جرى ذكر الجري في مواضع قليلة من المقتضب .

المازني : يقول المبرد عنه^(٤) : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه » .

(١) الموشح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه فى كتب الأدب واللغة كقوله^(١) :

«سمعت المازنى يقول معنى قولهم : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» أى إذا صنعت مالا يستحى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يلعب إليه العوام» .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صور من الأسئلة التى كان يوجهها للمبرد للمازنى وجواب المازنى عنها .

وتردد اسم المازنى فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستاني : قال المبرد^(٢) : جئت السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر خلقته له فتركته مدة ثم صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنى فى دار عيسى بن جعفر الهاشمى تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنى عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأليف الكتب فى اللغة .

ولم يجز للسجستاني ذكر فى المقتضب .

التوزى : قال عنه المبرد^(٣) «ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبى محمد التوزى ، كان أعلم من الرياشى والمازنى وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة» وقد جرى ذكر التوزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرد عن التوزى ، كما قرأ عليه نوادر أبى زيد (النوادر ص ٣١٧) .

الرياشى : قال عنه^(٤) : أول ما سمعت الرياشى ينشد شعرا لملك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصما بداركم بدلا بدارى فى بنى أسد
الخص فيه تقرأ أعينُنسا خسير من الآجر والكمد

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٠ - ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أخبار البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا^(١) : سمعت المازني يقول : قرأ الرياشي على كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردد اسم الرياشي في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزبادي : له روايات^(٢) عنه كما تردد اسمه في الكامل .

أبو محلم الشيباني : اتصل به المبرد كما يقول ابن النديم^(٣) .

الجاحظ : ظل المبرد على صلة به إلى آخر أيام حياته^(٤) .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرد عنه كثيرة مستفيضة .

وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أن المبرد قرأ شعر أبي تمام على أبي ماملك عون بن محمد الكندي .

* * *

ولم تقف ثقافة المبرد عند التلقى من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالأشارة إلى الأصول^(٥) .

وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد ، وثقافته أعمق من كل أثر ، فقد حلقه وهو حدث السن كما يرويه الزبيدي ، قال :

وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمد المسمعي قالا : رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

وحدثني^(٦) اليوسفي الكاتب قال : كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قلمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ - ٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ - ٢٤٣ .

(٦) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والقفطي ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرا على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرد على كتاب سيبويه أنه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يضمن بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدي فقال : (١) » .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرد ، وكان المبرد لا يمكن أحدا من نسخه ، وكان يضمن بها ضنا شديدا فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له في كل كتاب منه جعلا قد سمّاه ، فأجابه إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد فسخي بأبي الحسين إلى بعض خدمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

ويقول الزبيدي أيضا عن أبي القاسم بن ولاد (٢) « وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرد .

والمبرد ثبت لنفسه سمعا عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروي عنهم شعرهم .

روى عن البحرى شعره (٣) وكانت بينه وبين البحرى صداقة وثيقة العرى ، وألفة سقطت بها الكلفة حتى كتب لإيه البحرى يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٤) .

يوم سبت وعندنا ما كـ	في	الحر طعام والورد منا قريب
ولنا مجلس على النهر فينا	ح	فسيح تراتح فيه القلوب
ودوام المدام يندنيك بمن	كنت	تهوى وإن جفاك الحبيب

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحرى ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

فَاتِنَا يَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدٍ فِي اسْتِتَارِ كِي لَا يِرَاكَ الرَّقِيبُ
نَطْرِدُ الْهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتَرَعَّاتٍ تُنْشِقُ بَيْنَ الْكُرُوبِ
إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طُرُوبِ
لَا يَرْعُكَ الْمَشِيبُ مَسْنَى فَلَيْ مَا ثَنَانِي عَنْ التَّصَابِي الْمَشِيبِ

ومدح البحرى لإسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد^(١) .

وقال الصولي^(٢) : حدثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي قال : قدم حمارة ابن عقيل بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجرير .

وتردّد اسم حمارة بن عقيل كثيراً في الكامل^(٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعتل لنفسه^(٤) :

وفي الكامل أيضا : أنشدني أم الهيثم ، وفي الفاضل أيضا^(٥) .

وفي العقد^(٦) قال المبرّد : أنشدني أبو دهمان لنفسه ، وفيه أيضا :

« وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جود ثم أقلعت سريعا فمرّ بي مائي الموسوس فقال :

(١) ديوان البحرى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٤١ ، ج ٢ ص ١٧٣ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ج ٧ ص ١٥٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٠٢ ، ج ١٠٩ ، ج ٦ ص ٧ ، ج ١١٢ ، ج ١١٣ ، ج ٧ ص ٦٠ ، ج ٦١ والأمال ج ١ ص ٣٠ ومراتب

التحويين ص ٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٩٠ ، ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) ج ٢ ص ٤٥١ ، ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم^(١):

كفى حزناً أنا جميعاً ببسالةٍ ويجمعنا في أرضها شرٌّ مشهَدٍ
نروح ونغلو لا تزاورَ بيننا وليس بمضروب لنا يومٌ موعد
فأبداننا في بسالةٍ والتقاؤنا عسيرٌ كلقياً ثعلبٍ والمبرد

أبدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أولَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أن ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافساً قوياً اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الالف^(٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفاً بالبلاغة ولا رأيته إذا كتب كتاباً إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة^(٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبتته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتنظي أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومخبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزيلعي ص ١٥٧ - ١٥٨ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رأك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ! ولم يكن يلتفت إلى قوله (١) .
وقال الأخفش الصغير : كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخلد (٢) .

وكان المبرد يحب الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .
حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي - وكان صديقهما - قال :
قلت لأبي عبد الله اللينوري - ختن ثعلب - : لم يأبني ثعلب الاجتماع بالمبرد ؟
فقال : لأن المبرد حسن العبارة ، طو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه ملهيب المعلمين ، فإذا اجتمعا في مخيل حكيم للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن (٣) .
وكان بعض الناس يحب أن يذكي روح المنافسة بينهما ويشتعل نار العداوة حتى لا تخمد .
جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالميتسم العسذب ومشتكى الصب إلى الصب
لو أخذ النحو عن السوب ما زاده إلا عنى القسلب

فقال : أنشده أبو عمرو بن العلاء :
يشتمني عيد بن مسمع فصنت عنه النفس والعرض
ولم أجبه لاحتقاري له من ذا يعرض الكلب إن عصا (٤)

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :
فألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب (٥) .
وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ - ٢٣٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ، ج ٢ ص ٢٣٩ و (ماذا) لا تلزم صدر الكلام .
(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسائق شره) .
(٣) الزبيدي ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .
(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزبيدي ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .
(٥) القهرست ص ٩٤ .

وَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ فَارَسٍ الْإِنْتِصَارَ لِثَعْلَبٍ^(١) .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب^(٢) .

وَمَنْ انتصر للمبرد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال^(٣) :

وكان الشِّعرُ قد أودى فأحيا أبو العباس دأثر كلِّ شعر
وقالوا ثعلب رجلٌ جسيم وأين النجم من شمسٍ وبدر
وقالوا ثعلب يُفتى ويُملى وأين الثعلبان من الهزبر
وهذا في مقالك مستحيل تشبه جدولا وشلاً ببخر

وقال الآخر في مدح المبرد^(٤) :

وأوتيت علماً لا يُحيط بكنهه علومُ بني الدنيا ولا علمُ ثعلبٍ

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتكما العلماء يسوما رأت شأونكما متساوتين
تفسر كلَّ مقفلة بحذقٍ ويستر كلَّ واضحة بغين
كأنَّ الشمس^(٥) ما تمليه شرحاً وما يمليه همزة بين بسين

وكثر اجتماع المبرد وثعلب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحوية

كثيرة في هذه الدار^(٦) . وغير نحوية أيضاً^(٧) .

* * *

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أنَّ ثعلباً نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد^(٨) :

ربِّه من يغنيه حالي وهو لا يجسرى ببالي
قلبه مسلان مني وفؤادي منسه نحالي

فلما بلغ ثعلباً ذلك لم تُسمع منه بعد ذلك في حقِّه كلمة قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ - ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ - ١١٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل خنّ ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟ قال : لأنّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه^(١) . وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم المبرّد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما^(٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن جعد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس أخى محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرّد فقال لي أخى : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو بما أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ، ثمّ عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسأني فقلت : إنهما تكلمتا فيما نعرف فشرّكهما ثمّ دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلّا من هو أعلم منهما^(٣) .

وقال الصولي^(٤) : ومن جليل من رأينا وأكثرنا عنه ثمّ بعد صيته ووقع الإجماع عليه إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر^(٥) :

أيا طالب العلم لا تجهلن وعُدّ بالمبرّد أو ثعلب
تجدّ عند هلين علم الورى فلا تلك كالجمال الأجرب
عسوم الخلائق مقرونة بهلين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له الفراء فقال : ولا يَحْشِرُهُ^(٦) .

(١) الزيلعي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزيلعي ص ١٥٨ .

(٦) نزعة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزبيدي^(١) : وكنا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .
والمبرد يصرح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب
العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنه رثى المبرد هذه الأبيات^(٢) :
ذهب المبرد وانقضت أيامه وألدهبن إثر المبرد ثعلب
بيت من الآداب أضحي نصفه خربا وباقي النصف منه سيخرب
فتزودوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرد عن قريب يشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تكتب

وقد أخذ عن المبرد وثلعب كثير من الأدباء وتخرج على أيديهما كثير من العلماء منهم :
على بن سليمان الأخفش^(٣) ، وابن كيسان .
ونفطويه^(٤) .

ومحمد بن ولاد^(٥) .

ومحمد بن يحيى الصولي^(٦) .

وأبو الطيب محمد بن اسحق بن يحيى الوشاء^(٧) .

وعبد الله بن المعتز^(٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزعة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ - معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان
ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وكذلك في مسالك الأبحار .

(٣) نزعة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزعة ص ٣٤٣ وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظره ص ٨٤ ، ٨٠ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ،

٤٦ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١١٨ .

(٨) نزعة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المعتز العباسي) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علّق بظنّي بعد أن قرأت الإنصاف للأنباري أنّ هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيين عرضاً يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيين إلّا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة . أشفقت على مذهب الكوفيين لأنّه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصريّ ، ولو صورته لنا أقلامٌ كوفيّة لتغيّر تقديرنا له ، ونظرنا إليه .

ولكنّي بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفراء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجون لها ؟ - أيقنت أنّ صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك مهمّة لا تبين ، وعمّمة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدّث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلّقى الكلام على عَوانه ويُرسله إرسالا : قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فَلْيَنْهَآ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) فإنه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكرٌ وأُنْث ، إنّه قام هند ، وإنّه قامت هند ؛ لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر . » يقول البصريّون : ضمير الشأن مفرد مذكّر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسّرة له مؤنّث عملة كآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئا آخر ؟ وما معنى قوله : لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر ؟ وهل يصحّ إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قل الفراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلّا على الموضع الذي يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنّه قام زيد . ثمّ يستعمل بعد فيتقلّم ويتأخّر ، والأصل في هذا مثل : إنّما قام زيد . فالعماد - (ما) وكلّ موضع فعلى هذا جاء ينبى الفعل ، وليس مع (قل هو الله أحد) شيء يقيه . »

وقال في ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدّم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ، إنما تقدّم العماد ههنا - يعنى في أول الكلام - ليعلموا أنّ الكلام يجيء مذكرا ومؤنثا .»

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدّم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئنّ به نفسك ؟

يرى الكوفيّون أنّ اسم الإشارة يرفع للبتداء وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمّونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال في ص ٥٢ - ٥٣ : «قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قرّبتة قال : وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليُعلم من الفعل ؟

قال أبو العباس : (وهذا) لا يكون إلّا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلّا أنّه لا يقدّم فعله كما يقدّم في (كان) لأنّه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء .»

وقال في ص ٥٤ - ٥٥ : «إذا جاء واحد لا ثانی له فقل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلّا تقريبا»

وقال في ص ٤٢٧ - ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائيّ والفراء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا لأنّه تقريب ، وهم يسمّون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أى قرب الفعل به . وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أى الخليفة قادم . فكلّما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان)»

في ص ٢٩٨ : «قال من جمع كُثَرِيَّات قال في التصغير : كُثْمِيثِيَّة خفيف وأكثر الكلام كُثْمِيثَةٌ وكُثْمِيثَرَةٌ أيضا .»

المعروف أنّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى صماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ وقال أبو العباس : قال القراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أبي الواشين لا عَمَرُ غَسِيرِهِمْ لَقَدْ كَلَّفُونِي خُطَّةً لا أَرِيئُهَا
وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .
ويمثل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النخو الكسائي ، والفقهاء أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه
لا يعرض علينا أنماطاً رائعة ، وصُوراً بارعة لهذا النخو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يُرسل
فيها القول لإرسالا من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ،
٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشأن بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر جِدْقَ ثعلب وبَصَرَهُ بالمعاني ، ونسوق هذه القصة :
قال العجوزي^(١) : « صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب
فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزك الله - في قول أوس ؟ :
وغسّيرها عن وصلها الشيب ، إنه شفيع إلى بيض الخُردور مُلدربُ
فقال بعد تمكث وتمهل وتمطّق : يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى
أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غص المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :
إنّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجر له ذكر لأنّه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت :
أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابي إذا شك في الشيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة
منه بغزارة حفظه^(٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .
(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلازمة المبرّد

الزّجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصريّ بعد المبرّد ، وكان أوّل اتّصاله بثعلب ثمّ انقطع إلى ملازمة المبرّد كما قدّمنا . ولما كَبُرَ المبرّد وضعف أيام المعتضد وطُلب منه تفسيرُ بعض الكتب قال : «إنّه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنّه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السريّ رجوت أن ينّي بذلك»^(١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرّد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء ، ونوادر أبي زيد .

ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ : حدّثنا المبرّد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرّد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثمّ اشتغل بالموسيقى^(٢) .

محمد بن جعفر الصّيدلانيّ : هو صهر المبرّد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء^(٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستملّي أبي العباس المبرّد^(٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرّد وثعلب ، وكان يخط المذهبيين : البصريّ والكوفيّ .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحويّ : يقول عن المبرّد : ربّما اختصّ بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري^(٥) .

هل كان المبرّد متعصباً :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إنّ المبرّد عربيّ أزديّ يمانيّ ، وكتاب الكامل يمثّل هذا النوع من العصبية القبليّة

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ .
(٤) الأمل ج ١ ص ٣١ . (٥) الصاحب ج ٥ ص ٥٧ .

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .
(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ .

تمثيلاً صحيحاً . ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعَلِّي شأن المهلب ، ويتأول له . لقد رُئى المهلب بالكذب حتى في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو يذكر أنه إنما كذب في الحرب والكلب في الحرب جائز .

الذى في الكامل ج ٨ ص ١٩ : «قال أبو العباس : فكان المهلب ربماً صنع الحديث ، ليشد به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج» وذكر الحديث ص ٨ : كل كذب يكتب كذباً إلا ثلاثة : الكذب في الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته يعدها وكذب الرجل في الحرب يتوعد ويهدد» في ص ١٨ .

وأقول : إن المبرد ضمن الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ، كما ضمنه شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُبْرَةَ ... ومطلعها :

أقول لها من ليلة ليس طولها
كطول الليالي : ليت صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيها :

فلم تُبْقِ منهم رايةً يعرفونها
ولم تُبْقِ من آل المهلب عَسْكَرًا
وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلب جَدُّ الله دَابِرَهُمْ
أَصْحَوْا رِمَادًا فَلَا أَضْلَ وَلَا طَرْفَ
ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

وَالْأَزْدُ قَدْ جَعَلُوا الْمَتَوَفَّ قَائِلَهُمْ
فَقَتَلْتَهُمْ جُنُودُ اللَّهِ وَانْتَفِئُوا
وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حَرَملة العبدى للمهلب^(٥) :

عِلْمُكَ يَا مَهْلَبُ مِنْ أَمِيرٍ
أَمَّا تَنْسَى يَمِينُكَ لِلْفَقِيرِ
بِدَوْلَابٍ أَضَعْتَ دِمَاءَ قَسْوَى
وَطَرْتُ عَلَى مَوَاشِكَةِ ذُرُورِ

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ . (٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ . (٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .
(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ . (٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

وذكر هجاء رجل من تميم للمهلب مطلقه :
 تبعنا الأعور الكذاب فينا يسزجى كل أربعة حمرا
 ج ٨ ص ٨٨ .

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إن الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لعصبية . بدأ حديثه عن العدنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزدي حديثا موجزا على أن مما يستوقف النظر أن المبرد لم يذكر قبيلته ثمالة مع من ذكر من بطون الأزدي فلثالة إخوة منهم غامد^(١) فذكر المبرد غامدا وأغفل ذكر ثمالة^(٢) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يتهم على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ، ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعدل هو قوله :

سألنا عن ثمالة كل حي فقال القائلون ومن ثمالة
 فقلت محمد بن يزيد منهم فقالوا زدنا بهم جهالة
 فقال لي المبرد خسل قومي فقومي معشر فيهم ندالة

والمبرد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه^(٣) : لقد هجاني ببيتين أنضج بهما كبدي .

ولكن على بن حمزة يعقب على القصة التي ذكرها المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله :
 «فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ، وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بعرفتھا أولى» .

(١) جبهة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جل (غالب) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) المقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرّد في ذمّ التعصّب المفرط .
علّق على قول الشاعر^(١) :

ألا جعل الله الحيّ اليانين كلّهم فدى لفتيان يحيى بن حيّان

بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحدثني شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقيل له : ألا تدعو لأمك ؟ فقال : إنّها تميمة ...» .
وفي موضع آخر^(٢) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصّب لليمن .

وأثمّهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج^(٣) المبرّد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال :
«ونُسب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد إلى رأى الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم» .
وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العباس فيسأله ، فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحلّه ، ثمّ غلبت عليه الشقوة»^(٤) .

ولطالة المبرّد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيل طرف من أديهم القويّ كما قال المبرّد^(٥) :
«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردا لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتلر عن الإطالة في أخبارهم بقوله^(٦) :

(١) الكامل ج ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

(٥) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٦) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

« قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل
 شيء بشيء ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسخ به عزم صاحب الكتابة ،
 ويصدّه عن سنّته ، ويزيله عن طريقه . »

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يؤثّر الاعتدال والقصد ،
 فلم يضمن كتابه شيئاً في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه .
 ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال^(١) : « وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب
 رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره . »

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره ثمّ قال^(٢) : « وبعد هذا ما تمسك عنه »
 وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال :
 « ونختصر ما يجوز ذكره منه ونمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشاتين » - الكامل
 ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوايد الذي ختمه بقوله :

هو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوما بكسرى مرآبه

« وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان عليّ أتقى لله
 من أن يُعين في قتل عثمان^(٣) . »

ولمّا ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال لها ونبه عليها فقال^(٤) :
 « فأما أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس
 فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترخّم عليه ثلاثاً ولعن قتلته ثلاثاً ويقول : أو لم نلعنهم لثلاثاً ،
 ثمّ يذكر عليّاً فيقول : لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفر
 حتى حكّم فلم تُحكّم والحقّ معك ؟ ألاّ تمضي قدّما - لا أياك - وأنت على الحقّ ! » .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ . (٣) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ . (٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العباس : «وهذه كلمة فيها جفاء ،
والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربما استعملها الجفافة من الأعراب
عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : أنظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع
سليمان الملك رجلا من الأعراب في سنة جديدة يقول :

ربّ العبادِ ما لنا ومالـسـكا قد كنتَ تَسْقِينَا فما بدا لكَا
أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لَسْكََا

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبأ له ولا ولد ولا صاحبة .
وفي الكامل ج ٦ ص ٧٦ . «وكان خالد بن عبد الله القسريّ - لعنه الله - يلعن على بن أبي
طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر» .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيا يُروى لنا ما يفيد أنه كان إلى جانب سيّدنا علي . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر
بعد مناظرته لثعلب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّن معاوية إلى علي^(١) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة^(٢) .

(١) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٢) الكامل ج ٧ ص ١٤٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي »^(١) .

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معالي القرآن فيما ليس فيه قولٌ متقدم ، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء إمام ثعلب »^(٢) .

وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية »^(٣) .

وقال ابن خلكان : « كان إماما في النحو واللغة »^(٤) .

وقال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله »^(٥) .

وقال زغطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد »^(٦) منه .

وقال عنه ابن جنّي : « يُعَدُّ جَبِلا في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »^(٧) .

وقال الأزهري في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجاين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه » .

وقال البهري في مدح المبرد^(٨) .

ما نال ما نال الأمير محمّد
إلا بيّثن محمّد بن يزيد
وبنو ثُمالة أنجم مسعود
فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزهة ص ٢٨٠ والمجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٤) النزهة ص ٢٧٩ .

(٥) أخبار البصريين : ٧٧ النزهة : ٢٨٠ .

(٦) مراتب النحويين ص ٨٣ .

(٧) ديوان البهري ج ١ ص ١٧٧ .

(٨) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرد : بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة ، ربما يكون أسرف في بعضها . وقلما ظفر نحوي بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة . وقد أورد البارودي طرفاً منها في مختاراته ج١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وها هي ذى القصيدة كما هي في مخطوطة الدار :

طرفت أسماء والركب هُجُودٌ	والمطايا جُنْحُ الأذوادِ قُودٌ ^(١)
طرقتنا ، فأنالت نائلاً	شكرهم لو كان في التَّنبِ ^(٢) - الجُحود
ثم قالت وأحسنت عَجَبِي	من سُراها حيث لا تسرى الأسود
لا تَعَجَّبْ من سُرائنا ، فالسرى	عادةُ الأقمار والنَّاسِ هُجُود
عَجَبِي من بَلَّما ما بَلَّلتْ	وسُراها وهي مِشْماسُ ^(٣) خَرُود ^(٤)
نَوَلْتُ وهي منيعٌ نِيلُها	وسرت وهي قَطِيعٌ ^(٥) الخَطُورُود ^(٦)
عادةً لو هبَّت الريح لها	آدَها من مَسْها ما لا يدُود
يشهد الطَّرْفُ المِراعى أنها	سرقت من قَدَّها الحُسنُ القُدود

(١) جمع أقود : دليل متقاد .

(٢) الفطنة .

(٣) شمس الفرس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قطع القيام : منقطع ضعفاً أو سناً .

(٦) امش على رود : أى سهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها^(١) -
 فَاغْتَنَقْنَا والحشا وَفَقُ الحشا
 وَلَعَهْدِي قَبْلَ هَاتِيكَ بِهَا
 تُسَال^(٢) الْأَرَى^(٣) فَتَحْكِي أَنَّهَا
 ظِلِيَّةٌ تَصْطَادُ مِنْ طَافَتْ بِهِ
 وَأَبِيهَا لَقَدْ اخْتَالَ بِهَا
 أَرَجَتْ مِنْهَا فَلَاةٌ جَرْدَةٌ
 قَلْتُ - لَمَّا عِيقَتْ أَرْوَاحُهَا
 أَوَّانَتْ^(٤) ابْنَ يَزِيدٍ بَيْنَنَا
 أَيْ ظِلُّ مِنْ نَعْسِمٍ فَلِي
 يَا لَهَا مِنْ خَلْوَةٍ^(٥) أَعْطِيَتْهَا
 أَصْبَحَتْ فَقْدًا وَكَانَتْ نِعْمَةً
 لَا كُنْتُمْ ابْنَ يَزِيدٍ إِلَهًا
 مَا جَدُّ لَمْ يَسْتَتِبْ^(٦) قَطُّ يَسْدًا
 رَبِّ آبِلْ مَرَجِسِ^(٧) لَهُ
 مِنْ عَنَاقٍ كَادَ يَأْيَاهُ النُّهُودُ
 ، وَبَا عَنْ صَدْرَهَا صَدْرٌ وَدُودُ
 وَفِي زَوْرَاءِ^(٨) عَنْ الْوَضِلِ حَيُّودُ
 مِنْ ظِيَاءٍ لَا تَدْرَاهَا^(٩) الْفُهُودُ
 رَبَّمَا طَافَ بِكَ الظُّبَى الصَّيُّودُ
 إِذْ أَلَمْتُ مَا يَلِي أَوْدَ أَوْدُودُ
 وَأَضَاءَتْ وَوَجَّوهُ اللَّيْلِ سُودُ
 بِاللَّالِ^(١٠) : لَا دَرَسَتْ هَذِي الْعُهُودُ
 أَمْ نَسِيمٌ بَثُّهُ رَوْضٌ مَجُودُ^(١١) ؟
 لَيْسَلِي أَوْ كَانَ لِلظِّلِّ رُكُودُ^(١٢)
 لَوْ أَحَقَّتْ أَوْعَدَا اللَّيْلِ الثُّقُودُ
 وَالْعَطَايَا حِينَ يُسَلِّبْنَ قُقُودُ
 أَبَدًا حَيْثُ يُلَاقِيهِمَا الْوُجُودُ
 وَهُوَ إِنْ أَيْدَيْتَ^(١٣) بِالشُّكْرِ صُبُودُ
 كُلُّهُمْ أَرْوَعُ^(١٤) لِلْمَخْلُ طَرُودُ

- (١) خادمتها .
- (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهي زوراء في محل نصب حال سدت مسلخ المبتدأ المحلوف وجوباً والمبتدأ هو : لمهل .
- (٣) في الأصل : تسل .
- (٤) الارى : العمل وأراد به رضاها .
- (٥) تدري الصيد : ختله .
- (٦) الصحراء والمتنع من الأرض .
- (٧) في الأصل اتتا .
- (٨) أصابه المطر .
- (٩) ثبات .
- (١٠) حرف الخاء مطموس في الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
- (١١) استتابه : سأله أن يتوب .
- (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
- (١٣) حلماء ، المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
- (١٤) من يعجبك بحسنة وجهارة منظره أو بشجاعته .

حين يغرى بطن كحل^(١) كله
صُفْن عن جَرميهم كرمًا
يُطلب الإغفاء منهم والندى
ما خلوا من شرف يبنونه
منهمو من نصير الحق به
أى قرن باد منهم لم يكن
لو تراهم قلت : آساد الشرى^(٢)
شيدت أسلافه بنيانه
وانتق قول المسامين له :
فسعى يطلب غليسا أهله
سالكا منهاجهم يتلو الهدى
كلما حمل أعباء العلا
فمتى استنهضته استحشته^(٣)
وعمرته هزة تآبى له
أيها السائل عن أخلاقه
كم^(٤) تمرى الدنيا له إبسا^(٥)
وظهور الأرض شهباء^(٦) جرد
وكذا السادات تعفو وتجود
حيث لا تُنسى حقوق بل حقوق
مذ خلت منهم حُجور ومهود
إذ من الأوثان للناس عبود
حقه - لو أنصف الدهر - البيود^(٧)
أو سيوف حسرت عنها النعود
فوق نجد لا تضاهيه النجود
إنما بالإرث أصبحت تسود
سعى جلد لا يُخالطه^(٨) سمود^(٩)
، صائب السيرة ما فيه حيود
ذل في عز كما ذل القعود^(١٠)
مثل ما يستحش النار الوقود
أن يرى فيه عن المجد خمود
في الجدا^(١١) ذوب، وفي الدين جمود
، واستجاب الدر^(١٢) والدنيا جدود^(١٣)

(١) الساء .

(٢) باد : ذهب وانقطع وضبط حقه في الأصل بالضم .

(٣) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد وقيل : هو موضع بعته تأوى إليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل بمعنى انكشفت هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن للفعل لازم ومتعد .

(٤) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القراءات السبعة المتواترة تسكين المضارع المرفوع في آيات كثيرة كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٥) سمود : رفع رأسه تكبراً .

(٦) القعود من الإبل : ما يقتله الراعى في كل حاجة .

(٧) أحش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٨) العطية .

(٩) مري الناقة يمرها : مسح ضرعها فأمرت : در لبنها .

(١٠) التلطف وقد جاء المزى والأيساس في قول الخطبة :

(١١) لقد مريتكم لو أن دوتكم
يوما يحى بها مسمى وإيساسي

(١٢) الجلود : النعجة قل لبنها .

لا كَقُومِ هَامِدٍ مَعْرُوفِهِمْ
مَعِشَرٍ فِيهِمْ تُكُولُ إِنْ نَسَوُوا
لَيْتَهُمْ كَانُوا قُرُودًا فَحَكَّوْا
وَلَقَدْ قُلْتُ لِدَهْرِي إِذْ غَدَا
يَسْلَمُ الْوَغْدُ عَلَيْهِ وَلَهُ
يَا زَمَانَا حُكِمَتْ أَخْوَالُهُ
إِنْ يُجْعِلُنِي ابْنُ يَزِيدٍ مَسْرَّةً
الْثَمَالِي ثِمَالًا الْمَسْرُوحِي
أَصْحَتِ الْأَزْدُ وَأَصْحَى بَيْنَهَا
نَاعِشًا مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ نَاشِرًا
قُلْ لِمَنْ أَنْكَرَ بَغْيًا فَضْلَهُ
: إِنَّمَا عَانَدْتُ إِذْ عَانَدْتَهُ
وَأَنَّهُ مَنْ يُخْصَى حَصَادُ إِنْسِهِ
يَا أَبَا الْعَبَّاسِ : إِنِّي رَجُلٌ
وَعَيْنَا إِنَّكَ الْمَسْرُوحُ الَّذِي
لَمْ أَزَلْ قِتْمًا وَقَلْبِي ^(١) وَيَسْدِي
شَاهِدُ أَنَّكَ بِخَيْرٍ زَاخِرٍ
يُجْعَلِي ذُرِّيًّا رَطْبًا نَاعِمًا

بَلْ هُمُو مَوْتَى عَنِ الْعُرْفِ هُمُو
فَعَلْ خَيْرٌ ، وَعَلَى الشَّرِّ مُرُودٌ ^(٢)
شَيْمَ النَّاسِ كَمَا تَحْكِي الْقُرُودُ
وَهُوَ لِلْأَخْيَارِ ظِلَامٌ ضَهْرُودٌ ^(٣)
- إِنْ رَأَى حُرًّا - هَرِيمٌ وَشُدُودُ
فَسُرُوجُ الْخَيْلِ تَعْلُوهَا اللَّبِيدُ
مَنْكَ لَا يُلْمَنُ بَعِيْنٌ سُهُودُ
مُطْلَقُ الْأَصْفَادِ ^(٤) وَالطَّلَقُ الصَّفُودُ ^(٥)
جَبَلًا وَهَيَّ رِعَانٌ ^(٦) وَرِيْثُودُ ^(٧)
مَنْ أَجْنَتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الْخُودُ
مَثَلُ مَا أَنْكَرْتَ الْحَقُّ يَهُودُ
حَظُّكَ الْأَوْفَرُ قَابَعْدُ وَثَمُودُ ^(٨)
ضَيْغُ مَا ضَمَّ مِنَ الرَّمْلِ زُرُودُ ^(٩)
فِي عَمَّنْ عَانَدَ الْحَقُّ عُنُودُ ^(١٠)
حُبُّهُ عِنْدِي سَوَاءٌ وَالسُّجُودُ
وَلَسَانِي لَكَ مَذْ كُنْتُ جُنُودُ
لَكَ مِنْ نَفْسِكَ مَذْ بَلْ مُلُودُ
قَلْنَا مِنْهُ شُنُوفٌ ^(١١) وَخُقُودُ

(١) مفردة مارد : العاقى .

(٢) القيود .

(٣) جمع رعن : أنف الجبل .

(٤) جمع رهد : الحرف الناقص من الجبل .

(٥) حلف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل وهو طه لبعض النحويين .

(٦) دمل بين الثعلبية والخزيمية بطريق الخلاج من الكوفة .

(٧) ميل .

(٨) يميز الأخطش وابن مالك زيادة الواو في خبر كان وأغواتها وانظر تفصيل ذلك في معجم المواعج ج ١ ص ١١٦ .

(٩) جمع شنف وهو القوط .

غير أَنَّ البحر مِلْحٌ آسِنٌ
 واثن أقعدنى عنك الذى
 أنا صَاد ذادى عن مَشْرَب
 فتنهنهت^(٢) - عسايا أنسى
 ألحظ الرىَّ وحَسْبوى غُلَّة
 ومن البُرْج لَحَاطى مَشْرَباً
 فأعرتنى سبباً يُورِدنى
 وهو أن تنهض لى فى حاجتى
 وتُخَيِّنى لِمَا أَمَاحه
 أزل السدَّ الذى قد عاقنى
 يَا أَخَا النَهْض الذى ما مثله
 : لى مديح قلته فى سيد
 من حَبِير^(٥) الشعر مَنْ أَسْمعه
 كلِّمًا أنشدته فى مخفيل
 هيلت الأسماعُ من ألفاظِهِ
 ولدتَه فِطْنَةً إِنْسِيَّة
 يتلظى بين وَضَلَى شاعر
 أذعنَ المدح له فى شاعر
 فجرى فى القول وامتدَّ له
 فاستمع شِعْرى فإن أحمده^(١١)

ولأنت المَشْرَبُ العَذْبُ البَرود
 ساقنى نَحْوَك ما اختير القعود
 - سائغٍ يَشْفِي الصَّدَى دَهْرٌ كَنود^(١)
 إن تَطَعْمُكَ بَدْءُ سَاعود^(٣)
 غير أن لىس يُواتينى السُرود
 أنا مشغوف به عنه مَدُود
 بخسرك الغمر أعانتك السُعود
 نهضةً يُكوى بها الجارُ الحسود
 منك فالإشغال بالحبال قيود
 عنك زالت دون ما تهوى السدود
 حين لا تنهض بالقوم الجُود
 لم تزل تُهدى له الشِعْرُ الوُفود
 فوعاه قال : روضٌ أو بُرود
 ذَلِقُ^(٦) المِقُول^(٧) جَيَّاشٌ شَرُود^(٨)
 واقشعرت لمعانيه الجُلود
 تدعيها الجنُّ غسراء وُلود
 لُدُّ^(٩) قَوْلَ الشِعْرِ والشعرُ لَسُود
 يَغْزُرُ المنطق فيه ويجود
 وتناهى حين رَدَّتْه الجلود
 حين يرعى الفِكْرُ فيه ويرود^(١١)

- (١) كفور .
 (٢) نبتة : كف .
 (٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أنى وجوابه للشرط محذوف . وهو ضرورة أيضاً .
 (٤) أناله . (٥) حسن الشعر . (٦) فصيح . (٧) اللسان .
 (٨) سائر فى البلاد .
 (٩) الوصل : المفضل ، واللود : ما يصب بالمسط من القواء فى أحد شق النمل وقد لده أو آلده ولد .
 (١٠) أحمده : وجدته محموداً .
 (١١) يلعب ويحى .

فاحتجب حنلى بإسماعكهُ
لى فى ملحى فيه أمل
عارض أمطر غيرى ودعت
العلاء المبتنى ثم العلاء
وابن من حنق تأويل اسمه
حاجى ثقل وقد حملتها
وتعلم^(١) - غير ما مستأنف
أن للمجد سبيلا وغرة
وبما يؤلى مسودا سيد
وبأن أحسن ذا أذعن ذا
ليس تثنى بالآباطيل الطلى^(٢)
بل بأن ينصب حُر نفسه
وبأن يلتقى بضاحى وجهه
وبأن يقرع بابى سمعه
كل ما عدت أثمان العلاء
فاتخذ عنلى - لك الخيريدا
من أياديك التى لدو جُحمت
تُجتنل فى غمة الكفر كما
وتألفنى تألف صاحبها

ملكاً يملكه حلم وجود
وبلاغ وله فيه خلود
رائدى منه بروق ورعود
فوق ما أثل قحطان وهمود
قله فى كل عيسى صمود
فاختلها لا تكامذك كزود^(٣)
علم شىء أيها العبد^(٤) المكود^(٥)
ضيقاً مسلها فيه صمود
أمر السيد فانقاد المسود
قلما قيد بلا شىء مقود
لا ، ولا توطأ بالهزل الخلود
وبأن يشهر والناس رعود
أوجها فيها عبوس وصمود
ما يقول الكز^(٦) والهش^(٧) الرفود^(٨)
ولما يبتاع منهم نقود
ترتبن شكرى بها ما اخضر عود
مرة قام لها منه شهود
يُجتلى فى ظلمة الليل العمود^(٩)
بى ألوا شكر شكر لا شروود

(١) عتبة كزود : صعبة .

(٢) معنى اطم ملازم لصيغة الأمر ينصب مفعولين وعد للمصدر المؤول من أن ومموليها متدلها .

(٣) العبد : من بعد القوم .

(٤) دائم المطاء من قولهم ثافة مكود : دائمة الغزر ، وبهر مكود : لا يتقطع ماؤها .

(٥) الأعتاق والمفرد طلاء . (٦) الكز : قليل الخير . (٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومطلى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من وفد الشىء .

إذا أمسكه . (٩) السيف .

واستعن في حاجتي وانلُب لهما^(١) من به راقى^(٢) على الناس عنود^(٣)
يسعى في الحاجة حسرٌ ماجدٌ لا حشودٌ لأخيه بل حشود^(٤)

وقال أحمد بن عبد السلام^(٥) :

وأيت محمد بن يزيد يسحو
جليس خلائف وغليى ملك
وفتيانيسة الظرفاء فيه
وينسثر إن أجال الفكر ذرا
إلى الخيرات في جباه وقدر
وأعلم من رأيت بكل أمر
وبهئة الكبير بغير كبر
وينسثر لؤلؤا من غير فكر

ولبعضهم في ملحه^(٦) :

وأنت الذى لا يبلغ الوصف مدحه
وأيتك والفتح بن خاقان راكبا
وكان أمير المؤمنين إذا رنا
يروح إليك الناس حتى كأنهم
وإن أطنب المداح مع كل منطب
وأنت عديل الفتح في كل موكب
إليك يطيل الفكر بعد التعجب
ببسابك في أعلى منى والمحصب

وقال آخر^(٧) :

وإذا يقال من الفقى كل الفقى
والمستضاء بعلمه ويرأيه
والشيخ والكهل الكريم العنصر
وبعقله قلت : ابن عبد الأكبر

(١) لديه إلى الأمر من ياب نصر : دعاه ، وحفه ، ووجهه .

(٢) انصبت .

(٣) بحابة عنود : كثيرة المطر . وفي الأصل عنود بالطاء .

(٤) من ينفذ لماونة أغيه وإجابة دعوته . وتنفذ ألف يسمى للوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٣٨٩ - ٣٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٧) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ، كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله^(١) :

يا أختَ ناجية بن مسامة إنني أخشى عليك بئى إن طلبوا دى

وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاً قال كما قال جرير :

• قتلنا ثم لم يُخَيِّنَ قتلنا •

٢ - وما يعاب به أبو تمام قوله^(٢) :

تُشَفَّى الحربُ منه حين تغلي مراجلها بشيطانٍ رجيمٍ

فجعل المملوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذى يلتم قوله فى الرشيد^(٣) :

لقد اتقيت الله حقَّ تقاته وجهدت نفسك فوق جهدِ التقي

وايس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته للذى بعده لأنه معطوف عليه متصل به

وهو قوله :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التى لم تُخلق

هذا البيت بادى الحوار^(٤) جدًا ، وقد ردده فى مكان آخر فقال^(٥) :

هارون ألفننا ائتلاف مودة ماتت لها الأحقاد والأضغان

حتى الذى فى الرحم لم يك صورة لفسؤاده من خوفه خفقان

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثلة المين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس^(١) شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم
بمثله مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها خلقا وخلقًا كما قُدَّ الشراكان
اثنان لا فصل للمقول بينهما معناهما واحد والعلة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نَعِصْ جبار السموات
لأن هذه أعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشدَّ تبغيض إلى العزيز الجبار - عز اسمه - وأنه
إياه يقصد بالعصيان .

في الكامل ج ٤ ص ١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبي نواس » قوله :

كيف لا يُذْنِيكَ من أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ

وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأن حق رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يُضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ، ولا أراه
حلوا لإفراطه ؛ وهو :

ودَهَمَاءُ تُرْسِيهَا رِقَاشٌ إِذَا شَتَّتْ مُرْكَنَةٌ^(٢) الْآذَانُ أَمْ عِيَالٌ
يَنْفُضُ بِحَيْزُومِ الْبِعُوضَةِ صَلَاحُهَا وَيَنْفُضُ مَا فِيهَا بَعُودِ خِلَالِ
وَتَغْلِي بِذِكْرِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرِّهَا وَتَنْزِلُهَا عَقْدًا^(٣) بِغَيْرِ جَعَالِ
هِيَ الْقِدْرُ قَدَّرَ الشَّيْخُ بِكَرْبِنْ وَتَلِي ربيع اليتامى عام كل هزال

ومثله قوله^(٤) :

عُتِقْتُ حَتَّى أَوْ اتَّصَلْتُ بِلِسَانٍ نَاطِقٍ وَفَمِ
لَا حَبِيبَ فِي الْقَوْمِ مَائِلَةٌ ثُمَّ قَصَّتْ قِصَّةَ الْأُمِّ

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف . مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالهاء للموحدة .

(٣) بالقصم والكسر : غرقة ينزل بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وليس عندى بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .
وفى الكامل ج ٣ ص ١٦٣ - ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنه ما أبقيت منى معلق
بعود تمام ما تأود عودها
وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبّه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبّه
فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوى ، واختصار قريب » .

* * *

١ - ومثال نقله اللغوى قال : أخطأ محمد بن يسير فى قوله^(١) :
ولو قنعت أثنى الرزق فى دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال
لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا
وَأَطِيعُوا أَمْرًا) فالعتر الذى يتعرض ولا يسأل ، يقال : قنع يقنع قنوعا ، إذا
سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنع قناعة فهو قنع وقانع جميعا .
٢ - مما أخطأ فيه أبو العتاهية قوله^(٢) :

ولربما سئل البخيل الشيء لا يسوى فتिला .

لأن الصواب لا يساوى فتिला ، من ساواه يساويه .

١ - ومن أمثلة نقله النحوى قوله : أنشئت سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

* وقد مضت لى عشرونان ثنتان *

فقلت له : أيها الأمير هذا لحن ، لأن إعرابا لا يدخل على إعراب^(٣) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحانة فمن ذلك قوله :

فما ضرها ألا تكون لجسول ولا المسرّي كعب ولا ليزيد

لحن فى تخفيفه باء النسب فى قوله : «مضى» فى حشو الشعر وإنما يجوز هذا فى القوافى^(٤)
وقد لحن عبد الصمد بن المعتز فى تركه صرف ما ينصرف وخطأ أبا العتاهية فى صرف
(يزيد) فى موضعين من شعره لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح^(٥) .

(٢) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

(١) الموشح ص ٢٩٩ .

(٣) الموشح ص ٣٥٧ .

(٥) الموشح ص ٢٦٢ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبدبريه، وعقد لم بابا في الكامل^(١) صئره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكلُ بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب ، وعقد لم بابا^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مُناذر : فله في شعره شدةٌ كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوةٌ كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦) .

وقال في الكامل^(٣) أيضا : وليس لقديم العهد يُفَضَّلُ القائل ، ولا لِحديثان عهد يُهْتَمُّ المصيب ، ولكن يُعطى كلُّ ما يستحق .

وفيه أيضا^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظُّه من الصواب أنه مُحدث » . وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نواس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سئل عنهما فقال^(٧) :

«لأبي تمام استخرجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحتري ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواء وأبو تمام يقول الذادر والبادر ... وما أشبه أبا تمام إلا بغنص يخرج الدرَّ والمخشلية^(٨) .

ثم قال : والله إنَّ لأبي تمام ، والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وُجد فيه مثله » .

(١) ج ٤ ص ١٠٢ . (٢) ج ٨ ص ٢٤٨ . (٣) ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) ج ٨ ص ١٤٩ . (٥) ج ٤ ص ١١٢ - ١١٦ . (٦) ج ٧ ص ٤٠ .

(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦ .

(٨) المخشلة : غرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

بياض وجه يريك الشمس حالسكة ودر لفظ يريك الصدر مخشلاً

وقال الصولي^(١) : «حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاعني محمد بن يزيد النحوي فاحتسبته فأقام عندي ، فجري ذكر أبي تمام . فلم يوفقه حقّه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضغ في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيّهم أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه^(٢) ؟ :

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدى ومعت كما معت وشائع من برّد
وأنجستهم من بعد إتهام داركم فيادمع أنجستى على ما كنى نجّد
ثم مرّ فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أتاني مسح الركبّان ظن ظننته لفقت له رأى حياء من المجد
لقد نكب البدر الوفاء بساقي إذن وضرخت اللم في مسرّح الحمد

فقال أبو العباس محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقّه إلا أحد رجلين : إما جاهل بعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه » .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله » مقرر بفضل أبي تمام وإحسانه » .

وقد أثار دهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبحرئ مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام ، وقد أثنى عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُب امرأة تتقدم في صناعة ، وقلما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أومن ينشأ في الحليّة وهو في الخصام غير مبين) ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّ المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، وإنك إن ترد إقامتها تكسرها ، فدارها تعن بها »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٣١ ، ج ٨ ص ١٤٩ والتبصير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أشْر المَبْرَد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية .

وقد يكون أوّل من عُني بالظاهرة اللغوية ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل ، قال^(١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بعْد . يقال للقبر . جَبَن ، والجنين : الذي في بطن أمّه . والمِجَن :

التّزبب لأنّه يسترك ، والمجنون ، المغطى العقل ، ويُسمّى الجنّ لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجنّ لأنها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت :^(٢) : « ألسْتُ أردّ القِرْنَ يركب رَدّعه » .

« فإنّما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متبّعاً في السنخ ، ويقال : ركب البعير رَدّعه : إذا سقط فلخلت عنقه في جوفه . فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبيّن بعضه بعضاً فيقال من هذا المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أي رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أولاً » .

٣ - وقال : « وأصل العَقّ^(٣) القطع في هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والديه يعقّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشّعر الذي يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصّبا لم يحلقه . ويقال :

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٢ .

(٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنه حقيقة : أى كأنه لمعة برق . يقال : رأيت حقيقة البرق يا فتى : أى اللعة منه في السحاب . ويقال فلان عَقَّتْ تيمته ببلد كذا ، أى قطعت عنه في ذلك الموضع .

٤- قال « وإياك والغلق والضجر . والغَلَقُ : ضيق الصدر وقلة الصبر ، يقال في سوء الخلق : رجل غَلِقَ وأصل ذلك من قولهم : أَغْلِقَ عليه أمره ، إذا لم يَنْضَحْ ، ولم يَنْفَتَحْ ، ومن ذلك قولهم : غَلِقَ الرهن : أى لم يوجد له تخلُّص ، وأغلقت الباب من هذا^(١) .



وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرّد (ما اتفق لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناوّلها المبرّد بالدراسة والبحث .

أَشَارَ الْمَبْرَدُ

الكتب التي ألّفها أبو العباس تناولت فروع العربيّة ، وقد عصفت حوادث الأيام بكثير منها ، وقد بقي لنا أنفُسُ مؤلفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرّد من معارف ، وما تثقّف به من ثقافات : لغويّة ، ونحويّة ، وأدبيّة .

تحدّث أبو الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى بن دلود المتوفى سنة ٣٩٠ هـ في مقدّمة كتابه (الجلس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافي)^(١) عن «الكامل» فقال :

«عمل أبو العباس محمّد بن يزيد النحويّ كتابه الذي سماه (الكامل) وضمّنه أخبارا ، وقصصا لا إسنادَ لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفقّها ما يأتى به مثله لِسعة علمه ، وقوّة فهمه ، ولطيف فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جلى النحو والإعراب وغامضهما ما يقلُّ وجود من يسدّ فيه مسدّه ...» .

وشهرة الكامل تُغنيّا عن التعريف به ، وبيان طريقتة في التّأليف . واكتفى ببيان ما كان له من أثر في تآليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ - شرحه هشام بن أحمد أبو الوليد الوقشيّ المتوفى سنة ٤٨٩ وسمّى شرحه (نُكّت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح في خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثاني : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢- شرح ابن السيد البطلاني المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافية في هذه المواضع :
٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد بن يوسف السرقسطي ، المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في التفسير (الكامل) للمبرد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أن السرقسطي هذا شرح الكامل .

وستفصل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف .

(المعجم ج ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه ج ٣ ص ٨٢ .

٢- إبراهيم بن ماهويه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل .
قاله المسعودي (معجم الأدباء ج ١ ص ٢٠٩) .

٣- قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أبي عليّ مبادي لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نخوا وخبراً إن كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعراً .

- ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقَرَأُ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :
- ١- قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .
 - ٢- ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ - في قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمها ثم عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .
 - ٣- محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .
 - ٤- خلف بن يوسف بن فرقون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .
 - ٥- إشراق السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت تحفظ الكامل للمبرّد ، والنوادر للقال ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .
- وطُبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهرس متنوّعة ، كما تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .
- وانظر رُواة الكامل في المكتبة الأندلسية (فهرس ما رواه ابن خبير عن شيوخه) ص ٣٢ ، ٣٢٣ .

التنبيهات على أغاليط الرواة

ألفه أبو القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وكتاب النباهات لأبي حنيفة الدينوري ، والكامل لأبي العباس المبرّد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة في دار الكتب .

ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل : « هذا آخر ما أخلناه على أبي العباس بما لا علر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط . وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطئ ومصيب ، فمن أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النحاس . ومن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخصس . »

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١- نقد في تفسير بعض الكلمات اللغوية يبلغ ٤٥ .

٢- نقد في رواية الشعر ٢٧ .

٣- تاريخي وما يتصل به ١٧ .

٤- في شرح بعض الأبيات ١٥ .

٥- ومؤاخذتان في نسبة الشعر لقائله ٢ .

٦- ثلاث مؤاخذات نحوية ٣ .

ومؤاخذات ابن حمزة النحوية وأهية وسنرد عليها :

١- روى المبرّد هذا البيت :

إن اللين يسوغ في أعناقهم زاد يمين عليهم للسلام

ثم قال : وروى القراء هذا الشعر (إن اللين يسوغ في أحلاقهم) وإنما كان ينبغي أن يكون في أخلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه ، ولكنه شبه باب فعل بباب فعل كما قالوا : زند وأزند ، وفرخ وأفراخ ... الكامل ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فنقده على بن حمزة بقوله :

«وقد أساء أبو العباس في هذا القول ، على أنه إنما أتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جمع فعل على أفعال (لا يكون فيها) عدا ستة الأحرف التي شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها .

فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وثلج وأثلاج .

وقد قالوا : شيء زائد على كذا ، وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزيد ، وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا على أقيان ، ودينا على أديان ، وبيتنا على أبيات ، وطيرا على أطيار ، وسيرا على أسيار ، وسيفا على أسياف ... » .

فخط ابن حمزة بين فعل الصحيح العين ومعتله ، والمبرد إنما يقصد صحيح العين ، وقد فصل ذلك في المقتضب .

٢- قال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٥١ : «والفعل إنما تستعمل في الكثرة ، يقال : القيتي لكثرة النميعة ... ويقال الهجيرى لكثرة الكلمة المترددة على لسان الرجل ... ويقال : كان بينهم رميا لكثرة الرمي وكذلك كل ما أشبه هذا» .

نقده على بن حمزة بقوله :

«وما كل ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير ، وقد قالوا : فلانة خطب فلان وخطيبي التي يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : لو استطعت الآذان مع الخليئي لأذنت» .

وكلام المبرد صريح في أنه يريد بكل ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فعلى فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخطيبي للمرأة التي تخطب ليس في محله ولا يقصده المبرد . وقد جاءت الخطيبي مصدرا أيضا كما في لسان العرب والقاموس ، والخليئي في كلام سيدنا عمر مصدر أريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : «والخليئي : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها» .

٣- استدرك ابن حمزة على المبرد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل يقول الشاعر نهشل بن حري :

ليبسلك يزيد بائس ذو ضراعة وأشعث ثمن طوحته الطوائح

والظاهر في البيت أنَّ الطوائف جمع طائفة . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أما رد ابن حمزة على المبرد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو اللي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

فنقله علي بن حمزة بقوله : «والرواية : عمرو العلا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح

جداً ، وعمرو العلا : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟

وكيف روايته ؟ » .

وردت على هذا بأن المبرد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب

الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقصر

على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

طبع كتاب التنبيهات مع المنقوص والممدود للقراء بتحقيق الأستاذ الميمني .

رغبة الأمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره

الشيخ سيد بن علي المرصفي في كتابه (رغبة الأمل من كتاب الكامل) فإذا أورد المبرد بيتا

من الشعر أورد الشيخ المرصفي قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصفي نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

١- نقد لغوي ويبلغ - ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢

٢- في الرواية يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ١٥

٣- تاريخي يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ٦

٤- في شرح الشعر يبلغ - ٢٠ أخذ من ابن حمزة ٩

٥- في نسبة الشعر يبلغ - ٢٥

٦- مؤاخذتان نحويتان ، وسنرد واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطَأُ ، وَيَسَع حلفت منهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنّما ذلك لأنّه كان يفعل مثل ولي يلى ، وورم يرم ففتحتهمزة والعين والأصل الكسر فإنّما حلفت الواو بما يلزم في الأصل ، ألا ترى أنّك تقول : ولغ السبع يَلْغ فهذا يفعل والأصل يفعل ولكن فتحتهمزة الغين ؛ لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل . »

علّق الشيخ الرصني على قوله (يفعل) بضمّ العين بقوله : « زيادة من أبي العباس أيتته حلفها . قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعده وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيئ في هذا الباب يفعل بضمّ العين وقد قال ناس من العرب وجّد يجد... وهذا لا يكاد يوجد . »

وقد وهم الشيخ الرصني فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل) أن يذكر قاعدة حروف الحلق ، وهي أنّها تفتح عين المضارع من فعل سواء أكان المضارع على يفعل أم يفعل ، وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواويّ القاء من (فعل) يأتي مضارعه على (يفعل) حتّى يردّ عليه بكلام سيبويه ، ولورجعنا إلى المقتضب لوجدنا المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أبو العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يوحى صنيعة هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها كما ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت أو هي غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهمّ إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كأَيْن) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما عقد لـ (كم) أبوابا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أدب الكامل :

أظهر عمل المبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع ، والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس ملوّنة في أطراف أقلامهم ، وظاهرة في حسن اختيارهم .

وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب
وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثمّ جعل لجودة ألفاظه ،
وحسن رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى
واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ،
١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبيّ ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ،
وتوليدها ، واستقراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١
كلّ ذلك يدلّ على ذوقه الأدبيّ .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلّم عن القلب البلاغيّ ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلة ج ١ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤ .
١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقليّ ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أمّا حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤
ص ٤٧ - ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،
١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى . عثر عليه الأستاذ فى تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة فى الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد » .

وذكر ابن النديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .
والذى يرجّح فى نظرى أنّ هذا الكتاب للمبرّد ما يأتى :

١- كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس فى هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه فى كُتبه .

٢- الشيوخ اللين نقل عنهم فى الفاضل هم شيوخه اللين نقل عنهم فى الكامل وغيره ، فهو يقول حدثنى المازنى ، أنشدنى الرياشى ، أنشدنى التوزى ، حدثنى الزيدى .

٣- ويقول فى الكامل : أنشدتنى أمّ الهيثم الكلابية ويقول فى الفاضل : (١) سمعتها تقول :

٤- رواية هذا المثل وما قاله عنه فى الفاضل موافق لما قاله عنه فى المقتضب فقد قال فى

الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتنى ، إنّما أراد : لو لطمتنى ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتنى .

وقد وقع فى الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله فى المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد فى هذا الكتاب كما سار فى الكامل من سَوِّق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض للعائى الخفية ، غاية الأمر أنّه أمسك فى (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحوية .

وقد جاء فى بعض النصوص كلمة (حوائج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطأها فى الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفصِّح أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

«قصصنا فيما نحكيه في كتابنا هذا حُسن الاختيار، وكثرة الاختصار، وذكر ما يستغنى به عن غيره، ويُقنع بمثله عن نظيره، وإنما نذكر في كل باب أحسن ما رُوي لنا فيه، وأطرف ما نرى إلينا منه»

ويقول في ص ٨٦: «قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهنا فيه، ويكنى من القلادة ما أحاط بالعنق». ويكرر هذا في ص ٩٩.

ما لتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأستاذ الميمني أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ صدرها المبرّد بقوله:

«هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل مختلفة المعاني، متقاربة في القول، مختلفة الخبر». ثم يقسم اللفظ إلى مشترك، ومترادف، ومتباين، ويسوق الأمثلة الكثيرة، ثم يقول ص ٨:

«وكل من أثار أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا، لأن الكلام وضع للفائدة والبيان».

ثم يبين معاني الظن في القرآن، ويذكر لقوله تعالى «إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا» تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب، ولا في الكامل.

ثم يقول: «كل ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه».

ويستشهد لحذف المضاف، والموصوف، والجواب، البلاغي من القرآن والشعر.

نسب هذنان وقحطان

أقلم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦.

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول: ص ١٨:

«ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال: قحطان بن الميمس بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه».

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩: «فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الميمس بن تيمن ابن نبت بن قيدر بن إسماعيل صلوات الله عليه» فزاد (قيدر).

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مشيرا إلى عظماء رجالها، وشعرائها.

ثم انتقل إلى غيرها حتى فرغ من قبائل خنِيف ، وقيس ، ثم انتقل إلى ربيعة ثم إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أن كتاب المبرد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميخني أيضا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

أعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا ، وقد راعى أن تكون أحجازها حِكْمًا مستقلة تستغنى عن صلورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلا . بدأ بأنس بن مدركة الخثعمي ، ثم بامرئ القيس ، وانتهى بالعباس ابن الأحنف ، ثم أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية العرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى ، وقد طبعت بمطبعة الجوانب (مع أعجب العجب) للزمخشري ومكتبة الأزهر . ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطال الله بقامك ، وأدام عزك أحبيت - أعزك الله - أن أعلم أيّ البلاغتين أبلغ ؟ أبلّغة الشعر أم بِلّغة الخطب ، والكلام المنشور ، والسجع ؟ وأيّتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصلّى المبرد جوابه بقوله : إن حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثم أخذ يوازن بين بعض المعاني المشتركة في أقوال الشعراء كما بين بلاغة قول الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلّات الأوربية سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المنكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفي مكتبتى مصورة منها وستطبع قريبا إن شاء الله .

التصارى والمراثى : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسى وهى تقع فى ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما فى تاريخ بغداد ، جاء ذكرها فى الخزانة ج ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحلث عنها ابن عبد ربه فى العقد . وفى كنىات الجرجاني نقل منها ص ٢٩ . وفى الأغاني ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ . وفى الإنباه ج ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء بعلم الشعر وقد أغنانا للمبرد فى الروضة .» عن التطويل فى ذكره ،

وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميخنى ونقل منها ، وأشار إليها فى تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب نشرت اليها المراجع

الاقتبان : موضوعه بيان أسباب التهاجى بين جرير والقرزذق الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ . ونقل منه فى ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .
الشمسافى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٢ فى أداة التعريف ، وذكر فى الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤

الفتن والمحن : ذكره الصولى فى أخبار أبى تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه .
قال ابن السيد فى الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس فى كتاب الأزمنة :

• نِعْمَ أَخُو الْمِجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمَى •

ويظهر أنه الأتواء والأزمنة . وانظر شرح شواهد الشافى ص ٧٠

الاختصار : ذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله مسيويه : ورد ذكره فى الإنتصار فى موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ، انظر

الخزانة ٢-١٩٣

الاشتقاق : لنقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمانية ج ٣ ص ٤٤٥ وفى الإنباه ج ٢ ص ١٤٠
• وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيرى) فى اللغويين ، لأنه صنف كتابا هلب فيه (الاشتقاق) الذى صنفه المبرد ، ورأيت فاحسن فيه ، وهو عندى بخطه ، توفى الأشيرى سنة ٥٦١ .

المقتضب

ألفه شيخ العربية في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفَس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأخرى في النحو إنما هي رسائل صغيرة .

فنقله لكتاب سيبويه إنما هو كُتيب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار : وقد فسرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولما أُلّف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قنّوا من مسائل النحو لم يُجَلّ في النحو إلاّ عليه ، ولا أشار إلاّ إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل إلاّ مسبقاً بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل في كتابه «المدّكروالمؤنث» .

حكى الرّماني فقال^(١) : ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السراج فقال قائل : هو أحسن من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قبلَ مَبْكَاهَا بِكَيْتُ صَبَابَةٍ بِسُؤْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدِمِ
ولكنْ بَكَّتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكْيُ بُكَاهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَقَدِّمِ

فهذا القائل إنما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السراج بتفضيله على (المقتضب) ، ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لفَضّله عليه في هذا المقام .

و(المقتضب) أوّل كتاب عالَج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة المبسّطة ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأنساب للسمعاني .

هَذَا بَابُ الْمُخَاطَبَةِ

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ لِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لِمَنْ تَسْأَلُهُ ، ذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ - :
كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ فَتَحَتِ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِلَّذِي تُكَلِّمُ ، وَقَوْلُكَ ذَاكَ لِنَمَّا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى ذَا ،
وَكَانَتْ لِمَا تَوَيْئُ إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ . فَإِنْ قُلْتَ (هَذَا) (هَـ) (هَـ) لِلتَّنْبِيهِ (ذَا) هِيَ الْأَمَمُ ، فَإِذَا خَاطَبْتَ
زِدْتَ الْكَافَ لِلَّذِي تُكَلِّمُهُ ، وَدَلَّ الْكَلَامُ بِوُقُوعِهَا عَلَى أَنَّ الَّذِي تَوَيْئُ إِلَيْهِ بَعِيدٌ ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أَرَدْتَ التَّرَاخِي زِدْتَ كَافًا لِلْمُخَاطَبَةِ

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ تَكْسِرُ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِمَوْنُثٍ ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وَتَقُولُ : إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِفَتْحِ الْكَافِ ، لِأَنَّهَا لِلْمَذْكَرِ .
فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ - قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِكَسْرِ الْكَافِ مِنْ أَجْلِ الْمُخَاطَبَةِ .
فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟
وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَتَانِ ؟
وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟
وَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكُمَا الرَّجُلُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكُمَا ؟ ...
وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ : كَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ ؟
وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجَالٍ قُلْتَ : كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ ؟
وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ بِغَيْرِ اللَّامِ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ وَبِاللَّامِ : كَيْفَ
ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ وَانْظُرْ ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وَانْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تَجِدُ تَرْجِيدًا لِمَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ هُنَا .

وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَحْلُلُ بَعْضَ الْأَسَالِيبِ ، قَالَ ج ٤ ص ٤٩٨ :

« وَلَوْ قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ هَيْبَتِكَ الدَّنَائِيرَ ، وَاطْعَامَكَ الْمَسَاكِينَ كُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ التَّعَجُّبَ
بِالْفِعْلِ ، وَاتَّصَلَ بِهِ التَّعَجُّبُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الطَّعَامُ ، وَالدَّنَائِيرُ الَّتِي يَهْبِهَا . فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ الدَّنَائِيرَ الَّتِي تَهْبِهَا ، وَالطَّعَامَ الَّذِي تَطْعُمُهُ . إِنْ أَرَدْتَ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَإِنْ

أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نذرا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ، لأن هذا شديد بالإيجاز ، لأن قصد التعجب الكثرة ، فإذا تَوَوَّل على القلة فقد زال معنى التعجب ... » .

وللمبرد وَلَع بتعليل الأحكام النحوية : فقد وقف وقفة طويلة ليعلل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .



وللمبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعل دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام : شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى في ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شبهوا هذا بقولك : عوده على بدنه ، وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهي معرفة ، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر ، وما يشبهه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بين فيما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أغلقت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أغلقت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... » .

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، ومقاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكره الاسم الذي تبين به العلة كم هي ؟ مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبين الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قسمها وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبين العلة ، كما صرح في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجر أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكُّنه » .

وقد بسط المبرد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنَّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حلفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحلف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطموس .. فكل ما قل من الحلف لم يصلح غيره .
ثم قال في تصغير لُغِيْزَى : وقول جميع النحويين يشبتون الياء في لُغِيْزَى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :

« وإذا حَقَرْتُ لُغِيْزَى قلت : لُغِيْز . تحلف الألف ولا تحلف الياء الرابعة ، لأنك لو حلفتها احتجت أيضا إلى أن تحلف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان ان حلفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأن ما يبقى لو كسرت كان على مثال مقاحيل ، وكانت الأخرى ان حلفتها احتجت إلى حلف الأخرى حين حلفت التي إذا حلفتها استغنيت » .

وأبو عليّ الفارسيّ قد هَضَمَ (المقتضب) حقّه ، وهون أمره إن صح ما نُقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو عليّ : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة هي وقوع إذا جوابا للشرط ، في قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَلَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

لو صحّ هذا النقل لنال من منزلة أبي عليّ ، فإن سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أن (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو عليّ ، والمبرّد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عما قاله سيبويه .

فهل نقول : إن أبا عليّ خفى عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ١٩ أو نقول : إنه يبعد صدور مثل هذا عن أبي عليّ ؟

كمال الدين الأنباريّ يشرح السرّ في أن المقتضب لم يُدع بين الناس بأن المبرّد لما صنّفه أخذه عنه ابن الروانديّ المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذ الناس من يد ابن الروانديّ وكتبوه فكانت عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به^(١) .

(١) أنظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خيّر عن شيوخة ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنما ، كان في زمن الشيخوخة .
يُنلُّنا على ذلك ما يأتى :

١ - المبرد لم ينتقل إلى بغداد إلا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين .
وكان الزجاج يلزم ثعلباً في وقت قُدم المبرد ، ولما أرسله ثعلب ليُقَصَّ حلقة المبرد في
المسجد أعجب بحديث المبرد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قلنا .
أمر المبرد الزجاج بإخراج كُتب الكوفيين ، وعدم النظر فيها ، ثم أقبل على دراسة
للذهب البصرى حتى ثَقِفَه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيين من ضعف ، وما من شك
في أن هذا يقتضى مُضَيَّ مدة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فلذهب الزجاج ليعوده ، وقصَّ علينا هذه القصة^(١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
وقد أملئ شيئاً من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدنى شديداً ،
ويُجاهرنى بالعداوة ، وكنت أئين له ، وأحمله لموضع الشيخوخة . فقال لى أبو العباس : قد
حُبل إلى بعض ما أملاه هذا الخُلْدَى^(٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنه لا يشك
في حُسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا ألكن متغلِّفاً ،
فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم ألكن - يعنى سببويه - فأحفظنى ذلك ، ثم قال الزجاج :
فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأنَّ خطاه فيه أكثر من أن يُعدَّ ولكن هذا أنتَ عِلمت
كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ...»
ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ ، أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثالته نسبة إلى الخلد قصر بناء المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حواله منازل قصرات محلة كبيرة
وكان المبرد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبين لنا أن بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثقف الزجاج مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفي سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه . ثم يأتي :
يفخر أبو موسى الحامض بأنه صحب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفي سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالمبرد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجري ولم يتمه وتوفي الجري سنة ٢٢٥ أي وسنّ المبرد ١٥ سنة .
وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ أي وسنّه ١٦ سنة .

واو قلّنا للحامض هذه السنّ لكنت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزجاج عنه وكنت أحترمه (لوضع الشيخوخة) يفيد بأنه أسنّ منه ، فيظهر أنه طلب العربية وهو كبير والزجاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزجاج بسنة أو سنتين ما قال الزجاج : «لوضع شيخوخته » فالظاهر أنه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صحب ثعلبا وسنّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان المبرد في العقد السابع عندما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقلير على فرض أن زيارة الزجاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأن الحامض ليس من المعترين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلومية سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثم زمان الشبابية سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثم هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هى نسخة وحيدة فى دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمعى عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهامل بن أحمد برسم أبى الحسن محمد بن الحسن الأموى وذلك فى سنة ٣٤٧. وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة فى آخره بخط العلامة أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى ما نصه : «قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره. وأصلحت ما فيه ، وصححت فى سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطى ، كما كتب ذلك فى أول الجزء الرابع .

وفى آخر الأول : عارض به نسخته داعيا لمقيله محمد بن عبد الله بن بركة الناصرى .
وفى أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن على محمد بن عبد الله القيسائى .

وفى آخر الثالث : فى نوبة الفقير إلى الله الراجى . من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة فى أربعة أجزاء والأرقام فيها سلسلة فى كل جزأين معا ، فأرقام الجزء الأول والثانى تنتهى برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهى برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة ، وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهى بباب : ما حلف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب في النسخة

بكثرة ترديد النظر في المقتضب استطعت أن أصلح ما في النسخة المصورة من اضطراب وأضع كل شيء في مكانه المناسب . وإليك صورا من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأول كررت وأعلنت رقم ٢٧٧ ولم يتصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهي حشو في وضعها الثاني .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأول وضعت كل منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحدة في موضعها كما ستري .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأول وضعنا في غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثاني .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثاني نجد اضطرابا في ثلاثة مواضع ، ومبثت هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها في غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة : في موضع رفعها ، وفي موضعين عند وضعها في غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها في مكانها ، لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما في ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ -

٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) ٥٦٢ .

٥ - في ص ١٤ من المجموع الأول عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحليث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت في الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنما هو في إطار هذا العنوان بدليل أن القارئ تناول هذه المسائل بالشرح وسعى كتابه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) .

- ٦ - صدر من ٣٨٢ من المجموع الثاني يُكمل من ١٦ من المجموع الأول .
- ٧ - عَجَز من ٣٨١ من المجموع الثاني يكون في صدر من ١٧ من المجموع الأول .
- وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها . والاهتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وتُرك مكانها خالياً ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأن هذا الحديث مكرّر في الموضعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتم حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط كما قاله المبرّد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيّته في المختص عندما شرح رأى المبرّد ، وقد سُقت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : دومن المعرفة الأسماء البهمة ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين ١ - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : فإن قلت : ما بال للمستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رَبّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعد فإن في هذا قولين ؛ ولم يذكر القول الثاني .
- ٥ - في الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطراباً سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمي لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملاً .

هل في النسخة نقص ؟

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم للسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلفحة هذا الترقيم تُنبئ بأن هذا المجموع ينقص من ٤٠٤ .
- ولو احتكنا إلى ارتباط الحديث واتصاله لا نجد أثراً لهذا النقص .
- فالمبرّد يمثّل هناك للمصدر الميمى ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدر كافٍ في التمثيل ، وأعتقد أنّ المقام لا يحمل أكثر من هذا القدر حتى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
- وقد سبق أن عرض المبرّد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثّل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .
- ٢ - قال في بعض المسائل : وسنتكلّم عن ذلك في باب الوقف ، ولم يعقد في كتابه باباً للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خَبَرَت المبرّد في كثير من وُعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنه يُسرف في هذه الوعود .

قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذبّا وذبّا : « وهذه البهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نغرده له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلّم المبرّد عن تصغير المبهّمات في غير هذا الموضع من الكامل .
وعد في ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمسائل (إذا) ولم يفعل ، وإنّما استعرض نواصب المضارع في ص ٤١٣ من الثاني وذكر معها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثبيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل .

كذلك تبيّن لي أن المبرّد في وُعوده لا يقيّد وعده بزمان الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم يمض وإنّما سيأتي ؛ كما كان منه العكس .
(١) عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ... وقد مضى تفسيره في بابيه .

(ب) عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .
قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .
ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .
وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاء وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسراً .
وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرفها وغير متصرفها في الجزء الرابع ، وقال في الجزء الثالث ص ٨٨ : « وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها » .

بقى شيء آخر قد يُشعر بنقص في النسخة : ذلك أن المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدلّ على أنه أنى القول ، وختم كتابه ، وقد أنى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أن ناسخ النسخة لم يسجل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيرافي لم يثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه وصحح ما فيه .

وجوابي على هذا : أن ذلك يحتمل فرضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجح أحدهما على الآخر ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل إختيار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والاشارة اليه :

١- نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرّد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجميع ملجمعهم قصبي ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢- في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللّيا واللتيا والتي إذا علتها أنفُسُ تردّت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣- وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازته سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أن الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة :

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - وفي الأمل الشجرية أيضا ج٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو في الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ - ذكر ابن الشجرى أيضا ج١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .
وما نقله ابن الشجرى مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٦ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٧ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (حبذا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٨ - في خزنة الأدب ج٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمالي الشجرى عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيا والى ... » وقد ذكرناه قبل .

٩ - وفي الخزنة أيضا ج٣ ص ٥٧ أنشد للمبرد في المقتضب :
شَسْتَانْ هَذَا وَالْعِنْسَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الدَّائِمُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ
وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ - وفي الخزنة أيضا ج٤ ص ٥٠٧ عن المغنى : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر المغنى ج٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠ وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١١ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي : نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢- في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل و فرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأوّل ص ٤ .

١٣- قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إنّ وأنّ بجميع علله .

تكلّم المبرّد في المقتضب على تخفيف أنّ في الجزء الثاني ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأوّل ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلّم عن تخفيف كأنّ في الجزء الأوّل ص ٣٩ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلّم عن الإبدال في متعدّد وتكأة وتراث ونحوه : وقد فسّرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرّد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأوّل ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض له عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٥- قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنونه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٦- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٧- قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : «لوه الشرطية ، وكلّ شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال «لو» لا تقع إلا على فعل...
وتكلم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١.
١٨- قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جنول وأسود وغزوة : فهذا شرح
صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرر المبرد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ، ٥٥٠ ،
٥٥٢ وفي الجزء الأول ص ١٠٩ .

١٩- قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثي المضعف من الفك والإدغام
وتحريك لأمه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .
وقد ذكر ذلك في الجزء الأول من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

٢٠- قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة آل ولو كان ظرفا : وقد
مر تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والوصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير
الفارق إنما قام على تفسيرها .

٢١- قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد
أتينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدث عنه في مواضع من المقتضب ، في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٣١١ .

٢٢- قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنه ملحق وهو ملود منصرف ثم قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسرا إن شاء الله ، على أننا قد استقصيناه في الكتاب
المقتضب .

عقد في المقتضب للإلحاق في الألف المدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٣- قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ، وصيد : وقد أحكنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأوّل من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .

٢٤- وفي اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التي وعد المتّقون) عن المقتضب وهي في الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التي تناولها الفارقيّ في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بيّنت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير ممّا نسب إلى المبرد المذكور في المقتضب ولم نتعرّض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر المسائل التي صرّح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى في التعليق كثيرا ممّا نسب إليه صوابا ممّا يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا ممّا نسب إليه خطأ ممّا يعارضه ما في المقتضب .

ولأنّنا نقطع بأنّ في النسخة نقصا إذا وجدنا نصوصا نُقلت من المقتضب ولا توجد في النسخة .

ويغلب على ظنّي أنّ النقص إن وجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة متقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأوّل هي ٢٨٨ و صفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

و صفحات الجزء الثالث هي ٣٤٥ و صفحات الجزء الرابع هي ٣٣٤

أضف إلى هذا أنّنا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثله :

١- عقد لعَلَم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثمّ عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا بعبارات أخرى .

٢- عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣- تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والرّد على الكوفيّين في قولهم بإعراب فِعل الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤- نواصب المضارع وجوازمه مكررة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥- لا يقع ظرف الزمان خبراً عن البجّة وتعليل ذلك كثره في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

النسخة بخط النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التام ويتميز خطها بما يأتي :

١- تضع تحت الياء المتطرفة نقطتين وذلك نحو : في ، وهي ، وكذلك الألف المتطرفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .

٢- تضع شدة على الدال من نحو : أردت ، وأعددت ، وربما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣- الهزة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : ماء ، شأ .

وتصحيح السيراني للنسخة : كان أكثره موجهاً إلى ذكر ما سقط من ألفاظها بما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط في بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر ج ٣ ص ٥٩٢ . ولم يعلق شيئاً له صلة بالناحية الموضوعية ولو كان كلام المبرد مناقضاً لما قلّمه ، ومثال ذلك قال المبرد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنك جعلت الجزاء خبراً على أي .

فظاهر كلام المبرد أن «من» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فَجَعَلَ (مَنْ) شرطية في كلام المبرّد لا يستقيم وهو مُعارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إن) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ٣٥١. السيرافي مر على هذا الكلام من غير أن يعلّق عليه إلا تعليقاً واحداً وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله : « جعلت الجزاء خبراً على أيّ » .

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصّلب هذه العبارة : « وفي نسخة أخرى » . ويذكر الفارقي في ص ٥٩ أنّه راجع نسخاً متعدّدة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة في هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط في ألفاظ هذه المسألة . قال :

« وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلط وقع في النسخ ، وهذا عندي لا يصحّ ، لبعد اتّفاق مثله حتّى تُجمع عليه النسخ كلّها من غير أن يكون المملّى قاله ، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلمّا اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أنّ صاحب الكتاب أملاها » .
والفارقي لم يطلّع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ هذه المسألة .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرُمائي المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولابن دَرَسْتَوِيَه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبتى . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أخذتُ عن نسخة بمكتبة شهيد على بالآستانة وهى بخط أحمد ابن تيم بن هشام اللبلى ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التى جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنتُ نقول : إن المبرّد أخطأته براعة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكن الفارقي يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بنية الوعاة ص ٣٤٤ والانباء ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباء ج ٢ ص ١١٤ .

(٣) بنية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمائي وكثيراً ما يفتى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جني مع شيخه أبي عل وهما متعاصران وسمع بحلب من ابن محالوية انظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبنية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ « الفارقي بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء في آخرها فاف هذه النسبة إلى ميا فارقين » . وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياه ونون - أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا الضبط في شعر كثير وأبي الطيب المتنبي » .

والحمد لله ولّى كلّ مِنّة ، وموّل كلّ نعمة ، حمداً يرتبط مِنحته ، ويجتلب زيادته ،
وصلواته على خير خليقته محمّد وعترته ، وعلى آله وصحابه ، وسلم تسليماً .

ولمّا رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين عن أهل الأدب في
عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعّب
الآفكار في أمور تصدّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في
صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصوّنه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتة قراءة مثله ،
ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكله ، إذ كان كثير من الطالبين
لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه
تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل
أحقّ وأولى ، وأخلق وأخرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصدّ من قصد له عن التفرّص
به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر
على ما فرّعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به
عليه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها
إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصدّه
عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكلّ مسألة أضلا يعتمد فيها عليه ، ويُرْجَع عند اللبس إليه ، وأبين
ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيّق فروعه وما يتسع ، وأكشف المواضع التي خُطئ فيها ،
وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرّج عليه ، وشبهته التي أصارته إليه ، ولا ندع ممكناً إلا
أوردناه ، ولا حسناً إلا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ،
ويقتدر به على أن يحلّ الشبهة وخذه

ألّف الفارق كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارق كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهى الفارق بكتابه فيقول بعد أن علل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظن جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حسنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارق شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدم لكل مسألة بأن عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناوله .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنّه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذی وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير بزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختمها بكتابه ، وهذه

هى المسألة التى قلّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صُدّر الكتاب . والمسألة واضحة فى أنّه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألة مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف فى تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحّم جمل غثّ على رأس جبل وعر ، لهذا رأيت أن أكتفى بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

ألّف الفاروق كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال فى ص ٥٩ (ورأيت فى تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافى - رحمه الله - قال ...).

وقد أرّخ الفاروق الفراغ من تأليفه فى شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه فى ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جنته ، فهو كاللوحه الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر التدفق يغذى فروعها وجداوله .

من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقر الأستاذين المحققين للمصنف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف»

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدّي لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيشوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضرب» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الميزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدّي ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهزمة إذا لحقت أولاً متصدرة أربعة أحرف فصاعداً .
وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهزمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهزمة المتصدرة أربعة أحرف فصاعداً ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤
بأصالة الهزمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .
ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيراً .
لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن
المازني جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعاً .
وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال
المبرد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .
وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

شواهد المقتضب

الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهداً . أخذنا من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهداً ، فجرير له ٢٩ ، الأعشى ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذو الرمة ، ١٥ العجاج
١٢ ، امرؤ القيس ١١ - أبو النجم ١٠ ، الحطيثة ١٠ ، حسان ٨ النابغة البياضي ٨ .

وما يقوله الدكتور الجندي في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أن المبرد روى كثيراً من
الشواهد عن الجاحظ في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يجز للجاحظ ذكر في المقتضب
مطلقاً لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١- «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبُ رُءُوسِ الدَارِعِينَ» ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ بِوَاتِكْهَا» ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوى ؟

١- قال في ج ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - : العين وكاء السّه .

ثم قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العين وكاء السّه .

والظاهر أنه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُرد الحديث النبوى الشريف .

و (العين وكاء السّه) حديث روى عن طريق على وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب ، وفي الكامل .

قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٣ : «وفي الحديث : لَمَّا طَعَنَ الْعِلْجُ أَوَّ الْعَبْدِ عَمْرًا - رحمه الله - صاح : يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء في الحديث : أَوَّلَ حَيٍّ آلَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - جُهَيْنَةُ» .

لم يصريح المبرّد بالحديث النبوى إلّا في موضع واحد :

قال ج ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - «ليس في الخضراوات صلقة» .

. وهذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه ؛ لأن من رواته الحارث بن نَبْهان .
وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج ١ ص ٤ - ٨ . وما كتبه الشيخ الخضر -
رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية :
. وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .
وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدى ناصف في كتابه
عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الغلط

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقلها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإغرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصريح بأن هذا النقد هو رأي الأنخس أو الجرمي أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

وتما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الحادي والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثم قال : ثم قال في كراسة ستة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأنخس ، ومسألة تكررت ، فالباقى : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقي للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظراً المبرّد فتجاوز في قراءته بعض الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .
قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ «ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَف ، ومُخَدَع ، وموسى . ولم يكن
هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُذْخَل ومُعْطَى .
ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط ، ومُدَق ومُنْصَل ولا نعلمه صفة » .

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكن المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعض الأسطر
فألحق قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثم نقده بقوله : فاك محمد
وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ،
ومُعْطَى وكل ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشك في ذلك
إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : «هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .
وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وإيس هو عندنا
تمن يتعمد الكذب ولكن موضع ظننا أنه تجاوزه نظره ، انظر الانتصار ص ٣١٧ .
(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان
يضمن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلم أبو الفتح بن جني في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق
روايته عن أبي علي عن ابن السراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :

«ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه
مسائل الغلط فحدثني أبو علي عن أبي بكر بن السراج أن أبا العباس كان يعتلر منه ويقول :
هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا » .

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في
المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلنا يازم صاحب الكتاب إلا الشيء النزر وهو أيضا - مع

قلته - من كلام غير أبي العباس وحدثني أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشببية والحداثة واعتذر أبو العباس منه .

عذر أبي الفتح أنه لم ير الكتاب فتحدث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأن النقد من غير كلام أبي العباس يُنحّضه النظر في هذه المسائل ، فعدها كما قدمنا ١٣١ صرح المبرد بما أدخله من نقد الأخفش والجري والمازني وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأن المبرد رجع عن هذا النقد يردّه الاحتكام إلى المقتضب فقد بقي المبرد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى .

أما المسائل التي يقال إنه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سئى بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرد نداءه في نقده لسيبويه ، ولكنه قال : في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثم جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلِي تَيْمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيدَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

٢ - في نقده لسيبويه ردّ على الأخفش الذي جعل الضمير في نحو : الضاربك، والضاربي في موضع نصب فقط. فأجاز أن يكون في محل جرّ أيضا كما يقول سيبويه ، ولكنه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محلّ نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أن النون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثم قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله .
وإنما تنون لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنما يحلف التنوين إذا كان في موضع
ينتصب فيه المضاف .

ثم عبر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - رد على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأن الحال لا تجيء من نكرة دون
مبوغ ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ -
١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرد موقف مضطرب في وقوع (إلا) . صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فرد عليه
المبرد بأن (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صح الاستثناء وهو لا يصح في هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (لو كان معنا
رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنه رجع عما اشترطه في نقده لسيبويه ، ثم يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنه
يشترط لوقوع (إلا) صفة صحة الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غير جيد ، لأن غيرا نعت . ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم
إلا جيد » .

وانظر تعليقنا هناك .

وفي بعض المسائل نرى المبرد لا يتعرض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .

١ - مصدر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم حوضا من ألف فاعل فرد عليه المبرد في النقد
(الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثم اكنفى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرد بأنّ القول الثالى يعارض الأول (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكنفى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأول .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه في تمثيله لحلف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدٍ مخنوقٌ أصبحَ لَيْلٌ . أطرقَ كَرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثمّ مثل بذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٢ - ١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليله لعلمية (بنات أوبر) ، ثمّ لم يتعرّض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أنّ صيغة فعّال في النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه المبرد بأنّها قياس مطّرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثمّ تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياسيتها وفي قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنّه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عمّا قاله في النقد .

أما المسائل التي بقي المبرد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها في مواضعها من التعليق وسقت كلام ابن ولّاد في الانتصار معها .

وبقية المسائل لم يعرض لها المبرد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقي على رأيه فيها ؟

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجة التي أوجبت رجوعه فنضرب عما ذكرنا ونطويه . »

بمراجعة نصوص نقد المبرد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النص ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف ، كما أن المداكير لم تكسر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مداكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مداكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرد نجلده ساق نص سيبويه إلى قوله: (لم تكسر على ذكر) ، ثم أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجري : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مداكير لأنك لو صغرت ظروفًا قلت ظريفون ...

ومن المقطوع به أن الجري لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بل أنه أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجري هناك .

٢ - ساق المبرد نصاً لسيبويه نصه : « أيها تشاء لك » على معنى قولك : التي تشاء لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشاء لك » فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصاً . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والممدود) وتوفي سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونُبيّنُها ، ونردّ الشبهة التي لحقت فيها ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردّنا على أبي العباس وليس ردّنا عليه بأشنع من ردّه على سيبويه فإنّه ردّ عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه ومع ردّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنّه نبّه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلّا أنّه إذا تبين الحقّ كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق » .

جعل ابن ولاد همة وسدّمة أن يردّ نقد المبرّد ويبطله إلّا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .

«قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأمّا ما ذهب إليه سيبويه فإنّما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع » .

وقال في ص ١٥٦ «قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه » .

وقد تبين لي أنّ ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتّى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرّد والمسائل الأخرى .

وسأبيّن كلّ هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .

وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذر عليّ في بعض المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا تعرف عنها سوى اسمائها

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب الجليس . أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف^(١) .
 احتجاج القراءة . الحث على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
 الخط والمجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
 سيبويه^(٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جل وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
 العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والممدود .
 المدخل في النحو^(٣) . معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . المادح والمقايح ، معنى كتاب
 سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدمة (النهاية) أنّ المبرد ممن ألف في غريب الحديث ومثله في
 كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في فهرست ، ومعجم الأدباء وسماء ابن غير : (التصاريف) وانظر رواته في المكتبة الإندلسية : فهرس
 ما رواه ابن غير ، من شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزانة ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أفعله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن غير . فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل المبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن غير ص ٢٩٨
 والرماني كتاب « شرح المدخل المبرد » الإنباء ج ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أنَّ لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَفٍ قدَّم بها بعض الأبواب يشهد بعلوِّ كعبه في الأدب ، وحسبنا أنَّ البحرى يكسب له : وقلبي إلى الأديب طروبُ .

أما أسلوبه العلمى فتشيع فيه العبارة المبسطة والبيان الواضح وقد قدَّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولىع أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
«فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف » يقصد عند النسب .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل ، وهذا واضح بيّن جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش . وغلط بيّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام لوضوحه فيقول في الكامل ج١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً ، ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال في ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

٢ - والمبرد نحوى لغوى فقد يستوقفه إحساسه اللغوى فيستطرد إلى شرح لغوى فيقول في المختضب ج١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته » .

٣ - والمبرد مؤلف في أنساب العرب ، لذلك كان يعرض لبعض الأسباب في المختضب .
لما ذكر بيت بجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِالْفِ مَسْنِ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُمَانَ وَاقِي

قال : بنو عثمان بن عمرو بن أذ بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن شيبان ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض انساب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٤ - التزم المبرد في المختضب أن يُعبر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوالا) حتى
في مقام يتطلب جمع القلة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١
ص ٧٨ .

ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : « و (هن) في بعض الأقاويل » .

والخلاف في لام (هن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفلك في أمر المضاعف الثلاثي ، نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
إلا لغتان : الفلك . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥
ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .

بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، ج ٢ ص ٣٦٣ .

أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرد مع الجمهور في أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة إذ وجد (المختضب
ج ٢ ص ٤٣٨) .

٥ - التزم الميرد أنَّ يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتّى جعاهما في بعض
العناوين فقال ج ٢ ص ٥٦١ .

« باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبراً وسند كرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله » .
وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

« باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لتوضّح كلّ باب على حياله ، ونبيّته
من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيها وعد به ويبرّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكر
ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ،
٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ ، ج ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، ج ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ ،
٢٧٢ ، ٢٢٥ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضاً فيقول :
فقيس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقيس تُصِبُّ إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .
وقد فسّرت لك باب العدل لتناول القياس من قُرب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله
ج ٣ ص ٣٣٦ ، ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفيما قلنا دلائل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ ، ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .
وإذا صحّت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٥٢٨ ، ٥٦٢ ج ٣ ص ٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، ج ٤ ص ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد في نقده لسيبويه يقول أيضا :

« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله (الانتصار ص ٣١٧) .

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثمّ التفصيل فيأتى مع أنّ المشدّة بضمير الشأن والكلام يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - أعلم أنّه ما كان كذلك بما استوت فيه زيادتان فإنّك في حذف .. ج ٢ ص ٥٠٤ .

٢ - أعلم أنّه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنّك إذا صغّرته ... ج ٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنّه من قال أسود : أسود قال في معاوية : معيّوية ج ٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنّه ما كان على أفعال نحو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلّا أجمال ج ٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنّه ما كان على حرفين فلا بدّ من ردّ الثالث ج ٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلَم) ، و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقومُ فاعلم . وهذا تقومُ فاعلم ، ورأيت تقومُ فاعلم » .

وقال في ج ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يستي بقولك مسامون هذا مسلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عسّلين فاعلم » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفتة كفتة يا فتى وكذلك هو جارى بيّت بيّت يا فتى » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٣ : « تقول هذه فلسطين يا فتي ، ورأيت فلسطين يا فتي » .
ويظهر أن المبرد استعمل اللفظتين رمزا للوصل وبينان حركة الإعراب أو حركة البناء
وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج ٦ ص ٥٧ : يقال : رأيت حقيقة البرق يا فتي ، ذكر ذلك في معرض
تفسير معنى العَقِّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج ١ ص ٤٠١ ، ج ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب
في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرد أكثر من ترديدهما .

٨ - وللمبرد أسلوب كرّ فيه أن المفتوحة على غرار قوله تعالى : (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا
مِيتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ - «واعلم أنّ اللام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنّها تنقلب
همزة» ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت زيدا أنّك لم تفعل زيدا» ج ٢ ص ٤٠٥ .
واعلم أنّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال أنه لا يجوز
الاقتصار على المفعول الأوّل» ج ٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمت أنّ زيد إذا أتاك أنه سيكرمك» ج ٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أنّ عمرا هو المدفوع» ج ٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنّ أباه ومنطلقا في موضع نصب ،
ج ٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنّك إنّما توسّلت بهذا إلى دعاء الرجل ،
ج ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرد عند إعراب الآية وقفّة طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله
الأخفش ولما قاله الجرجي ثمّ اختار له رأيا في إعرابها .

ولمّا عرض للآية سيبويه ج ١ ص ٥٦٧ مثل بمثاليين على غرارها .

والطريف أن لملك النخاعة الحسن بن صافي رسالة سماها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها السخاوي في كتابه : سفر السعادة .

٩ - تكرر في كلام المبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر» ج ٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر» ج ٢ ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إلا التنوين إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)» ج ٢ ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنها لا تكون أسماء إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء» ج ٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولانقول على النعت : هذا خاتم حديد إلا مستكرها إلا أن تريد البدل» ج ٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مرت بثلاثة رجال قيام يا فتى لا يكون إلا الخفض إلا على ما يجوز من الجال» ج ٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إلا نعتا من هذا الضرب إلا أن تجعله حالا للنكرة» ج ٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إلا الخفض إلا جواز الحال» ج ٤ ص ٥٨٣ .

٩ - «فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء إلا الألف التي مع اللام للتعريف» ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٧٣ :

«لأن النمر ليس فيه حرف إلا مكسور إلا حرفا واحدا وهو النون وحدها» (يريد نَعْرَى في النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

(١) «لأنّ فُعول ، وفعّال يعْتوران فَعْلَ الصحيح » ج١ ص ١٢٣ .

(٢) «ألا ترى أنّ مَيّت لو كان فَعْلَ لكان موت » ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب في المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا ، واستكثارا » ج١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوّا » ج١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوّا ج٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنّ المصدر على أفعلت إفعالا » ج١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا » ج٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة » ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قل ج٢ ص ٢٣٤ : «وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالا .
والمصدر على أفعلت إفعالا » .

١١ - (قصة هذا كقصّة هذا) . قد يبدو لنا أنّ هذا أسلوب مُستحدّث ولكنه تكرر في
المقتضب .

١- يقول عن إنّ وأخواتها : «لأنّها دخلت على الابتداء الخبر وقصّتها قصّة (كان) في
ذلك » ج٤ ص ٤٢٩ .

٢- «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله» ج٢ ص ٥٦٦ .

٣- «لأنّ قصّتها فيه واحدة» ج٢ ص ٥٦٧ .

٤- «فقصّته قصّة فَعْلَ» ج١ ص ٩٣ .

٥- قال عن لكنّ : «ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلّا لترك قصّة إلى قصّة تامّة» ج١
ص ١٣ .

٦- «لأنَّه فهم القصة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .

٧- «لأنَّ (أنَّ) مصدر تُنبئ عن قصة» ج ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك في سيبويه أيضاً قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأما (كى) فتثقل ياؤها وقصتها كقصّة (لو)، وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .

وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته» .

١٢- جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :

١- قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضاً دون الكل ج ٣ ص ٢١٤ .

٢- فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكّر .

وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سحيم عبد بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق .

وانظر كشف الطرّة عن الغرة للألويسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنَّ سيبويه والمبرد منعاً من حلف الفاء من جواب (أما) وخصاً ذلك بالشعر ثمَّ جاء الحلف في أسلوبها .

قال المبرد :

١- «فأما تقديره عندنا أنَّ المفعول مقلّم والفاعل مضمّر» المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .

٢- «أما قوله (لنبيّن لكم ونُقرّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢ -

٣٢٣

٣- «فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : «فأما من نوّتها جعلها ملحقة بهجرع» .

وقد احتفل المبرد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبواباً كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب : مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيراً من مسأله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية ، وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : « مسائل يُمتحن بها المتعلمون » زاد الزجاج قوله : ويغلط فيها المتعلمون .

وشرح الفاروق من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتاباً آخر .

والطريقة الاستطراذية هي الغالبة في تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل في مواضع كثيرة .

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

٢- (من) للعقل ، و (ما) لغير العقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة مواضع .

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع .

٤- وزن نحو مبد ، وكثيثة والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع .

٥- أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١ - موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد ويأتعد ، إنها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغلط فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مُجْرَى الماء إذ كانت مهموسة مثلها وذلك غلط منهم فاحش لأنها لم تُشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الماء وينشدون هذا البيت :
وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فضلَ أخلامِكُم رُدُّوا
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ، ٣٦٧ ، ٢٧٨ .

كما جاء في ذلك تصريف المازني ج ١ ص ٣٠٧ .
والمراد بالغلط التوهم .

مذهب المبرد بين القياس والسماع

تهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان ثما قننوه هذا الأصل : إنما يقاس على الكثير لا على القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معاله ، وهذه أمثلة على ذلك :

١ - لا يشكُّ إنسان في كثرة إسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرماني في صياغة اسم المفعول من نفع^(١) .

(١) القياس والسماع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

- ٢- يقول : الرضى : فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقياسا شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥
- ٣- وقال أيضا : تَفْعَال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .
- ٤- فاعِل وفَعَال في النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .
- ٥- المجاز كثير جدًا في كلام العرب ثم نرى من يخالف في القياس عليه الزهر ج ١ ص ٢١٣ .

وقد نرى في كلامهم القياس على الشاذ :

- ١- سمع في جمع هدية هداوى فجعل ذلك الأبخش قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .
- ٢- يقيس القراء على ما سمع من علوى في النسبة إلى عدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .
- ويقول أبو حيان : وطلالا بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .
- إقد كان تما طين به المذهب الكوفي قياسه على الشاذ . قال الأندلسي في شرح المفصل :
- «الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين» .

وأقول : لو نظرنا في مذهب البصريين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأنَّ الفِعْل لا يحقَّر وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكروها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح كأنك قلت : مَلِجَ شَبْهوه بالشئ الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك : يَطْوُهُم الطريق وصيْد عايه يومان ونحو هذا كثير في الكلام وإيس شئ من الفعل ولا شئ مما سُمي به الفعل يحقَّر إلَّا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله» .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إنَّ ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علَّة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فِعْل التعجب كثيرا كَثْرَةُ تُسَوِّغُ القياس عليه
لاحتملنا كُلفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أحيسنه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧
المغنى ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنادر .
فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ « القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » .
وقال أيضا : « إذا جعلت النادر والشواذ غَرْضَكَ واحتمدت عاينها في مقاييسك كُثُرَتْ
زَلَّاتُكَ » (١) .

- طرد المبرد القياس فيما يأتي :
- ١- القياس على نحو قُرْشَى وَثَقْنَى في النسب .
المقتضب ج ٣ ص ١٢٤ .
 - ٢- مجئ فاعيل وفَعَّال في النسب مقيس . الجمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقله لسيبويه .
 - ٣- قلب الواو المكسورة أولًا همزة قياس نحو إشاح . المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ج ٣
ص ٢٢٩ .
 - ٤- فَعَلَ في سبِّ الذكور مقيس .
الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .
 - ٥- حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض .
الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .
 - ٦- إعمال لكنّ الخنفة قياس .
المقتضب ج ١ ص ٣٩ .
 - ٧- مجئ أفعل التفضيل عاريا عن معناه قياس . المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦
ص ٩٦ .
 - ٨- إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس .
المقتضب ج ٢ ص ٦٢١ .

- وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذًا فأجاز القياس فيما يأتي :
- ١- جرّ حتى والكاف للضمير .
الجمع ج ٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢- الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها . المقتضب ج ٢ ص ٤٣٣ .

٣- القياس على تَغَلَّبِي في النسب بفتح اللام . شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

٤- لا خلاف في أَنَّ جُمُوع الكَثْرَةِ لا تُجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعُها على ما جاء منه وعليه الجمهور وملعب المبرد والزماني وغيرهما قياس ذلك . المجمع ج ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما جاء منه .

لم يلجأ المبرد إلى التأويل فيما يأتي :

١- أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا) الكامل ج ٦ ص ٢٢ .

٢- تجرّ (من) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزنة ج ٢ ص ١١ .

٣- يوصف (اللهم) كقوله تعالى (قل اللهم فاطر السموات والأرض) المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ .

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ «لا ينبغي أن تحمّل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً» .

١- سمع في النسب إلى شتاء شَتَوَى فجعلوه من شواذ النسب .

وقال المبرد : شتاء جمع شَتَوَة كصحاف جمع صَحْفة فعلى هذا شَتَوَى قياس شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

٢- قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرٌ

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرد وإنما «مثلهم» حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب ونقد سيبويه .

٣- قول الشاعر : وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلُهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحلوقة شلوذا ، وقال المبرد : الأصل أَفْعَلُهَا ثُمَّ حُلِفَتِ الْأَلْفُ وَنَقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَاءِ إِلَى مَا قَبْلُهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بَنَ وَهُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ ... الْمَغْنَى ج ٢ ص ١٧٢ المجمع ج ١ ص ٥٨ .

٤- لا يُلْحَنُ الْعَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ : خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْاشِيمَ وَقَا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

إسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة مُلِحَّةٌ فِي أَنْ تَجْرَى الْمَسَائِلُ عَلَى نِظَامٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَقِيَاسٍ مُطَرَّدٍ ، فَدَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُنْكِرَ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَخَالِفُ الْقِيَاسَ الْعَامَّ ، وَاسْتَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عَرَّضَ نَفْسَهُ لِأَنْ يَقُولَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ فِي كِتَابِهِ (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «وَأُو تَشَاغَلُ أَبُو الْعَبَّاسِ بِمُلْحِ الْأَشْعَارِ ، وَتُتَفَّ الْأَخْبَارِ ، وَمَا يَعْرِفُهُ مِنَ النَّحْوِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ كَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ . فَهَذَا رِجَالٌ غَيْرُهُ وَيَا لَيْتَهُمْ أَيْضًا يَسْلَمُونَ» .

وَقَالَ عَنْهُ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جُنِّيٍّ فِي (المحاسب) بِصَدَدِ رَدِّهِ رَوَايَةَ سَيْبَوِيهِ لِلْبَيْتِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْتَبٍ إِنْشَاءً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِظًا

«وَأَمَّا اعْتِرَاضُ أَبِي الْعَبَّاسِ هُنَا عَلَى الْكِتَابِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَرَبِ لَا عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ حَكَاهُ كَمَا سَمِعَ وَلَا يُمْكِنُ فِي الْوِزْنِ أَيْضًا غَيْرُهُ وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : إِنْشَاءً الرِّوَايَةُ : فَالْيَوْمَ فَاشْرَبَ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِسَيْبَوِيهِ : كَذِبْتَ عَلَى الْعَرَبِ وَلَمْ تَسْمَعْ مَا حَكَيْتَهُ وَإِذَا بَاغَ الْأَمْرَ هَذَا الْحَدُّ مِنَ السَّرَفِ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلُّفَةُ الْقَوْلِ مَعَهُ» . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٧٥ ، ج ٢ ص ٣٤١ ، ج ٣ ص ٩٦ .

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ وَلَادٍ فِي الْإِنْتِصَارِ : «فَهَذَا رَجُلٌ يَجْعَلُ كَلَامَهُ فِي النَّحْوِ أَصْلًا وَكَلَامَ الْعَرَبِ فِرْعَا فَاسْتَجَازَ أَنْ يَخْطِئَهَا إِذَا تَكَلَّمْتَ بِفِرْعٍ يَخَالِفُ أَصْلَهُ» .

ونذكر طرفاً من إنكار المبرد على سيبويه وغيره بعض الروايات :

١- قال في الآيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أمّ الخيار تدعى على ذنبها كله لم أصنع
فأقبلت زخفا على الركبتين فثوباً نسيبت وثوباً أجراً
ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

قال : أخبرنا أبو عمر الجريّ بهذا كله منصوباً وسمعتنا بعض ذلك منصوباً من الرواة ص ٢٢

وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية
ج ١ ص ٣١٧ .

٢- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مُخَفَّفُ الياء ومن شدّدها فقد أخطأ والمثل :
ويل للشجى من الخلّ الياء في الشجى مخفّفة وفي الخلّ مُثَقَّلَةٌ» .

٣- قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصداء - مثل حمراء ووزنها فَعْلَاءُ
وهي بشر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقوله ومن ثقل
فقد أخطأ» .

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .

٤- خطأً من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - اولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .

٥- روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشرب غير مُسْتَحَقِّبِ إثمنا من الله ولا واغسل
مستشهداً به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرّد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أسقى غير مستحقب إثمنا من الله ولا واغسل

وقال عليّ بن حمزة في التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إلا «فاليوم أشرب» وهذا بما
اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المبرد والقراء

هذه الحملة الآتمة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواعها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآتمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١- قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ أَيْقَطَعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ (أَيْقَطَعُ) لَحْنٌ ، لِأَنَّ (ثُمَّ) مِنْفَصَلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

(١) أنظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ من قراءة بمصرغى قال القراء : « لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » .
وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يعجبني ذلك » وهي قراءة سبعة أيضاً أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .
وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزخشرى في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوقة أيضاً بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب القبح على قراءة ابن عامر » وانظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خالف ابن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فيين الدال عند السين فلسانه صميم ليس بعربي » .
قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعة أيضاً أنظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ ، و شرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ لَيَقْطَعُ) ، (ثُمَّ لَيَقْضُوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع
ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ ، النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

٢- في القرطبي ج ٥ ص ٢ «قال أبو العباس المبرّد : لو صَلَّيتْ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ (وما أَنْتُمْ
بِمَصْرُحِي) (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ» . وانظر الكامل
ج ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بِمَصْرُحِي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيّان في البحر المحيط . ج ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ والنشر ج ٢
ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ .

٣- في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلَاثَاثِ
سِنِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة» .

وهذه القراءة سبعية . النشر ج ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبية ،
ص ٢٤٠ والبحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

٤- في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ
الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إِنَّ) وعلى (فِي) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال في الكامل ج ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة
(غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر ج ٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها
أبو حيّان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥- في نزهة الألبا . ص ٣٦٥ «حكى عن المبرّد أنّه قال : ما عرفت أو ما علمت أنّ أباً
صمرو لحن في صميم العربية إلّا في حرفين : إحداهما (عَادَ لَوْلَى) والأخرى (يُؤَدَّةَ إِلَيْكَ) .

وهما من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩
الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦- في الأول من المقتضب ص ١١٤ «فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط ، وإنما
هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد
وقف عليها» .

كلام المبرد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريحه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ ، ج ٥ ص ٤٥٠ ، ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧- قول في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : «فأما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتي
هنّ أظهر لكم) فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية» .

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧) وفي
كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : «وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال : اختبى ابن مروان
في هذه في اللحن» .

٨- منع سيبويه والمبرد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعة لأبي عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف
ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القول في الرد على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيّان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط^(١) .

وكان من المبرد تفضيل لقراءة سبعة على أخرى سبعة :

١- قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) :
«فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)» .

(١) أنظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) للمؤلف فقها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التي جعلها المبرّد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢- قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : « والقراءة الجيدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وقد قرئ « إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » .

وقراءة النصب سبعة أيضا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣- في المقتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَتُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فإنّ التبيين أحسن ثَمًا قرأ . وهي سبعة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيّان في البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : « حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع .

وقل : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفْضَلْ إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى .

قال أبو حيّان : وزعم السلف لنا أحمد بن يحيى . كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة » .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

(١) كان المبرّد يحتكم إلى صحة المعنى ويترافع إليه فيقول :

١- « وهذا باب إنّما يُصلّحهُ ويُفسدُهُ معناه فكلُّ ما صلّح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود » ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢- « فإنّما يصحُّ هذا ويُفسدُ بمعناه » ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣- « فبالمعنى يصلّح اللفظ ، ويُفسدُ » ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤- « فاللغة يصلّح » ج ٤ ص ٦٣١ .

(ب) وكان المبرّد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١- «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويّون. لا يعرفون (أم) زائدة» . ج ٣ ص ٢٦٠ .

٢- «فإنّ المفسّرين يقولون في هذا قولين» ج ٤ ص ٣٥٢ .

٣- «فقول النحويّين ، والمفسّرين في هذا واحد» ج ٤ ص ٤٣٧ .

٤- «وكذلك قول المفسّرين» ج ٤ ص ٤٤٢ .

٥- «وأما المفسّرون فقالوا» ج ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسّرين أيضا انظر كتابه ج ١ ص ٤٦٤ ، ج ٢ ص ٢٣ .

(ج) أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرّد من الكوفيّين

أبو العباس زعيم من زُعماء البصرة حمل اواء النخو البصريّ في وقته ، ودافع دونه .

لم يصرّح باسم الكوفيّين في المقتضب إلّا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستّة ج ٢ ص ٤٣٦ .

وكان يكتفي عنهم بقوم من النحويّين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويّين ج ٣ ص ١٤٦ .

أو ببعض النحويّين من غير البصريّين ج ٢ ص ٣٦٧ .

أو يقول : فإنّ زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثمّ بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات الميرد

١ - سَمِيَ الحال مفعولا فيها قال ج ٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزّأناه بما قبله لأنّه مفعول فيه وهو الذى يسمّيه النحويّون
الحال » .

وقال ج ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » ، وانظر ج ٤ ص ٤٨٢ .
وسيبيويه سَمِيَ الحال خبرا قال في ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفة
فهو للمعرفة خبر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .

٢ - سَمِيَ المبرّد التوكيد المعنويّ نعتا قال ج ٣ ص ١٨٨ .
« وكذلك ما نعت به بالنفس في المرفوع » .
وسَمِيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل صفة قال ج ٤ ص ٤٢٦ :
« وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجلبوه) صفة للهاء المضمرة » .
والبرّد تبع سيبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّي التوكيد نعتا .
انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ج ٢ ص ٥ .

٣ - يعبرُ المبرّد عن حلف جواب الشرط بحلف الخبر .
قال ج ٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .
وفي قول الشاعر : لو قدّ حداهّن أبو الجودى ...
« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه
ص ٣٠ ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ . انظر الأصمعيّ
ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - يعبر عن همزة بالألف .

قال ج ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهى علامة التكلم وحققها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج ٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . « ومن همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على همزة ألفا أيضا انظر ج ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حى .

فيقول ج ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حى » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك فى سيبويه ج ٢ ص ١١٧ .

٦ - عبر المبرد عن النهى بالنفى فى موضعين .

قال ج ٤ ص ٤١٤ : (لا) فى النفى .

وقال ج ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفى » يريد النهى فى البيت السابق عليه

وهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهى - اصطلاح له .

وقد عبر بالنهى فى قوله ج ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) فى النهى » .

وقال ج ٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهى فهو (لا) .

منهجي في الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطي كتابه ، واهتدوا بهديه .

لهذا عُنيّت في تعليقي ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنّما بيانها ، والإفصاح عنها لا يكون بغير سَوِّق نصوص سيبويه في كلّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت في ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق - (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكّ في أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما إنّما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتدرّجه في القرنين : الثاني والثالث فوق أنّ ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التي اعتمد عليها واستمدّ منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامَةً قويّةً في الدراسات المقارنة .

وليس من غرضي في إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأخطّ من قدر سواه ، فإنّي أكرم نفسي عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يجعل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يجعل بنا أن نكتفي بنسبة القول إلى المتأخّر ونَدَعِ المتقدم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافي المنهج العلمي ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : « وفعلّيل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ، وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال في النعت ، نحو : جَحْمَرِش ، ونَخْوَرِش . » كلام أبي الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنّ هذا رأى للمبرّد انفراد به ، ولم يشركه فيه غيره من السابقين عليه .

ولننظر ماذا قال سيبويه في هذا ، وما الذى قاله المبرد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : « ويكون على مثال فَعْلَلِيل في الصفة ، قالوا قَهْبِلَس ، وَجَحْمَرِش وَصَهْصَلِيق ، ولا تعلمه جاء اسما . »

وقال المبرد في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : « ويكون على فَعْلَلِيل نعتا وذلك قولهم : عجوز جحمرش و كلب نَحْوَش . »

من هذا العرض يتبين لنا :

(١) أن المبرد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففى سيبويه زيادة توكيد وهى قوله : (ولا تعلمه جاء اسما) .

(ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبرد منها مثالا ثم جاء بمثاله من عنده خطأ فيه .

فَنَحْوَش ليس من أبنية الخماسى المجرّد وإنما هو رباعى مزيد بحرف على وزن فَعْلَوْلَ وزيادة الواو هنا أصل اتفق عليه النحويون ومنهم المبرد قال فى المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

« الياء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا فى ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ، نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله » وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتى .

لذلك كان يجمّل بأبى الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخص به المبرد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرد .

الرجوع إلى سيبويه فى كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شئ أشق منه ، وإيس أدلّ على ذلك من أنّه قد خنى بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم من لم يبلغ مبلغهم ، ولم يدرك شأوهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) أجاز المبرد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي في الضرورة وقال إن البصريين أجمعين لا يجيزون ذلك وهذا نصه في المقتضب ج ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرد قالوا : إن المبرد انفرد بهذا القول دون البصريين أجمعين وقال أبو علي وأبو الفتح : إن المبرد قد خالف القياس والسمع وإنه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥) .

وتعليق على ذلك أن سيبويه سبق المبرد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخبوط . ولا يستنكر أن تجي الواو على الأصل » .

هذا النص في سيبويه قد خفي على المبرد وعلى غيره ممن جاء بعده نعم إن سيبويه قال في ج ٢ ص ٢٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتموا في الواوات » .

(ب) حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتق من أله . أو من (لاه) .

فرد عليه أبو علي في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أغفله شيخه الزجاج) « بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ... »

ورد ابن خالويه على أبي علي بأنه قد صح القولان عن سيبويه ولا ينكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهواً .

وقد وقعت إلينا مسائل جمّة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك ...

ورد أبو علي في كتابه (نقبض المأثور) (كتاب رد فيه على ابن خالويه) « بأن الذي يحكى هذه الحكايات متقول كذاب ، ومتخوض أفاك ، لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبه وتيقظ ، ولم يصف إلى القبول منه ، والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال اللين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ... »

والبغدادى مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه - روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع .

انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج١ ص ٣٠٩ أن لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر في ج٢ ص ١٤٤ : أنه مأخوذ من (لاه) .

(ج) صرح سيبويه بأن (من) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربما) واستشهد لذلك بقول أبي حية النميرى :

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

انظر ج١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافى ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أن (من) إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردّوه ...» .

وتبع أبا حيان ابن هشام في موضعين من المغنى ج٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة ج٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجرى فنسب قول سيبويه إلى المبرد فقال في أماليه ج٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفوا (من) بـ(ما) فقالوا : إني ليمّا أفعلُ ، قال أبو العباس المبرد : يريدون : لربما أفعل وأنشد لأبي حية النميرى :

وإنّا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

المبرد ذكر ذلك في المقتضب ج٤ ص ٤٨٥ ولكنّه مسبوق بسيبويه .

حرصت على أن أتتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه تناقضاً بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

(١) الهمزة المتصترفة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إضطر ، وإضطبل وإبراهيم ، وإسماعيل لسبويه فيها نصوص يُعارض بعضها بعضاً .

قال بما يفيد زيادتها في ج٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المغنى في تصريف الأفعال ص ٨٢-٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علّة منع صرفها مشابة الألف ، والنون لأنّ التانيث المملودة . وعدّد وجوه هذا الشبه في ج٢ ص ١٠ .

ثمّ جعل النون بدلا من الهمزة في ج٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(ج) الوصف الذى على وزن فعالٍ في سبّ الأنثى . قال عنه سيبويه إنّه مختصّ بالنداء لا يقولون في غير النداء : جاءتني خبائث ، ولكّاع ج١ ص ٣١١ .

ثمّ قال في ج٢ ص ٣٨ : ومّا جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبائث . ويلكّاع .

(د) قال سيبويه في ج١ ص ٢٠٤ إنّ خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء إلا في القليل أو في الشعر .

ثمّ قال في ج١ ص ٢٠٧ إنّ استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجب أن يتابع المازنى سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه المبرد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقوان : إنّ المبرد خالف سيبويه ، وادّعى أنّ النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أنّ سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه .

بقى شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التي لم أجدها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لى أن أقول : إنّ سيبويه لم يعرض لها ؟

إِنَّ لِي تَجَرِبَةً مَعَ سِيبَوِيهِ ، وَهَذِهِ التَّجَرِبَةُ لَا تُشَجِّعُنِي عَلَى أَنْ أَقْطَعَ بِأَنَّ شَيْئًا مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ سِيبَوِيهِ لِأَنِّي لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِ .

لِذَلِكَ فَكُلُّ مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَهُ : إِنِّي لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهَا فِي سِيبَوِيهِ ، فَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ سِيبَوِيهِ لَمْ يَعْرِضْ لَهَا ، وَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ عَرَضَ لَهَا ، وَلَكِنِّي لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَكَانِهَا .

وَسَأَقْصُ عَلَى الْقَارِئِ بَعْضًا مِنْ هَذِهِ التَّجَرِبَةِ :

(١) عَقَدَ سِيبَوِيهِ لِـ (إِذْنَ) النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارَعِ بِأَبَا اسْتَوْفَى فِيهِ كُلُّ أَحْكَامِهَا وَشَوَاهِدِهَا فِي ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

وَنَسَبَ إِلَيْهِ التَّحْرِيطُونَ أَنَّهُ يَقُولُ : (إِذْنَ) جَوَابُ وَجْزَاءٍ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ مِنَ الْجَوَابِ ، وَالْجِزَاءِ ، وَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَوْ يَكُونُ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهَا ؟

رَجَعْتُ إِلَى هَذَا الْفَصْلِ فَلَمْ أَجِدْ سِيبَوِيهِ يَذْكُرُ فِيهِ سِوَى أَنَّهَا جَوَابٌ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا جِزَاءٌ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ (إِذْنَ) لَمْ يَعْرِضْ لَهُ سِيبَوِيهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ لَكَانَ مِنَ الْمَظْهُومِ أَنْ يُعَاوَدَ الْحَدِيثُ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى ، وَأَقَمْتُ عَلَى هَذَا الزَّغْمِ سِنَوَاتٍ ثُمَّ وَقَفْتُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣١٢ عَلَى قَوْلِ سِيبَوِيهِ : « وَأَمَّا إِذْنَ فَجَوَابُ وَجْزَاءٍ » - وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ .

(ب) ذَكَرَ ابْنُ سِيدَةَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وَأَبُو الْفَتْحِ فِي الْمَنْصَفِ ج ١ ص ٥٩ وَابْنُ يَعِيشَ ج ٥ ص ١٢٢ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ تَاءَ بَنْتٍ ، وَأَخْتُ لِلْإِلْحَاقِ بِجَذْعٍ ، وَقَفْلٍ .

هَاتِي ذَلِكَ إِذْ لَمْ أَرِ الْإِلْحَاقَ ثَلَاثًا بِثَلَاثٍ فِي غَيْرِ هَذَا ثُمَّ إِنَّ التَّاءَ تَدَلَّى عَلَى التَّائِيثِ وَشَأْنُ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ أَلَّا يَدَلَّ عَلَى مَعْنَى .

بَحِثْتُ كَثِيرًا فِي كِتَابِ سِيبَوِيهِ عَنْ هَذَا فَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ ثُمَّ مَضَتْ سِنُونَ وَعَشْرَتٌ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْوَقْفِ ج ٢ ص ٢٨١ .

فَمَنْ كَانَ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ يَعْرِضَ سِيبَوِيهِ فِي بَابِ الْوَقْفِ لِمَسْأَلَةِ الْإِلْحَاقِ ؟

(ج) بَحِثْتُ فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنْ صِيغَةِ فَعَالَةٍ الَّتِي تَفِيدُ الْجَمْعَ كَجَمَّالَةٍ ، وَخَيْالَةٍ

فلم أعتز على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج ٢ ص ٩١ : «وقالوا لذي السيف سيّاف وللجميع سيّافة» .
ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعليقي على كلام المبرّد بعد تتبع كل ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فأحياناً كنت أرى كلامه مُجملاً في بعض المواضع ، ومفصلاً واضحاً في موضع آخر فأحيل المجل على المفصل ومثال ذلك .

(١) قال في ج ٢ ص ٣٤٣ : «ولإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جواباً للجزاء كالقائه » . فظاهر هذا النص أن (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ، ص ١٥٨-١٥٩ ، ٢٤١- تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذي هو قسم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملاً في الجزء الأول .

هل يرى أن الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف للدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحاً في أن الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السبوطي ذلك في الجمع ج ١ ص ١٨٧ .

أمّا ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ ، والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ فقد نسباً إليه أن الناصب هو الفعل المذكور .

وأحياناً كنت أجِد تعارضاً وتضارباً بين أقواله فأسجّل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :
(١) جعل المبرّد ألف أرطى للتأنيث في ج ٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويون من أن ألف أرطى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرّد في غير موضع من المقتضب والكامل .

قال في المقتضب ج ٢ ص ٣٩٢ «ويدلّك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أرطاة» .

وقال في ج ٢ ص ٥٢٧ «وذلك قولك في أرطى أرطى لأن أرطى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنك تقول في الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عليها هاء التأنيث ، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث» .

وقال في ج ٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أرطى ملحق بجعفر .. وانظر الكامل ج ٦ ص ١٩٩ .
وتقدم لنا متابعتة لسيبويه في نون نحو عطشان .

وما قاله في اعتراض الشرط على الشرط . وفي كلمة نَحْوَرِش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظ من الذبوع والشهرة لذلك لصقت بمذهب المبرّد أقوال كثيرة تخالف ما سجّله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته مما علق به مهمة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عفوًا صفوًا ، ولا وافقتي رهوا سهوا ، وإنما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع في دراستي لمذهب المبرّد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمع ما تفرّق في ثناياها من أقوال للمبرّد ثم عارضت ما جمعته على ما قاله المبرّد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحوي قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠٨ بابا لذلك .

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أن اضطرابا كثيرا وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي الكتابين لمؤلف واحد ومن أمثلة ذلك :

(١) ينسب الرضّى إلى الزجاج أنه يقول ببناء المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية

ج ٢ ص ١٦١) .

ثم ينسب إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول : المثني معرب عند الزجّاج ، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٩ . وفي الاشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجّاج أنه يقول ببناء المثني وجمع المذكر وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندرى ، هل المثني ، وجمع المذكر معربان أو مبنيان عند الزجّاج ؟

(ب) ينسب الرضّى إلى المبرد أنه يُثْنِي جميع المركبات المزجيّة حتى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

(ج) نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى المبرد أن المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً ثم نسب إلى المبرد في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أن (إلا) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرد في ج ٢ ص ٩ أن الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مجرّى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أن الناصب هو (إلا) نيابة عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إن مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباري في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والاشباه ج ٢ ص ٥٧ ، والأشموئي ج ١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشموئي ج ٢ ص ٢١ أنه يقول إنه سماعي .

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة . فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(١) صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيتُ - بوجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط وعُلل لذلك . انظر ج١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ - ج٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك .
(ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعفت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج٢ ص ٢٨٢

والرضيّ في شرح الشافية ج٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذّا أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغدادى في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه الرضيّ القياص (شرح الكافية ج٢ ص ٢٨٦) .

وكلام الرضيّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادى بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخزانة ج٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغدادى يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٩٢ .

(هـ) في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين الرضيّ أيضا شرح الكافية ج٢ ص ٢٤٧ .

أما أبو حيّان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهباً واحداً وهو الجزم بالطلب نفسه
(انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثم تبعه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ .

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرِّ أنه كرّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من
المقتضب وفي الكامل مما يدلّ على تمسّكه بهذا الرأي ثم نرى بعضهم ينسب إليه خلافَ هذا
كما رأيتُ أن بعضهم اعتمد على نصّ مبدور للمبرّد فوقع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

(١) البيت :

معاوى إننسا بشر فأسجج فلسنا بالجيال ، ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلّها المبرّد في
نقده لسيبويه ثمّ استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضاً .

ثمّ يقال بعد هذا : إنّ المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبرّد في موضعين من المقتضب ثمّ ذكر في الكامل أيضاً أن (ما) النافية يبطل
عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقاً لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يُخلّيهم لوجهتهم تخالّج الأمر إن الأمر مشترك

وبقول الآخر :

فما إن طيننا جُبْن ولكن منسايانا ودولة آخرينا

ثمّ بعد هذا يقال : إنّ المبرّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها
(إن) الزائدة .

(ج) كلام المبرّد صريح في أنّ تصحيح نحو (فُعِل) من الأجوف جائز في الضرورة . قال
في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : «وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنّه مجتنّب لثقله » وابن
يعيش ج ١ ص ٨٥ ينسب إلى المبرّد الجواز مطلقاً ويسوق نصّ المبرّد المذكور مبتوراً فيقف
عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنّه مجتنّب لثقله) . ولو ساق النصّ كاملاً ما وقع
في هذا الخطأ .

(د) لم يخالف المبرد سيبويه في علمية أسماء الأسبوع وإنما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الجمع ج ١ ص ٧٤ أنه خالف سيبويه في علميتها .

(هـ) نسب إلى المبرد أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الجمع ج ٢ ص ٧٨ أنه يرى وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد (إمّا) وأشار السيوطي إلى أن الدافع له أنه لم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أن المبرد بعد أن مثل في الكامل بأمثلة أكد فيها المضارع بعد (إمّا) وبأمثلة خلت من التوكيد قال : وفي القرآن (فإمّا ترين من البشر أحداً) (وإمّا تُعرضن عنهم) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

* * *

ولي وقفة مع السيرافي : إن السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها وسجل ذلك بخطه على أجزاء الأربعة ؟

ربما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدمة فقد فاتته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كل مسائله عاقله بلهته حاضرة في خاطره .

إن السيرافي لم يرجع إلى نقد المبرد لسبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرد في نقده لسبويه أجاز أن يُنادى ما سُمي به من الموصول المحلّ بأل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثم قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ :

« واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ... »

وجعل قول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

ضرورة كما قال سيبويه .

ثم يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١ ص ٣١٠ :
 ه كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه .
 فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أما السيوطي في الجمع ج ١
 ص ١٧٤ والأشموني ، والخضري فينسبون إلى المبرد أنه يجيز نداء ما سمي به من موصول
 محلي بأل فقد تأثروا بما ذكره المبرد في النقد .

(١) القراءات التي عرض لها المبرد بينت نوعها أي من السبعة أم من العشرة أم من
 الشواذ ؟ كما بينت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرد حَجراً على بعض الأساليب التي وردت في السبعة
 نبّهت على ذلك ، وذكرت شواهد .

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبينت مكانها في دواوين الشعراء ،
 والمجموعات الأدبية ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحاً وافياً مع بيان
 مراجعها في الكتب الأخرى .

وبعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتبه إلى كثير من كتب العلوم الأخرى ففي كتب
 اللغة نحو كثير وكذلك في كتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ،
 وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنثى وكتب المعارف العامة كألف يا للبلوى . وكتابات
 أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من هني وسدي - أن أتتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيراً من هذه
 الكتب : استقرت مسائلها النحوية ، وجعلتها على طرف التمام مني . فتمثلت قراءاتي في هذه
 التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .

المقنضيب

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

١

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة ^(١).

والمُعَرَّب : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ^(٢) وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم ^(٣).

(١) فى سيويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) فى سيويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض أحمد بن فارس فى كتابه « الصحاح » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد فى كتاب المقتضب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا هما إسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجى فى كتابه (الإيضاح) ص ١٥ فقال :

« فأما حد أبى العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبدى فذكر أكثر ما يسم الأسماء المتكئة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أعده ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . . »

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .
وللمنازل من أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قلنا ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتكئة .

وإحراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجر^(١) .
 فأما رفع الواحد المثرب غير المعتل فالضمُّ ؛ نحو قولك : زيدُ ، وعبدُ الله ، وعمرُو .
 ونصبه بالفتح ، نحو قولك / : زيداً ، وعمرُوا ، وعبد الله .
 وجره بالكسرة ؛ نحو قولك : زيدٍ ، وعمرٍو ، وعبدِ الله .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعرَّباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقبْلُ ، وبعدُ - قيل له مضموم . ولم يُقل مرفوع ؛ لأنه لا يزول عن الضم .

وأيّنه وكيف يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنه لا يزول عن الفتح .
 ونحو : هؤلاء ، وحذّار ، وأميس مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنه لا يزول عن الكسر وكذلك من وهل ، وبِلْ يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم^(٢) . لأنه لا يزول عن الوقف .

== والجواب الآخر هو ما احتجبت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : أن حد أبي العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلته تدخل ، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب / بل يخرج منه ما خرج بطلته ، ويبقى الثاني على حاله . . .

وانظر في حد الإسم الأشباه ج ٤ ص ١٣٧ - ١٣٨ والصاحبي ص ٤٩ - ٥١ والإيضاح ص ٤٨ - ٥١
 (١) في سيويه ج ١ ص ٣ ، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجاز : حل النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه . . .
 فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإحراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فلا أسماء غير المتحركة . »

سيويه والمبرد يفرقان بين حركات الإحراب وحركات البناء وهو ملحق البصريين . قال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ : « التمييز بين ألقاب حركات الإحراب ، وحركات البناء ، وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدمهم ، ومتأخرهم تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإحراب في المبنى ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشباه ج ١ ص ١٦٢

وقد تبين لي أن المبرد قد يطلق ألقاب الإحراب على ألقاب البناء وأما سيويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .

قال المبرد في المختضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فالهاء في قولك فيها غفوس »

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدَّ أديت بناءه أيضاً ،
ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

$\frac{1}{v}$ وليس هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكسّر الواحد عن بنائه / ؛ نحو - قولك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِم : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تُدخلها . وكذلك أَكْلَب ، وأَقْلَس ، وغِلْمان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

ونون الجمع الذي على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح
لأنّ الكسر ، والضّم لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن
فيهما مثل هذه العلة فتمتنع^(١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون في جمع مسلم أن تقول في
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

$\frac{1}{8}$ / وإنّما حذف التاء من مسلمة ؛ لأنها علم التانيث ، والألف والتاء في مسلمات علم التانيث
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتُ فاعلم ؛ ونصبه وجّره : مسلماتٍ .

(١) في سيويه ج ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف الين الذي هو حرف الإعراب
يختلف فيها » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .

وانظر تعليل ذلك في الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا في مسلين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر^(١) .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ؛ لاستوائهما في الكناية^(٢) . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستوائهما أنهما مفعولان ؛ لأن معنى قولك : مررت بزيد : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء .

فأما الأفعال فإننا أخرنا ذكرها حتى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتثنية بمنزلة النون ، لأنها في التأنيث نظيرة للواو والياء في التذكير فأجروها مجراها .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤ لأن الجر للإسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى .
وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ

وهو رَفَعَ . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

وإنما كان الفاعل رفعاَ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل .

وإنما كان الفاعل رفعاَ والمفعول به نصباً ؛ لِيُعْرَفَ الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإن الجواب في ذلك أن يقال له : لما وجب أن يكون الفاعل رفعاَ في الموضع الذي لا لَبَسَ فيه للعلّة التي ذكرنا ولما سنده من العِلَل في مواضعها فرأيت مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وَحْدَهُ وأن المفعول الذي لم يعمده مرفوعاً .

وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل : إنما رفعت زيدا أولاً لأنه فاعِل ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفِعْل فكيف رفعتَه ؟

قيل له : / إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فإِنَّمَا أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

(١) في سيويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيدا فبدا الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشفلت ضرب به كما شفلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تملئ إليه فعل الفاعل » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ، ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول : ما زيد في الدار : فترد^(١) كلامه ثم تنفيه . ومع هذا فإن قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التي كنت رافعة لزيد قد ردّتها قبله ، و (لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل . ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلا . فللفاعل / في كل هذا ^١/_{١١} لفظ واحد يُعرّف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام في حال إيجابه ، ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها أكثر من هذا^(٢) ؛ لأنّ هذا موضع اختصار وتوطئة لما بعده إن شاء الله .

(١) بمعنى تعيد ذكره . يقال أيضاً في ص ١٥٩ ، فالجواب في هذا قد قدمنا بعضه ونرده هاهنا ونتمه .

(٢) سيمقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به في الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذا باب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً ؛ نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجاز أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ)^(١) والسجود بعد الركوع^(٢) .

ومنها (الفاء) . وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة^(٣) .

و (ثم) مثل الفاء ؛ إلا أنها أشد تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثم عمروا ، وأتيت البيت ثم المسجد^(٤) .

ومنها (أو) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما . وذلك : قولك : أتيت زيدا أو عمروا ، وجائني رجل أو امرأة .

هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ، وانظر أيضاً سيويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل للبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفي سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهي تضم الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأول مهدوءاً به » .

(٥) في سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما في الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة^(١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، واثت المسجد أو السوق : أى قد أذنت لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

و (إثما) فى الخبر بمنزلة (أو) ، وبينهما فصل .

وذلك أنك إذا / قلت : جاعلى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت $\frac{1}{13}$ (أو) فصار فيه وفى عمرو شك ؛ و (إثما) تبتدى بها شاكاً . وذلك قولك : جاعلى إثما زيد ، وإثما عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إثما عبد الله ، وإثما خالد . فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور ؛ كما كان ذلك فى (أو) . ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣) وكقوله : (فَلِإِثْمًا مِّنَّا يَعُدُّ وَإِثْمًا فِدَاءً)^(٤) .

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة^(٥) .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خالداً أو بشراً كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .

وتقول كل لحماً أو خبزاً أو تمرأ كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . .

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرأ كأنه قال : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء ونظيره ذلك قوله عز وجل (ولا تطعم منهم آثماً أو كفوراً) : أى لا تطعم أحداً من هؤلاء . وقال فى ج ١ ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لا تطعم كفوراً انقلب المعنى » وسيعقد المبرد لأو باباً فى الجزء الثالث وفيه بيان أوسع .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) الإنسان : ٣ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيسقط المبرد حديث إمام فى الجزء الثالث ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) فى سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا) فى الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التمس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ » .

ومنها (بَلْ) ومعناه : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمروا ، وجاءني عبد الله ، بل أخوه ، وما جاءني رجل ، بل امرأة^(١) .

ومنها (لكن) . وهي للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك
 $\frac{1}{14}$ قصة إلى قصة تامة ؛ نحو قولك : جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت / ، وما جاءني زيد لكن عمرو ، وما مررت بأخيك [لكن عدوك . ولو قلت : مررت بأخيك^(٢)] لكن عمرو لم يجز^(٣) .

ومنها (حتى) ولها باب على حياله .

ومنها (أم) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر . ونذكره في باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تُدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ هـ ومنه أيضاً ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل لئيم أبدلت الصفة الأخيرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت

وفي المفتي ج ١ ص ١٠٣ : وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نهي أو نهي فهي لتقرير ماقبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ هـ ومثله ما مررت برجل صالح ولكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه فإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتداركها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي . .

(٤) سيمقد حتى بابا في الجزء الثاني ولأم بابا في الجزء الثالث .

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول

وتقول : أعجبتني ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله^(١) . رفعت (الضرب) ؛ لأنَّه فاعل $\frac{٤}{٣٨٢}$
بالإعجاب ، وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنَّه مفعول في صلة الضارب ،

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البذل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البذل انتقل فجأة إلى القلب المكاني في قس . ونجد في ص ٣٨١ من المجموع الثاني عنواناً للقلب
المكاني وفي بدء حديثه عن قس ينتقل إلى بدل الفلظ في ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

وما لاشك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي فقد سمي كتابه ، (تفسير المسائل المشككة
في أول المقتضب) وبدأ بالمسألة الأولى وهي المذكورة في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثاني (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفي بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن
هنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب
كما يشهد بذلك صنيح الفارقي في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارقي . وهي واضحة في كلام المبرد ، ولكن الفارقي بسط فيها يقول
وذكر كثيراً من القواعد العامة التي يبنى عليها القول في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيها يأتي :

(١) الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم في صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل
به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كحل الجزء من الكلمة ؛
والحرف من اللفظة ، لذلك لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع ما في الصلة من الوصل ،
والتوكيد ، والطف والبذل من الصلة . لماذا اشترطوا في جملة الصلة اشتراطاً على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول
الحرف لا تشتمل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقفاً موقع
الأمر نحو ضرباً زيدا ، وضرب آخر يجري مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولا يفصل بينه وبينه
وذلك ما كان في تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي

المصدر يضاف للفاعل ، والمفعول ، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ،
ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به ويبان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصببت (عبد الله) بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجزور ، وتقديره : أعجبتني أن ضرب الضارب زيدا عبد الله . فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرتني قيام أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرتني أن قام أخوك .

٤ / وتقول : أعجبتني ضرب زيد عمروا . وإن شئت قلت : ضرب زيد عمرو إذا كان عمرو ضرب زيدا ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نوّنت ، أو أدخلت فيه ألفا ولا ما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبتني ضرب زيد عمروا . وإن شئت نصببت (زيد) ورفعت عمروا ، أيهما كان فاعلا رفعت ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبتني الضرب زيد عمروا . فمما جاء في القرآن منونا قوله : (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ) (١) وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب وسمعا (٢)

== لا يجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب ، لأنه من صلة الألف واللام ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول .

لا يتقدم (عبد الله) الذي هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيدا آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة ، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فتقول : أعجبتني ضرب عبد الله الضارب زيدا ، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيدا فاعله وكلاهما في صلة الضرب ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لأنه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على الضرب ، لأن المصدر بتأويل أن والفعل الضمير المنصوب العائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف العائد على الذي ونحوه ، وتعليل ذلك . ثم عرض للخلاف في حذف المخطوف وحذف المؤكد .

(تلخيص مقاله الفارقي في تفسيره ص ١ - ٧) .

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحلى بأل . فقد نصب (مسمعا) بالضرب .

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت . وأعمال الثاني أولى ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه » .

يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للغيل المنوطة ، وهو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .

ويجوز أن تكون وصفاً للجماعة . والكلول : الرجوع جئاً . =

أراد عن ضربٍ مَنَع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عَمَلُ الفعل .

ومثله قوله :

وَمَنْ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

$\frac{4}{384}$

/ أى ينتظرون أن يقضى أمره ، فأضاف القضاء إلى ضميره .

ومثل ذلك : عجبت من ضربِ الناسِ زيذا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ،

على ما وصفت لك . وتصيّر الناس في موضع نصب ، لأنّهم مفعولون .

= ومسح : هو ابن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالباً بدماء .

والمنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى صرقتهم عن وجوههم هازماً لهم ، ولحققت سينهم مسماً فلم أرجع عن ضربه بسبق .

والبيت لماك بن زغبة الباهل شاعر جاهل (الخزانة ج ٣ ص ٤٤٠) ونسب سيويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في أن المصدر يعمل متكرراً ، ومعرفاً ، كما يرى سيويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرضى ، والبغدادي في الخزانة يفسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحل بآل مخالفاً لسيويه .

في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨٣ « وسيويه والخليل جوزا أعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً . . . والمبرد منه ، قال : لاستفحال الإسمية » .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيويه لم يعرض لنقد شيء مما قاله سيويه .

(١) في أمال ابن الشجرى ج ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بهن . والضاحى من الأرض : الظاهر البارز . والمداة : الأرض الطيبة التربة الكريمة الثبت . والضامز : الرجل الساكت . شبه الحمار الوحشى به لإسماكه عن النفاق .

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحى عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فهو أجنبي من المصدر الذى هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرون بضاحى عداة) أخسر يتنقى فنصب به أمره » .

وفي المنى لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرون ، أثلاً يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره . . . » .

البيت للشاخ من قصيدة زائية قال عنها الأصمى : ما قبلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشاخ في سفه القوس وهى ديوانه ص ٤٣ - ٥٣

وقد صنف هذا البيت تصنيفات كثيرة في كتب النحو واللفظ . فروى غسان بالراء المهمة في السيوطى ص ٣٠٢ وفي بعض نسخ المنى كما صحت عداة وهى بالعين المهمة والذال إلى غداة بالذال المعجمة والدال المهمة في نسخ المنى ، وشرحه ، وبنفوها =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصَّارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شيء شيئا إعجابَ زيدٍ وركوبُ الفرسِ عمرو . فنصببت (إعجابا) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شيء شيئا ، كما أعجب زيدا أن ركبَ الفرسَ عمرو ، لأنَّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ، لأنَّ عمروا ركبه ، و (زيد) المفعول ، لأنَّ الركوب أعجبه .

وتقول : سرَّني والمُشَبِّهه طعأمُك شَتَمَ غلامُك زيدا^(١) ، بالنصب ، والرفع في (زيد) على $\frac{4}{380}$ ما تقدَّره ، من أن يكون فاعلا ، / أو مفعولا .

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامُك (إِيَّاكَ) . نصبت (إِيَّاكَ) بأعجب وجعلت (غلامُك) هو الذي أعطى الدراهم أخاك .

= بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس وكذلك في طبعي لسان العرب والديوان وهي في أمالي الشجرى عداة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنظر وهو عداة . وقد ضبط (أمره) بالرفع في طبعي لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارقي ص ٨ - ١٠ وتلخيصها :

(والمشبهه طعأمك) ، المشبهه معطوف على ياء المتكلم في سرف ، والماء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعأمك) فاعل المشع .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيدا ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيدا .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشبهه) فتقول (سرفي شتم غلامك زيدا) والمشبهه طعأمك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

لا يتقدم (والمشبهه) على سر ، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه .

لا يتقدم (زيدا) على الشتم ، لأن المصدر في تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعأمك) على (المشبهه) لأنه في صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعأمك) وبين (المشبهه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرفي ورجلا أشبهه طعأمك أن شتم غلامك زيدا .

وتقول : ضَرَبَ الضارب عمرو المكرمَ زيداً أحبُّ أخوأك^(١) . نصبت (الضرب) الأولُ بأحبَّ ، وجرت (الضارب) بالإضافة ، وعديته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول . والضرب الأول مُتَعَدٌّ ، فإن أردت ألا تعديه قلت : ضَرَبَ الضارب المكرمَ زيداً أحبُّ أخوأك . وهذا كله في صلة الضرب ، لأنك أضفته إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحب) متصل به .

وتقول : سرُّ الشاربُ المطعمه طعمأك شَرَابَك زيداً^(٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمرو المكرم زيداً . وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألا تعديه قلت : ضرب الضارب المكرم زيداً أحب أخوأك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفاً للضارب فجعله كما هو مجرور ، وتكون قد حلفت مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخوأك ضرب الضارب المكرم زيداً .

التفريع في المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً في صلة الضرب فيكون (عمرو) مفعول ضرب ، و (المكرم زيداً) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمرو) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً في صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لميز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البذل .

ولا يجوز أن تقدم زيداً على المكرم ، لأنه من صله .

وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنها من صله .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتعلما جميعاً على الضارب .

فتقول : ضرباً عمرو المكرم زيداً الضارب أحب أخوأك .

ان رفعت (عمرو) كان رفعه على أحد وجهين : ١ - أن تجعل في الضارب ضميراً منصوباً يعود إلى الألف واللام و (عمرو)

فاعل الضرب و (المكرم زيداً) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حيثل الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب - أن تجعله فاعل المصدر ، وتجعل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولا بد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيداً) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث في إسباب من مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة . ثم اتصال المركب ،

ثم لفظة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ - ١٣ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة الشارب قولك (شرابك) و (زيداً) =

فـ (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذى فى (الشارب) .
ونصب (الطعام) بالفعل الذى فى (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذى الضارب أخاه زيد عمرو^(١) . قالدى فى / موضع نصب بظننت ،
و (عمرو) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعا فى صلة الذى . وإنما اتصلا بالذى للهاء التى فى قولك أخاه ؛ لأنها ترجع إلى الذى .

== مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه : سر عمرو زيدا . والهاء من المطعم تعود إلى الألف واللام من الشارب والمطعم فاعل الشارب
وطعامك مفعول لمطعم والمطعم فى صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التفريع على المسألة : يجوز تقديم (شاربك) على المطعم طعامك زيدا (فتقول : سر الشارب شاربك المطعم طعامك زيدا ،
لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعم من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ،
ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعم وكذلك لا يجوز تقديم (شاربك) على (طعامك)
لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شاربك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول
فى صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخلا فى شيء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن
(سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الإعراب فى بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير فى ذلك
ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أطمعه طعامك شاربك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارق ص ١٣ - ١٥ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماض والتاء فاعلها ، و (الذى) بكامله اسم هو
مفعول ظننت الأول ، و (عمرو) هو المفعول الثانى . وفى (الضارب) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه)
مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ صلة الذى و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة
الذى ، والعائد إلى الذى الهاء فى أخاه وآخر صلة الذى قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لا يجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن يجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذى الضاربه أخاك زيد عمرو .

وتفسيره : أن يكون فى الضاربه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء مفعوله وهى عائدة إلى الذى ، وأخاك بدل منها
وزيد خبر والجملة صلة الذى .

وبعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذى ، وحكم وصلتهما ، والعطف عليهما قال لا يجوز تقديم زيد على الذى ،
لأنه من صلته . كذلك لا يجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذى . ويجوز تقديم عمرو على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه
على الابتداء ، وجملة ظننت خبره ويكون فى ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذى) مفعولها الثانى أو تكون ظن
ملفظة وخبر عمرو الذى .

ولو قلت : قام الذى ضربت هند أباهما لم يجز^(١) ، لأنّ الذى ، لا يكون اسما إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا ، نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ، نحوى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هند أباهما عنده ، أو فى داره لصلح لما رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأى وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصول بما لم تذكره فهذا مجراه ولو قلت : ضرب من أبوك منطلق زيدا لم يجز . فإن جعلت مكان الكاف هاء وقلت : أبوه صحّت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأنّ ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . فى كلّ هذا قد حذفت هاء . وإنما ^٤
٣٨٧ حذفتها ، لأنّ أربعة أشياء صارت اسما واحدا ، وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحذفت منها . وإن شئت جئت بها .

وإنما كانت الهاء أولى بالحذف ، لأنّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضحه . ولم يجز حذف الفاعل ، لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ، نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ، لأنّه كان متصلا بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٢)

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباهما . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباهما يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لعاقل فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباهما يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباهم وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباهما عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صحّت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستعجب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيويه ج ١ ص ٨٥ استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « وفى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف التنوين الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضربين . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبى . مضاف إلى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن النعت والمنصوب كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه . »

وما أشبهه . ولو كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لأنَّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الباء . وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأخ كما حذفتم الهاء من الأول لما ذكرت لك .

٤ / وبقول : سَرَّ دَفْعُكَ إِلَى الْمُعْطَى زَيْدًا دِينَارًا دَرَاهِمًا الْقَائِمَ فِي دَارِهِ عَمْرُو^(١) . نصبت

٣٨٨

= أُنِي : بمعنى وجد : يتعلّق إلى مفعولين ، واستعجب : طلب العتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيتنا من اليهود ، وعاتبه على تركها ، فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي والشمر قصة (انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧) وشواهد المعنى للسيوطي ص ٣١٦ وآمال السجري ج ١ ص ٢٨٢ . . . وديوان أبي الأسود ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة في الفارق ص ١٥ - ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلاً ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قوئك : ديناراً . وقوئك (درهماً) من صلة النفع وهو آخر صلته ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقوئك : في داره من صلة وهو آخر صلته والهاء من داره تعود إلى الألف واللام .

والنفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويجزن . ولو جعلت موضعه مالا يصح فيه السرور لم يجز ، لا تقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس بما يصح أن يسر ويجزن .

؛ كذلك لا يصح (أعجب قيامك قمودك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القمود بما يصح أن يعجب . فصار هذا باطلاً من جهة المعنى ، لامن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قوئك (ديناراً) على قوئك (زيدا) ، لأنهما في صلة الألف واللام ، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قوئك (درهماً) على ما قبله من قوئك (ديناراً) وزيدا ، لأن الدرهم في صلة المصدر ، والدينار في صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو في صلة اسم على ما هو في صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو في صلة الألف واللام . وكذلك الحكم في تقدم (في داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذي هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس في تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قوئك درهماً على دفعك ، لأنه من صلته ، ويجوز أن يتقدم على قوئك : (إلى المعطى) ، لأنهما جنسياً في صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على النفع ، لأنه في صلته والمصدر في معنى أن والفعل .

ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الإبدال من النفع ، والعطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

ورفض مثل ذلك في القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم بما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، ومالا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار في بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمرو) بقيامه . ولو قلت : سرّدتُكَ إلى زيد درهما ضربك عمرو كان محالا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا بسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : انتهى زيد شتما عمرو خالدا . كأنك قلت : أن يشتم عمرو خالدا . وكذلك الألف واللام . فإن لم تنون ، ولم تدخل ألفا ولا مّا ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذي بعده على الأصل .

وقد فسّرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب^(١)

وتقول : أعجبك ضرب زيد عمرو ، إذا كان زيد فاعلا ، وضرب زيد عمرو إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أفنى تِلَادِي وما جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ^(٢)
 ٣٨٩
 التقدير : أن قرعت القواقيز أفواه الأباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام في المني ج ٢ ص ١٢٣ : الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورية كقوله : أفنى تلادي . . .

فبين رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في الشعر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع تمكن من النصب وهي الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلاهما قارع ومقروع والبيت للأشعر الأسدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والمني ج ٣ ص ٥٠٨ والسيوطي ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للأسكافي ص ٥٨ .

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قاقوزة وروى القوارير .

هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعمته
غلامه زيد عمرو خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

(١) المسألة السابعة من تفسير الفاروق ص ١٩ - ٢٤ .

لقد أطال الفاروق في تفسيره لهذه المسألة حتى أمل . وأرى أن أخلص إعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن أسوق طرفا من كلام
الفاروق .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاطم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم ، و (المعطية) مفعول المكرم ،
و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعمته) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطية ، و (الآكل) فاعل أكرم
و (القائم) فاعل المعطية ، و (غلامه) فاعل الآكل .
و (أخوك) الأول فاعل القائم .

(زيد) بدل من القائم . (عمرو) بدل من المكرم . (بكرا) بدل من الشاتم . (عبد الله) بدل من الضارب (خالد) بدل
من الماء في غلامه . (أخوك) الثانية بدل من الآكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لا يجوز ، ولكن الفاروق يطر عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ،
ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى المتحن أن يعرف وجه
الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرفا من حديثه .

« قال سعيد بن سعيد الفاروق : أول من تسمع إلى تخلف أبي العباس في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيوخ - أبو إسحاق الزجاج ،
فأتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : وينفذ فيها المعلمون .

وهذا عندى سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفا بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصيرا به ، وبثقوب فهمه . وقد كان
واجبا عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويحمل القول له ، إذ كان للخط في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . . لاسيا وهو
واضعها ، ومخترعها . . فإنما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحانا لسواء . . من يلتبس
علم كتابه ، ومحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأول أن
يتمتع بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتحن إذا وودت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، وألحق كل قبيل ببابه . .
وإذ قد ثبت هذا فلم يخطئ أبو العباس رحمه الله والمخطئ من خطئه ، إذ لم يفهم غرضه في إيراد مسائل الخطأ مع مسائل الصواب
فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

عل أنا لو سلطنا لأبي إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبي العباس عندى مخلص ما نسبوه إليه ، ومخرج ما نقضوه عليه ،
تقوى به شجته ، ويكون خارجا بملحه في المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهب وآه أبو الحسن الأخفش . ونحن
نتبعه عند انتبائنا إلى المسألة ، ليم أن هذا مذهب قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندى قبل الكلام على هذه المسألة أن تقدم مقدمة
تكون مثلا لناظر فيها يقين عليه ، وأصلا يرجع في إدراكها إليه .

الضارب في صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسماً واحداً ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين اللين ذكرتهم . وتقديرها : كأنك قلت : أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب / ٣٩٠

سوطا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجلاً قام في داره أخوك .

فن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت مما في صلته فإن البدل مما في الصلة داخل في الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكن في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارق : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا إذا أردته بسهولة أن تقصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه - ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك طعامه . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت مما في صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لاتفصل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور لقلت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلافصل . وقطع فصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذي قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . وبيانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم في داره أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلافصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطا) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمرا بكرا سوطا عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارق فصولا لهذه المسألة نكتي منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين في المسألة ، ذكر الإبدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثي ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تفرعها في الإبدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته منه (الأخفش) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفرع في المسألة في التقديم والتأخير . ذكر التصرف في الموائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفردة .

وما أطال الفارق في مسألة كهذه المسألة فقد كتب منها ٢٤ ص و كتابه يقع في ٧٨ ص .

ولو قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه خالداً عمراً بكرٍ لم يجز ؛ لقولك : (بكر) وَخَدَه .
والسألة - إذا حذفته منها - صحيحة . وذلك لأنَّك إذا قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه
خالداً عمراً نصبت (عمراً) بأعجب ونصبت (خالداً) فجعلته بدلاً من (الغلام) . فإن جئت
(ببكر) فجزرته فإنما تجعله بدلاً من الهاء في غلامه والهاء هي زيد . فقد أحلت حين جعلت
زيداً بـبكر ، وفصلت بين الصلة والموصول .



ولو قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه معجبا
بـبكر^(١) كان جيّداً ، إذا جعلت (معجبا بـبكر) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر البائي .
فإن ذكرت البائي جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لأنَّ قولك (الساكنها) صفة للدار
وما بعده داخل في صلتها ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنك تقول : جاعني عبدالله ،
ورأيت زيدا ، فإنما تذكر بعد جاعني ورأيت اسماً واحداً فاعلاً أو مفعولاً .

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارق ص ٤٣ - ٤٨ .

وتلخيص إعراب المسألة أن نقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنها) صفة الدار = (المعجبة) فاعل
(القائم) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الذهاب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الذهاب ، و (معجبا) المفعول الثاني
لظننت و (بـبكر) مفعول لمعجبا ونسوق طرفاً من كلام الفارق .

قال سيد ابن سبيد الفارق : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ،
ويكون (الساكنها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الذهاب إليه أخواه) اسم موصول
و (أخواه) هما فاعلا الذهاب والهاء في أخواه تعود إلى الألف واللام من الذهاب و (إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الذهاب .
والجميع في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكماله اسماً في صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء في (عنده)
تعود إلى الألف واللام في القائم فقد تم اسماً موصولاً . وهو فاعل الإصجاب والهاء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم
المعجبة اسماً موصولاً . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنها خالد ، والمائد إلى الألف واللام من الساكن والهاء كأنك قلت :
التي سكنها زيد فقد تم الساكن اسماً موصولاً وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجباً زيدا فبناء
الدار مبتدأ قبل دخول ظننت .

ولما قوله : فإن ذكرت البائي جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فهو على ما قال من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إذا ذكر
في صلة فلا يجوز ذكره إلا في أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنها فتكون قد ذكرت
فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجري مجرى مر بـغلام هند زيد
الماثلة . وهو يضعف في الجبرور ، ويقوى في غيره لما يقتضيه الجبرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله
مثل عمله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجبر ومعموله الأول ، وإنما هو بين وبين وصف ما عمل فيه وذلك -

وتقول / جاعئى القائمُ إليه الشاربُ ماءه الساكنُ داره الضاربُ أخاه زيداً^(١) (فالقائمُ إليه)
 اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاعئى الذى اللذان ضرباه القائمَان إليك كان الذى جاعك واحداً ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذى أبوه منطلق ، وجاعئى الذى أبوه غلامه زيداً إذا كان

= يسهل قليلاً ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينازع في الأولى - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضاً بما يقتضى مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل . . . ولا يجوز أن تذكره بعد ذكره بكراً ولا بعد معجباً ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذى هو المصدر وإنما هو خارج عن صاته والباني في صلته فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المسجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجباً ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدته وضوحاً برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجباً بكراً أى ظننت أن باني الدار الحسنة زيد معجباً بكراً ، وإنما حذف الباني من أصل المسألة لما قلنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراده أبو العباس في المسألة .

ثم أخذ يمقد فصولاً للمسألة نكتى بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البديل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتعة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكراً ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ويجب لذلك أن تصفها بالمرقة أيضاً فنقلت الفعل إلى الإسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة . ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالنمى وبين ما يجوز الإخبار وما لا يجوز الإخبار ، في ألفاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارق ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الإعراب : (القائم) فاعل جاعئى ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، والضارب (فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارق : تفريع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . . (فالضارب أخاه زيد (صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب والماء فيه تعود إلى الألف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسماء بكماله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والماء في داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم إسماء موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، والماء في (إليه) تعود إلى الألف واللام . فقد تم القائم إسماء مفرداً صلة وموصولا وهو فاعل جاعئى كأنك قلت : جاعئى زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة المائد . ذكر التفريع بالبديل فيها . ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التفريع بما من جهة الإخبار .

الغلام للآب ، فإنما الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{14}$ / وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ؛ وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلا بدلا ، لأنه اسم علم ، وإنما الصفات تحليلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل أو نسب ، نحو الفلائي ، والتسمي ، والبكري ، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين .

$\frac{1}{15}$ والبديل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمرا / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

فإنما بدل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبدل المعرفة من النكرة^(١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَيْت الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى : ونظير هذا قول الله (وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٢) .

وبدل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيد رجل صالح ، وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل : (لَنْ نَقْبَلَ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً)^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : أما بدل المعرفة من النكرة فكقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة اقرأ : ١٥ ، ١٦ .

وأما بديل بعض الشيء منه للتبيين^(١) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاءني قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع الذى وقع الضرب به منه ، وأن يُعلمك أن بعض / القوم جاء لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع^(٣) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني ؛ نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه . فأبديل منه لدخوله فى المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البديل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان فى حولٍ ثَوَاهُ ثَوَيْتِهِ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ^(٥)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ « ويكون على الوجه الآخر الذى أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذى رأى منهم فيقول : ثلثهم أو ناسا منهم . . . مثله قوله عز وجل (وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا المصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : وقد على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيث جميع الناس بخلف المستطيع عن الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٧٥ والكامل ج ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيبويه فى ج ١ ص ٢٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتغال ، واستشهد به فى الجزء الثانى على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فيرفع ويسام ، لأن عطفه على الفعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعا ومن قال تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يجر أن تعطف عليه فلا فاعل أن ليجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أى لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٣ .

فى حول ثواء : هذا تركيب كان أبو عمرو يعيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به ومن أبى عبيدة يريد لقد كان فى ثواء حول قلبه وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

اراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما
 $\frac{4}{382}$ أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله^(١) / .
 بدلا . ويروى : تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمار ،
 أراد أن يقول : مررت بحمار ، فإما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، فتدرك ، فوضع
 الذي جاء به وهو يريده في موضعه ، أو يكون كأنه نسي ، فذكر^(٢) .

فهذا البديل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا ،
 فهكذا إعرابه .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة
 الواحدة فقد كان المفعول الثاني لجل في الجزء الرابع .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإن تعني
 أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن نقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، أما أن تكون
 خلطت أو نسيت فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضا .

هذَابَاب مَاكَانَ لَفْظُهُ مَقْلُوبًا

٤
٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه

فمن ذلك قَيْسَى ، وإنَّمَا وزنها (فُعُول) ^(١) ، وكان ينبغي أن يكون... قُؤُوس ^(٢) ؛ لأنَّ الواحد $\frac{1}{17}$ قُؤُوس وأدنى العدد فيه أَقْوَاس والكثير قِيَاس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذى موضع العين منه واو .

فأما قُؤُوس فجاء على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكروها واوين بينهما ضمة فقلبوا .

وكان حقَّ فَعَلَ من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه (أَفْعَل) ؛ كقولك : كعب وأكعب ، وكلب وأكلب ، وصقر وأصقر . فلهذه العلّة قلب إلى (أَفْعَال) فقليل : أبيات ، وأثواب . إذ كان ذلك قد يكون فى غير المعتل من فَرَخ وأفراخ . وزَنَد وأزناد ، وَجَدَ وأجداد فإِن احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل كما قال :

* لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا ^(٣) *

فهذا نظير فُعُول فى الواو .

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قسى الآن فهو فلول .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءا الجملة الواحدة كانا مفرقين فى الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيبويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيرا فى كتابيهما وسيأتى لذلك فظائر كثيرة فيما ننقله .

(٣) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثواب تشبيها بالصحيح والكثير تكثيره على أثواب استقلا لضمّة الواو فى أقبل ولذلك همزت الواو فى أثوب ورواية سيبويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سيأتى ، ورواية المازنى لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف فى ضروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه فى اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكسى الرأس قساصاً أشياء ألمح لا لدا ، ولا عيبا

ومن المقلوب قولهم (أَيْتُقْ) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أنْوُق والعلَّة فيه كالعلة فيما وصفنا^(١) .

فلو سَمِيتْ بِأَيْتُقْ رجلا لم تصرفه إلَّا في نكرة ؛ لأنَّه أَفْعَلْ على / مثال أَقْتُلْ . 1/18

* * *

ومن ذلك (أَشْيَاءُ) في قول الخليل^(٢) : إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ (فَعْلَاءُ) . وكان أصلها شَيْئَاءُ يَا فُتْي فكَرَها هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ فَقَلَبُوا ؛ لِتَحْوِ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ خَطَايَا كِرَاهَةً أَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، بَلْ كَانَ هَذَا أَبْعَدَ ، فَقَلَبُوا فَصَارَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ فِي أَوَّلِهِ ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ مِنَ الْفَعْلِ : (لَفْعَاءُ) وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمُ تَسْؤُلُكُمْ)^(٣) وَلَوْ كَانَ (أَفْعَالًا) لَا تَنْصَرَفُ كَمَا يَنْصَرَفُ أَحْيَاءُ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤) .

وكان الأَخْفَشُ يَقُولُ : (أَشْيَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) يَا فُتْي ، جُمِعَ عَائِيهَا (فَعْلٌ) ؛ كَمَا جُمِعَ سَمَحٌ عَلَى سُمَحَاءَ ، وَكِلَاهُمَا جَمْعٌ لَفْعِيلٍ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي نَصِيبٍ : أَنْصِبَاءُ ، وَفِي صَدِيقٍ : أَحْصَدِقَاءُ ، وَفِي كَرِيمٍ : كُرَمَاءُ ، وَفِي جَلِيسٍ : جُلَسَاءُ . فَسَمَحٌ وَشَيْءٌ عَلَى مِثَالِ (فَعْلٍ) فَخَرَجَ إِلَى مِثَالِ فَعِيلٍ .

قال المازني^(٥) : فَقُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تُصَغِّرُهُنَّ ؟ فَقَالَ : (أَشْيَاءُ) . فَسَأَلْتُهُ : لِمَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؟ إِنَّهُ أَفْعِلَاءُ ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَأْتِ بِمُقْنِعٍ . وَهَذَا تَرَكَ قَوْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ أَفْعِلَاءُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ / أَنْ يَصْغُرَ الْوَاحِدُ ثُمَّ يَجْمَعُهُ ، فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَشْيَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِ : شَيْئَاتٍ فَاعْلَمْ ، تَقْدِيرُ : فَعِيلَاتٌ وَلَا يَجِبُ هَذَا عَلَى الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ (فَعْلَاءُ) فَقَدْ زَعِمَ أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْمٍ ، وَنَفَرٍ ، فَهَذَا إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَصْغِيرُهُ فِي نَفْسِهِ . فَقَدْ ثَبِتَ قَوْلُ الْخَلِيلِ بِحُجَّةٍ لَازِمَةٍ . 1/19

(١) لِسَبِيوِيهِ رَأْيَانٌ فِي أَيْتُقْ قَالَ هُنَا فِي ١ ص ٢١٧ وَفِي ج ٢ ص ٣٣٣ : أَنَّهَا مَا حَذَفَتْ عَيْنَهُ وَعَوَّضَ عَنْهَا الْيَاءَ فَوَزَنَها عَلَى هَذَا أَيْتُقْ . وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٢٩ : « وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْتُقْ إِمَّا هُوَ أَنْوُقُ فِي الْأَصْلِ فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ وَقَلَبُوا ، فَوَزَنَها عَلَى الْقَلْبِ أَفْعَلٌ » .

(٢) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٩ « وَكَانَ أَصْلُ أَشْيَاءَ شَيْئَاءَ ، فَكَرَها مِنْهَا مَعَ الْهَمْزَةِ مِثْلُ مَا كَرِهَ مِنَ الْوَاوِ » .

(٣) الْمَالَئِدَةُ : ١٠١ .

(٤) يَرَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ أَشْيَاءَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَالٍ وَمَنْعَ الصَّرْفِ لِلْعَوَمِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لِلتَّأْنِيثِ .

(٥) سَوَالُ الْمَازِنِيِّ لِلْأَخْفَشِ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ١٠٠ . وَبَارَتُهُ : فَسَأَلْتُهُ عَنْ تَصْغِيرِهَا .

وَمَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ السَّمَاعُ : قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ - فِيمَا حَدَّثَ بِهِ عِلْمَاؤُنَا - :^(١) أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ
كَلَامَ خَلْفِ الْأَحْمَرِ فَقَالَ : يَا أَحْمَرُ ، إِنَّ عِنْدَكَ لِأَشَاوَى فَقَلَبَ الْيَاءَ وَآوَا ، وَأَخْرَجَهُ مُعْخَرَجَ
صَحْرَاءَ وَصَحَارَى ، فَكُلُّ مُقْلُوبٍ فَلَهُ لِقْظُهُ .

(١) هو المازني وانظر تصريفه ج ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء إسما كصحراء تقول
في جمع صحراء مصارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف إحدى اليامين فتقول مصارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة
فتحة فتقول مصارى وكذلك كسرت أشياء تقول فيها : أشاي بثلاث ياءات والياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة
بدل من الهزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار الجمع أشايا على وزن لفاعي ،
ثم قلبت الياء وآواً شئوذاً فصار أشاوى .

وانظر الإنصاف المسألة ١١٨ ، وابن يمين ج ٩ ص ١١٧ ، والمنصف ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ ، وشرح الرضى للشافية ج ١
ص ٢٩ والمختص ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦ . والمفني في تعريف الأفعال .

هَذَا بَابُ الْفِظِّ بِالْحُرُوفِ

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوماً على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والدال من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إنما سُمِّيَ باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردتُ اللقطة - أن أزيد $\frac{1}{2}$ ألف [الوصل]^(٢) فأقول (اب) ، (اذ) ؛ / لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اضرب ، أقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) ؟ فأجابوه كتنحو جوابهم في الأول فقال : أرى - إذا لُفِظ بالمتحرك - أن تزداد هاء لبيان الحركة كما قالوا : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ) ^(٣) فأقول : به ، ضة وكذلك كل متحرك . وبعد هذا ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سُمِّيَتْ بحرف من كلمة فإنَّ في ذلك اختلافاً^(٤) .

(٢) تصحيح السيرافي .

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلاً بالضاد من ضرب قلت : ضاء وإن سميت بها من ضراب قلت : ضى وإن سميت بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » . وقد عرض المبرد في نقله لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضاً ونقص لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حلف منه بالحركات والحرف إذا لم تدر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا واء ضرب وباءها ، لأنه منها حلف وقد عرفت ذلك و (ما) و (في) و (لو) لم تدر ما حلف منهن . فرددت مثل ماقيين ، ألا ترى أنك تصغر حراً فتقول : حريح لقولك : أحرأج وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات » . وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل - رحمه الله - بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها وإنما جعل ضرب مثلاً والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله حرفاً مفتوحاً في مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها في اب ت . قبل تأليفها في أبيئة الكلام . فلذلك مثلها في بناء من الأبنية لئلا تراها

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض التحوئين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا لب فاعلم . وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رب) فاعلم فأرد موضع العين من ضرب فقليل له : أرايت ما تثبت عينه ولامه ، وفؤده محلوفة من غير المصادر التي فؤوها واو ؛ نحو : عدة ، وزنة ؟

فاعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحلوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . $\frac{1}{71}$ ويدللك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنما هو فعال على وزن غراب مشتق من أنس ، وإنسان فعلان^(١) وهذا واضح جداً .

قال أبو الحسن : ضب كما ترى فيحلف موضع العين كما فعل في (مذ) لأن المحلوف في (مذ) موضع العين .

وكذلك (سه) إنما المحلوف التاء من استاه قال الشاعر :

اذعُ أحيحاً باسمه لا تنسَه إن أحيحاً هي صِشْبَانُ السَّهِّ^(٢)

محركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بباء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لافتحه لها ولا كسرة ولا ضمة في الأصل إلا أن تكون مبنية في كلمة ، لكان كلاماً غير محقق ولا يحصل في الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحداً ويدل على أنه لم يرد الكلمة بينهما ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المحاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش ضب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمى رجلاً بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . .

(١) إنسان على وزن فعلان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ .
الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجرى ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محلوف العين ورويته هناك : أن عبيداً هي صِشْبَانُ السَّهِّ . الصِشْبَانُ جمع صِشْب : يبيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدائمة والخسة كصواب الاست ، وفي الأصل صِشْبَان وهو تحريف ورواية المصنف كرواية المقتضب انظر ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : (العَيْنُ وَكَاءُ السَّه) (١)
والقول الأول لأبي عثمان المازني ، ثم رأى بعدُ إذا سمي بالباء من «ضربَ فليردَّ الكلام
كله فيقول : (ضَرَبْتُ) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنه إذا أثر أن يردَّ ردَّ على غير علة .
ولو سميت رجلاً (ذو) (٢) لقلت : هذا (ذو) فاعلم ؛ لأنَّ أصله كان (فَعَلًا) . يدلُّك على
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوا مال .

(١) جملة المبرد هنا من كلام سيدنا علي وجعله فيما يأتي (ص ٢٣٧ من الأصل) حديثاً ، والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢
ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الإمام أحمد في مسنده من علي كرم الله وجهه ومصححه برواية البيهقي عن معاوية وضعف الروايتين
ابن حجر في باوغي المرام ص ٢٨ وانظر كشف الخفا للمجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجواهر
النق لابن التركان في ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٣ : لو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذوا ؛ لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا
مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فعل كان الخليل يقول هذا ذو بفتح الدال لأن أصلها
الفتح ، (ذو عند الخليل فعل) .

هَذَا بَابُ مَا يَسْمَى بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحْذُوفَةِ وَالْمَوْقُوفَةِ

إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا (لِتَقُمْ) أَوْ (لَمْ تَقُمْ) أَوْ (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) فَالْحِكَايَةُ / لِأَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ $\frac{1}{٢٢}$ فِيهِ إِذَا جِثَّتْ بِالْعَامِلِ مَعَهُ .

وَإِنْ سُمِّيَتْهُ (أَقِم) أَوْ (تَقُمْ) وَلَيْسَ مَعَهَا (لَمْ) أَعْرَبْتُ فَقُلْتُ : هَذَا أَقَوْمٌ فَاعِلٌ ، وَهَذَا تَقَوْمٌ فَاعِلٌ ، وَرَأَيْتُ تَقَوْمَ فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَاعِلٌ . وَرَدَدْتُ الْوَاوَ لِأَنَّهَا حُذِفَتْ فِي الْفِعْلِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ رَجَعَتْ .

وَإِنْ سُمِّيَتْهُ (قُمْ) أَوْ (بِعْ) قُلْتُ : هَذَا قَوْمٌ عَلَى وَزْنِ فُعْلٍ ، وَهَذَا بَيْعٌ عَلَى وَزْنِ دِيكَ يَافِي . لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ . وَإِذَا تَحَرَّكَتْ أَوَّلُهَا رَدَّ مَا حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ . وَإِنْ سُمِّيَتْهُ (أَقِم) قُلْتُ : هَذَا أَقِيمٌ قَدْ جَاءَ . لَا تَصْرِفُهُ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ ^(١) .

وَإِنْ سُمِّيَتْهُ (رَزِيدًا) حَكَيْتُهُ . فَإِنْ حُذِفَتْ زَيْدًا وَسُمِّيَتْهُ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ قُلْتُ : هَذَا رَأَى مِثْلَ قَفًا ، وَعَصَا ، تَرَدَّدَ الْهَمْزَةُ وَهِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَتَرَدَّدَ الْأَلْفُ . لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ . وَهَذِهِ جُمْلٌ تَدُلُّ عَلَى أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَهَذِهِ حُدُودُ التَّصْرِيفِ ، وَمَعْرِفَةُ أَقْسَامِهِ

وَمَا يَقَعُ فِيهِ ، مِنْ الْبَدَلِ ، وَالزَّوَالِدِ ، وَالْحَذْفِ ، وَلَا بَدْءٍ / مِنْ أَنْ يُصَلِّتُوا بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ $\frac{1}{٢٣}$ الْأَبْنِيَةِ ؛ لِتَعْرِفَ الْأَوْزَانَ ، وَلِيَعْلَمَ مَا يَبْقَى مِنَ الْكَلَامِ ، وَمَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٦١ : وَإِنْ سُمِّيَتْ رَجُلًا قُلْتُ أَوْ بَعْتُ أَوْ قُمْتُ قُلْتُ : هَذَا قَوْلٌ قَلْبِيٌّ وَهَذَا بَيْعٌ قَدْ جَاءَ وَهَذَا خَافٌ قَدْ جَاءَ وَهَذَا أَقِيمٌ قَدْ جَاءَ (فِي الْمَطْبُوعَةِ بِتَنْوِينِ أَقِيمٍ وَهُوَ خَطَأٌ) : لِأَنَّكَ قَدْ حَرَكْتَ آخِرَ حَرْفٍ وَحَوَّلْتَ هَذَا الْحَرْفَ مِنَ الْمَكَانِ وَمِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنَّمَا حُذِفَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي حَالِ الْأَمْرِ لَعَلَّهَا يَنْجُزُ حَرْفَانِ فَإِذَا قُلْتُ قَوْلًا أَوْ خَافًا أَوْ بَيْعًا أَوْ أَقِيمًا أَظْهَرْتُ الصَّعْرَ فَهُوَ هَهُنَا إِذَا صَارَ إِسْمًا أَجْدَرُ أَنْ يَظْهَرَ .

هذاباب ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^(١) . ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنه مستحيل . وذلك أنه لا يمكنك أن تبدئي إلا بمتحرك ، ولا تقف إلا على ساكن . فلو قال لك قائل : اللفظ بحرف ، لقد كان سألك أن تحيل ؛ لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكناً ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكناً متحركاً في حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحركها في موضعه^(٢) ، ليوصل إلى المتكلم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده .

فمما جاء على حرف ثما هو اسم (الثاء) في قمت / إذا غنى اشكلم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلا أنها تقع له مضمومة ذكراً كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكراً مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

و(الكاف) من نحو : ضريتك ، ومررت بك ، تفتح للمذكر ، وتنكسر للمؤنث .

و(الهاء) في ضريته ، ومررت به ، ولها أحكام نبينها إن شاء الله .

وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها ولو زائدة^(٣) ؛ لأن الهاء خفية . فتوصل بها الواو إذا

(١) في سبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الفأب حق أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد هاء الفأب باباً عنونه بقوله : هذا باب الإظهار الذي يلحق الواحد الفأب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو . الإسم الهاء وحدها والواو تلحقها خلفاء الهاء . .

فأذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهد مع اختلاف يسير في بعض المبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالإبان عنه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتُهو يافتي ، ورأيتُهو يافتي ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيهما شئت .

أما الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأما الياء فللقرب الجوار ، لأن الضمة مستثناة بعد الكسرة ، والناس عامة للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالا .

فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول فيها يقرأون (فَخَسَفْنَا بِهِو وَبَدَارُهُو الْأَرْضَ)^(١) لزمو الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء^(٢) بعلدواو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها^(٣) . تقول : عليه مال يافتي بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٤) .

وإنما حذفت الياء ، والواو ، لأن الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُو فَلَمَّا هَمَّ)^(٥) . وهذا أبوهو فاعلم .

(١) القصص : ٨١ .

فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضمحار أصلها الفم وبمدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدركها هذه العلة التى أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فإلهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديه مال ، ومررت بدار هى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديه مال ويقرأون فخسفنا بهو وبدار هو الأرض » .

(٢) فى أصل المقتضب : الياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو تشبهها فى المد وهى أغتمها قلما اجتمعت حروف متشابهة حلغوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتي ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزيلا) و (إن تحمل عليه يلهث) وشروه بشن ينس » و « خلوه فخلوه » والإتمام عربى » .

(٤) الشعراء : ٣٢ .

(٥) الشعراء : ٤٥ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير : إن شئت أثبت ، وإن شئت حلفت ^(١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ، فلأن الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهى خفية . فكروها أن يجمعوا بينهما ؛ كما كروها الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : /
^١/_{٢٦} (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ^(٢) وإن شئت قلت (مِنْهُوَ آيَاتٌ) ، وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يك غثا ، أو سميئا فإننى سأجعل عينيهى لنفسه مقنعا ^(٣)

وقال آخر :

أَوْ مُعَبِّرُ الظَّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اخْتَمَرَا ^(٤)

وقال آخر :

وما له من مجدٍ تليدٍ ، وما هو من الريح فضلٌ لا الجنوب ولا الصبا ^(٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ هـ فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كروها حرفين ساكنين بينهما حرف غنى نحو الألف فكما كروها اتقاء الساكنين فى اليد ونحوها كروها ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : من يلقى وأصابته جائحة والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لنفسه ما عنده من القربى ، ويحكه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عينه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لماك بن عزم الممداني وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والسط ص ٧٤٩ والاختصاص ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء الولية : البرذعة . ومعنى ينبئ من وليته : يحملها تنبؤاً عنه لسمته وكثرة وبره ، وكان ينبئ أن يقول : ينبئ وليته عن ظهره . ولكنه قلب .

وصف لصاً يتخفى سرقة بغير لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة فينصبه .

نسيه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والشرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير (وما له من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَطِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرْقَانِ^(١)

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها إنما يعلها وقبلها ،
إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فإن منها :

$\frac{1}{27}$

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه :: مثل زيد ،

و(اللام) التي تسمى لام الملك ، نحو هذا ليعبد الله ولك . تكون مكسورة مع الظاهر :
ومفتوحة مع المضممر : لعل قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ، لأن الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و(أن) والفعل
مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون للإلصاق ، والاستعانة .

فأما الإلصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك يومئذ الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ،
وعمل النجار بالقدم .

== على البدل ، من فضل ويجوز . جرهما على البدل من الريح وجعل أبو الفتح حلف اللوا من الضمير هنا ضعيفاً في القياس والاستعمال
جميعاً أنظر الخصائص ج ١ ص ٣٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا رجلاً بأنه لثيم الأصل لم يرث مجداً ولم يكسب غيراً وضرب له المثل بقلة غيره بنى حظه من الرعيين :
الجنوب والصبأ وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولا يضر ؛ لأن الصبا عندهم لا تأتي بخير
والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش
أن تسكين الهاء في هذا النحو لفة أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعيل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له)
فظلت : الأصل فظالت فحلفت العين ويجوز فتح الظاء وكسرها . وأريته : بمعنى أطلبه . ومطواي : بمعنى صاحبي مثني مطوي
وضمير الغائب للبرق .

والبيت ليعل الأحوال الأزدى وقيل لغيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اغتناس حركة هاء الغائب التي جعله سيويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعة المخوارة
لذكر طرفاً منها :

(١) « فهداهم اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لا يأتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ - ٢٩٥ .

ومنها (واو) التسم التي تكون بدلا من الباء ،لأنك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه : لأن مخرج الباء ،والواو من الشفة^(١) .

ومن ذلك (الكاف) التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذلك^(٢) ، ورؤيدك^(٣)
و(أرأيتك هذا الذي كرمت على)^(٤) .

وقولهم : أبصرك زيدا^(٥) .

وهذه الحروف كثيرة إلا أنا نذكر منها شيئا يدل على سائرهما .

-
- ٣- فآله إليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
 - ٤- وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ - ٣٦٢ .
 - ٥- يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس في يؤده فهما سبعة . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
 - ٦- ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضاً سبعة . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

* * *

كذلك جاء إسكان هاء الفائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :

- ١- لوله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان في قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ - ٢٥٢ .
- ٢- أبحسب أن لم يره أحد : الإسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ - ٤٠١ .
- ٣- يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان في السبعة فهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
- ٤- ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الإسكان في هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .
- ٥- فآله إليهم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
- ٦- وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢ - ٣٦٢ . وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١١٦ .

(١) سيفرد حديثاً لحروف الجر في الجزء الرابع فارجى التعليق عليها إلى موضعها .

(٢) سيأت حديثها بتفصيل .

(٣) سيعقد لها باباً في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ٦٢ .

(٥) سيأت حديثها مفصلاً .

هذَابَاب

$\frac{1}{28}$

مَاجَاءُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى حَرْفَيْنِ

فمن ذلك (مَنْ) وهي لمن يعقل تكون في الخبر ، والاستفهام ، والمجازة .
وتكون في الخبر معرفة ، ونكرة . فإذا كانت معرفة لزمها الصلة ، كما تلزم الذي .
وإذا كانت نكرة لزمها النعت لإيهامها .

فأما كونها في الاستفهام فقولك : مَنْ ضربك ؟ ومن أخوك ؟
وأما المجازة فقولك : مَنْ يَأْتِي آتِه .

وأما في الخبر فرأيت مَنْ عندك .

وأما كونها نكرة فقولك : مررت بِمَنْ صالحٍ كما قال :
يا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغَضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ^(١)
ألا ترى أنها في جميع هذا واقعة على الآدميين .

ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

وتقع في جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .

وذلك قولك في الاستفهام : ما عندك ؟

فليس جواب هذا أن تقول : زيد ، أو عمرو ، وإنما جوابه أن تُخْبِرَ بما شئت مِنْ / غير $\frac{1}{29}$
الآدميين ، إلا أن تقول : رجل فتخرجه إلى باب الأجناس .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ مل أن (من) نكرة لوقوعها بعد رب ، وهي هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها .
والبيت لعمرو بن قيس يقول : نحن محسبون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسدون لا يتالون منا أكثر من إظهار البغضاء لعمرو
وامتناعنا .

وفي كتاب سيبويه (رحنا) بألف بعد النون والصواب حلفها : لأنها تون التوبة وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣١١
وتفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ص ٢٤ وابن يمش ج ٤ ص ١١ ونسب لعمرو بن لاي في معجم الشعراء ص ٢١٤
والوحشيات ص ٩ .

ويكون سؤالاً عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف كما تقول : مررت به قل . ومررت بحليم ، فإن (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين لإبهايمها . قال الله عز وجل (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(١) . ف (ما) ههنا للآدميين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذي .

وتقول : ما تصنع أضنع على المجازة . وقد قيل في قوله عز وجل ، معناه : أو ملك أيمانهم ، وكذا قيل في قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(٢) أى وبناها ، وقالوا : والذي بناها . وأما وقوعها نكرة فقوله :

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبين لك ذلك التصغير والجمع . فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة . والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا في موضعه^(٤) .

ومما جاء على حرفين من الحروف التي جاءت بمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قولهم (قد) . وهي تكون إما إذا كانت في موضع حَسَبَ ، نحو قولك : كَأَنَّ قَدْ^(٥) ، ونحو قولك :

قَدْكَ من هذا : أى حسبك .

وتكون حرفاً جاء بمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ ، والمآرج : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكره كثير في المقتضب .

(٣) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى .

والشهور أن البيت لأمية بن أبي الصلت كما نسب إليه سيويه وغيره وجاء في ديوانه ص ٥٠ وقد جاء البيت أيضاً في شعر صبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سياق في ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح في قول النابتة :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قد

أن تكون (قد) حرفاً وحلفت الجملة بعدها أى كان قد زالت وأن تكون (قد) إسمياً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقعون الخير ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لما يأت فيقول لك : قد أتى .

وتكون في موضع (ربما) ^(١) كقوله :

قَدْ أَتَرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابُهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ ^(٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَةً يَهْلِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ ^(٣)

ومنها (هل) وهي للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنها تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخير . . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعمى : أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما .

مصفرأ أنامله : أى ميتاً ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفِرصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازى تذكير الوصف .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لافى التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على تقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ويدل عليه إرشاد البيت ، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة ، وكذلك قال الزمخشري . نسب البيت الأعمى إلى شماس الهذلي ، وقال البغدادي لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول واجتديت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعار هذيل لابن جني البغدادي : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعي في الأسميات مطلقاً :

طاف الخيال علينا ليلة الواسي من آل أسماء لم يلسم بميماد

وأقول : رجعت إلى الأسميات طبع دار المعارف فلم أجدها فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥ - ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

(٣) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : إذا عظم ، وطالت عظامه . هدى بها : يقدمها .

في الأصل : الحى وكذلك في ديوان علقمة وفي الخليل لأبي حنيفة ص ٦٥ وفي شرح المفضليات لابن الإنباري ص ٨٢٠ وذكر في الهامش الرواية الأخرى وصحبها السيرافي في الأصل إلى الخليل .

والبيت لعلقمة بن عبيدة من قصيدة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه .

$\frac{1}{21}$

عن حدِّ الاستفهام^(١)، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أم هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعَل كما قال :

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ يَشْدُنَا أَهْلٌ وَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكْمِ^(٢)

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان .

وكونها في التبعية راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض^(٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥١ : « وتقول : أم هل فلانما هي بمنزلة قد . . » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد . »

وسيكور المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى عن . القف : جبل ليس بهال في السماء .

البيت لزيد الخيل ، انظر الخصائص - ٢ ص ٤٦٢ ، وأمال الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمخني في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، الخزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمعي دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بن عامر :

لا يذكر البعض من ديتي فينكره ولا يحذفني أن سوف يقضي

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر مجيم عبد بن الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر مجيم عبد بن الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل المبرد آل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه . »

مرض المبرد في نقده لسيبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وإنما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبين ولكن ابتداء غاية ، وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدرك ما فضل من تفضله عليه ؟ » . ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لا ابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضي الانتهاء ويكون الفضل واقعا على ما بين النابتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على ما بين النابتين . فأما النابتان فرجا دخلتا في الفعل ، وربما لم تدخل وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت : أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيها أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جمل (من) في قوله : =

وأما قولهم . إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا^(١). وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدث لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون مترجئته $\frac{1}{32}$ تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله . إنما نفيت مجيء واحد ؛ وإذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله لم يحجز ، لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

== هو أفضل من زيد لابتداء الغاية أن يكون الفضل واقعاً على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً قلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ما هنا مقصود غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ما هنا لابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبيين : لأن هذه وجوها في الكلام . فإن قال : فما وجه التبيين ؟

قيل له : وجهه يتبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يحجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصاً ، ودخله معنى التبيين ، ولم تكن مفضلاً للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب فإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فنحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يحجز ، وإنما تفضله على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبيين . . وإنما دخلت (من) ما هنا لتفرق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يحجز إسقاطها إذا أردت أن تعمم ، ولذلك قال سيبويه في هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها في هذا الموضع . . . » .

أنظر الانتصار ص ٣١٣ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن . . . » .

والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخلها في الكلام كسقوطها فقوله : ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد . . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للتكرار دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلا زيد على البدل ، لأن (من) زائدة وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة » .

ومنها (قَطُّ) ومعناها حَسَبَ وهى اسم وقولك : قَطُّك فى معنى قولك : حَسَبُكَ^(١).

ومن هذه الحروف (فى) ومعناها : ما استوعاه الوعاء ؛ نحو قولك : الناس فى مكان كذا ، وفلان فى الدار .

فأما قولهم : فيه عَيَّان فمشتق من ذا ، لأنه جعله كالوعاء للعيَّان . والكلام يكون له أصل ثُمَّ يَتَّسِعُ فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أَنَّ الدَّيْنَ قد ركبهُ وقد قهره^(٢) .

$\frac{1}{33}$ وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم ، وفعل^(٣) ؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا فتى ، وزيد علا الجبل . فيكون (علا) فعلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌّ وحنطة ، وذراع وساعد اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك . ضربت مثلاً ، وضربت زيدا ، وضربت فى الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وجدان الضالة ، وتكون فى معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كبريتاً ، وفى معنى الموجدة ، نحو وجدت على زيد^(٤) .
فهذا عارض فى الكتاب ثُمَّ نعود إلى الباب .

(١) فى سيبويه ٢ : ٣٥ : قط كعب ، وإن لم تقع فى جميع مواقعها ولو لم تكن إسماً لم تقل : قطك درهمان . . .

(٢) سيأتى هذا الحديث مرة أخرى فى حروف الجر .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) للمبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيبويه ج ١ ص ٧ - ٨ : باب اللفظ المعانى « أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة »

$\frac{1}{34}$

ومنها (لَمْ) ^(١) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا للمعرب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ؛ فإنما نفيت أن يكون فعل / فيما مضى .

والحروف تدخل على الأفعال فتنتقلها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إن جئتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمتني أعطتك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) ^(٢) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع ، نحو هو يصلّي ، أي هو في حال صلاة ، وهو يصلّي غداً . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : لن يفعل فهو نفي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نفي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم ، كقولك : ليقومن زيد فتقول : لا يقوم يا فتي . كأنك قلت : والله ليقومن فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه ^(٣) إن شاء الله .

$\frac{1}{35}$

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٥ و (لم) وهي نفي لقوله : فعل .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٥ و (لن) وهي نفي لقوله : سيفعل .

حديث المبرد عن (لن) هنا وفيما سأتى موافق لما يقوله سيويه من أن (لن) حرف لنفي المستقبل وابن هشام في المغني يلبس إلى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع ويطل كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتي على التحليل في زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المغني ج ١ ص ٢٢١ ولن أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره ؛ أي لا الفعل واقع مردود بأنه ٥١ ينطق به .

(٣) حديث لا النافية للجنس سأتى في الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدة في مثل قوله « لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ »^(١) أى ليعلم كما قال الراجز :

وما أَلَوْمُ الْبَيْضِ إِلَّا تَسْخَسِرًا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَفْنَدِرًا^(٢)

ومن الحروف ما يُستجمع فيه معانٍ :
فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .
ومن ذلك (ما)^(٣) لها خمسة مواضع :
تكون جزاء في قولك : ما تصنعُ أصنعُ .
وتكون استفهاما في قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى في قولك : أرأيت ما عندك ؟ : إلّا أنّها في هذه المواضع اسم ، ووقوعها على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قل ما عندك ؟ فرس ، أو حمار ، أو مال ، أو بُرّ ،
وإيس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتكَ بعمومها في قوله (إلّا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)

وأما وقوعها لصفات الآدميين فكقولهم / : ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أو وضيع .
ولها موضعان تقع فيهما وليست باسم ، إنما هي فيهما حرك :
فأحدهما : النفي ، نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .
والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى ، كقول الله عز وجل (فَبِمَا رَحْمَةٍ)
وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

(١) الحديد : ٢٩ .

وفي سيبويه : ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد والنفي . قال الله عز وجل : « لئلا يعلم أهل الكتاب »
أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : بفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل .

(٢) الشَّمط : الشيب . والقَفْنَدِر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً الخصاص ج ٢ ص ٢٨٣
وانظر مجالس ثواب ص ١٩٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والمخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٣٧٠ ، ٣٣٤
واللسان والأضداد لابن الأنبارى . والرجز لأبي النجم .

(٣) انظر ص ٤١ - ٤٢ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التي يستجمع لها معانٍ (أن) الخفيفة لها أربعة مواضع^(١) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أنها والفعل في معنى المصدر . وذلك قولك : يسرني أن تقوم يا فتى . معناه : يسرني قيامك ، وأريد أن تذهب يا فتى . إنما هو : أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إنما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرني أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو يسرني أن ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأن معناه ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٢) ، نحو قولك / علمت أن زيداً خيراً من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيدا خيراً من عمرو .

والفصل بين (أن) خفيفة ، وبين (أن) المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع ثابتة ، إنما تقع مطلوبة أو متوقّعة ، نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قولك : أنك ستقوم . ولا يصلح : أرجو أنك ستقوم ، لأنه لم يستقرّ عنده ، لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر^(٣) .

فأما (ظننت) فإن الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقرّ في ظنك ، كما استقرّ الأول في علمك .

ويجوز لتشكك أن تقع على الخفيفة ، لأنها ترجع إلى معنى أرجو : وأخف . ومن ذلك قول الله عز وجل (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا قَارِعَةٌ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدها أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن المخففة في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ وسيتحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضمت : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

١
٣٨

وتقع (أن) في / موضع (أى) الخفيفة للعبارة والتفسير^(١) كقوله عز وجل : (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ^(٢) . معناه : أى امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ؛ لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة توكيدا^(٣) كقولك : لما أن جاء ذهب . والله أن لو فعلت لفعلت . فإن حذفت لم تُخلل بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه^(٤) :
فمنهنّ الجزاء ؛ نحو إن تأنى آتاك .

ومنهنّ أن تكون في معنى (ما) ، نحو إن زيد في الدار : أى ما زيد في الدار .

وقال الله عز وجل (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وقال (إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا^(٥)) .

وتكون مخففة من الثقلية^(٦) . فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية . وذلك قولك : إن زيداً لمُنطلق .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل « (وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وجه آخر تكون فيه لقوا نحو قولك لما أن جاء ذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وأعاد ذلك في ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للجازاة وتكون أن يبتدا ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله عز وجل (إن كل نفس لسا عليها حافظ) . (إن كل لسا جميع لدينا محضرون) وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذهاب . . . وهذه أن محلوقة وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا في غرور) أى ما الكافرون إلا في غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما وذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طبتنا جبن . . . وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ ، والثانية الكهف : ٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وأعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهاب وإن عمرو لخير منك لسا خففها جعلها بمنزلة لكن خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينشئ جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لسا عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ وقال تعالى (وإن كل لسا جميع لدينا محضرون) إنما هي لجميع و (ما) لقو وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم فاسقين) ، (وإن نطقت لمن الكاذبين) وحدثنا من ثقف به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرءون (وإن كلا لسا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

وقال الله عز وجل (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (١) .

فلان نصبت بها لم تخرج إلى اللام ؛ نحو إن زيدا منطلق ؛ لأنَّ النصب قد أبان . وجاز /
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كفِعْلٍ محذوف ، فَعَمَلُ الفعل واحدٌ وإن حُذِفَ منك كقولك : لم يَكُ زيد
منطلقا وكقولك : ع. كلاما .

وأما اللين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفِعْلُ في اللفظ ، لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إنَّ) الابتداء ؛ ألا ترى
أنَّ قولك : إنَّ زيدا لمنطلق إنما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى
الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بلان ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الثاني هو المختار .

وايس كذا (كَأَنَّ) (٢) إذا خففت ، لأنَّك إذا قلت : (كَأَنَّ) تشبه . فإذا خففت فذلك
المعنى تريد .

وقولك (لكن) بمنزلة إن في تخفيفها (٣) وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛
لأنَّها على الابتداء داخلة .

— وتكون (إن) زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي
/ كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إن) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما
زيد أخوك .

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لا) ليس لما تخريج سوى أن تكون (أن) نافية ولما يعني إلا ، انظر البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والمغنى ج ١ ص ٢٢٠
وقراءة تخفيف الميم من لما تكون (أن) فيها مخففة وما زائدة والقراءتان سميان (حيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار
وذلك قوله : كأن ورديته رشاء غلب . . وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن ورديته رشاء غلب . . . وانظر الكامل
ج ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتي من الجزء الرابع ويرى سيبويه إعمال لكن المخففة
قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حلفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣
وقد نسب إلى يونس ، والأعشى جواز أعمال لكن المخففة . وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥
والبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فَمَا إِنَّ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا^(١)

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله بما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عند) ^(٢) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان علم ، أو عنده مال : أى له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنما أضله هذا ، وإن اتسع ؛ كما تقول : على زيد ثوبٌ ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مالٌ ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب ^(٣) . ومن هذه الحروف (لذن) وهي اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنه اسم دخول الآلات كقولك : من لدنك ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أيان) وأصله الثلاثة وإن - / زادت حروفه . ومعناه : متى ^(٤) ، كقوله عز وجل
(يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(٥) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

١ (١) استشهد به سيبويه على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل في قولك : إنما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .

الطلب : العلة والسبب : أى لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المتنبي ، وانتقال الدولة هنا . والشعر لفروة بن مسيك ، الخزانة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ - ٢٨ .

صرح المبرد هنا وفيما يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً في الكامل ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والعجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شلوذاً وهو عند المبرد قياس » .

ولم يعرض المبرد في نقده لسيبويه لهذا .

(٢) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت » .

(٥) القيامة : ٦ .

هَذَا بَابُ الْأَبْنِيَةِ وَمَعْرِفَةِ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ

اعلم أنَّ الأسماءَ التي لا زيادةَ فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادةَ في شيء من ذلك . ونحن مفسِّروه بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبالغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ، كما كانت الأسماءُ ، ونُخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الذاهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأولُ الأبنية ما كان - / من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن . لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك ^(١) . وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول ، لأنك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرك الآخر ، لأنه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فَعَلٍ) ، وهو يكون اسماً ونعتاً .

فالاسم نحو : بَكَرَ ، وَكَعَبَ ، والنعت قولك : ضَخَمَ ، وَجَزَلَ ^(٢) .

ويكون على (فِعْلٍ) فيهما . فالاسم : جَذَعَ ، وَعَجَلَ ، والنعت نِقَضَ ، وَنِضَوَ ^(٣) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليحفظوا بالاسم فيجملوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يحى لعل والإسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الأسماء والصفات فائز اسماء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وخلل » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو العَمَ ، والجَلْعُ ، والمَلَقُ ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وصنع » . النقص : المهزول من السير ناقة أو جملاً ، وكذلك النقص .

- ويكون على (فُعَلٍ) فيهما . فالاسم خُرَج ، وَقْفَل . والنعت مُرّ ، وَخَلَوُ^(١) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم جَمَل ، وَجَبَل . والنعت بَطَل ، وَحَسَنُ^(٢) .
- ويكون على (فَعِلٍ) فيهما . فالاسم فَحِلْد ، وَكَيْف . والنعت فَرِح ، وَحَلِيز^(٣) .
- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم : رَجُل ، وَعَضُد ، والنعت حَذَر ، وَقَدُسُ^(٤) .
- ويكون على (فُعْلٍ) فيهما . فالاسم نحو : طُنْب ، وَعُنُق ، والنعت جُنْب ، وَشُلُّ^(٥) .
- / ويكون على (فِعْلٍ) فيهما . فالاسم ضِلَع ، وَعِنَب . والنعت ، عِدَى ، وَقِيمَ^(٦) .
- ويكون على (فِعِلٍ) في الاسم . ولم يأت ثَبَعًا^(٧) إلا في حرفين : وهما إِبِل ، وإِطِل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والحرض ، وأما الصفات فنحو المبر . يقال ناقة مبر أسفار ويقال رجل جد أى ذو جد ، والمر ، والخلو » .

(٢) في سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) في سيبويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) في سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعضد ، وضج . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وغلط ، ونلس : التمس : الفهم .

(٥) في سيبويه « فالإسم الطنب ، والأذن ، والعتق ، والعضد ، والجند ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونقد ، ونكر قال سبكانه (إلى شيء نكر) والأنف ، والسجج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .

(٦) في سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والعوض ، والصغر ، والنب ، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجراح وذلك قولهم : قوم على ولم يكسر على على واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال بن السكيت في اصلاح المتعلق ص ٩٩ وزاد أبو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ وزاد البطليوسي في الاقتضاب ص ٢٧٢ - ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدءاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حيوة . بدءاً بفتح الدال جمع بدءة وهو على حذف مضاف وقال الزمخشري ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذي أجازوه أن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيبويه إلا على . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصبحت كما صحت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسى طيبة فتأولة عند البصريين لا يشتون بها فعلا في الصفات ، وانظر المخصص ج ٢ ص ٧٩ ج ١٢ ص ٥٢ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « ويكون فعلا في الاسم ، نحو إبل وهو قليل لا نعلم في أسماء والصفات غيره » .

زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ ألفاظاً أخرى .

وفي الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المعروف أطل بالسكون ولم يسع محرراً إلا في الشعر » .

ويكون على (فعل) اسما ، ونعتا . فالاسم صُرَد ، ونُغِر . والنعت حُطَم ، ولُبِد ، وكُتِع ،
ونُضِع^(١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمٍ^(٢)

وقال الله عز وجل (أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ)^(٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل)^(٤) في اسم ، ولا فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل)^(٥) :

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

(١) في سيويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونغر وربع والصفة ، نحو حطم ولبد ، قال الله عز وجل : « أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ »
ورجل ختم وسكع » .

صرد ونغر طائران . رجل خضمه : يقهر أقرانه . رجل كتيع : مشر في أمره .

(٢) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معلول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة
لماشية يشتم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوال السوء . قاله الحطم القيسى وينسب لأبي زغبة الخزرجي وللأخفش بن شهاب
التخلي ، انظر أنساب الخليل لابن الكلبي ص ٥٨ واللسان والكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد : ٦ .

(٤) في أصل المقتضب : (فعل) بضم الفاء وكسر الميم ، وهو خطأ في الشكل .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فعل » .

هذَابَاب معرفة الزوائد ومواضعها

ومى عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء^(١) ، واللام ، والميم .

فأما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فِعل ، إنما تكون زائدة^(٢) ، أو بدلاً .
ولا تكون أبداً إلا ساكنة . ولا يكون ما قبلها أبداً إلا منها / : أى إلا مفتوحاً ؛ لأنَّ الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء .

والألف لا تزداد أولاً ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولكن تزداد ثانيةً فما فوق ذلك .

فأما زيادتها ثانيةً فقولك : ضارب ، وذاهب ؛ لأنَّهما من ضرب ؛ وذهب .

وتزداد ثالثةً في قولك : ذهاب ، وجمال .

ورابعةً في قولك : حُبلى للتأنيث ، والإلحاق ، وغير ذلك في مثل عطشان ، وسكران .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى في باب حروف البذل (الذى يلى هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث من ١٥٠ من الأصل قال : « فلما أمهات فاهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد » .

هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من التحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة . في سر الصناعة لابن جنى « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للجاعة ، وغير مرضى منه عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فازيدت فيه الهاء قولهم : أمهات . . » .

وكذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ ، والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأشوفي ج ٣ ص ٣٠٥ وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبندادى في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد غير هذا : كتاب عمرو إذ تكتب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ وانظر تصريح المازنى ج ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جُمَل . فإنما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصى في بابه إن شاء الله .

وتزاد خامسةً في مثل حَبَنْطَى ، وَزَعْفَرَان .
وسادسةً في مثل قَبَعَثْرَى^(١) .

فأما الياء فتزاد أولاً^(٢) فيكون الحرف على يفعلْ ، نحو يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ ، وفي مثل قولك يَرْبُوعُ ، وَيَغْسُوبُ .

وتزاد ثانيةً في مثل قولك : جَيْدَرُ ، وَبَيْطَرُ .

وثالثةً في مثل سَعِيدُ ، وَعَشِيرُ .

ورابعةً مثل قنديل ، ودِهْلِيْز . وما بعد ذلك كالألف .

وتزاد للنسب مضعفةً ، نحو قولك : تَمِيْمٌ ، وَقَيْسِيٌّ .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ، نحو غلامي وصاحبي .

/ - وتقع في النصب ؛ نحو ضربني ، والضاربني .

$\frac{1}{40}$

وتقع دايلاً على النصب ، والخفض في التثنية ، والجمع ؛ نحو مسلمَيْن ومسلمين .

وأما الواو فلا تزاد أولاً^(٣) كراهة أن تقع طرفاً ، فيلزمها البديل ولكن تزاد ثانيةً في مثل حَوْقُلُ ، وَكَوْثَرُ .

وثالثةً في مثل ضَرُوبُ ، وَعَجُوزُ .

ورابعةً في مثل تَرْقُوةُ .

وخامسةً في مثل قَلَنْسُوةُ ؛ كالألف والياء .

(١) قَبَعَثْرَى : الجمل العظيم . الحَبَنْطَى : النليظ القصير البطن . وألف قَبَعَثْرَى زائدة للتكثير ، وليست للاحاق .

(٢) تكلم سيويوه على زيادة الياء في ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وانظر تعريف المازني ج ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارة رخوة . العملة : الناقعة النجبية . اليربوع : دابة معروفة . اليمسوب : أمير النحل .

(٣) في سيويوه ج ٢ ص ٣٤٧ « لأن الواو لا تزاد أولاً أبداً » + ٣٤٩ .

وزيادة الواو في سيويوه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ (٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

وفي تعريف المازني ج ١ ص ١١٢ . الحوقل : الضعيف . الترقوة : عظم بين النحر والعاتق .

وتزاد دليلا على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل إن شاء الله .

وأما الهمزة^(١) فموضع زيادتها أن تقع أولا ، نحو أحمر ، وأحمد ، وإصليت^(٢) وإسكاف . وكذلك في جمع التكسير ، نحو أفعل كأكلب ، وأفلس ، وأفعال كأغدا ، وأجمال . وفي الفعل في قولك : أفعلت ، نحو أكرمت ، وأحسن . وفي مصدره في قولك : إكراما ، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدة إلا بثبت . نحو قولك : شمال ، وشامل^(٣) يدللك على زيادتها قولك : شملت الريح فهي تشمل شمولا .

والميم بمنزلة الهمزة^(٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ، وليست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أولا .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول .

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول ، نحو : مكريم ومكرم ، ومنطلق ، ومنطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه .

وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مَدْخَلا ، وهذا مَدْخَلنا . وكذلك مَغْزَى وَمَلْهَى . فهذا موضع زيادتها .

(١) زيادة الهمزة في سيويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من أشلة سيويه ج ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ . الإسكاف : الصانع .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شامل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل بفتحها وشمال » . وفي سيويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شال وشامل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا فوضع زيادتها كوضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الإسم والصفة » .

فإن وقعت غير أول لم تُزَدْ إِلَّا بِثَبَتٍ ، نحو قولهم : زُرْقُم ، وَفُسْحُم^(١) ؛ إِنَّمَا هُوَ مِنَ
الْأَزْق ، وَفُسْحُم منسوب إلى انقساح الصدر .

وكذلك دُلَايِم^(٢) : الميم زائدة ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : دَلِيص ، ودِلَاص . فتقديرها : فُعَايِل .

وَأَمَّا النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خَبِرَ لَتَكَلَّمَ عنه وعن غيره ، كقولك : نحن
نذهب .

أو تلحق ثانيةً مثل : مَتَجَنَّبِيق^(٣) ، وَجَنَّدَب^(٤) .

وتلحق ثالثةً في حَبَنْظَى^(٥) وَدَلَنْظَى^(٦) .

ورابعةً في رَعَشَنِي ، وَضَيْفَنِي ؛ لَأَنَّ رَعَشَنَ مِنَ الْارْتِعَاشِ / ، وَضَيْفَنَ إِنَّمَا هُوَ الْجَائِي مَعَ $\frac{1}{47}$
الضَيْفِ^(٧)

وتزاد مع الألف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلين ، ومسلمين ،
ومسلمون . وكذلك الألف في رجلان .

وتزاد علامةً للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ والمنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأول أن تكون ع
عبارة : إِنَّمَا هُوَ مِنَ الزَّرْقَةِ .

وقد عقد السيوطي في المزهرة فصلاً خاصاً بهذه الألفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع اللينة البراقة وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازني ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فتعليل بدليل جمعه على مجازيق سيويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية الرضي ج ٢ ص

٣٥٢ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٠١ والمنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب وعظب زائدة ، لأنه لا يجرى على مثال فعل شيء إلا حرف الزيادة
لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جندب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه
ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) في سيويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلنظي وهو الغليظ كما قالوا دلنظي بمنكبه وإِنَّمَا هُوَ فُلُظُ الْجَانِبِ » . وانظر المنصف

ج ٣ ص ١١ .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رَعَشَنَ وَضَيْفَنَ وَعِلَجَنَ وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا » .

وفي الفعل ، مفردة ، ومضاعفة ، في قولك : اضربن زيدا ، أو اضربن عمروا . ففي هذا دليل .

وأما التاء فتزاد علامةً للتأنيث^(١) في قائمة ، وقاعدة . وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف .

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات ، وذاهبات .

وتزاد وحدها في افتعل ، ومفتعل ، نحو اقتدر ، واقتقر .

ومع السين في مستفعل ، نحو مستضرب ، ومستخرج .

وتزاد مع الواو في مَلَكُوت ، وَعَنْكَبُوت^(٢) . ومع الياء في عِفْرِيت^(٣) .

وتزاد في أوائل الأفعال يُعْنى بها المخاطب ، مذكرا كان أو مؤنثا ، والأنثى الغائبة .

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم ، وتذهب ، وأنتِ تقومين ، وتذهبين .

والأنثى الغائبة ، نحو : جاريتك تقوم ، وتذهب .

وتقع زائدة في تفعل ، وتفاعل . فأما تفعل فنحو تشجع وتقرأ .

وأما تفاعل ، فنحو : تغافل ، وتعاقل .

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه^(٤) .

والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف^(٥) .

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْئَةً) و (فَبِهْدَاهُمْ) اقتلده^(٦) .

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا ، وياحسرتاه .

فأما اللام فتزاد في ذلك ، وأواملك ، وفي عَبْدك تريد العبد^(٧) .

(١) زيادة التاء في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فعلولت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد في استفعل » ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة . . وبعد ألف المد في التندبة والتداء ، نحو وا غلاماه .

ويا غلاماه » .

(٦) القارة ١٠ ، الأنعام : ٩٠ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « واللام تزداد في عبدل وذلك ونحوه » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ والخصائص ج ٢ ص ٤٩ .

هذَابَاب حُرُوف الْبَدَل

وهي أحد عشر حرفاً. منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها، وثلاثة من غيرها^(١) $\frac{1}{49}$

وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .

فمن حروف البديل حروف المدة واللين المصوثة . وهي الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلاً من كل واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلاً من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون الخفيفة ؛ لأنها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضربن زيدا فإذا وقفت قلت : اضرباً^(٢) . وفي قوله : (لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ)^(٣) والوقف (لنسفا) .

والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعل ، وفاعلة ، في التصغير والجمع^(٤) ؛ كقولك : ضوَّيرب ، وضوَّارب .

ومن الهمزة إذا انضم ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جؤنة^(٥) ولؤم ، ومن الهمزة المبدلة لالتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أويِّدِم ، وأواديم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البديل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « والالف تكون بدلاً من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رمي ، وغزاً ، ونحوهما ، وإذا كانتا حينئذ قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء في ياجل ونحوه والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف ، والتنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً »

(٣) الطاق : ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في مؤمن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان الياء في هم إذا أضفت ، نحو عوى وفي رحي رحي ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما في شروي ، وقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا في كوسى ، وطوى ، ونحوهما . . وتكون بدلاً من الألف في ضروب ، وقضوب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضوَّيرب ودويق في ضار ، ودائق ، وضوَّوب ، ودوائق إذا جمعت ضاربة ودائقا ، وتكون بدلاً من ألف التأنيث المفعولة إذا أضفت أو نثنت ذلك حمراوان وحمراوى »
(٥) الجوة : ظرف لطيت الطار .

$\frac{1}{2}$ وتكون بدلا من الياء / إذا انضم ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ،
ومُوسِر ؛ لأنها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحركت ، أو زالت الضمة رجعت إلى أصلها ؛
تقول : مَيَّاقِن ، ومَيَّاسِر .

ولها في باب فتوى ، وطوبى ما نذكره في موضعه إن شاء الله^(١) .

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهى ساكنة . وذلك قولك : ميزان ،
وميعاد ، وميقات ؛ لأنه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحركت
رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .
وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنما الأصل
تشكيل النون والراء ؛ ألا ترى أنهما إذا افترقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط^(٢) .

$\frac{1}{2}$ وكذلك تقول : أملت ، وأملت ، وتقضيت من القضة^(٣) ، وتسريت . والأصل /
تسرت ، وتقضت .

وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة^(٤) . وذلك قولك :
سقاء ، وغزاء .

(١) ساقى في ١٦٥ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاه وعينا ، نحو قيل وميزان ومكان الواو والألف في النسب
والجر في مسلمين ومسلمين ومن الواو والأنف إذا حقرت أو جمعت في جهليل وقرطيس وجيليل وقرطيس . .
وتبدل إذا كانت الواو عينا ، نحو لية . . ومن الواو وهى عين في سيد ونحوه . .

وقد تبدل من مكان الحرف المثلث ، نحو قيراط ألتراهم قالوا : قريريط ودينار ألا تراهم قالوا : دينير
وانظر الكامل ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) انقض الطائر وتقضى وتقضى : إذا هوى من طيراته ليسقط على شيء ، وانقض البازى على الصيد وتقضى :
أسرع في طيراته .

والقضى : الحصى الصغار جميع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن معانيها القضة .
وانظر الكامل ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت
الواو عينا في أدور ، وأنور ، والنور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاه ، نحو أجوه ، وإسادة ، وأطه . .

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل :
أَوْيَصِل .

وكذلك تصغير واحد : أَوْيَعِد .

فإن انصمت الواو كنت في بدلها وتركه مخيرا . وذلك قولك في وجوه : أجوه . وإن
شئت : وجوه . وكذلك ورقة ، وأرقة^(١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ)^(٢)
إنما هو فعلت من الوقت .

والتاء تبدل من الواو والياء في مُفْتَعَل وما تصرف منه^(٣) ؛ نحو متعلد ، ومتنزن ، ومتببس
من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ، وتجاه فعال من الوجه .
وكذلك تُخَمَّة ، وتُكَأَةُ فُعَلَةٌ .

وتَيَقُور^(٤) ؛ فَيَعُول من الوقار .

فهذا موضع جمل وتوطئة لما بعده .

وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث^(٥) ؛ نحو نَحْلَةٌ ، وعمرة . إنما الأصل التاء
والهاء بدل منها في الوقف .

(١) الأصبى : إذا كان البعير أسود يخالف سواده يياض كدخان الرمث (شجر) تلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتى
يلهب الياض التي فيه فهو آدم .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ : وإما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتمد ، وآتهم ، وأتلج ، وتراث ، وتجاه ، ونحو
ذلك ، ومن الياء في أفضلت من ينست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في استخوا
وذلك قليل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ : وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهززة عليها وذلك قولهم : تيقور وزم الخليل أنها
من الوقار كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَيْلِ تَيَقُورِي

أراد : فإن يكن أمسى البيل وقارى وهو فيقول .

وانظر تصريف المازني وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٣٩ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ : وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يوث بها الإسم في الوقف كقولك ، هذه طلحة ،
وقد أبدلت من الهززة في هرقت وهرمت ، وهرمت الفرس تريد أرحمت . . .

١/ والميم تبدل من التون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١)؛ نحو قولك : عَنَبَر ، وَمِنَبَر .
وشَنَبَاء فاعلم .



والنون تكون بدلا من ألف التانيث. في قولك : غَضْبَان ، وعُطْشَان^(٢) ، إنما النون ،
والألف في موضع ألتى حمراء يافتى ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأنَّ حرف
تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث . فكذا لا تدخل على ما تكون بدلا منه .
ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنعاء ، وبَهْرَاء : صَنَعَائِي ، وبَهْرَائِي . ونشرح هذا في
باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .



فأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء) وهي تبدل مكان
التاء في مُفْتَعَل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ : والميم تكون بدلا من التون في عنبر وشنباء ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت
من الواو في فم وذلك قليل .

الشب عطوبة في الأسنان أو فقط يبيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التانيث وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١
من الأصل قال : « وكذلك فلان الذي له فعل إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيما مضى في ص ٤٧ من
الأصل قال : « وتزاد مع الألف في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة لألف
التأنيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك حمراء وصفراء »
ثم أخذ يمدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ : « وكذلك فلان الذي له فعل عتقم ،
لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التانيث حين أراحوا المذكر صاوت بمنزلة الهمزة التي في حمراء وقال
في ج ٢ ص ٣١٤ : « والنون تكون بدلا من الهمزة في فلان فعل » وقال في ج ٢ ص ١٠ : « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران
وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كآلف حمراء » ثم أخذ يمدد وجوه الشبه . والرغى في شرح
الكافية ج ١ ص ٥٣ والأشعوى فيما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ : « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الصاد في افتعل ، نحو اضبطه وكذلك
إذا كانت بعد الصاد في مثل اضطر ، وبعد الظاء في هذا وقد أبدلت الطاء من التاء في فطت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لفة
تميم قالوا : لمصط برجلك . . . »

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُصْطَبِر ، ومُضْطَهْد ، ومُظْلِم وهو مفتعل من الظلم .

$\frac{1}{52}$

وأما ما تصرف منه / للإدغام ففي بابه نذكر .

ومنهنّ (الدال) . وهي تبدل مكان التاء في مُفتعل ، وما تصرف منه^(١) إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، ونما يدانيها من المخرج ، نحو الدال ، والزى ، وذلك قولك في مُفتعل من الزين : مزدان ، ومن الذكر : مُذكر .

والحرف الثالث (الجيم) وهي تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان ، لأنّ الياء خفية . وذلك قولك : تَمِيحٌ في تَمِيحٍ ، وعَلَجٌ أى على^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الدال فتبدل من التاء في أفضل إذا كانت بعد الزاى في ازدجر ، ونحوها » .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وابدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف ، نحو علج وعونج يريون : على وعوفى » .
 وانظر شرح شواهد الشافية لبخداى ص ٢١٢ - ٢١٥ .

هذَابَاب مَعْرِفَةِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا

فمنها ما يكون على (فَعَّلَل) ، فيكون اسماً وصِفة^(١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَم^(٢) ، وسلَهَب^(٣) .
ويكون على (فُعَّلَل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرثن ، والتُرثُم^(٤) .
والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلُقُل^(٥) ، وناقاة كُحْكُح^(٦) .
ويكون على (فِعَّلِل) فيهما^(٧) . فالاسم الزِيرَج والخِمْنِخ^(٨) .
والنعت اللُّطْلِيط^(٩) وهو قليل .
ويكون على / (فِعَّلَل) فيهما^(١٠) . فالاسم درهم . والصفة هِجَرَ .

١
٥٤

-
- (١) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعثر ، وجنل والصفة سلهب ، وشلجم ، وشجيم » .
(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .
(٣) الطويل أيضاً .
(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترم والبُرثن والحبرج والصفة نحو الجرّش والصنّج والكندر ، فالترثم من أمثلة سيويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا .
(٥) خفيف .
(٦) مسته .
(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ؛ نحو الزيرج والزير والخررد . والصفة منقص ، والدلقم ، وغرمل ، وزهلق » .
(٨) الفرع الكثير اللبن ونبت له ثوك .
(٩) الناقاة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثرت من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن قتلا في الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيويه أربعة أمثلة ذكرناها .
(١٠) في سيويه « فالأسماء ؛ نحو قلم ، ودرهم ، والصفة ؛ هجر ، وهيلج » ومن معاني هجر الطويل ، والأحمق ، والجبان . في إصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمى : وليس في الكلام فعلل مكسور الفاء مفتوح اللام إلا دوهم ووجيل هجر . ومثله في مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعْلٌ) غيرَ مضاعِفٍ في النعت^(١) خاصّة . وذلك قولهم : سَبَطَ^(٢) وقَبَطَ^(٣) .
واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك
فيحلف . وذلك قولهم : (عَلَبَطَ)^(٤) ونحوه . وإنّما أصله عَلَابَط .
وكذلك (هُدَيْد)^(٥) إنّما أصله هُدَايِد . وذلك جميع بابه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقل والمحملة والصفة المزير والسبطر والقمطر » فقد أثبت سيبويه فعلا في الأسماء ولم يشبه المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر المتصنف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى في الشافية ج ١ ص ٥ : ما يصان فيه الكتب .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال قفل ، ولا فعل ولا شيء من هذا النحو لم لا كره ، ولا فعل إلا أن يكون مخلوقاً من مثال فعال ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحرّكات ، وذلك علبط إنما حلفت الألف من علبط والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعال جازر فيه تقول : صالط وعجلط وعكالت وعكلط ودوادم ودوادم » .

رجل علبط وعلبط : ضخم عظيم .

(٥) الهدايد والهديد : اللبن الخاثر جدا ، وهو أيضا نمش يكون في العيين .

هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :
 منها (فَعَّلَ) ، وهو يكون اسماً ونعتاً^(١) .
 فالاسم نحو : السَّفَرَجَل . والصفة نحو شَمَرَدَل .
 ويكون على (فَعَّلَ) فيهما^(٢) .
 فالاسم ، نحو الخَزْجِيلَة . والصفة ، نحو الخَبِيثَيْن ، والقَذَعْمِلَة^(٣) .
 ويكون على (فَعَّلَ) غير مضاعف . فيكون اسماً ، ونعتاً^(٤) .
 فالاسم قِرْطَعْب . والنعت جِرْدَخْل^(٥) ، وحِنْزَقَر^(٦) .
 / ويكون على (فَعَّلَ) نعتاً^(٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش^(٨) ، وکلب نَخْوَرِش^(٩) .

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم سفرجل ، وفردق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل وهرجل ، وجندل » . الشردل : الفتي السريع من الإبل .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعل في الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قذعل وعبيث والإسم ، نحو قذعملة . الخزعيلة : الفكاهة والمزاح .
 (٣) الخبيث من الرجال : القوى الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالاسم الخزعيلة والصفة : الخبيث ، والقذعل وقيل قذعملة اسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطاني قذعملة ، وقذعلا : أى لم يعطني شيئاً ويقال : القذعلة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية الرضى ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القذعل والقذعلة : القصير الضخم من الإبل ، وما في المياه قذعلة : أى شيء من السحاب . ما عنده قذعلة ، ولا قرطعة أى ليس له شيء » .
 (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم نحو قرطعب وحنيتر والصفة نحو جردخل وحنزفر » يقال ما في المياه قرطعب أى صحابة وقال ثعلب هو دابة .
 (٥) الضخم من الإبل .
 (٦) القصير النسيم .
 (٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصهلصق ، ولاتعلمه جام اسماً » .
 (٨) الجحمرش : العجوز المست . ذكر المسازني في تصريفه أن أوزان الخماسي المبرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثّل لفعلل اسماً . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيبويه كما ذكرنا نصه .
 (٩) كلب نخورش : كبر وغلش . وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسي المبرد خطأ ، فإن الواو زائدة يقيّن ، فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عنى من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل^(١) وكيف تعتبرها في أصلاها وزوايدها

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً . فحق هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبْتُ فاعلم ، فيكون على وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعَلَّل ، ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك : ابن من ضرب مثل قَطَعَ : ضَرَبْتُ فاعلم ، لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فلنما زدت على العين عينا مثلها .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل صَمَحَمَح لقلت : ضَرَبْتُ ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين / واللام ، فأجبت على شرطه .

$\frac{1}{56}$

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل جَدُول لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ، لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بجذاء الراء . وكذلك لو قال لك : ابن لي من ضرب مثل كوثر لقلت : : ضَرَبْتُ فاعلم ، فأحليت على المثال المطلوب منك .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل حَيَنَر لقلت : ضَيَرْتُ فاعلم .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل سَلَقَى لقلت : ضَرَبْتُ ، وقلت لنفسك : ضَرَبْتُ مثل قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازني في تصريفه بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح حل ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٢ .

فهذا يجرى في الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده .

تفسير : يقال : سلقه : إذا ألقاه على قفاه^(١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه .
وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل : قتره ، وقطره . وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته .

(١) في اللسان : سلقه سلقا و سلقاة : طنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقه سلقاة وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٣٠ فقد ذكر كل هذه المعاني هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال: أصولها وزوايدها

$\frac{1}{87}$

/ فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا :
 يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .
 وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدى .
 ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، وَلَقِمَ .
 وأما ما لا يتعدى فنحو : بَطِرَ ، وَخَرِقَ .
 والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان
 على (فَعَلَ) نحو : كَرُمَ ، وَظُرْفَ ، وَشُرْفَ .
 فأنما ما كان على (فَعِلَ) فاللزام في مستقبله (يَفْعَلُ)^(١) تقول : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وعلم
 يعلم .

وما كان على (فَعَلَ) فاللزام (يَفْعَلُ) ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَظُرْفَ يَظُرْفُ .
 وأما ما كان على (فَعَلَ) فإنه يجيء على (يَفْعِلُ) ، و(يَفْعَلُ) ؛ نحو : يَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ .
 وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وذلك إذا كان $\frac{1}{88}$
 الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما .
 فأنما العين فنحو : ذهب يذهب ، وطحن يطحن . وأما موضع اللام فصنع يصنع ،
 وقرأ يقرأ^(٢) .

(١) تكلم سيوريه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادر في أبواب كثيرة بدأها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا
 بناء الأفعال التي هي أعمال تمدك إلى غيرك
 (٢) انظر سيوريه ج ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها باختلافها في أنفُسها ؛ لأنَّ المصدر إنما يجري على فعله .

فلذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فعل منها إلا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذلك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لازد يلحقه ، إلا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلا ، كما كانت بنات الثلاثة .
فأما بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولا ، فيكون الفعل على (أَفْعَل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل ، نحو : يُخْرِج ، وَيُكْرِم ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤْفِل) ، فحذفت الهمزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع .

فلما كانت زائدة / وكانت تُلْزَم مالا يقع في الكلام مثله حذفت . وأتبع حروف المضارع الهمزة^(١) ؛ كما جرَّين في باب وعد^(٢) مَجْرَى الياء .

ويكون المصدر على (إِفْعَال) وذلك قولك : أَكْرَم يُكْرِم إكراما ، وأحسن يُحسِّن إحسانا .

ويكون على (فَاعَلَتْ)^(٣) فيكون مستقبله على وزن مستقبل (أَفْعَلَتْ)^(٤) قبل أن يحذف . وذلك قولك : قَتَلَ يُقَاتِل ، وضارب يُضَارِب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « وزم التحليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ، ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في فعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استئصال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبني بالياء ، نحو يوعده فحذفت الواو لتخلص من هذا الثقل فقليل يد ، وليس في المضارع المبني بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجتمع فيه ياء . وواو ولكن حصلت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبني بالياء فحذفت لواء الفعل في المضارع في كل صورة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « اعلم أنك إذا قلت فاعلة فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعلة ومثل ذلك ضاربه ، وفارقه ، وكارمه » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

ومعنى (فاعِل) إذا كان داخلاً على (فعل) أن الفعل من اثنين ، أو أكثر . وذلك ؛ لأنك تقول : ضربت ، ثم تقول : ضاربت . فتخبر أنه قد كان إليك مثل ما كان منك وكذلك شامت . فإن لم يكن فيه (فعل) فهو فعل من واحد ، نحو : عاقبت اللص ، وطارقت نعل^(١) . والمصدر يكون على (مفاعلة) ، نحو : قاتلت مقاتلة ، وشامت مشامة . ويقع اسم الفعل على فعال ، نحو القتال ، والضراب^(٢) .



واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر^(٣) ؛ لأن الفعل

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وظهرت عليه » و طارق الرجل نعليه إذا أطبق نعلًا على نعل فخرزًا وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) جعل الفاعل هنا اسم الفعل وجعله في الجزء الثاني مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣ . (٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوروا ، وتجاوزوا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد . ومثل ذلك انكسر كسرا . وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبتكم من الأرض نباتاً » ، لأنه إذا قال : أنبتة فكأنه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبطل إليه تبتيلا) ، لأنه إذا قال : تبطل فكأنه قال : بتل . . . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١ . ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ، ونباتاً في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيويه خلاف في هذا ؟ الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محلو ، بدليل قوله هنا : فكأن التقدير والله أعلم - والله أنبتكم فنبتم نباتاً . وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً » . ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حلف فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله ..) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل (وتبطل إليه تبتيلا) وليس بين سيويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٨٧ بقوله : « الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مفسراً والفعل للظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه » .

أما ابن يعيش ، والرضي فينسبان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . في ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يحمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيوطي . . . وبعضهم يفسر لما فعلا من لفظها . . أى أنبتكم فنبتم نباتاً . . وهو مذ هب سيويه » . وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

الذى ظهر في معنى فعله الذي ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطوّيت انطواءً ، لأنّ تطوّيت في معنى انطويت . قال الله عز وجل : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(١) لأنّ تبتّل وتبتّل بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أَفْبَحُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) .

ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا ، قال امرؤ القيس :

وَرُضْتُ فَلَدْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلال^(٣)

ولو كان على ذلّت لكان : أَيْ ذُلٌّ . لكن رُضْتُ في معنى أذلّت .

ويكون الفعل على (فَعَلْ) فيكون مستقبله على (يُفَعِّلْ)^(٤) ؛ لأنّه في وزن فاعل ، وأفعل .
فذلك وجب أن يكون مستقبله [كمستقبلهما]^(٥) .

والصدر على (التفريل) ؛ نحو : قطعت تقطيعا ، وكسرت تكسيرا .

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة
ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَاتَلٌ ، ومُقَطَّعٌ ومُقَطَّعٌ .

وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحدّ ، أو الأزمنة
فعلى وزن المفعول ؛ لأنّها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك . أنزلته

(١) المزمّل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحسن ورق كلامنا) . صار تامة بمعنى رجح . والحسن : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحسن . وذلت الدابة : سهلت وانقادت فهي ذلول . وصعبة مفعول رُضت . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عامله رُضت ، لأن معنى رُضت أذلّت .

والشعر لامرئ القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخرزلة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحامدة ج ٤ ص ١٦٩ - ٢٣٥ .

(٤) سيميد هذا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيرافى .

مُنْزِلًا . قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: (لِيَدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ رِضْوَانِي) ^(٣) و (بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمَرْمَاهَا) ^(٤) .

وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ (٣)

وتقول : سَرَّحْتَهُ مُسَرَّحًا ، أَي تَسْرِيحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقِسْوِي فَلَا عِيَا بَيْنَ ، وَلَا اجْتِلَابَا^(٤)

ويكون الفعل على (افْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ).

والمصدر (الافتعال) ، ويكون الفاعل (مُفتِعًا) . على ما وصفت .

ويكون على (انفعَلَ) وهو في وزن (افْعَلْ) ، ويكون للمستقبل (يَنْفَعِلُ) / على وزن (يَفْعِلُ)

وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانفعال) على وزن (الافتعال) .

وفاعله (مُنْفَعِل). ولا يقع فيه (مفعول) إِلَّا الظرفون : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم

مُنْطَلَقٌ فِيهِ .

(١) المجلد : ٥٩ - في البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٤ « والأول أن يراد بالمداخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال .
ويمكن أن يكون مصدراً » .

(٢) هود : ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو اسمى زمان أو مكان . الكشف ج ٢ ص ٢١٦ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيوييه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصغر ميمى بمعنى قتال وقال الأعمى : (يجوز أن يكون اسم مكان والمضى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لغبلة العدو وظهوره أو لتزاحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأفر منهزماً إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة .

نسب البيت سيويه إلى مالك بن أبي كعب وانظر الأشياء ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٣٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤ وحماة البحري ص ٥٣ والفاضل للمرد ص ٥٤ وشرح التريزي للحماة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سیبویه فی موضعین ص ١ ص ١١٩ عل أن مسرحی مصدر میسی یعنی تحریری ، واستشهد به فی ج ١ ص ١٦٩ عل حذف الفعل الناسب لقوله عیا واجتلاباً سكن الباء من (القوافی) للضرورة .

يقول أنا أطلق القواني من عقالم اقتداراً عليها . وفسر الأمل قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر فيرى . وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره القافية على موضعها وإنما تأتى إلى طوع الخاطر .

والیت لجریر وانظر دیوانه ص ۶۲ .

(بِتَفْعِيل) يكون على ضربين^(١): فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه الفاعل فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فِعْلاً على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فَعْلته .

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلاً ، وذلك قولك : احمر ، واخضر^(٢) .

وأصله اخمر .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمررت ، لأن التضعيف يظهر إذا سكن آخره فيصير^(٣) احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُخَمَّرٌ وأصله مُخَمَّرٌ ، وهو فَعْلٌ لا يتعدى الفاعل ؛ لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ، نحو احمر ، واعور .

فإن وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُخَمَّرٌ فيه ، ومُعَوَّرٌ فيه .

ويكون المصدر على مثال (اِفْعِلَال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الإِفْعَالِ والِانْفِعَالِ .

ويكون الفعل على مثال (اسْتَفْعَلْتُ) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فنذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلة نحو : انطلقت ، وانكشت ، وانجردت ، وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس بما طالع فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقولون في هذا : طلقه فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ونمى . . . »

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ : « وليس في الكلام انفعلة ، ولا انفعليه ، ولا أفعاله ، ولا انفعليه وهو ، نحو احمررت ، واخضررت . »

وقال في ص ٢٤٣ : « واحمررت احمراراً » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٧ : « قال اللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها . » وانظر المنصف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يُسْتَفْعَل) ؛ نحو : يَسْتَخْرِج ، وَيَسْتَكْثِر .

ويكون المصدر (اِسْتَفْعَالًا) ؛ نحو : استخرجا ، واستكثرا^(١) .

والفاعل مُسْتَخْرِج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال : (اَفْعَلَلْتُ)^(٢) ، و(اَفْعَوَعَلْتُ)^(٣) . إِلَّا أَنْ (اَفْعَلَلْتُ) ملحقة فنحتاج إلى أن نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : اَفْعَنْسَسْ ، وفي اَفْعَوَعَلْ : اَغْدُوْدَنْ .

والمصدر كمصدر (اِسْتَفْعَلْتُ) . تقول من (اَفْعَلَلْتُ) : (اَفْعَلَلَا) ، ومن (اَفْعَوَعَلْتُ) (اَفْعِيْعَالًا) . تقلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وسكونها .

ويكون / على (اَفْعَوَلْتُ) ؛ نحو : اَغْلُوَطْتُ ؛ تقول : اَغْلُوَط الرجل ، إذا ركب دابته فضم^١ / ٦٤ ببيدي على عنقها إذا خاف السقوط^(٤) .

والمصدر (اَغْلُوَاطًا)^٥ . تصح الواو ؛ لأنها مشددة ، وكلما صحّت الواو في الفعل صحّت في المصدر .

ويكون على (اَفْعَالَلْتُ)^(٥) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنْ الإِدْغَام يدركه . ولأصل أن يكون على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : اِحْمَارَزْتُ ، واشهَابَيْت ، واحْمَارَ الدَّبَّة واشهَابٌ .

(١) باب استعملت في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .
وقول المبرد : نحو استخرجا واستكثرا حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر الفعل اتصالا .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام احرنجته ، لأنه نظير افعلت في بنات الثلاثة . زادوا فيه ثوبا وألف وصل زادوها في هذا ، وكذلك افعللت ، لأنهم أرادوا أن يلفوا به احرنجمت » .
(٣) باب افعللت في سيبويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .
أعفس : زجع وتأخر . اغنودن التبت : طال .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط إذا جد به السير . واعلوطه إذا ركبه بغير سرج » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٨٢ ، والمتصف ج ٣ ص ١٣ .
(٥) سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (افْعِيلَال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احماراً احميراراً . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

ويكون الفعل على (تَفَعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فَعَّلَ) فلا يتعدى ، نحو قولك : قَطَعْتَهُ فَنَقَطَ ، وكَسَرْتَهُ فَتَكَسَّرَ . فهذا للمطاوعة (١) .

ويكون على الزيادة / في فَعَّلَ الفاعل ، نحو : تَفَحَّمت عليه ، وتَقَدَّمت إليه . ١/٦٥

والأصل إنما هو من قَحَمْتَهُ فَنَقَحَ ، وقَدَمْتَهُ فَنَقَدَ .

والمصدر (التَفَعَّلَ) ، نحو : التَقَدَّمُ ، والتَقَحُّمُ

فلذا كان على زيادة غير (فَعَّلَ) كان مثل تَكَلَّمَ ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة (٢) ، نحو : تشَجَّعَ ، وتَجَمَّلَ ، وتصنَّعَ .

ويكون على (تَفَاعَلَ) (٣) كما كان (تَفَعَّلَ) ؛ لأن هذه التاء إنما لحقت فعل وفاعل في الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كَسَرْتَهُ فانكسر ، لأنك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قدَّمته فتنقِّم ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعله فتفعل ، نحو كسرتَه فتكسر ، وعشيتَه فتعشى ، وغديتَه فتغدى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتعلم ، وتجلد ، وتقرأ . . . » .

(٣) قال سيبويه في باب ما طالع ج ٣ ص ٢٣٨ « وفي فاعله تفاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الافعال والاتصال » .

وقال في ص ٢٣٩ « وقد يحى تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ، وتعاميت ، وتماييت ، وتماييت ، وتماييت ، وتماييت . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنه قد فعلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنما هذا كقولك : أدخلته
فلخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحو تهـاقل ،
وتغابى ، وتغافل كما قال :

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(١) .

والمصدر (التَّفَاعُلُ) على وزن / التَّفَعُّل .

فنى ما ذكرنا دليل على كل ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو متبني عنه قال :
« فقلوه : وما بى من خزر يدل على ما ذكرنا » .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعمى عن هذا الرجز .

وبقية الرجز فى أمالى القالى ج ١ ص ٩٦ وفى سبط اللآلى ج ١ ص ٢٩٩ .

وانظر المختص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والاقتضاب ص ٤٠٩ والجوالقى ص ٣٢١ .

وينسب هذا الرجز إلى أوطاة بن سبية ، وإلى غيره أيضاً .

هذَابَاب

معرفة أَلِفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلِفَاتِ الْوَصْلِ

وهنّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعال ، والحروف

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت
بغير ما استثنيت له . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية : أب ، وأخ ، والزائدة : أخمر ،
وأصفر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال الهمزة الأصلية ، نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى . وأكرم .
تقول : يا زيد أخين ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفِعْلُ^(١) . وتلحق من الأسماء أسماء بعينها
مختلفة . والمصادر التي أفعالها فيها ألفُ / الوصل .

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها . لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ، فإذا
وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت^(٢)

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلْقَى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها .
وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا
معنى لها .

فأية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يَفْعَل) مفتوحة^(٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حلفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن
الألف » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن فعله منه ، وأفعل ، وفعل مفتوحة الأوائل » .

فهى ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِب ، وَيَلْهَب ، وَيَنْطَلِق ، وَيَسْتَخْرِج . وذلك قولك :
يا زيد اضرب ، ويا زيد انطلق ، ويا زيد استخرج .

فإن انضمت الياء في (يَفْعَل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ، لأنك تقول : يُكْرِم ، ويُحْسِن ، ويُعْطِي . تكون الألف ثابتة ، كما تكون دال
دخارج ، لأن حروف المضارعة تضم فيها ، كما تنضم مع الأصول في مثل قولك / : يُدْخِرُج ويُرَئى .
١٨

فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعة ، فلكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زيد أكرم
إكراما ، وأحسن إحسانا .

وإذا كانت في الفعل موصولة فلكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زيد استخرج استخراجا ،
وانطلق انطلاقا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدى مكسورة^(١) . تقول : اعلم ، انطلق .

فإن كان الثالث من (يَفْعَل) مضموما ابتدئت مضمومة . وذلك لكراهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يلحق الضم إعرابا ، نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكروا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك . أعد يا فتى ،
أقتل .

وكذلك / للمرأة . تقول : أقتل ؛ لأن العلة واحدة . تقولها لها : أغزى أغدى ؛ لأن
الأصل كان أن تشب الواء قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت
للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت
ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموماً فتضما ذلك قولك : اقتل ، استضيف ، احتر ، اخرج . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما
إلا ساكن فكروها كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . »
(٢) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . أنظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الاتمال ص ٤٧ .

وكذلك تقول : أُسْتَضْعِفَ زيد . اُنْطُلِقَ به . اُقْتَدِرَ عليه . وقد مضى تفسير هذا .

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء^(١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنُ الأوَّل فدخلت لسكونه . وإنما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بذات الحرفين^(٢) .

وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما تما فيه ألف الوصل من الأسماء—سقطت الألف ، لأنه يتحرك ما بعدها فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنَى ، وَسُمِّيَ . تسقط الألف وترد ما ذهب منهما .

/ وأما (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حركت سقطت الألف . ١/٧٠

تقول هذا مرء فاعلم ، وكما قال تعالى (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(٣) ، وهذا مُرْيِي فاعلم .

ومن قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرء قال في مؤنثه : مرأة .

واعلم أنك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ، وليس بمنزلة أُرْكُضْ^(٤) ، لأنَّ الضمة في أُرْكُضْ لازمة ، وليست في قولك أمرؤ لازمة لأنك تقول في النصب رأيت امرأ ، وفي الجر مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن تقول : اسأل فإن خففت الهمزة فإن حكما—إذا كان قبلها حرف ساكن—أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركا . وهذا نأني على تفسيره في

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينوتها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تتطلب فيها كالأفعال هكذا أجروا ذا في كلامهم » .

(٢) سيأتي في ص ٩٢ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموما نحو ابنهم ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تغم في حال الرفع فلما كان كذلك لفرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقل ، استضعف ، لأن الضمة فيهن ثابتة » .

في باب الهمزة إن شاء الله^(١) . وذلك قولك : سَلْ ، لَأَنْتَ لَمَّا قلت : : اسأل - حذفت الهمزة فصارت : إَسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢) . $\frac{1}{71}$ ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ، نحو : قال ، وباع ، لَأَنْتَ تقول : يقول ، ويبيع فتحول حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبغ ، لَأَنْتَ متحركتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلْ ، وبَيَّعَ على مثال قَتَلَ ، وضَرَبَ ، يَقُولُ ، ويبيع على مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أَقُولُ ، كما تقول : أَقْتُلُ ، وقلت : إِبْيَعُ ، كما تقول : اضرب لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فؤوه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِلُ) ، لَأَنْتَ تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عِذْ ، وَزِنْ ، لَأَنْتَ من وعد ، ووزن ، يَعِدُ ، ويزن ففؤوهما واو تذهب في (يَفْعِلُ) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لَأَنْتَ إنما تأمره بما لم يقع وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس^(٣) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة $\frac{1}{72}$ (قَدْ)^(٤) تنفصل بنفسها . وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لَأَنْتَ إذا قلت : جاعني رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت لألف واللام صار معرفة معهودا .

(١) سيأتي في ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول النمر بن تولب : (وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي) وسيأتي حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥

ص ١٧١ في قوله تعالى (فبذلك فليفرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢ وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ال) والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزائلة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إلى المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح الكافية لرضي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لتلا يشتبه التعريف بالاستفهام . وانظر الأشباه ج ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأكل فأنت مُبهم على السامع ، لا يدري أهو في حال أكل أم يُوقع ذلك فيما يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكل ، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لما يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لإستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله في (سوف) ، و(قلما) ، و(قد) ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطرَّ الشاعر :

صددت فأتولت الصدوة وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(١)

وإنما (قلما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرَّ :

دع ذا وعجل ذا وألحنا بلك بالشخم لنا قد ملناه بجل^(٢)

ففصل / الألف واللام على أنه قد ردهما في البيت الثاني . 1/73

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا ؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأنَّ ألف

= أعاد المبرد حديث (ال) في الجزء الثاني ص ٣٧٨ فقال : ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة (قد) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ على أنه ضرورة لوقوع الاسم بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال في الجزء الثاني ص ٣٤١ من الأصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » .

من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في قلما ولا في أن البيت ضرورة . وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) في قلما زائدة ووصل فاعل للفعل .

أنظر المغني ج ٢ ص ٨ والخزانة ج ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسيبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقمي كما نسب إليه الأعمى وغيره وإن وقع في كتاب سيبويه أنه لم يروى عن أبي ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على أنه أراد : بهذا الشخم ففصل لام التعريف من الشخم لما احتاج إليه في الضرورة ثم أعادها في الشخم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر . وفي المغني ج ١ ص ٥١٠ وضبط فراح الكتاب : بجل جعل الباء حرف جر والمحل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى ملناه ، عاجلناه وعين الفعل مفتوحة على هذا ، و (بجل) في الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب .
والبيت ليلان بن حريث .

الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثم ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عز وجل (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ^(١)) فلهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف^(٢) ، لأنها مفتوحة ، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تجعل مدة فتقول : أأرجل قال ذاك ؟ أأفلام ضربك ؟ وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة . ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (آيم) التي تقع في القسم ، فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيتم الله لقد كان ذاك ؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار .

(١) المتفقون : ٦ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٠ : لما بالهم قالوا الأحمر فبمن حلف همزة أحمر فلم يملفوا الألف لما حركوا اللام ، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فصحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ : وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها زائدة وهي مفتوحة مظهرا ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يملفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأزادوا أن يفصلوا ويبينوا مظهرها من ألفات الوصل الألف التي في آيم ، وآيمن . . .

هَذَا بَابُ تَفْسِيرِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ^(١) وَالْأَفْعَالِ بِمَا يَحِقُّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ

١
٧٤

فَالْأَسْمُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلُولُ) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَصْفُورٌ ، وَزُنْبُورٌ فَالْوَاوُ وَحْدَهَا زَائِدَةٌ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلِيلٍ) ؛ نَحْوُ دِهْلِيزٍ ، وَقَنْدِيلٍ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلَالٍ) ؛ نَحْوُ سِرْدَاخٍ^(٢) ، وَجِمْلَاقٍ^(٣) .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعَالِلٍ) ؛ نَحْوُ عُذَافِرٍ^(٤) ، وَعُغْلَابِطٍ^(٥) .

وَتَلْحَقُ الْأَفْعَالُ الزَّوَائِدَ . فَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (تَفَعَّلَلٍ) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ : تَلْحَرْجُ ، وَتَسْرَهَفُ

وَهَذَا مِثَالٌ لَا يَتَعَلَّى ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِنْفِعَالِ^(٦) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَسَرَهَفْتَهُ فَتَسْرَهَفُ^(٧) .

(١) فِي سِيَبَوِيِّ ج ٢ ص ٣٣٥ : « هَذَا بَابٌ مَا لَحِقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ . . . اسْتَعْرَضَ فِيهِ مَوَاقِعَ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي الرِّبَاسِ كَمَا عَقَدَ الْمَزِيدُ الْخَمَاسِي بَاباً أَيْضاً ص ٣٤١ ، وَجَهْدُ سِيَبَوِيِّ فِي أَهْنِيَةِ الْمَزِيدِ وَأَمَثَلَتَهَا بِمَا لَا يَدْرِكُ شَأْوَهُ .

(٢) الثَّقَاةُ الطَوِيلَةُ وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٣) حِمْلَاقُ الْعَيْنِ : بَاطِنُ أَجْفَانِهَا الَّتِي يَسُودُهُ الْكُحْلُ .

(٤) الْأَسَدُ ، وَالشَّهِيدُ مِنَ الْإِبِلِ .

(٥) الضَّخْمُ .

(٦) فِي سِيَبَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٨ « وَنَظِيرُ ذَلِكَ (فِي الْمَطْلُوعَةِ) فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثَالِ تَفَعَّلَلٍ نَحْوَ دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ وَتَلْقَلْتَهُ فَتَلْقَلُّلُ وَمَعْدَدَتُهُ فَتَمَدَّدُ » . وَفِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ٩٣ « وَقَلِمَا تَوْجَدُ مَعْدَدَةٌ » .

(٧) فِي الْمُنْصَفِ ج ٣ ص ٤ ؛ يُقَالُ : سَرَهَفَ ، وَسَرَهَفَهُ ، وَسَرَهَفُهُ ، وَسَرَهَجَهُ . . إِذَا نَعِمَ وَأَحْسَنَ غَدَاةً » .

ويكون بالزوائد على مثال « افعلَل »^(١) وذلك ، نحو اخرجَنَجَم ، واخرجَنَظَم^(٢)
وألف هذا موصولة ؛ لأنَّك إذا قلت : يَخرجَنَجِم فتحت الياء .
وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِب لك دليل على المعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام أخرجت ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا فيه ثونا وألف وصل كما زادوهما في هذا . . . » .

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اخرجنظم ، إذا غضب » . اخرجنجم : أجمع .

هذَابَاب مَا كَانَ فَاَوْهَ وَأَوَامِنِ الثَّلَاثَةِ

اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِلُ) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدَّ يَعِدُ ،
ووجدَ يَجِدُ ، ووسمَ يَسِمُ .

وسقطها ؛ لأنها وقعت . موقعا تمنع فيه الواوات .

وذلك أنها بين ياء وكسرة (١) وجُعِلَتْ حروف المضارع الأخر توابع للياء ؛ لثلاثا يختلف الباب
ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ؛ إذ كان مجازها واحدا .

وقد بينت لك أنه إذا اعتلَّ الفِعْلُ اعتلَّ المصدر إذا كان فيه مِثْلُ ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنه لا علةَ فيها . وذلك
قولك : وعدته وَعَدَا ، ووصلته وَصَلَا .

وإن بنيت المصدر على (فِعْلَةٍ) (٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنه
مصدر فَعَلَ محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَّةٌ ، ووزنته زِنَةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استقال الواو مع الياء حتى قالوا يا جُل ويَجُلُ كانت الواو مع
الفحة أثقل فصرقوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرّفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحطفوها . . . »

وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكمال ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والاتصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « فلما فعلت إذا كانت مصدراً فليتهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأن الكسر
يستقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تلعب الواو منه ، وإذا كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . . .
لإذا لم تكن الماء فلا حذف ، لأنه ليس عوض . . . »

وفي تصريف المسازي ج ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فَعْلَةٍ محذوف الفاء . . . »

وكذلك في ابن يعيش ج ١٠ ص ٦١ والأشياء والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف الملوّك ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم
الصرف للميداني ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانيه قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فَعْلَةٍ وقال في ج ٢ ص ٧
المصدر على فَعْلٍ ومثله في الأشمقي ، والرعي رأى انفرد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وَغَدَّة ، ووزنة / ، ولكنك ألقيت حركة الواو على العين^(١) ، لأنَّ العين كانت $\frac{1}{\text{ص}}$ ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لأنها عِوَضٌ عما حذف ؛ ألا ترى أنَّك تقول : أكرمتهم إكراما ، وأحسنيت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاء عِوَضًا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أقومت إقواما ، ولم تحجج إلى الهاء . وكذلك عدة ، وزنة .

ولو بنيت اسما على (فَعْلَة) غير مصدر لم تحذف منه شيئا ، نحو قولك : وجهة^(٢) ؛ لأنَّه لا يقع فيه فعل يُفَعِّل ، وإن كان في معنى المصادر .

وإنما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فعله .. فإن انفرد به أحدهما لم يُعْتَلِلْ ، ألا ترى أنَّك تقول : وعدته وعدا .

ومثل ذلك خِوان ، لم تنقلب واوه ياء ، لأنَّه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوار لا يعتلِّ ، لأنَّه مصدر جاورت ؛ فيصحَّ كما صحَّ فعله .

وتقول : قمت قياما ، فيعتلَّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة/ التي فيه . واو قلت : قلت $\frac{1}{\text{ص}}$ قولا لصحَّ المصدر ؛ لأنَّه لا علَّة فيه ، وهو بمنزلة (وَعْدًا) من وعدت .

فإن كان الفعل على (فَعْل) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يُفَعِّل)

وذلك قولك : وجِل يُوَجِّل ، ووَجِل يُوَحِّل ، ووَجَعَ الرجل يُوَجِّع ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياء ، وكسرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وإنما جاز فيها كان من المصادر مكسور الفاء إذا كان فعلة لأنه بعدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وقد أموا فقالوا : جهة في وجهة وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبهذا الكسرة فذلك شبهت فلما في الأسماء فثبت قالوا : وللة ، وقالوا للة كما حذفوا عدة . . فإن بنيت اسما من وعد على فعلة قلت وعدة » .

والمراد مناقشة لسبويه في ضمة رد عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنَكَّر كقولك : يَوْم ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَبْجَل ، وَيَنْجَل . وایس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين ، نحو : سَيْد ، ومَيْت . وأصلهما سَيِّود ، ومَيِّوت ؛ لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لَيْة . إنما هي لَوِيَّة ، لأنَّها من لويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتقلب الواو ياء ؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياء ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يَبْجَل ، وَيَنْجَل ^(١) .

ولو كسروا الآخرُف الثلاثة : الهمزة والتاء والنون ، لكان قياسا على قولك بالكسرى باب فَعِل $\frac{1}{78}$ كَلَّه إذا/ قلت : أنا لِعَلَّم ، وأنت تَعَلَّم . ولكن لما كسروا الياء في ييجل علمنا أنَّ ذلك ؛ لتقلب الواو وأولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسرى في الياء .

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نُبدِّلُها على ما قبلها فنقول : يا جَل ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتِعِد ، ومُوتِرِن ، ويا تَعِد ويا تَرِن .

وهذا قبيح ؛ لأنَّ الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكلَّ واحدة منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورى .

فأما إذا سكنا وقبل كل واحدة منهما فتحةً فإنَّهما غير مُغَيَّرَتَيْن ؛ نحو قولك : قَوْل ، وبيح . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رَمَى ، وغَزَو .

وإنَّما القياس ، والقول المختار يَوْجَل ، ويَوْحَل . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ : وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه يجرى علمت وغيره من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن ليجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية للواو مع الياء شهبوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : يا جل فابدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء . . . وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكامل ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، و ج ٦ ص ٨٤ .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب

اعلم أنك إذا قلت : افتعل ، ومفتعل وما تصرف منه فإن / الواو من هذا الباب تقلب فيه $\frac{1}{79}$ تاء^(١) . وذلك الاختيار ، والقول الصحيح .

ولنما فعلوا ذلك ؛ لأن التاء من حروف الزوائد والبدل . وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إن السين من حروف البدل فسنبيّن أن السين ليست من حروف البدل] ^(٢) ، وإنما تلزم استفعل ، وما تصرف منه . وقد مضى تفسير هذا ^(٣) .

وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أتَلَجَ وإنما هو من ولج^(٤) . وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فعال من الوجه ، والتراتُ من ورثت . والتخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُحصى . فلما جرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاء لازمة ، فقلبوها تاء ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : أتعد ، وأتزن ، ومتعد ، ومتزن ، ومتجل من وجلت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات . . . وذلك في الالتعال وذلك قولك متقد ومتدد ، واتقد ، واتمد واتهموا في الاتمد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأوفى لزوم البدل . . . »

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتمد ، واتهم . واتلج . . . ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها » . وانظر الكامل ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت في أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة فجعلوها في جميع تصرفها فهي أقوى من افتعل فن ذلك قولهم : أنعمه وضربه حتى أتكاها وأتلجه يريد أولجه وأتهم لأنها من التهم » .

وكانت الياء من قِيل الزوائد مخالفةً للواو فيما فاؤه واوٌ وذلك قولك : يَبِس وَيَبَس إذا قلت : يَبِس وَيَبَس وكذلك ما كان (فَعَلَ) منه مفتوحاً ، نحو يَغَرَّ الجَدْي يَغِير^(١) ، وينع^١/_{٨٠} يَبِين ، لم تحلف الياء/ لوقوعها بين الياء والكسرة ، لأنَّه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبتت ، كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يَفْعَل .

فمن قال في يَبِس ، وَيَبَس : يَبَس ، وَيَبَس فهو على قياس من قال : يُوَجَل .
وبعض ما يقول : يا جَل يقول : ياعس ويابس . وهذا ردئ جداً .
فإذا صرت إلى باب (يَفْتَعِل) ، و(مُفْتَعِل) صارت الياء في البدل كالواو تقول : مُتَبَس ،
وَمُتَبَس .

ولأنما صارت كذلك ؛ لأنَّ الياء إذا انضمت ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأنَّ الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مُوسِر ، ومُوقِن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجنا في (مُفْتَعِل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جل فإنه يقول : ياتَبَس ، ويا تَرَن ، وموتَبَس ، وموتَرَن .

فإذا أراد(افتعل) قال : ايتَرَن الرجل . ويقول : ايتَبَس إذا أرادوا افتعل من اليبس .
ويقيس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز^(٢) . ولأصل والقياس ما بدأنا به .

^١/_{٨١} والضمة مستثناة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعاً من أقلّ المخارج حروفاً .
ونبيّن هذا في باب^(٣) إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها ثابتة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت متحركة فقلوا : ابتعد كما قالوا : قيل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول » .
وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيويه هذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال محمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال في موضع حركة (واو) يأتعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفاً كما قلبوها ، في يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو ثابتة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لانفتاح الحرف الذي قبلها فحصل هذه علتة لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بعله لقلبها والإعلال لما جميعاً ما ذكره سيويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأتى في هذا الجزء .

فمضى انضمت الواو من غير علة فهزما جائزاً^(١). وذلك قولك في وجوه: أجوه ، وفي وعيد: أعيد.

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)^(٢) إنما هي فعلت من الوقت ، وكان أصلها وقُتت .
وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فإن العلة أن يحدث فيها حادث إعراب . وذلك قولك :
هذا غزو وعنو .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشوا الرجل (لَتَرَوْهُ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأول ما لم يجب في هذا ، لأن الضمة هناك لازمة .

تقول : وعيد ، فلا تزايلها الضمة ما كانت لما لم يسم فاعله .

وفي قولك : وجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كل ما كانت ضمته على هذه البنية .

(١) حديث المبرد هنا عن هز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق للكلام التحويين ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٣٩ . . . أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمناً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية ، نحو أجوه واقتت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتجوك . لا يقلب أحد الواو - وإن انضمت ضمناً لازماً - همزة من قبل أنها زائدة فلو قلبت فقليل : الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو ، والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل قلت : ورقاؤون فلم تهز » قال محمد : « والمهز في موضع الواو الأولى جائز ، وذلك لأنها واو انضمت بمزلة واو أحور جمع دار فأنث في المهز وتركه بالحيار وهذا قول أبي عثمان المازني إذا أردت همزة لضم لا لأنك أثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة « ورد ابن ولاد فقال : « في هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه أراد وهو أن يكون قوله تهز (أي) بالهمزة التي كانت في الواحد ولم يمتحج هنا إلى ذكر هز الواو إذا انضمت ، لأنه ليس بابها وقد ذكره في في مواضع أخر .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن المهز إنما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة قراء ، ورداء ، وكساء ، لأنك تقول في هذا : كساءان ورداءان وفي النسب : كسائي ، وردائي وإن سميت رجلاً فسمعت قلت : كسائون بالهمز هذا الوجه فيها فأما حمراء ، ووزقاه فإنك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة لتأنيث وجعل ذلك فرقاً بينها وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرف من نفس الكلمة وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ بتركه على خاله وهمزة لانضمامه واحداً وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم يقولون حمراوى في النسب وفي الاثنين حمراوان وفي الجمع حمراوات وإذا سميت رجلاً حمراء قلت : حمراوان كما قلت ورقاؤون في الانتصار ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

$\frac{1}{82}$ فَأَمَّا مَنْ ضَمَّ لِلإِعْرَابِ فَإِنَّ ضَمَّتْهُ / لِعَلَّةٌ ، مَتَى زَالَتْ تِلْكَ الْعَلَّةُ زَالَتْ الضَّمَّةُ . تقول : هذا غَزَوْ . ورَأَيْتَ غَزَوْا ، ومررت بغَزَوْ . فالضَّمَّةُ مفارقة .

وكذلك ما ضُمَّ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ : إِنَّمَا ضَمَّتْهُ إِذَا وَقَعَ إِلَى جَانِبِ الْوَاوِ سَاكِنٌ ، نَحْوُ اخْشَوْا الرَّجُلَ . فَإِنَّ وَقَعَ بَعْدَهَا مَتَحَرَّكَ زَالَتْ الضَّمَّةُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : اخْشَوْا زَيْدًا ، وَاخْشَوْا عَبْدَ اللَّهِ .

فَإِنْ انْكَسَرَتِ الْوَاوُ أَوَّلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ^(١) . وَلَا تَهْمِزُهَا مَكْسُورَةٌ غَيْرَ أَوَّلٍ ، لِعَلَّةٍ نَذَكَّرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وذلك في قولك وسادة : إسادة ، وفي وشاح : إشاح .

وإن التقت في أول الكلمة وآوان ليست إحداهما للمدِّ لم يكن بُدُّ من همز الأولى^(٢) ؛ إذ كنت مخيرًا في همز الواو إذا انضمت .

وذلك قولك في تصغير واصل : أُوَيْصِلَ . وكان أصلها : وَوَيْصِلُ ؛ لِأَنَّهُ فِي وَاصِلِ وََاوٍ ، $\frac{1}{83}$ وَأَلْفٍ فَاعِلٍ تَبَدَّلَ فِي التَّصْغِيرِ وََاوٍ . تقول في ضارب / : ضُوبِرَب .

(١) عرض سيبويه لعل قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناساً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، ألا كرهوا الكسرة فيها . . . » .

في تصريف المازني ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أولاً فهَمْزُهَا جَائِزٌ » من هذا يتبين لنا أن المازني لم يزد شيئاً على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أولاً قياساً .

وفي شرح الشافعي ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً والأولى كونه سماعياً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها إلا ذلك ؛ لأنهم لما استقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل لم يعملوا في الواوين إلا البدل لأنهما أثقل من الواو والضمة فكما اطرء البدل في المضموم كذلك لزم البدل في ههنا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ والكامل ج ١ ص ١٩٥ وشرح الشافعي للرضي ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغرت ، أو جمعت واصله ، تقول في جمعها : أواصل . وكذلك تصغير واقد .

ولو قيل لك : ابني من وعد مثل (فَوَعَلَ) نقلت : أوعد . وكان أصلها ووعد ؛ لأن واوا من الأصل ، وبعدها واو (وَفَوَعَلَ) ، فهزمت الأولى على ما وصفت لك .

وأما قولنا : (إلا أن تكون الثانية مدّة) فإن المدّة الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أول الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة فإن شئت همزت الأولى لضمّها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لأنّ الواو التي هي مدّة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قُويل زيد ، وهو فَوَيْلٌ من قاوت ومن وعدت تقول : ووُعيد زيد . وإن شئت همزت الواو لضمّها ، وليس من أجل اجتماع / الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز ، ولكنّ المدّة $\frac{1}{84}$ بدل من ألف واعد ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واوا لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل (مَاوُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَآئِهِمَا)^(١) ؛ واو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وأما الياء فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلة وصحتها فيما تعتل فيه الواو من باب وعدت .

هَذَا بَابُ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَوَ الْيَاءُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ

فلذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك : (فَعَلَ) .
وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

وإنما انقلبت ، لأنها في موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدم قولنا في هذا .
فلذا قلت : (يَفْعَلُ) فما كان / من بنات الواو فإن (يَفْعَلُ) منه يكون على (يَفْعَلُ)^(١) كما
كان قتل يقتل ، ولا يقع على خلاف ذلك^(٢) . لظهور الواو . وذلك قولك : قال يقول ،
وجال يجول ، وعاق يعوق .

وكان الأصل يَفْعُوقُ ، وَيَجْوُلُ مثل يقتل . ولكن لما سكنت العين في (فَعَلَ) سكنت في
(يَفْعَلُ) ، لثلاثا يختلف الفعلان . ألا ترى أنك تقول : دُعِيَ ، فتقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها .
فلذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياء . ويدللك على ذلك قولك : هما يُدْعَيَان ، فإنما
انقلبت في يُدْعَيَان إتباعا لدُعِيَ ، فكل ذلك ما ذكرت لك . وتبين هذا في موضعه بغير ما ذكرنا
من الحجج إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعَلُ) في (فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعَلُ) كما كان ضرب يضرب . ولم
يُتَنَ على [غير]^(٣) ذلك^(٤) اتسلا الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأسكنت الياء
من الأصل من قولك : يَبِيعُ ، وَيَكِيلُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ « وإذا قلت فعل من قلت ، قلت : يقول ، لأنه إذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . وإذا
قلت : يفعل من بعت قلت : يبيع ألزموه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليحجر يحجر ما حول إلى فعلت وصار يفعل لهذا لازما
إذا كان في كلامهم فعل يفعل في غير المعتل » وانظر تصريف المسافر ج ١ ص ٢٤٥

(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاث الواوى العين والمفتوحها جاءت من باب نصر ولو كان حلق اللام (انظر شرح الشافية
ج ١ ص ١٢٦) . (٣) تصحيح السيرافي .

(٤) نسب في حاشية اللامية ص ٢٠ إلى المبرد أن شاء يشاء من باب فتح وسبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام
المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح .

فإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلقى حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك في / ^١/_{٨٦} (يَفْعُل) ، وتسقط حركة الفاء ، إلا أنك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الضمة على الواو ؛ لأنك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك قولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إنما قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة . قيل له : الدليل على أنها فَعُلْتُ قولك : الحقُّ قُلْتَه ، ولو كانت في الأصل (فَعُلْتُ) لم يتعدَّ إلى مفعول . لأنَّ (فَعُلْتُ) إنما هو فعل الفاعل في نفسه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : كرَّمته ، ولا شَرَّفته ، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدّي .

وإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الياء نقلتها إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الكسرة على الياء ؛ كما دلّت الضمة على الواو . وذلك قولك : يَبِغُ ، وَكِتَ .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعِلْتُ في الأصل^(١) ؟

قيل : لأنَّ مضارعها يَفْعُل . تقول : باعَ يَبِيع ، وكال يَكِيل .

ولو كانت (فَعِلَ) لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ « وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت وإنما حولت إلى فعلت لينبروا حركة الفاء . . . جمهور النحويين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وابن يعيش ج ١ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى تلخصها فيما يأتي :
- (أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .
- (ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند إسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .
- (ج) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المخلوطة أو لمسا تعلزت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .
- (د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المخلوطة ياء نحو بعت ، بمن ، بعا . وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية ج ١ ص ٦٩) .

$\frac{1}{87}$ وقد تدخل فِعْل على ذوات الياء والواو ، وهما عينان ، كما دخلن عليهما وهما لامان في قولك : لَيْ ، وشَقِي ، وغِي ، وذلك قولك : خِيفْتَ ، وهَبْتَ ؛ إِنَّمَا فَعِلْتَ فِي الْأَصْل ، يَدُلُّكَ على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لَانْتَقَلْتَ خِيفْتَ إِلَى (فَعِلْتَ) ؛ لَأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ فَتَنْقُلُهَا مِنْ (فَعِلَ) إِلَى (فَعَلَ) ؟ قيل : إِنَّمَا جاز في (فَعَلَ) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى (فَعَلَ) وقع مضارعه على (يَنْتَعِلُ) ، و(يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ) إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فِعْل (فَيَفْعَلُ) لازم له ، وقد ذكرت لك لزوم الفِعْلِ بعضه بعضا في اعتلاله وصحته ؛ أعني المضارع والماضى .

هذَابَاب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعث لزمتك أن تهز موضع العين^(١) ؛ لأنك تبنيه من فعل معتل ، فاعتل اسم الفاعل / لاعتلال فعله ، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين همزة ، وذلك قولك : قائل ، وبائع ، وذلك أنه كان قال : وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلة ، فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمت الحذف لانتقاء الساكنين ، أو التحريك . فلو حذفت لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قال : فحرّكت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حرّكت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاور غدا وجملك صايذا غدا من الصيد ؟ قيل : صحّ الفاعل لصحة فعله ؛ لأنك تقول عور ، وصيد ، وحول ، وصيد البعير يصيد فتقول : ما باله يصح ولا يكون كقال ، وباع ؟

قيل : لأنه منقول مما لا بد أن يجري على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك : اعور ، واحول^(٢) ؛ فإنما عور ، وحول منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : : اختار^١ ٨٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلاً منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يحى على الأصل يحى . ما لا يتحل فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع ألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا متلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا متلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خالف ، وبائع » وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحوله وصيد يصيد فإنما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، وأحولت ، وأيضضت ، وأسوددت فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحرّكن » . صيد البعير : لوى عنقه من حلة به ويقال للمتكرّر أصيد . وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل ج ٧ ص ٨٩ .

الرجل ، وابتاع ، ثم تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصح ؛ لأنه منقول من تعاونوا ، وتزادوجوا^(١) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد .

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مقول ، وخاتم موصوغ . وفي ذوات الياء : ثوب مبيع ، وطعام مكيل ، وكذا الأصل مكئول ، ومقوول ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكنها في يقول ، ولحققتها واو مفعول ، حلفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومبيع لحقت الواو ياء وهي ساكنة ، فحلفت إحدهما ؛ لالتقاء الساكنين . فأما سيبويه ، والخليل فإنهما يزعمان أن المحلوف واو (مفعول) ؛ لأنها زائدة . والتي قبلها أصليّة ، فكانت الزيادة أولى بالحلف . والدليل على هذا عندهما مبيع ؛ فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوع .

$\frac{1}{90}$ وأما / الأخفض فكان يقول : المحلوفة عين الفعل ؛ لأنه إذا التقى ساكنان حلف الأول ، أو حرك لا لتقاء الساكنين . فقليل للأخفض : فإن كان الأول المحلوف فقل في مبيع : مَبُوع ؛ لأن الياء من مبيع ذهبت والبقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أن الأصل كان مَبُوع ، ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛ كما فعلنا في يَبِيع ، وكانت الياء في مَبُوع مضمومة ، فانضمت الياء ، وسكنت الباء ، فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء ، ثم حلفنا لالتقاء الساكنين ، فصادت الكسرة واو مفعول ، فقلبناها ؛ كما قلب الكسرة ولو ميزان ، وميعاد . وقوله : (أبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء) إنما يريد كما فعل في (يَبِيع) ، لأن يَبِيعا أصله (فعل) جميع (فعلا) جمع أفعل الذي يكون نعتا ؛ كقولك : أحمر وحمر ، وأصفر ، وصفر فكذا القياس في أبيض / ولكن أبدلوا من الضمة كسرة^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « ومثل ذلك اجوزوا ، واعتنوا حيث كان متاء متى ما الواز فيه متحركة ، ولا تعتل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجادوا » وأحد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تعريف المازني ج ١ ص ٣٥ فقد ردّد كلام سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « يعتل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فقول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزور فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يفعل وحلفت واو مفعول لأنه لا يلتقي »

فَقِيلَ لِلْأَخْفَشِ : قَدْ تَرَكْتَ قَوْلَكَ ، لِأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ فِي الْوَاحِدِ ، لَعَلَّهُ نَذَرَهَا فِي بَابِ الْجَمْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : لَوْ صَغَتْ (فُعَلًا) مِنَ الْبَيَاضِ تَرِيدُ بِهِ وَاحِدًا لَقَلْتُ : يُؤْضُ .

فَأَمَّا سَبْيُوهُ وَالْخَلِيلُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقُولُونَ : (مَعِيشَةً) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْعَةً) ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعَلَةً) . وَكَانَ تَقَلُّبُ ضَمَّتِهَا كَسْرَةً حَتَّى تَصَحَّ الْبَاءُ ، كَمَا قَالُوا فِي بَيْضِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي دِينَكَ ، وَفِيلٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعَلًا) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعَلًا) ، لَا يَفْرُقُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ مَبِيعًا وَجَمِيعَ بَابِهِ إِلَى الْأَصْلِ ، فَيَقُولُ : مَبِئُوعٌ ، كَمَا قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدَةَ :

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ اللَّجْنُ مَقْيُومٌ^(١)

/ وَأَنشَدَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ :

وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

١
٩٢

« ساكنان وتقول في الياء مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأذبت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تامة الياء حيث أسكنتها كما جعلتها تامة في بيض » .

عرض المازني في تصريفه لخلاف الأخفش وسبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يمين ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص ج ٢ ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ .

(١) جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزاً للضرورة ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سبويه ج ٢ ص ٣٩٢ : « وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول نحيوط ومبيوع » وكذلك قال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الرذاذ : المطر الخفيف . والدجن : الباس النيم وظلمة .

يقول إن هذا الظلم ظل يرحى ثم تذكر بيضه في أحية وهيجه المطر الخفيف فإدراكه إليه فهو أشد لعنوه . والبيت لعلقة بن عبدة بن قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وفي ديوانه ص ١٢ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٢) هذا الشطر في تصريف المازني ج ١ ص ٢٨٦ ونصه : « قال أبو هيثم سمعت الأصمعي يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئتُ قومَكَ يزعمونكَ سيِّداً وإخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَغْيُونٌ^(١)

فأمَّا الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهيةً للضمّة بين الواوين ، وذلك أنّه كان يازمه أن يقول : مَقْوُول ، فلهذا لم يجوز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريّين أجمعين ، ولست أراه ممثلاً عند الضرورة^(٢) ، إذ كان قد جاء في

(١) مغيون بالعين المعجمة من قولم غين عل قلبه إذا غلى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هي الوجه . والبيت للعباس بن مرداس وانظر شواهد الشافية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذكر هناك سبب إتشاد القصيدة وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغانى ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاث إنما يجوز في ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يميز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والمباح وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنصف ج . ص ٢٧٨ « والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازهُ أبو العباس من تميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أجاز في مقول مفعول ، وفي مصوغ مصوغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغارت عينه غورا قال أبو علي : نسيله في هذا سبيل من قال : قام زيداً ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال في ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنه يميز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع فقياسه قياس من قال ضربت زيد « وذو المعج ج ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد « وفي الأشئوى ج ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز المطلقة إلى المبرد أيضاً .

وقد وقعت في كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاث وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريّين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا خيوط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل « أما ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاث ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال في شرحه على المفصل ج ١ ص ٨٠ « لا يعمون مفعولا من الواو فلا يقولون : مقول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون . وأنشوا :

• المسالك في غيره المذووف •

والأشهر المنصون والمذووف . وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو « ويكنى في الرد على ابن يعيش أن نسوق كلام سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ « ولا تعلمهم أمّوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكروها اجتباها مع الفضة » .

والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثيراً في المقتضب والقاعدة هن أنه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال في ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لردّه (باب قضايا) إلى أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها ونال في ص ١٣٧ ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنه يحتلّ لاعتلال الفعل . والذي جاء في الكلام ليس على فعل ، فإذا اضطرّ الشاعر أجرى هذا على ذلك .

فمما جاء قولهم : النّور ، وقولهم : سرت سُوراً ونحوه ، قال أبو ذؤيب :
وغير ماء المرّد فاها فلونسه كلّون النّور وهى أدماء سارها^(١)

وقال العجاج :

كَأَنَّ حَيْنِيَه مِنْ الْغُورِ^(٢)

وهذا أثقل من (منقول) من الواو / لأنّ فيه واوين وضمتين . وإنّما ثمّ واوان بينهما ضمة . $\frac{1}{93}$

(١) المرّد ، ثمّ الأراك . النور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم . الأدماء من الظباء : البيضاء التى تلوها جدد فيها فبرة فإن كانت الظباء خالصة البيضاء فهى الآرام .
وسارها : أصله سارها بمعنى باقيا فحلفت العين .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي أنظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٢١ والقصيدة ص ٢١-٣٢ ، وروى هناك وسود وقال السكرى :
« كان ينبغي أن يقول وهى آدم سارها وقال الأصمى أراد وهى آدم » . لم يبين لنا الأصمى ، ولا السكرى وجه تأنيث أدماء فهى خبر سبى يراعى في تذكيره وتأنيث ما بعده .
أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتى :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأنث الوصف الراجع لذلك .
(ب) أشار إليه ابن الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هى » وفي كلام ابن الشجرى أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) في جعل سارها بدلا من هى فصل بين البدل والمبدل منه .
(ب) الكثير أن يراعى البدل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب من الأول أن الفصل بين البدل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى : « وقف على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٢ ويقول أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز » .
والجواب عن الثانى أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل :

إِن السِّيفَ غَدُوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البدل .

ومحوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء .

(٢) من أرجوزة للعجاج في وصف جبل وبعده .

بعد الاثني وعسروا الغرور قلاتان في لحدى صفا منقور

الاثني : الإصياء ، الغرور : كسور الجلد ، والقلت : نقرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص

هَذَا بَابُ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

اعلم أن أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فمضى لحقته زائدة فإنها تلحقه بعد اعتلاله ، أو صحته .

فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف متحرك ، فقصته قصّة (فَعَلَ) في الانقلاب . وإن كان قبل كل واحد منهما ساكن طرحت حركة حرف المعتل على الساكن الذي قبلها لئلا يلتقي ساكنان ؛ لأنك إذا سلبت المعتل حركته سكن ، وأبدلته ؛ لأن الزيادة إنما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البذل .

فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوله فتقول : أقام ، وأصاب ، وأجاد ، ونحو ذلك^(١) . والأصل أقوم ، وأجود ، كما أن أصل قال قول ، وأصل باع بيع . فطرحت حركة الواو ، والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبت التي تطرح حركتها إلى الحرف الذي حركتها منه : $\frac{1}{94}$ إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفا ، وإن كانت مضمومة قلبتها واواً ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياء .

وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول في المضارع : يُقِيمُ ، لأن أصله يُقِيمُ . فهذا مثل يَقُولُ لأن أصله يَقُولُ على وزن يقتل . الياء والواو في ذلك سواء .

فإن بنيت منه مصدرا قلت : إقامة ، وإرادة ، وإيانة ، وكان الأصل إقوامة ، وإييانة ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « هذا باب ما لحقت الزوائد من هذه الأفعال المعتلة . . فإن كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء فإنك تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم ؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعزل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأخاف ، واستغاث ، واستعاذ » .

ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها . فصارت ألفا ؛ لأنها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحلفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين^(١) .

فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحنوفة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحنوفة عين الفعل ، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جارٍ على أصله^(٢) .

والهاء لازمة لهذا المصدر^(٣) عوضاً من حلف ما حلف منه : لأن المصدر على أفعلت إفعالا ؛ نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنتم إحسانا / . فكان الأصل أقومت إقواماً فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حلف ؛ إذ كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر ، إذا أردت المرة الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعوض . كقولهم : بطريق ، وبطاريق ، وزنديق وزناديق ، فإن حلفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأن الجمع مؤنث ، فأدخلت الهاء ؛ لأنها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا تترك تقول : صَيْقَل وصياقلة ، وجمار وأخيرة .

وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استَطَوَّع استَطَوَّاعاً ؛ كما تقول : استخرج استخرجا . فلما حلفت لالتقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فلزمه على تمامه ؛ لأن الياء المنكسر ما قبلها منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هن بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فإنما احتلتا كما احتلت أفعالهما ، لأن لزوم الاستفعال ، والأفعال لا يستعمل وأفضل كلزوم يستعمل ويفعل لهما . . . » .

(٢) أنظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ « وإن شئت لم تمنع وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) . وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم أموه وقالوا أريته إراء مثل أفته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحلفوا ولا يعوضوا . » .

$\frac{1}{96}$ ما قبلها مكسورا ، نحو قولك : رأيت قاضيا يا فتى ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنها تنقلب في الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتيلا .

وذلك أن قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذى هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفى هذه الجملة ما يدل على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسم فاعله فإنك تُجرى الثلاث في القلب ، وتسلم صدرها ، لأنها في إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعل) : قد أقيم عبد الله . فتلقى حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قبْلُ : أقوم عبد الله ، مثل أخرج ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف . وسكنت الواو فانقلبت ياء ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل فى هذا ما ذكرت لك فى باب (أفعل) .

$\frac{1}{97}$ فإن قلت : قد أختير ، وأنقيدَ ضمنت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت فى قيل ، وبيع ، لأنَّ (تير) من اختير ، و(قيد) من انقيد بمنزلة قيل ، وبيع . وقد مضى القول فى هذا . وكذلك أَسْتَنْعِل ، نحو اسْتَطِيع .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقول فعل ههنا كما فعلَ ثم .

ومن رأى الإشمام أشم ههنا ، فالجى واحد^(١) .

(١) سبويه ج ٢ ص ٣٦٣ : وإذا قلت : افتعل وانفعل قلت : أختير وانقيد فتعل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك فى قيل . وانظر اللغات فى قيل وبيع ، فى ص ٣٦٠ .

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَأْخُوضَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان على مثال الفعل ، وزيادته ليست من زوائد الأفعال ، فإنه منقلبُ حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال ، إذ كان على وزنها وكننت زيادته في موضع زيادتها .

والنحويون البصريون يرون هذا جارياً في كلِّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك .
ولست أراه كذلك ، إلا أن تكون هذه الأسماء مصادراً فتجربى على أفعالها .

أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل ، أو لأمكنته الدالة على الفعل .

فأما ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفعل^(١) . وسنأتى على $\frac{1}{98}$ شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مفعّل) - إذا أردت به ملهّب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما - :
مقال ومباع ، لأنّه في وزن أقال ، وأباع . فاليم في أوله كالمهمزة في أول الفعل ، فلم تخف التباساً ، لأنّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مُفَعَّل قلت : مُقَدِّلٌ ، مُؤْمَرِدٌ ؛ كما كنت تقول : يُقَالُ ، ويُرَاد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح ملهّب جمهور البصريين وملهّب المبرد فقال ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ : « فالثلاثى المزيّد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبيئاً بوجه وذلك كالحرف الزائد الذى لا يزداد فى الفعل كيم مقام ، ومقام . ومستقام فإنها فى الأصل كيمجد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد فى أول الفعل أو كالحروف التى تزداد فى الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك فى الفعل بمثلها نحو قباع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن أهل لكنه ليس فى الفعل تاء مزيّدة فى الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهى لفة قوم .

وقل المبرد : المزيّد فيه الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بفهم الميم : موضع يفعل فيه الإقامة فعل ما ذهب إليه مريم ، ومدنين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلين لمرحبا عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل بل يقال تبيع

وإن لم يكن ذو الزيادة الإسمى مبيئاً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن أصبح ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعمل شيء منها .

فإن صغت اسماً لا تريد به مكناً من الفعل ، ولا زماناً للفعل ، ولا مصدراً قلت في (مفعول) من القول : هذا مَقُولٌ ، ومن البيع : مَبِيعٌ ، كما قالوا في الأسماء : مَزِيدٌ . وقالوا : إِنَّ الْفُكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى^(١) .

وعلى هذا قالوا : مَرِيَمٌ ، ولو كان مصدراً لقلت : مَرَامًا ، وهذا مَرَامُكَ إذا أردت الموضع الذي تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُسْتَخَارًا في معنى الاستخارة / وانقدت مُنْقَادًا في معنى قولك : انقيادا .
٩٩

واعلم أَنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل^(٢) . وذلك ؛ لأنها مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّي أُنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا »^(٣) (وَيَا سَمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)^(٤) ، وما أشبه ذلك .

فأما الفاعل منها فيجربى على وزن (يُفْعِل) ، إلا أَنَّ الميم في أول اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجربى على مثال ؟ يُفْعَلُ ؛ إلا أَنَّ الميم في أوله [مضمومة] لأنه اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيمٌ ، ومُرِيدٌ ؛ لأنَّ فعله يُقِيمُ ، ويرِيدُ .

والمفعول مُقَامٌ ، ومُرَادٌ ، على مثال يُقَامُ ، ويُرَادُ .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تامٌ .

وذلك قولك : رجلٌ مَقُولٌ ، ومَخِيْطٌ ، ومَشْوَرٌ ، من الشارة والهيئة ، ومِسْوَكٌ . فَيَمٌ ، لأنه إنما اعتلَّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلمَّا خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء^(٥) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مفعلة فجاموا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاموا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرد » مفعلة هنا السبب .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . . فالمكان والمصدر يثنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ ويجراها بضم الميم سبغية أيضاً ، الالتفاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسأله عن مفعول لأي شيء آتم ، ولم يجز مجرى أفضل فقال : لأن مفعلا إنما هو من مفاعل =

ولو / بنيت مثل جعفر من قلت وبعث لقلت : قَوْلٌ وَبَيَّعَ . فإن قال قائل : هذا مما تلزمه ^١/_{١٠٠} العلة ، لأنه على مثال دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنَّ الملحق بالأصل يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة ، إلا فيما كان مضاعفاً نحو الوَخْوَحَة ^(١) ، والوَعْوَعَة ^(٢) ، وما كا مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبيِّن هذا في موضعه بعد مقدّمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك ، لم تُلقَ على ما قبلهما حركة واحدة منهما ^(٣) ، لأنَّ قياس التحريك الذي قبلهما قياس قاف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ، وانقاد وأصلهما اختير وانقود ؛ لأنَّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود فصارت أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن في الأسماء إلا التصحيح ؛ لثلاً يلتبساً ^١/_{١٠١} وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسماً لقلت : أقول ، وأبيع يا فتى ، كما تقول : زيد أقول الناس ، وأبيعهم ؛ لثلاً يلتبساً بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه ^(٤) .

= ألا ترى أنها في الصفة سواء تقول مطعن ، ومفسد فتريد في المفسد من المعنى ما أردت في المطعن وتقول المخصف ، والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يتوران الشيء الواحد ، نحو مفتح ، ومفتاح ومنساج ، ومقول ومقوال فإمّا أمنت فيما زعم التحليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . .

وعلل المازني بتعليل التحليل ج ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيعلل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الإعلال .

(١) ترديد النفس في الحلق من شدة البرد .

(٢) صوت اللثب والكلاب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المتل متحركاً في الأصل لم يغير ولم يمثل الحرف من يحول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، واعتاد ، وانقاس . جعلوها تابعة حيث احتلت وأسكنت كما جعلوها في قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم أفعل اسماً وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك ، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أقولة وأبيعه ، لثلاً ياتبع بقولك : أبيع وما أشبهه .
وكذلك أبيناء^(١) ، لأن ألف التانيث لا يعتد بها فالكلام بغير الألف إنما هو أفعل
فهذا مما لا اختلاف فيه بين النحويين .
فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال ، فإن الاسم يعتل عند سيبويه ، والخليل ،
وغيرهما من البصريين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .
فيقولون : لو بنينا مثل (تفعل) من القول لقلنا : تقيّل . وكان أصله تقول ، ولكننا
ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فأنقلبت ياء .
فلو قلناه من البيع لقلنا : تبيع .
وكذلك لو بنينا (تفعل) منهما لقلنا : تقول وتبوع ، كما يقولون فيما لحقته الميم ،
وليس يشتق من الفعل مصدرًا ولا مكانًا .

وقالوا : فُعل هذا : لأن زيادته من زيادة الأفعال ، والحركة قد رفعت اللبس .
/ ولا أراه كما قالوا ؛ لأنه ليس مبنياً على فعل فتلحقه علته ، ولا هو على مثاله .

$\frac{1}{1.2}$

— أموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام ، ويم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل
الناس . . . » .

وانظر تصريف المازي ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهواء ، وأبيناء ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أبيناء
فأسكن ، وحرك الهاء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الفسة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا . . . » .

هذَابَاب مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِمَّا عَيْنُهُ وَآوَاءُ

فَمَا بَنِيَتْهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعَلٍ) وَجِبَ فِي عَيْنِهِ الْإِنْقِلَابُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دَارُ ، وَبَابُ ،
وَسَاقُ ، وَمَا أَشْبَهَهُ^(١) .

وَأِنَّمَا انْقَلَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا مَتَحَرِّكَةٌ وَقَبَاهَا فَتْحَةٌ ، فَصَارَتْ فِي الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ قَالَ ، وَبَاعَ ، فِي
الْأَفْعَالِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلِي : لَمْ لَمْ تَجَرِّ عَلَى أَصْلِهَا لِيَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَرْقٌ ، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِيهَا
لِحَقِّقَتِهِ الزَّوَائِدُ ؟

قِيلَ لَهُ : الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ فِيهَا لِحَقِّقَتِ الزَّوَائِدُ تُلْقَى حَرَكَةُ عَيْنِهَا عَلَى مَا قَبْلَهُ ،
وَتَسْكُنُ ؛ وَهَذِهِ لَمْ تُلْقَ حَرَكَةُ عَيْنِهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِيجُ إِلَى الْفَرْقِ مَعَ الزَّوَائِدِ ؛ لِأَنَّ مَا لِحَقِّقَتِهِ
زَائِدَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ تَبْلُغُ بِهِ زِنَةَ الْأَفْعَالِ لَمْ يَنْصَرَفْ ، فَيَلْتَبَسُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ خَفْضٌ ،
وَلَا تَنْوِينٌ وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ فَالْتَنْوِينِ ، وَالْخَفْضُ فَصْلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، فَقَدْ أَمِنَ اللَّبْسُ .

/ وَأَصْلُ انْقِلَابِ الْيَاءِ ، وَالْوَآوِ فِي (فَعَلٍ) وَاحِدٌ ، اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا ، لِأَنَّ الْقَالَِبَ لهُمَا الْفَتْحَةُ^١
قَبْلَهُمَا ، وَأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ . فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَفَا ، وَغَزَا .

وَالْأَفْعَالُ فِي (أَفْعَلٍ) وَمَا أَشْبَهَهَا تَقْلُبُ ، وَتُنَاقِي الْحَرَكَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ
لِأَنَّ (أَفْعَلٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ تَمَّا يَسْكُنُ فَآوُهُ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى (فَعَلٍ) ، فَيَعْتَلِّ بِعَلَّتِهِ وَالْأَسْمَاءُ مَصْبُوغَةٌ عَلَى
غَيْرِ تَصَرُّفٍ ، فَإِنَّمَا يُلْزَمُهَا صِحَّةُ الْيَاءِ وَالْوَآوِ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ٣٦٨ « هَذَا بَابُ مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ . . . اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْهَا كَانَ عَلَى
مَا ذَكَرْتُ أَنَّكَ إِنْ كَانَ يَكُونُ مِثَالَهُ وَبَنَآؤُهُ فِعْلًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ يَعْتَلِّ كَاعْتِلَالِهِ فَإِذَا أَرَدْتَ فِعْلًا قُلْتَ : دَارُ وَنَابُ وَسَاقُ فَيَعْتَلِّ كَمَا
يَعْتَلِّ فِي الْفِعْلِ لِأَنَّهُ ذَلِكَ الْبَنَاءُ وَذَلِكَ الْمِثَالُ فَوَافَقَتْ الْفِعْلُ كَمَا تَوَافَقَ الْفِعْلُ فِي بَابِ يَفْزُو وَيَرَى . . . وَكَذَلِكَ فِعْلٌ . . . »

وإذا سكننا^(١) فإن كان شيء من هذا على (فَعَل) صَحَّت واوه وياؤه ، لسكونهما . وقد تقدّم القول في هذا وذلك ، نحو : قَوْل ، وبيّح .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ، نحو (فَعَل) : فإنك تقول فيها من القول : قَوْل ومن البيع : بَيْع ، كما قلت : صُور ، ونُوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فَعَل) ، نحو بيع ، وجول .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إِبِل) لقلت من القول : قَوْل ، ولم تقلب ، لأنها متحركة ، ومن البيع : بَيْع^(٢) .

١٠٤ / فإن بنيت منهما مثل (فَعَل)^(٣) فإنّ الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صَيُود ، وقوم صَيِد ، ودجاجة بَيُوض ، ودجاج بَيُض .

ومن أسكن فقال في رُسُل : رُسُل لما ذكره بعد هذا الباب . قال في صَيِد : صَيِدٌ ، وفي بَيُض : بَيُضٌ ؛ لأنه فُعْل فيأزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناء من الواو فإنه يختار الإسكان ، كما قال في رُسُل : رُسُل ، وفي عَضْد : عَضْدٌ ؛ كراهة الضمة في الواو ، على ما تقدّم به قولنا . فيقول في فُعْل من القول : قَوْل ؛ كما تقول في جمع خِوان : خُون ، والأصل قُول ، وخُون^(٤) .

(١) في الأصل : وإذا سكن ما قبلهما .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلا معتلا فيجربى فعمله . . . وذلك قولهم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وحية . . . وكذلك فعل قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيور ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فخفف قال بيض ، وغير . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تسكن ، لاجتماع الضمتين ، والواو فجعلوا الإسكان فيها نظيراً لهزمة في الواو في أدور . وقول وذلك لقولهم : حوان وحون ، وفوار ونور ، وقول وقوم قول وألزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المعتل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشباه ذلك . . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .

وقلما يباع به الأصل ، وهو جائز ، ولكنه مجتنب ؛ لثقله^(١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل]^(٢) قول العجاج :

وفي الأَكُفِّ اللامعاتِ سُورٌ^(٣)

وقال الآخر :

أغرُ اثْنايا أَحْمُ اللُشا تِ تَمْنَحُهُ سُوكُ الإِسْجِلِ^(٤)

وأما ما كان من هذا على (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ) فإنه يعتل ، فتقلب واوه ويراؤه ألفا ؛ كما اعتل / $\frac{1}{100}$ خاف ، وطال ؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة^(٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما تفيد هذه العبارة وبديل استشهاده بالشعر على هذا وبديل قوله (ولكنه مجتنب لثقله) وابن يعيش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السراي .

(٣) صدره - عن مبرقات بالبرين وتبدو - واستشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيل فعل في الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهي الخلخال . تبدو . تظهر وفاعله ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وبخلة في الأكف اللامعات سور ، حال من فاعل تبدو ، والربط محذوف أي منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبابك فقد حان أن تكف عن النساء التي تزين بزینتها وتظهر بها الرجال .

والبيت لعدي بن زيد وليس للعجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كعين البهة والكتة . والسوك : جمع سواك . واسجل : شجر كيتخذ منه المساويك . والبيت من شواهد تصريح المازني ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في الخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حول . وأما فعل فلم يجيئوا به على الأصل كراهية في اللمعة على الواو ... » .

فَأَمَّا الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ وَالْحَوْنَةُ ، وَالْحَرَكَةُ ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ فُعِلٍ ؛ نَحْوُ رَجُلٍ
حَوَّلَ ، وَتَحَوَّرَ ، فَإِنَّ هَذَا يَفْسَّرُ فِي بَابِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الْأَصْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا الْعَوْرُ ، وَالْحَوَّلُ ، وَالصَّيْدُ ، مَصْدَرُ الْأَصِيدِ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصِحَّةِ أَفْعَلْهَا ، لَيْكُونَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا اجْتَلَى فِعْلُهُ فَصْلٌ ؛ وَكَمَا قُلْنَا : إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ عَوَّرَ وَحَوَّلَ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ
أَعْوَرَ وَاحْوَلَ ، نَقُولُ إِنَّ مَصَادِرَهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ مَصَادِرِهِ .

هذَابَاب ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعَلٍ يَفْعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَلٍ يَفْعِلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ، وذلك لأنَّ الهمزة ليست من حروف $\frac{1}{106}$ العلة فالواو والياء قبلها بمنزاتهما قبل سائر الحروف ، ولكنَّا أفردنا هذا الباب لنبيِّن ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، ونبيِّن اختلاف النحويِّين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أنَّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسماً على (فاعِلٍ) اعتلَّ موضعُ العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لأم القلب إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنَّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلَّا لزم الآخرة منهما البدلُ والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاء كما ترى . وكان الأصل جائيُّ فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويِّين أجمعين إلَّا الخليل بن أحمد^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفرّون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالا لها ، فيقدّمون لام الفعل ، ويؤخّرون الهلزة التي هي عين فيما / لا يهز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفاً فيكون ياء ، وذلك قوله : $\frac{1}{107}$ لا ث به الأشاء والعُبرى^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوهما اللام فين مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا ، وليرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيبويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لا ث لاو ث ثم قلب قلبا مكانيا فقدمت الشاء على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَتَعْرِفُونِي إِنِّي أَنَا ذَا كَمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلما التقت همزتان كان القلب لازما ، فأقول : جائي فاعلم : وشائي يافى . فلهمة
التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت
تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب ألف . وبعضى على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا
في واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل^(٢) .

= الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاة . العبرى : ما كينبت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ
النهر .

واللائث : الكثير الملتص . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للمجاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠
و ديوانه ص ٦٦ - ٧٢ .

(١) ذكره سيويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكي : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه
بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكافى والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاوك من الشكة وهي السلاح . كرهوا
اجتماع المثلين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعل لإعلاء قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوك على وزن
فعل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حلفت العين فوزنه قال .

والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بعلامة .

والبيت الطريف بن تميم العنبري . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والاختصاص
ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيويه . ج ٢ ص ٣٧٨ .

هَذَا بَاب مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الصَّحِيحَةِ وَلِلْعَتَلَةِ

على مثال فَعِلٍ ، وفَعُلٍ ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم ، والمكسور^(١) في الموضعين اللذين حدّتهما
استثقالا للكسرة والضمة .

وذلك قولك في عَضُد : عَضُد ، وفي حُمُر : حُمُر ، وفي فَعَلِد : فَعَلِد . /
والفعل تقول في عِلِم : عِلِم ، وفي كَرُم : كَرُم .

ولا يجوز في مثل ذَهَب أن تسكّن ، ولا في مثل جَمَلٍ^(٢) . لا يسكّن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : هذا زيد ، ومررت بزيد ،
وتبدل في النصب من التنوين ألفا تقول : زيدا ، لأنّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفون^(٣) بما يزيده إيضا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ باب ما يسكن استخفافا . . . وذلك قولهم في فَعَلِد : فَعَلِد ، وفي كَبِد كَبِد ، وفي عَضُد :
عَضُد ، وفي الرجل رجل ، وفي كرم الرجل : كرم ، وفي علم : علم وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وأما ما توالى فيه الفتحان فأنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أعف عليهم من الضم
والكسر ، كما أن الألف أعف من الواو والياء » .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .
(٣) سيأتي في ص ٢٦٩ من الأصل .

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ عَيْنَاهَا

وما يلحقها تَمَّا هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين^(١)

$\frac{1}{11.4}$ ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لازوائد فيها / وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملحقه ، والزوائد غير الملحقه ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ، أو فيها حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ، فإن خرج من ذلك شيء فليعلّة موجهة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قَمَطَر ، أو جُلْجُل ، فإن تصغيره جُعْفِير ، وقُمَيْطِر [جُلَيْجِل] ؛ لأنّ العدد أربعة ، وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركته ، أو اتفقت ، زائدا كان أو أصليا .

فالأصلية ما قدّمنا . والزوائد في قولك رَغِيف : رُغِيف وفي عَجُوز : عَجِيز . وفي مثل جَدُول جُدَيْل . وإن شئت قلت: جُدَيْل ؛ لأنها متحركة ، وإن كانت زائدة كما قلت في أسود : أُسَيْد ، وأُسَيْدُ . والقلب أجود ، لأنّ واو جدول مُلْحَقَة ، والملاحق حكم الأصلي ؛ ألا ترى أنك تقول : جداول ؛ كما تقول : أساود .

$\frac{1}{11.0}$ وإنّما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأنّ التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أنّ الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنك تقول في عَمَر : عُمَيْر ، وكذلك عَمَرُو ، وكذلك جَمَل ، ومِمْي^(٢) . وكلّ ما كان من الثلاثة .

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث عن ذلك في أبواب أخرى ستأتي ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيماد حديثها في باب التصغير .

(٢) الميم واحد الأماء وهي المصارين وفي الحديث : المؤمن يأكل في ميم واحد . وهو من أمثلة تصريح المازني ج ١ ص ١٧ وسينويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصلية ، أو فيها زائدة ، فإن التصغير على ما كان في الأربعة^(١).

تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج . وتحلف اللام الأخيرة وإن كنت من الأصل ، لأن التصغير تنهى دونها .

وتقول في تصغير قَلَنْسُوة : قَلَيْسِيَة إن حلفت النون ، وقَلَيْسِيَة إن حلفت الواو ، لأن الزيادتين إذا استوتا كنت في حلف إحداهما بالخيار أيها شئت^(٢).

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أخرتها وحلفت الأخرى ، إلا أنه يجوز لك العوض في الجمع والتصغير من كل ما حلفت . وذلك أنك إذا صغرت اسما على خمسة ورابعه أحد الحروف الثلاثة المصوتة (وهي الياء ، والواو ، والالف) ، فإن جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قولك في مثل دينار دذئير^(٣) إذا جمعت ، ودُذَيِير إذا صغرت ، وفي قنديل : قناديل وقُنَيْدِيل ، وفي سُرحوب^(٤) : سراحيب ، وسُريحيب ، وفي بَرْدُون : / بَرَاذِين وبُرَيْذِين . تُقَرُّ الباء ياء ، وتقلب الواو والألف إلى الباء ، لأن كل واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

والعوض أن تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج إن شئت وفي الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عوضا عما حلفت ، ودليلا على أنك حلفت من الاسم شيئا ، فهذا غير ممتنع فعلى هذا تقول في قلنسوة فيمن حلف النون : قَلَيْسِيَة وقَلَايِي . ومن حلف الواو قال : قَلَيْسِيَة وقَلَانِيَس .

فأما قولنا فيما كان على أربعة أحرف : إن تصغيره من باب جمعه ، فإنما تأويل ذلك أنك

(١) سيأتى في التصغير .

(٢) قال عنها في الجزء الثاني ص ٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن مفعولة كانت النون بهذا الأصل والواو بهذا الواو الزائدة فكان قلينة أقيس من قلينة » .

وفي سيويه ج ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قلينة وإن شئت قلت قلينة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضا قيراط ودينار تقول : قيريط ، ودنيير لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنائير وقرايط وكذلك الديباج فيمن قال : ديبايج ، والديماس فيمن قال دماس . . . »

(٤) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإن عوّضت في التصغير عوّضت في الجمع ، وإن تركته محلوفاً في أحدهما فكذاك هو في الآخر ؛ لأنك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أن أول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضُوبِرَب ، وأنت لا تقول في جمعه : ضوارِب ؟ قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضوارِب ، ولكنه اجتنب للبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنك تقول في جمع ضاربة : ضوارِب^(٢) .

وما كان من باب فاعِلٍ فإنما هو اسم مبني من الفعل ، أو على جهة النسب . فأمّا ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نَبَل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل فجمعه على فواعِل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ : واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يحى على حال مكسره لجميع في التحريك والسكون ، ويكون ثلثه حرف لين ، كما أنك إذا كسرتَه لجميع كان ثلثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرت الجميع . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ : وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فصارح المؤنث . . وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال وأوا يزيد . . .

وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطرّحا من المؤنث . وكذلك ^١/_{١١٣}
هالك في الهواك لما أردت الجنس كلّه . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم / خضع الرقاب نواكس الأبصار^(١)

(١) خضع بضمتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي
في عنقه تظامن من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطأ رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستطرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون
ما كان من فاعل نمطا على فواعل ، لتلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في
جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة قواتل ، ولم يأت ذلك إلا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا مما لم يستعمل
في النساء فأنشأ الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهواك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، قلما احتاج
الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨ -
٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتي . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابيه موافق لكلام سيبويه .
والرخص في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن » .

والبندادي في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يعلق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب
الكاتب للجواليقي ص ٢٥ ، وسيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت لفرزدق من قصيدة يمدح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذَاب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألت

فما كان من ذلك أصلا ، أو ملحقا بالأصل ، أو متحركا في الواحد ، فإنه يظهر في الجمع^(١) وذلك قولك - فيما كان أصلا وكان متحركا في الواحد - : أساود إذا جمعت أسود ، وأصايد إذا جمعت أصيد ، وقد جعلت كل واحد منهما اسما^(٢) .

وأما ما كان متحركا في الواحد وهو زائد فقولك في جداول ، وفي قسور : قساور ، وفي عثير : عثاير .

وأما ما كان أصلا وهو ساكن في الواحد فقولك في مقال : مقال ، لأنه من القول ، وفي مبيع : مبياع ، لأنه من البيع .

وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق^(٣) :

ولائي لقوام مقوام لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها

فإن / جمعت اسما على أربعة وثالثه حرف لين زائد ساكن ، فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائر ، وفي صحيفة : صحائف^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة في بناء بنات الأربعة ، وألحق ببنائها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجدول ، وعشير وعثاير ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلم » .

(٢) لأن التثنية يجمع على فعل .

(٣) نسبة أبو على القاسم وابن سيدة في المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضا وصحح الشنقيطي نسبه إلى الأعطل وهو في ديوانه ص ٩ .

كما نسبه إلى الأعطل البحرى في حاشيته ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ . وانظر الأمل ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرت على فاعل قلت : جنائر ورسائل وكنائن وعائم . والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأن هذه الأحرف لا أصل لها ، فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحركة ، ولادخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها . ثم تحركت كما تحرك لاتقاء الساكنين ، فلزمتها همزة ؛ كما لزمت قضاء ؛ لما سببته في موضعه إن شاء الله .

فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنها في الأصل متحركة ، فإنما ترد إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فأما قراءة من قرأ (معاش) فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها^(١) .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنما هو غلط^(٢) ، وإنما الجمع مصابو ، لأن مصيبة مفعلة ، فعلى هذا يجرى وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو هذه المنزلة . . . وذلك حامة وحامم ودجاجة ودجاج :
وما كان على فعالة فهو كذلك . . . وكذلك فعالة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والمنة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة
وحمايل وحلوبة وحلاب وركوبة وركائب .

(١) المبرد في تلحيته هذه القراءة إنما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه .
قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنما أعلت
عن نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية . وله أحرف يقرأها لنا نحو من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو
غلط » .

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا في مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة ...
وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصيغة ومخالف » .
ومراد سيبويه بالغلط التوهم وقد ذكر منه مثل ذلك في كتابه .

هذَابَاب

١
١١٥ ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيم أحرف لين

وذلك نحو : سِيد ، ومَيّت ، وهَمِين ، وَلِين ؛ لأنّ هذا البناء إنّما هو (فَعِيل) من ياء أو واو .

فأمّا ذوات الواو منه فهَيِّن^(١) ، ومَيّت ، وسَيّد ، لأنّه من ساد يسود ، ومات يموت . وأمّا لِين فمن الياء .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَعِيل) ؛ لأنّهما مشتركان في العلة ، فخرجنا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح^(٢) وذلك أنّه لا يكون في الصحيح (فَعِيل) ، إنّما نظير هذا البناء من الصحيح (فَعِيل) نحو رجل جَيّد^(٣) وزينب ، وخيفق^(٤) .

فهذا البناء من المعتلّ نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتلّ البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيح .

فمما كان من المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعِلٍ من الصحيح : فَعَلّة ، نحو : كاتب وكتبة ، وحافظ وحفظة ، وعالم وعلمة .

(١) هين من الهوان عينه واو وأما هين بمعنى لين فعيته ياء ومنه المثل إذا عز أخوك فهن . لأن العرب لا تؤمر بالهوان (السان ومعجم الأدباء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتل . ألا تراهم قالوا : كيثونة والقيودة . . فأصلها فيملولة وليس في غير المعتل فيملول مصدرا وقالوا : قضاء فجاورا به عل فعلة في الجمع ولا يكون في غير المعتل لجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس في غير المعتل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول الخليل أصعب إلى . . » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخيفق : القفلة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

ونظير هذا من المعتلّ (فُعَلَّة) مضموم الأوّل ، وذلك قولك في قاضٍ : قُضَاة ، ورامٍ ورُماة / $\frac{1}{116}$ وغازٍ وغُزاة ، وشارٍ وُشَارة .

وما كان للمعتلّ خاصّة دون الصحيح قولهم : كان كَيِّنُونَة ، وصار صَيِّرورة . فأصل هذا إِنَّمَا هو (فَيَعْلَوَة) ، ولا يكون (فَيَعْلُول) إلّا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إِنَّمَا وزنه (فَعْلُول) ؛ لأنّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول^(١) وأنّه على ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُولُ بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتُم لكان اللفظ كَوْنُونَة ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قيدود : قَوْدود بالواو ؛ لأنّه من القود ولكنه لما كان يجوز لك أن تقول في مَيّت : مَيّت ، وفي هَيّن : هَيّن ، وكذلك جميع بابه ، استثنى للتضعيف في حروف العلة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالباً ، فقلت : قيدود ، وكيئوننة ، فحذفته ، من قَيّدود ، وكيئوننة^(٢) / وكان الأصل كَيِّنُونُونَة ؛ كما أنّ أصل سيّد سيّد سيّود ؛ لأنّه (فيعل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ النحويّين يرون همز المعتلّ الذي يقع بعد الألف^(٣) وذلك قولك : سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّمَا هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يُهمز موضع العين ، وإنّمَا يهمز ما كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة ، وقُرْب آخرها من الطرف ، ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو يائين ، أو ياء وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها ليّنة ، فكانت على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء

(١) سيأت حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا ضمتنا سفينة حتى يسود الوصل كيئوننة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والمتصف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ « فإذا جمعت سيّدا وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وغير

وغير لما اعتلت ههنا فقلت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

^١
١١٨ بعد ألف ، وإثما تُقلب كلُّ واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف / ،
ألا ترى أنَّ الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أبدلت وذلك : قولك غَزَاءٌ ، وسَقَاءٌ ، وإثما هما
من غزوت ، وسقيت ، فكأنتا ياءً ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها وبين الطرف حرف صحيح لم تهمز^(١) وذلك قولهم في طاووس :
طاوويس ، وفي بَيَّاع : بَيَّايِع . ولا تكون إلا ذلك ، لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون
في باب قَضَاءٍ وسَقَاءٍ إلا الهمز .

فهذا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيّد ، وميّت فإن أبا الحسن الأنخس كان لا يهمز من هذا
الباب إلا ما كانت الألف فيه بين واوين . نحو قولك في أوّل - وزنه أفعّل فقاؤه من لفظ
عينه - : أوائل .

وكذلك يقول في قَوَعَلٍ من قلت ، وجلت : قَوَائِل ، وجَوَائِل . فيجعل علّته في همز الواو ،
^١
١١٩ لقربها من الطرف نظيراً لما / ذكرناه أنّه إذا التقت الواوان أولاً همزت الأولى منهما . فكان
يجعل مَمَزَ الأخرى من هذا الباب واجباً . وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين
والقرب من الطرف . ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياء ، وواو ، ويقول : لأنّه
لو التقت الياءان ، أو الياء والواو لم يازمى همز .

والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء ، والواو ، والياءين مُجرى الواوين
في هذا الباب ، كما صَدَرْنَا به في أوّل الباب .

وعلّتهم في ذلك ما وصفنا من التقاء التشابه وذلك . لأنّهم يُجيزون في النسب إلى راية ،

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٥ « باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر حل الأصل فمن ذلك فيمال نحو ديار وقيام
وديور وقيام تقول دياوير وقيام ، ومثل ذلك عوار تقول : عواوير . ولا تهمز هذا كما تهمز فاعل من قلت وخالفت
فمال فمال كما يخالف فاعول نحو طاووس وناووس هاورا إذا جمعت قلت : طاوويس وناوويس . . . »

وغاية : رائئ ، وغائئ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليُستقصى في موضعه^(١) إن شاء الله .

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حياله مُستقصى . والقول البين الواضح قول النحويين^(٢) لاقول أبي الحسن الأخفش ، ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأن الياء والواو تظهران إذا وقع الإعراب $\frac{1}{120}$ على غيرهما ، نحو سقاية ، وشقاوة .

وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أول الكلمة ولا إنما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .

ولو بنيت مثل (فيعال) من كلت فقلت : كيال لقلت في الجمع : كيائيل ، فلم تهمز ؛ كما تقول : طواويس .

(١) سيأتي في ص ١٤١ من الأصل .

(٢) في المتنص ٢ ص ٤٥ « ويدل على صحة ملهب التحليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثان في هذا الفصل عن الأسمى من أنهم يقولون في جمع عيال عيال بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل متصراً لأبي الحسن : أن همزهم عيال من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعهم لم يهزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد هزوا عيال . فهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ فأما ولم نرهم صحوا نظيره . وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشلوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعنده القياس فذلك مالا نهاية وراه وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد .

هَذَا بَاب

مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ وَفَعَالٍ مَا اعْتَلَّتْ عَلَيْهِ

اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنَّ الأجود فيه أن تصحَّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قول من قال في جمع شاهد : شُهِدَ في صائِم : صُومَ ، وقائل قول . وكذلك جميع هذا الباب .

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وإيس بالوجه ، ولكنَّ تشبيهاً بما اعتلَّتْ لاه . وذلك أنك تقول في جمع عاتٍ : / عَتَيْ لا يصلح غيره إذا كان جمعا . ١٢١

فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائِم : صُيِّم^(١) ، وقائل : قِيلَ . والوجه ما ذكرت لك أولاً ، وإنَّ هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فَعَّال) ظهرت الواو^(٢) ، ولم يجز إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائِم وصُوم ، وقائل وقُول .

وهذا كنعو ما ذكرت لك في الجمع الذي قبله في صحته إذا تباعد من الطرف .

فأما ما كان من الياء فجاء في البابين جميعاً - فَعَّل - وفَعَّال - على الأصل .

تقول : قوم بُيِّع ، وبُيِّعَ ، لا يكون إلا ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولكنها تقلب ياء في فعل وذلك قولهم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، وقيم في نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجئي في جتو ، وعصى في عصو ، وقد قالوا أيضاً : صيم ونيم كما قالوا عتي وعصى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولم يقبلوا في زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو إذا كانت لا ما وقبل اللام واو زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك فيها إذا لم يكن القلب الوجه في فعل ولغة القلب مطردة في فعل » .

وانظر تصريف اللمازي ج ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فعل) لم يجز القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لأمه فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عتوا . قال الله عز وجل (وَعَتَرُوا عْتُوا كَبِيرًا)^(١) .

فالأحد إذا كان [الواو فيه عينا]^(٢) لازم لموضعه . وذلك قولك : رجل قوّل ، كما تقول : رجل حوّل قلب ، لا يكون إلّا ذلك^(٣) .

(١) الفرقان : ٢١ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وجوار » .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى فَعْلِهِ

١ / اعلم أن كل ما كان من هذا الجمع من بنات الياء ، والواو التين هما عينان فإن الياء منه
١٢٢ تجري على أصلها . والواو إن ظهرت في واحدة ظهرت في الجمع .

فأما ما ظهرت فيه فقولك : عود وعود ، وثور وثورة .

وأما ما قلبت فيه في الواحد فقولك : ديمه وديم ، وقامة وقيم^(١)

فأما قولهم : ثيرة فله علة أخرناها ؛ لنذكرها في موضعها إن شاء الله^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد كسروا الفعل في هذا الباب على فاعله . . . وذلك قولهم : عود وعودة . . . وقالوا : زوج وأزواج ، وزوجة ، وثور وأثور وثورة وبعضهم يقول ثيرة » . وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٣٤٤ وقال سيبويه في ج ٢ ص ٣٦٩ « وإذا قلت فاعلة فجمعت ما في واحدة الواو أثبت الواو . . . وكذلك قولك كوز وكوزة وعود وعودة وزوج وزوجة . . . وقد قالوا ثيرة وثيرة قلبوها حيث كانت بعد الكسرة واستعملوا ذلك . . . وهذا ليس بمطردي معنى ثيرة » في الخصائص ج ١ ص ١١٢ « وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقط » .
(٢) قال في ص ٢٠٠ : « كما كنت تقول في الياء والواو ثيرة » . . . ولم يذكر غير ذلك .

هَذَا بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتَيْنِ هَمَا عَيْنَاتِ

فَأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَالٌ) إِذْ كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ؛ نَحْوُ : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ .

فَمَا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَنَحْوِ قَوْلِكَ : صَوْتُ وَأَصْوَاتٌ ، وَحَوْضٌ وَأَحْوَاضٌ ، وَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ^(١) وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ^(٢) .
فَإِذَا جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ فَقَدْ خَرَجْتَ مِنْ أَدْنَى الْعَدَدِ .

فَمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَبَابِهِ فِعَالٌ^(٣) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثُوبٌ وَثِيَابٌ ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وَسُوطٌ / $\frac{1}{123}$ وَسِيَاطٌ . تَتَقَلَّبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ؛ لِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةً .

فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مُتَحَرِّكَةً ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : طَوِيلٌ وَطُيُولٌ . وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .
أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَلِإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا جَاوَزْتَ أَدْنَى الْعَدَدِ فُعُولٌ^(٤) ؛ لِأَنَّ فُعُولَ ، وَفِعَالٌ يَعْتَوِرَانِ (فُعْلٌ) مِنَ الصَّحِيحِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَعْبٌ وَكُعُوبٌ ، وَفُلْسٌ وَفُلُوسٌ . وَيَكُونَانِ مَعَا فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ نَحْوِ كِعَابٍ وَكُعُوبٍ ، وَفِرَاخٍ وَفُرُوخٍ .

(١) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وَإِنَّمَا مِنْهُمْ أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى أَفْعَلٍ كِرَاهِيَةِ الضَّمَةِ فِي الْوَاوِ ، فَلَمَّا ثَقُلَ ذَلِكَ بَنُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ نَظَائِرٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ أَفْرَاخٍ وَأَفْرَادٍ » .

(٢) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨٥ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ ، وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الضَّمَةَ فِي الْيَاءِ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَ بَعْدَ الْيَاءِ » .

(٣) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَإِذَا أَرَادُوا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ بَنُوهُ عَلَى فِعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سِيَاطٌ ، وَثِيَابٌ ، وَقِيَاسٌ . تَرَكَوْا فُعُولًا كِرَاهِيَةِ الضَّمَةِ فِي الْوَاوِ وَالضَّمَةِ الَّتِي قَبْلَ الْوَاوِ فَحَمَلُوهَا عَلَى فِعَالٍ » .

(٤) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَإِذَا أَرَدْتَ بِنَاءَ أَكْثَرِ الْعَدَدِ بَنِيتهُ عَلَى فُعُولٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَيْوتٌ ، وَخَيْبُوطٌ ، وَشَيْوُخٌ ، وَحَيْوُونَ ، وَقِيُودٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ فُعُولًا وَفِعَالًا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي فِعْلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْتَلٍّ فَلَمَّا ابْتَدَأَ بِفِعَالٍ بِفِعْلِ مِنَ الْوَاوِ دُونَ فُعُولٍ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ اللَّمَّةِ ابْتَدَأَ بِفُعُولٍ بِفِعْلِ مِنَ بَنَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ صَارَتْ أَخْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَكَأَنَّهُمْ هَوَّضُوا هَذَا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ لِيَاها مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ » .

وَكَلَامُ الْمُبْرَدِ : لِأَنَّ فُعُولَ وَفِعَالًا . . وَفِعْلٌ حَكَى هَذِهِ الْأَوْزَانَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَكَايِدِ يَقَعُ كَمَا أَنَّ كِتَابَ سِيَبَوِيهِ ، وَالْمُقْتَضَبِ .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضمتين مع الواو خُصت الياء بفعل لثلاً يلتبساً. وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقيد وقُيود .

فإن قال قائل : فلم لم يفصل بينهما في العدد الأقل ؟

فإن الجواب في ذلك أنهما تظهرا في (أفعال) ، فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكل واحد منهما يبين من صاحبه ، كما / كان في بيت ، وحوض . ١٢٤

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فعل) ، ونحوه على (أفعل) جاز ذلك ؛ لأن باب (فعل) كان في الصحة لأفعل ، نحو : كَلَبَ وأَكَلَبَ ، وَكَتَبَ وأَكْتَبَ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرر ، كما قال :

لكل عيش قد لُيِسْتُ أَثُوباً^(١)

ومثل ذلك عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ ، وَأَعْيَانٌ جِيءَ على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أغسِدو على مُفَاضَةٍ دِلَاصُ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ^(٢)

ومثل أَعْيُنٌ ، وأثوب قوله :

أَنَعْتُ أَعْيَاراً رَعَيْنَ الْخَنَزَرَ أَنْعَتُهُنَّ آيُسراً وَكَمَرَا^(٣)

ومثل أَعْيَانٌ قوله :

يا أَضْبُعاً أَكَلْتُ آيَارَ أَخِيرَةٍ فِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَايِرُ^(٤)

(١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعيان .

المفاسة : الدرع السابقة كأنها أفيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في البقة ، والزرقعة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب في سيويه وفي المنصف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المदान وسيعيده في الجزء الثاني من المقضب .

(٣) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع لير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكسر على أفعال .

الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ذكرها ياقوت . الكرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيويه ولا في اللسان لقائل معين .

(٤) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٦ على جمع أير على آيار وهو الموافق للقياس . الأصعب جمع ضبع وهي مؤنثة فجمعها على أفعل لذلك .

هجا قوماً فجعلهم في عظم البطون وأكل خيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بطونها تصوت . نسبة اللسان (أير) إلى جرير الضبي .

الفرقرة : صوت البعير والاسم القرقار . في نوادر أبي زيد ص ٧٦ « قال أبو الحسن : الذي حفظناه عن أبي العباس المبرد وغيره : يا ضبعاً وبعضهم يرويه : يا أضبعاً » .

هذَابَاب

مايصح من ذوات الياء والواو تسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وقال ، وبأين^(١) ، لأنَّ قبل الياء والواو ألفا ، فلو قلبتها لصرت إلى $\frac{1}{120}$ علة بعد علة . فلا يجوز أن تغيّر حرف اللين بطرح حركته على ما قبله ، إذا كان الذي قبله من حروف اللين .

ومن ذلك ما كان على فعل ، وفعل ، وفعل ، وأفعال^(٢) . وذلك قولك : رجل قول ، وقوم قول ، ورجل قول ، وبأين . وكذلك أقياد . وأحوال . وكلُّ ما سكن ما قبله من هذا المنهاج ولم نذكره فهذا قياسه .

وأما قولهم : أهوناء ، وأبنياء ، وأخونة^(٣) ، وأخينة جمع عيان : وهي حديدة تكون في الفدان^(٤) فإنما صُحِّحَ لأنَّ أولَّه زيادة الفعل ، فصُحِّحَ ، ليفصل بين الاسم والفعل . وقد مضى تفسير هذا^(٥) .

ومن هذا الباب ساير ، وتسابير القوم ، وتقاولوا ، وتبايعوا^(٦) . كلُّ يجرى مجرى واحدا ، وكلُّ ما لم نذكره فهذا مجراه إذا كان على هذا .

-
- (١) في سيويه ج ص ٣٦٢ « ولا يمثل فاعلت ، لأنهم لو أسكنوا حلقوا الألف والياء والواو فاعلت وصار الحرف حل لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبت ، فكروا هذا الإجحاف بالحرف ، والالتباس » .
- (٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل وفعل ، نحو حول ، وهوار ، وكذلك فعل ، نحو قول ومقال ، ومقوال ، وكذلك التفعال . . . »
- (٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبنياء ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أبنياء فأسكن الياء وحرك الياء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو » .
- (٤) في سيويه ج ٢ ص ١٩٢ « البيان : حديدة تكون في متاع الفدان » . والفدان : كسحاب هو المهرات وانظر اللسان .
- (٥) تقدم في ص ١١٠ من المطبوع .
- (٦) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٢ « وكذلك تفاعلت ، لأنك لو أسكنت الواو ، والياء حلفت الحرفين وكذلك فعلت ، وتعلمت . . . »

هذاباب ماعتل منه موضع اللام

$\frac{1}{126}$ / اعلم أن كل ما كان من هذا على (فعل) فكان من الواو فإن مجرى بابه (يَفْعَل) ^(١) ، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ، كما ذكرت لك في باب ما اعتلت عينه . وذلك قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يَغْدُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على (يَفْعِل) ؛ لأنَّ تَسَلَّمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : رى يرى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى ^(٢) وتعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ، كما تقول : هذا قاض فاعلم ؛ لأنَّ الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة .

فإنما في النصب فتحرك الياء ، لما قد تقدمنا بذكره في الفتحة . وذلك كقولك : أريد أن ترمى يا فتى ، وأن تغزو فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازياً .

فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزم فآية جزمها حلفت الحرف الساكن ؛ لأنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حلفت الحركة ، وإذا كان ساكناً حلفت الحرف الساكن . تقول : لم يغز ، ولم يرم ؛ كما تفعل بالالف إذا قلت : لم يخش .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٠ « فيكون في غزوت أبدا يفعل ، وفي رميت يفعل أبدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيويه أيضاً .

(٢) الناقص الخلق العين الواوى اللام من فعل يجوز أن يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أنفك بالوجهين من باب

بصر ومن باب فتح .

في المختص ج ١٤ ص ٢١٢ « وقالوا في الانفراد : زهاهم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيويه يزهوم . وقالوا في الاشتراك المبنى على الأصل مرة وعلى ما يوجب حرف الخلق أخرى : نحو تظهري إليه انحاء وأنحوه أى صرفته ، ونحو تظهي في أشعاه ، وأشحوه أى فتحته ، ويموت أبوه وأبى بعوا أى أجردت وجنيت ، ونحو تظين عن الأرض أشعاه ، وأنحوه أى قشرته ، ونحو تروح أشعاه وأنحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به علمي » .

وإن كانت عين الناقص الياء اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سى يسمى ، ونهى ينهى ، ورعى يرمى ، ونهى ينهى .

وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ١٢٦ .

واعلم أنَّ (فَعِلَ) ^(١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك :
 شقيَّ الرجل ، وغَيَّبَ من الشقوة ، والغباوة ، وخشِيَ يا فتي من الخشية .
 فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع
 الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنى فلا يحرك .
 وإن أردت الجزم حلفتها ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ « واعلم أنَّ قلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغيبت » .

هذَابَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أن الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ، والأصل صطا يعطو ، إذا تناول ، كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيت ، وجرى الفرس ، وأجريت .

ويكون على (استَفْعَلَ) ، و(فَاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفِعل ، إلا أنك إذا زدت في الفعل فصارت ألفه رابعة استوى البابان : لخروج بنات الواو إلى الياء ؛ لأنك إذا $\frac{1}{128}$ إذا قلت : (يَفْعَل) فيما فيه / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياء ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغْزَى ، وَيُعْلَى ، وَيَسْتَغْزَى ونحو ذلك .

فعلى هذا يجرى أغزيت ، واستغزيت ؛ كما أنك تقول : دُعِيَ ، وغُزِيَ فتقلب الواو ياء . وتقول في المضارع : هما يُدْعَيَان ، وَيُغْزَيَان ؛ لأنَّ الفعل إذا لزم في أحد وجهيه شيء أتبعه الآخر لثلاً يختلف ، إذ كان كل واحد منهما يُبْنَى على صاحبه .

فإن قال قائل : ما بال تَرَجَّيْ ، وتَغَاذَى يرجعان إلى الياء وليس واحد منهما يلحقه في المضارع كسرة . لأنك تقول : تَرَجَّيْ يَتَرَجَّيْ ، وتَغَاذَى يَتَغَاذَى ، فلم قلت : تعازينا ، وترجينا ؟ . قيل : لأنَّ التاء إنما زادت بعد أن انقلبت الواو ياء^(١) .

ألا ترى أنك تقول : رَجَّيْ يَتَرَجَّيْ ، وغَاذَى يُغَاذَى ، ثم لحقت التاء . $\frac{1}{129}$ والدليل على ذلك أن غازى لا يكون من واحد ، ويتغازى على ذلك لا يجوز / أن تقول : تغازى زيد حتى تقول : وعمر ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خمسة أحرف فصاعداً وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو لكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأفعل وتفعل ونفعل . قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . » وانظر الكامل ج ٢ ص ٤٤ .

هذَابَاب بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ

المزيد فيها وغير المزيد فيها ، وذكر مصادرها ، وأزمنتها ، ومواضعها^(١)

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ بنيت من فعلٍ من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناءً الاسم فاعِلٌ ، كما يجري في غيرها . فتقول من غزوت : هذا غازٍ^(٢) فاعلم ، ومن رميت : هذا رامٍ يا فتى ومن خشيت : هذا خاشٍ فاعلم .

واعتداله كاعتلالِ فعله إذا قلت : هو يغزو ، ويرى فأسكنتهما في موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرم . فحلفتكما في موضع الجزم . والعلة في فاعِلٍ أنَّك تسكُنُ الياء في موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غازٍ ، ومررت بغازٍ ، وكذلك حكم كلِّ ياءٍ انكسر ما قبلها وهي مخففة .

فأما في موضع النصب فتقول : رأيت قاضياً ، وغازياً ، لخفة الفتح ؛ كما كانت تقول في الفعل : لن يغزو ، وان يرى يا فتى ، فتحرّك أواخر الأفعال بالفتح ، لما قد تقدّم تفسيره .

/ وكلّما^(٣) زاد من هذه الأفعال شيء فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ، إلا أنَّك^١
تسكُنُ آخره في الرفع والخفض ، كما كان اعتلال فعله ، وتفتح في النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك - إذا بنيت من هذا الفعل شيئاً على (أَفْعَل) - : أعطى وأغزى ، وهن يُعطى ويُغزى ، وان يُعطى ، وان يُغزى .

وكذلك استعطى ، وهو يستعطى ، وان يستعطى ، ورأيت مستعطياً . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

(١) العنوان كما ترى لإسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وحديثه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سيأتى في الجزء الثاني وقد مضى حديثه عن صياغة المصدر الميمي ، واسم الزمان والمكان في ص ٧٤ ، ١٠٨ وسيأتى أيضاً في الجزء الثاني ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبداً كسرة إلا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوهما » .

(٣) في الأصل (وكل ما) .

هذَابَاب

مَابِنِي مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ اسْمًا

عَلَى فَعِيلٍ ، أَوْ فَعُولٍ ، أَوْ فِعَالٍ ، أَوْ فَعَّلَلٍ ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ

إِعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مِنْ رَمَيْتَ : رَمِيًّا فَاعِلِمُ عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ^(١) فَأَرَدْتَ جَمْعَهُ فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَمَايَ فَاعِلِمُ . تَلْتَقِي فِي آخِرِهِ يَاءَانِ يُذْهَبُ إِحْدَاهُمَا التَّنْوِينُ ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَاضٍ فَاعِلِمُ حُلِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ / السَّاكِنِينَ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ سَاكِنَةً ، وَيَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ^١ وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَتُذْهَبُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَتَقُولُ : بِعِيرٌ مُعْنَى وَإِبِلٌ مُعَايٍ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جِئْتَ بَعْدَ الْأَلْفِ بِحَرْفٍ أَصْلِيٍّ . فَإِذَا قُلْتَ مِنْ هَذَا شَيْئًا أَصْلَهُ الْحَرَكَةُ لَمْ يَلْزَمْكَ فِي الْجَمْعِ هَمْزُهُ .

وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا فِي بَابِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّتَيْنِ هُمَا عَيْنَانِ^(٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِبِلٌ مُعَايَا فَلَيْسَ هَذَا لِإِذَا ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ . كُلُّ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلُهَا كَسْرَةً : أَنْ تَبْدُلَهَا أَلْفًا بِأَنْ تَفْتَحَ مَا قَبْلُهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مِذْرَى وَمِدَارَى ، وَعِلْرَاءُ وَعَدَارَى . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِثْلَهُ . وَالْأَصْلُ مِدَارٍ وَعِدَارٍ ، وَلَكِنَّهُ جَازَ ذَلِكَ [عَلَى] مَا وَصَفْنَا ، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ وَالْأَلْفَ ، أَخْفُ مِنْ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ ، وَلَمْ تَخَفِ التَّبَاسُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْجَمْعِ أَصْلُ بَنَائِهِ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَلِلْمَلِكِ لَمْ يَجْزِ فِي مِثْلِ « رَامٍ » فَاعِلِمُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَتُثَبَّتَ مَكَانَ يَاءِهِ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ بِرَائِيٍّ ، وَغَارِيٍّ ، فَهَذَا جَائِزٌ هُنَاكَ ، مَمْتَنِعٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَ التَّبَاسُ .

(١) فِي سِيَبَوِيِّ ج ٢ ص ٣٩٧ : « وَأَمَّا فَعَّلَلٌ مِنْ رَمَيْتَ فَرَمِيًّا ، وَمِنْ فَزَوْتِ فَزَوَى ، وَالْجَمْعُ غَزَاوُ ، وَرَمَايَ . لَا يَهْمُزُ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي الْأَلْفَ لَيْسَ بِحَرْفٍ الْإِعْرَابِ ، وَاعْتَلَّتِ الْآخِرَةُ ، لِأَنَّ مَا قَبْلُهَا مَكْمُورٌ » .
(٢) فِي الْلسَانِ : « أَحْيَا السَّيْرِ الْبَحِيرِ وَنَحْوَهُ : أَكَلَهُ وَطَلَعَهُ ، وَأَبِلَ مُعَايَا : مَعِيَّةٌ . قَالَ سِيَبَوِيُّ : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ مُعَايَا . فَقَالَ الْوَجْهَ مُعَايَ ، وَهُوَ الْمَطْرَدُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ يُونُسُ » .
(٣) انْظُرْ ص ٩٦ .

فإن بنيته بُنَاء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثاً ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة : كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فِعَالَة / ، وفُعَالَة ، وفُعُول ، وكُلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف اين $\frac{1}{132}$ وما جمعته على جمعه .

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رماية : رَمَايَا ، وقَضِيَّة قضايا^(١) وكان الأصل : هذا قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا الهمزة ، والياء ، والكسرة ، فالزموه بَدَل الألف ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنه قد كان يجوز فيها ليست فيه هذه العلة ، فلما لزمَت العلة كان البديل لازماً ، فلما أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، لأنَّ مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فلذلك قالوا : مطايا ، وركايا .

واو اضطرَّ شاعر لردّه إلى أصله ؛ كردَّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة^(٢) . وسنبين ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رميت ، وغزوت : رُمِيَّ ، وغَزَوِيَّ ، وفي الجمع : رَمَائِيَّ ، وغَزَائِيَّ .
لا تهمز في التباعد من الطرف خاصّة / فإن قلت فَعِيلَة لما مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع $\frac{1}{133}$ ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فُعَالَة ، وفُعَالَة وفُعُولَة اعتلّ اعتلالاً ما وصفت لك . وذلك قولك : خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا^(٣) .

وكان أصلها أن تلتقى همزتان فتقول : خَطَائِيَّ فاعلم ، فأبلمت إحدى الهمزتين ياءً ، لثلاثاً تلتقى همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطيئة وما أشبهها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا فإنما هذه فعائل كصحيفة وصحائف وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفاً ، وذلك نحو مدارى ، وصعارى والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التقي حرفان متتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموها الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا مغل قبلها » . الأصل قضائي قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفاً فصار قضاءً ثم قلبت الهمزة ياء فصار قضايا .

(٢) جاء ذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :

فما برحت أقدمائنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنبائنا

والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأنف ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤرت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريف المسافر

ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

واعلم أن كل ما ظهرت الواو في واحدة فإنها تظهر في جمعه .

ليس^(١) إن التي تظهر في الجمع تلك الواو ، ولكنك تبدل من همزته واوا ، لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كان قد يجوز أن تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك في قولك في إداوة : أداوى ، وهراوة : هراوى^(٢) .

وقد قال قوم في جمع شهية . شهاوى^(٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطية : مطاوى^(٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، ولكنه جمع شهوى . وهو منسوب أكثر النحويين .

وكان الخليل^(٥) يرى في هذا الجمع الذي تلتقي فيه علتان / من باب مطايا ، وأداوى ، الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ، إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواعر على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياء ، وهمزة .

قال الشاعر :

وكان أولها كعابٌ مقامير ضربت على شرنٍ فهنّ شواعى^(٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) في سيبويه ج ٣ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو أداة ، وعلاوة ، وهراوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأداوى . ألزموا الواو ههنا ، كما ألزموا الياء في ذلك » أنظر تصريف المسافر ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف المسافر ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦ « قال أبو عثمان : وقد قالوا : شهية وشهاوى فجعلوها بمنزلة ما ظهرت في واحدة الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولاً لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في أنه جمع شهوى بمنزلة حبل وحبال . وحمل شهاوى على أنه جمع شهوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشلوذ .

قال المجاج « فهم شهاوى وهو شهاوى » .

(٤) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هداوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه اللسان (شاع - شرن) إلى الأجدع بن مالك . كعاب المقامر : رموس النظام التي يلعب بها . الشرن : الغليظ من الأرض . والمعنى كأن أولى الخليل المفيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعى والأصل شوايع فقلمت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطيئتي^(١) ، فاعلم ، لأنها الهمزة التي كانت في الواحدة .
وإذا كانت الهمزة في الواحد لم يلزمها في الجمع تغيير ، لأن الجمع لم يجلبها ، ألا ترى
أنك لو جمعت جائية لم تقل : إلا جواء فاعلم . لأنك إنما ودت الهمزة التي كانت في الواحدة
وكذلك لو بنيت (فَعَلَل). من جاء يا فتى لقلت : جِيأى ، وتقديرها : جِيئى^(٢) .

فإن جمعت قلت : جِيأه فاعلم ؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع ، إنما كانت في الواحد
كالفاء من جعفر ، فقلت في الجمع كما قلت : / جعافير^(٣) .

$\frac{1}{130}$

فهذا أصل هذا الباب : إن التغيير إنما يلزم الجمع إذا كان الهمزة مجتلبا فيه ، ولم يشن
في واحده .

وكان الخليل يجهز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِذْرَى : مِذَارَى ، وفي صحراء : صَحَارَى
لا على الأصل ، ولكنه يراه للمخنة أكثر . ألا ترى أنه إذ أثبت الألف أبدل من الهمزة ياء ،
كما يفعل ؛ لئلا تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر ردّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأول ، لأنه
يجوز له للضرورة أن يقول : ردّد في موضع ردّ ، لأنه الأصل كما قال :

الحمد لله العلى الأجل^(٤)

(١) الخليل في جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لا يقف عنده بل يقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء ألفاً ثم الهمزة ياء .
في المنصف ج ٢ ص ٥٦ « فلما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، ورزايا ، وما كان نحوهما قد قلبت لامة التي هي همزة إلى
موضع ياء فعيلة فكأنها في التقدير : خطايى ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت خطاي فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها في
قول عامة النحويين .

فسألت أبا حنبل عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهمزة بمالها فقال : خطأ ، لأنها لام وهي من الأصل ، وليست عارضة في جمع ،
كما يقول في جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة في جمع . فقال : أن اللام لما قدمت فجعلت في موضع الهمزة لعارضة
في الجميع أشبهتها فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة في الجمع . . . وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافعية
ج ٣ ص ٥٩ - ٦٢ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهمزة بالتصغير عنها بالعين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإنيك تقول فيه : جيأى ، وقرأى . فإذا أجمعت قلت :

قراء وجيأه لأن الهمزة ثابتة في الواحد وليست تعرض في الجمع . . . وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضاً .
(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبي النجم العجل والشاهد في فك إدغام المثاليين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة
في كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمى ص ٥٧ - ٧١ وانظر شواهد للشافعية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَنْتَى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا^(١)

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرَّ إلى الباء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنَّه الأصل ؛ كما قال ابن الرقيات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا هُنَّ مُطْلَبٌ^(٢)

/ لأنَّ غواي فواعل ، فجعل آخرها كأنخر ضوارب .

وقال الآخر :

قد صجبت مني ومن يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَتْني خَلَقًا مُقْلَوِيَا^(٣)

لأنَّه لَمَّا بلغ بتصغير يعلى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَمُ لو سَمَّيت به رجلاً ؛ لأنَّه إذا تمَّ لم ينصرف . فإنَّما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنَّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين .

(١) استشهد به سيويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصلده :

مهلا أعاذل قد جريت من خلق

مهلا : مفعول مطلق حلف عامله . عاذل منادى مرخم عاذلة ، وجواب الشرط محذوف أي أن ضنوا لم أضن . وقال سيويه ج ٢ ص ٢٢٦ وقالوا ضننت ضناً كرفقت رفقاً وقالوا ضننت ضناتة كسقت سقاة . وانظر لإصلاح المنطق ص ٢١١ والمخصص ج ١٥ ص ٥٨ .

يصف نفسه بالجدود حتى ولو كان من يهود علبه بخيلا حريصاً .

وانظر شواهد الشافية ص ٩٠ وسياتي في موضعين آخرين .

والبيت لقنن بن أم صاحب النطفان .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء من الغواني وإجرائها على الأصل للصروية . والبيت لابن قيس الرقيات

من قصيدة في صدر ديوانه ص ١ - ٦ ، وروايته :

في الغواني فاء ، فليس فيه ضرورة .

انظر المختصص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمنصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي ص ٢١١ وسياتي في الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص ٩٠ .

(٣) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع الصرف مكبراً ومصغراً للعلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعلى بالتثنية كما في جوار ، وغواش . والمقلول : الذي يعمل على الفراش حزناً .

وهذا الرجز غير منسوب في سيويه وكذلك في تصريف المسازي ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قل) ونسبه أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على المختصص ج ١ ص ٦ إلى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم . لو سُمِّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التنوين يدخل عوضاً تماماً حلف منه .

فإنَّما في النصب فلا يُجْرَى ؛ لأنَّه يتمَّ فيصير بمنزلة غيره تماماً لا عِلَّةَ فيه .

فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحَقُّه - إذا حرك آخره في الرفع ، والخفض - ألاَّ يُجْرِيه ، ولكنَّه يقول : مررت بجوارِي كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مَوالِيَا^(١)

فإنَّما أجراه للضرورة مجرى مالا عِلَّةَ فيه .

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره تماماً لا عِلَّةَ فيه ؛ كما قال :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدُ وَلَيْرَكَبَنُ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٢)

ألا ترى أنَّه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

فَيَوْمَا يُجَارِيَنِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمَا تُرَى مِنْهُنَّ غُولٌ تَقُولُ^(٣)

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٨ على إجرائه موالٍ على الأصل للضرورة ، والقياس موالٍ والبيت للفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق النحوي وكان يلحظه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة في قوله فلْيَأْتِيَنَّكَ . وليدغن . الكور : الرجل . وقادمته المودان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في النزو حتى يحلوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزج للإبل المرتحلة الدافع لما وروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة والحيل مقدودة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم . وهذا على رواية : وليدغن . أما على رواية : وليركن فليس فيها إلا رفع الجيش .

والبيت للابنة الديباني من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٨ ورغبة الآمل ج ٤ ص ٦٦ وسعيدة في الجزء الثالث من المقتضب .

(٣) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضٍ للضرورة .

وفي المقتضب ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان يلقبه .

فيوما يوافين الهوى ليس ماضياً . فهذا لا ضرورة فيه .

المعنى : يوافين الهوى منهن ، ولا أصبو ، ولا آق مالا يحل ، ويوما يهجرون فيلهن لذة الصبا والهوى . والبيت لجرير

من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيا .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ والألم .

وقال الكُمَيْت :

خَرِيحٌ دَوَادِيٌّ فِي مَلْعَسِبٍ تَازَرُّ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك : من أن الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .
فأما قوله :

* سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائيا *

فإنه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جمع سماء على فعائل ، والذي يُعرف من جمعها سموات .

والثاني : أنه إذا جمع سماء على فعائل فتحقه أن يقول : سمائيا ، لأنَّ الهمز يعرض في الجمع $\frac{1}{138}$ بدلا من الألف الزائدة في فعال وترجع الواو التي هي همزة / ، في سماء ، لأنَّ سماء إنما هو فعال من سموت . فتصير الواو ياء لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياء في غازٍ ، فتلقى همزة ، وياء ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردَّها للضرورة إلى سمائيا ثم فتح آخرها وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أن تسكَّن ، فإذا لحقها التنوين حُلقت لالتقاء الساكنين ، فحرك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف .

فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل ، وتركها ياء ، ومنعها الصرف .

وأما ما كان من هذا الباب كأول في بابهِ فِعْلَتُهُ في الهمز كَعَلَّةٌ أَوَّلٌ ، إلَّا أنَّ الهمز يلزم فوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول في (فعل) من حَيَّيت : حَيًّا . وكذلك (فعلل) : اللفظان سواء .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على إخراج دأدى على الأصل والقياس دواد .
الخريج : الناحية مع فجور . والدواي : الأراجيح مفردا ودواة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أى لا تبالى لصغر سنها كيف تنصرف لاجبة . والبيت للكيت وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٣٤ وتصريف المسافر ج ٢ ص ٦٨ .
(٢) صدره : (له ما رأت عين البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء سمائيا على الأصل .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ والمتنصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئا .
والبيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهي في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي الخزانة ج ١ ص ١١٩ .

فَأَمَّا (فَعَلٌ) فَإِنَّكَ ثَقُلْتَ العَيْنَ - وهى ياءٌ - ؛ كما ثَقُلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فانفتح ما قبل الياء التى هى لام وهى فى موضع حركة ، فانقلبت ألفا .

ولا يكون اسم على مثال (فَعَلٌ) إِلَّا أَنْ تصوغه معرفة ، فتثقله من (فَعَلٌ) . فَأَمَّا قولهم (بَقِمَ) فَإِنَّهُ اسم أعجمي . فلو سَمَّيتَ به رجلا لم تصرفه / فى المعرفة ؛ لَأَنَّهُ وقع من كلام العرب $\frac{1}{139}$ على مثال لا تكون عليه الأسماء ، فلم يكن بأمثل حالا من عربى لو بنيت على هذا المثال .
فَأَمَّا قولهم : (خَضَمَ) - للعنبر بن عمرو بن تميم^(١) - فَإِنَّمَا هو فِعْلٌ منقول ، وهو غير منصرف فى الاسم .

وهذا شيء ليس من هذا الباب ، ولكن لما ذُكِرَ وصفنا حاله . ثم نعود من القول إلى الباب .

وَأَمَّا (فَعَلَلٌ) من حييت فَإِنَّ العَيْنَ ساكنة ، واللامان متحركتان ، فادغمت العين فى اللام الأولى ، وأبدلت الثانية ألفا .

فإن جمعت (فَعَلَلٌ) فتقدير جمعه : (فَعَالِلٌ) ؛ كما قلت فى قَرَدَدٍ : قَرَادِدٌ^(٢) .

وإن جمعت (فَعَلٌ) فتقدير جمعه : (فَعَاعِلٌ) ؛ كما تقول فى سُلَمٍ : سلام وأَيُّهما جمعت يلزمه الهمز . ليس من أجل أَنَّ فيه زائدا ، ولكنَّه لالتقاء حرفين معتلين ، الألف بينهما كما ذكرت لك فى أوائل .

فتقول فيهما : حَيَايا . وكان الأصل حَيَائِي ، فلزم ما لزم مطيئة فى قولك : مطايا .
وكذلك لو قلت : فعاعل من جئت / لقلت : جَيَايا^(٣) .
 $\frac{1}{140}$

وكان الأصل جَيَائِي . فكنت تبدل الثانية ياءً ، كما فعلت فى قولك : هذا جاو فاعلم ، ثم تذهب إلى باب مطايا .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧ « لا يصرفون خضم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم » وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) القردد : الأرض العليظة .

(٣) الأصل : جَيَايا . تقلب الياء الثانية همزة لتوسط الألف بين اليمين ثم تقلب الهمزة الثانية ياء فيصير جَيَائِي ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة والياء ألفا فيصير جَيَايا فتقلب الهمزة ياء فيصير جَيَايا .

فإن قلت : (فَعَالِيل) ، و(فَعَاعِل) من شويت ولويت ، قلت : شوايا ، ولوايا^(١) فتظهر الواو ، لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الياء في حييت ، وجيت^(٢) -

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَّا .

فإن جمعت قلت : مَشَاوٍ ، وَمَحَايٍ . فلم تهمز ، لأنَّه لم يعرض ما يهمز من أجله ، وإنما وقع حرفا العلة الأصلَيان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فعاليل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا . وذلك قولك : مَشَاوِيٍّ وَمَلَاوِيٍّ ؛ لبعد حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسير هذا في باب طواويس^(٣) .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

$\frac{1}{141}$ تقول في (فعاليل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حياوِيٍّ . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوِيٍّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَّائِيٍّ فاعلم . وهو الذي يختاره سيبويه^(٤) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قبلُ ، فيازمك التغيير من أجلها ، لأنَّك فيه مخيَّر ، وإنما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِيٍّ ، وإلى أمية : أُمِيٍّ ، ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَّائِيٍّ .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

(١) الأصل شواي قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفا فصار شواا ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جلت فخضفت الهمزة فصار ياء .

(٣) انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي والأصل رمائي ولكنك همزت كما همزت في راية ، وآية حين قالوا : رائئ وآئي فأجرته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية ومن قال : راوى فجعلها واوا قال : رماوى ومن قال : أمي وقال : آي قال رمائي فلم يغير وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رايي ، وآئي . وتبدل الهمزة إن شئت :
وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندى . وسيبويه يختار الهمزة^(١) .

فأما ما كان من الياء مثل شَوَيْت إذا قلت : (فاعيل) فلا يجوز إلا شواوى^(٢) فاعلم .
وذلك ؛ لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرق إليها من الياء التي هي أصل ، فلما
كانت ثابتة لم يجوز أن يتعدى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب ، مما
يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ : وسأله عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول :
رائي ، وطائي ، وثائي ، وآئي وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات
فهمزوها استغناء وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما
كرهت ثم هي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمي قال : آبي وراي بنير همزة ، لأن هذه لام
غير معتلة وهي أول بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثاوى ، وآوى ،
وطاوى ، وراوى جازك كما قالوا : شواي فجعلوا الواو مكان الهمزة .

(٢) فاعيل من شوى شواوى تبق الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعثها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خلفت الياء
المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوى .

هذَابَاب

ذوات الياء التي عيناتها ولا ماها ياءات

١
١٤٢

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وحيَّيت .

فما كان من هذا الباب فإن موضع العين منه صحيح ؛ لأن اللام معتلة ، فلا تجمع على الحرف عِلَّتَان ، فيلزمه حلف بعد حلف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حيَّيت ، ويَحْيَا ؛ كما تقول : نخشيت ، ويَخْشَى .

وكذلك إن كان موضع العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدّم ، وذلك نحو : شوَّيت ، واوَّيت ، يَشْوِي ، وَيَلْوِي ، كما تقول : رميت ، ويرمى ولا تقلب الواو في شَوَى أَلْفَاء كما قلبتها في قال^(١) ، ولكن يكون شوَّيت بمنزلة رميت ، وحيَّيت ، بمنزلة نخشيت .

وتقول : هذا رجل شاوٍ ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لأن العين لاعلة فيها . ولا يلزم الخليل قلب هذا ، لأنه بمنزلة غير المعتل .

وتقول في المفعول : مكان مخيٍّ فيه ، ومشوٍّ فيه ؛ كما تقول : مرى فيه ، ومقضى فيه . تجربة على هذا .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تملأن واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يشتتلون ، وإلى الالتباس والاجفاف . . . » .

هذَابَاب

ملكات عيته ولامه واوين

$\frac{1}{143}$

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها : إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام . وذلك قولف قوة ، وحوّة^(١) ، وصوّة^(٢) ، وبكنّ قوّ ، والحوّ ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجز أن تبنيه على (فعل) . فتلتقي فيه واوان ، لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قوّوت أقوّو ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فعلت ؛ لانتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألما في المستقبل . وذلك قولك : قوّى يقوّى ، وحوّى يحوّى . فإذا قلت كذلك صرفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصريف ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياعين في حبيبت / ، ونحوه ؟ . فلأن الواو^١_{١٤٤} مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تُهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا للحائل بينهما وذلك قولك - إن أزدت مثل احمار - احوّاوى القرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد إلى الخضرة .

(٢) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « فأنما يحى أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فأنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياء . . . » .
وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٩ .

ولإنما نَدَلَّ في هذا الموضع على الأصل ، لأنَّه موضع جُمْل ، ونأتى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

إِعلم أنَّه لا يكون فِعْل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ^(١) .

وأما الياء فقد جاء منها لخصتها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا^(٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنَّ باب سَلَس ، وقلَّ أقلُّ من باب ردَّ . فلذلك كثر في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلَّ فيها وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وأعلم أن الفاء لا تكون ولوا واللام ولوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريح المازني ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في اللوا كما جاءت اللين واللام يادين وأن تكون فاء ولما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يدبت إليه يدا » .

وانظر تصريح المازني ج ٢ ص ٢١٥ .

وفي المخصص ج ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب اللين - أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو علي هو من باب استحجر الطين وأشمر الجنين أي أنه لم يستعمل بغير الزيادة » .

وفي اللسان « أيديت عنده يدا ويدبت لغة » .

هَذَا بَاب

ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل^(١)

لأنه لو كان فعلاً للزمه علة بعد علة . فرفض ذلك من الفعل ؛ لما يعتوره من العلة .
وذلك نحو : غاية ، ورابة ، وثاية^(٢) .

فكان حقاً هذا أن يعتل منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك في باب حييت ،
فيكون (فَعَلَة) منه على مثال حَيَاة ، ولكنه إنما بُني اسماً ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا
قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ولم يُسمهم كان يقول : هي فَعَلَة^(٣) في الأصل
وكان حقها أن تكون آية . ولكن لما التفت يمان قلبوا إحاطهما ألفاً كراهية التضعيف .
وجاز ذلك ؛ لأنه اسم غير جارٍ على فعل .
وقول الخليل أحب إلينا .

وبما رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أول)^(٤) . وهو (أَفْعَل) . يدلُّك على ذلك قولهم :
هو أول منه ، كقولك : هو أفضل منه ، وأفضل الناس ، وأن مؤنثه الأولى ؛ كما تقول : $\frac{1}{126}$
الكُبْرَى والصُّغْرَى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بنت وإن كان لم يستعمل في الكلام ، لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا يعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس . . . » .
(٢) الثانية : حجارة تكون حول الفم للراعي يشوي إليها . (المصنف ج ٣ ص ٧٢) .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هي آية ، وأي فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ، لأنهما تكرهان ، كما تكره الواو . . . » .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والوار : وآء وويح » .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وشرح الكافية لرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وَمَا لَا يَكُونُ مِنْهُ فِعْلٌ (يَوْم) وَ (آءَة) ، لَمَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِعْتِلَالِ^(١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ ، وَالْعَيْنِ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ فَإِنَّ الْعَيْنَ تُصَحِّحُ ، وَلَا تَعْتَلُّ ، وَتُعَلِّ اللّامَ ، فَتَكُونُ الْعَيْنُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ؛ لِثَلَاثٍ تَجْتَمِعُ عَلَى الْحَرْفِ عِلَّتَانِ وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا فِي بَابِ حَيِّيتِ^(٢) . وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا هَاهُنَا لِجِيءِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا لَا يَكُونُ فِعْلًا ، وَلَا أَسْمًا مَأْخُوذًا مِنْ فِعْلٍ .

فَلَوْ بَنَيْتَ مِنْ حَيِّيتِ (فَعَلَّة) أَوْ مِنْ قَوِيَّتِ لَقُلْتَ : قَوَاةٌ .. وَحَيَاةٌ ؛ كَمَا يَقُولُ مَنْ رَمِيتَ : رَمَاةٌ . فَتَكُونُ الْيَاءُ [أَوْ الْوَاوُ] الَّتِي هِيَ عَيْنٌ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (شَاءَ) كَمَا تَرَى^(٣) فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا :

يَقُولُ قَوْمٌ : الْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ شَايَ كَمَا تَرَى ، فَأُعْلَتِ الْعَيْنُ^١/_{١٤٧} وَهِيَ وَاوٌ مِنْ مَقُولِهِمْ : / سُوءٌ وَقُلِبَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ وَهِيَ بَعْدَ أَلْفٍ . فَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ سَقَاءٍ وَغَزَاءٍ . فَيُقَالُ لَهُمْ : هَلَّا إِذَا أُعْلَتِ الْعَيْنُ صَحَّحَتْ اللَّامَ ، لِيَكُونَ كِبَابُ غَايَةِ ، وَآيَةِ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أُعْلُوا الْعَيْنَ صَحَّحُوا اللَّامَ ؛ لِثَلَاثٍ تَجْتَمِعُ عِلَّتَانِ ؛ فَقَالُوا : آيَ ، وَرَأَى جَمْعُ رَايَةٍ ، قَالَ الْعَجَّاجُ :

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٧٦ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ الْيَوْمِ فَقَالَ : كَأَنَّهُ مِنْ يَمْتِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْلُوا هَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ هَذَا الْمُعْتَلِّ ، وَيَاءٍ تَدْخُلُهَا الضَّمَّةُ فِي يَفْعَلُ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي يَفْعَلُ يَامَانُ فِي إِحْدَاهُمَا ضَمَّةٌ مَعَ الْمُعْتَلِّ فَلَمَّا كَانُوا يَسْتَقْبِلُونَ الْوَاوَ وَحَدَّثُوا فِي الْفِعْلِ رَفَضُوهَا فِي هَذَا لَمَّا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْإِسْتِقَالِ فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ » .

(٢) أَنْظَرُ ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شَاءَ) فِيهَا شَلُودٌ بِسَبَبِ اجْتِمَاعِ اِعْلَالَيْنِ فِيهَا : قَلْبُ الْعَيْنِ أَلْفًا ، وَقَلْبُ اللَّامِ هَمْزَةً وَيَرَى سَبِيحُهُ أَنَّهَا أَسْمُ جَمْعٍ لَشَاةٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا ، كَرَجُلٍ ، وَنَفَرٍ ، لِأَنَّ لَامَ شَاةٍ هَاءٌ وَلَامُ شَاءٍ يَاءٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّصْنِيرِ شَوَى وَفِي النِّسْبِ شَاوَى ، وَيَرَى غَيْرُ سَبِيحِهِ أَنَّ أَوَّلَ « شَاءَ » (شَاةٌ) فَقُلِبَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً ، كَمَا قُلِبَتْ فِي مَا هُوَ أَسْمُ جَمْعٍ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّصْنِيرِ : شَوَى يَحْصُلُ أَنْ يَكُونَ مَخْطَفُ الْهَمْزَةِ ، كَمَا فِي نَبِيٍّ ، وَهَرِيَّةٍ وَهَذَا هُوَ نَصُّ سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٢٦ : « وَأَمَّا الشَّاءُ فَإِنَّ الْعَرَبَ يَقُولُونَ فِيهِ شَوَى ، وَفِي شَاةٍ شَوْجَةٍ وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ شَاءَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءَاتِ ، أَوْ الْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ لَامَاتٍ وَشَاةٌ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ مِينَاتٍ وَلَا مَاهَا .. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ هَذَا شَوَى وَإِنَّمَا ذَا كَلِمَاتٍ وَنِسْوَةٍ .. وَمِثْلُهُ رَجُلٌ ، وَنَفَرٌ » .

وَأَنْظَرُ الْمُنْتَصَفُ ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

وخطرت أيدي الكُفَّاءِ ، وخطرتْ رأى إذا أوردته الطعنُ صدَرَ^(١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام ، وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعوا رَوَى قالوا :
رواء فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .

ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف عِلَّتَان^(٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاه) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع ولو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إلا شياه ، لأن الداهب من شاة الهاء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم :
شُوَيْهَة في التصغير .

وزعم أن همزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شَوَى في معنى / الشاء وقصاد قولهم ما شرحت لك .
١٤٨

وأما غير هؤلاء فزعم أن (شاء) جمع شاة على اللفظ ؛ لأنَّ شاة كانت في الأصل شاهة ،
على قولك شُوَيْهَة ، والظاهر هاء التأنيث ، فكروا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاء فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أرقتُ ،
وهرقت ، وإرياك ، وهرياك ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإنما أصله الهاء ، وتصغيره مُوَيْهَة فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوى مخفف الهمزة كما تقول في النبي ، وبالبرية ، ويفسر هذا في
باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وخطرت أيدي الكفاة : أي
تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فصدر راويات بهم الأعداء .

واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤ .

وهو من أرجوزة المجاج يلح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وانظر ديوانه ص ١٥ - ٢١ .

(٢) فصل القول في ذلك الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ٩٢ - ٩٤ .

بَابُ الْهَمْزِ

اعلم أنَّ الهمزة حرف يتباعد مَخْرَجُهُ عن مَخَارِجِ الحروف ، ولا يَشْرُكُهُ في مَخْرَجِهِ شَيْءٌ ، ولا يُدَانِيهِ إِلَّا الهاء والألف . ولهما عِلْتَانِ نَشْرَحُهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا الْأَلْفُ فَقَدْ تَقَدَّمَ / قَوْلُنَا فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا ، وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَدَلًا أَوْ زَائِلَةً . وَإِنَّمَا هِيَ هَوَاءٌ فِي الْحَلْقِ يَسْتَمِيهَا التَّحْوِيلُ الْحَرْفِ الْمَاوِي . 1/ ١٤٩

والهاء خَفِيَّةٌ تَقَارِبُ مَخْرَجَ الْأَلْفِ ، وَالْهَمْزَةُ تَحْتَمِلُهُمَا جَمِيعًا . أَعْنَى الْهَمْزَةُ الْمَحْقُوقَةُ فَلْتَبَاعُدُهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ ، وَثِقَلُ مَخْرَجِهَا ، وَأَنَّهَا نَبْرَةٌ فِي الصَّلَوِّ ، جَازٌ فِيهَا التَّخْفِيفُ ، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ سِوَى مَا نَذَكُرُهُ فِي التَّقَاءِ الْعَيْنَيْنِ اللَّتَيْنِ بَنِيَّةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا السَّكُونُ ، وَلَا يَجُوزُ تَحْرِيكُهَا فِي مَوْضِعِ الْبَيْتَةِ .

فَإِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مَفْتُوحَةً وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ وَأَرَدْتَ تَحْقِيقَهَا قُلْتَ : قَرَأَ الرَّجُلُ ، وَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ . كَذَا حَقٌّ كُلُّ هَمْزَةٍ إِذَا لَمْ تُرَدِّ التَّخْفِيفُ .

فَإِنْ أَرَدْتَ التَّخْفِيفَ نَحَوْتَ بِهَا نَحْوَ الْأَلْفِ ، لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ ، وَالْفَتْحَةُ مِنْ مَخْرَجِ الْأَلْفِ (١) . فَقُلْتَ : قَرَأَ يَا فَتَى .

وَالْمَخْفَفَةُ بِوَزْنِهَا مُحَقَّقَةٌ ، إِلَّا أَنَّكَ خَفَّفْتَ النَّبْرَةَ ، لِأَنَّكَ نَحَوْتَ بِهَا نَحْوَ الْأَلْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ :

• أَا نَ رَأَتْ رَجُلًا دَعْنَى أَضْرَ بِهِ (٢)

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٦٣ « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بوزنها محقة غير أنك تقسم الصوت ، ولا تقسمه وتختص ، لأنك تقر بها من هذه الألف » .

(٢) تَمَامُهُ : (رِبِ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مَفْسَدِ عَمَلِ) . وَاسْتَشْهَدْ بِهِ سَبِيحُهُ ج ٢ ص ١٦٧ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَخْفَفَةَ بِوَزْنِ الْمَحْقُوقَةِ . وَلَوْلَا ذَلِكَ لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ لِأَنَّ هَمْزَةَ نُونًا سَاكِنَةً فَلَوْ كَانَتْ هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ فِي حُكْمِ السَّاكِنَةِ لَاتَّقَى سَاكِنَتَانِ فِي الْحَشْوِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ إِلَّا فِي الْقَوَافِ

في وزنها أو حَقَّقَتْ / فقلَّت : أأن . وتحقيقها إذا التقتا ردىء جدًا ، ولكنني ذكرته ؛ $\frac{1}{100}$ لأُمثِّل لك .

فإن كانت قبلها فتحةٌ وهي مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو^(١) ؛ لَأَنَّ الضمة من الواو في محلّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : لَوَّم الرجل إذا حَقَّقَتْ . فإذا خَفَّفَتْ قلت : لَوَّم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء^(٢) . وذلك يثس الرجل . والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققةً ، إِلَّا أَن النبر بها أَقلَّ ؛ لَأَنَّكَ تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهي على ما وصفنا يُنَحَّى بها نَحَوَ الواو . وكذلك المكسورة يُنَحَّى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأما المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة^(٣) ؛ لَأَنَّهُ لا يجوز أن يُنَحَّى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسور ، أو مضموم ، لَأَنَّ الألف لا يكون ما قبلها إِلَّا مفتوحاً . وذلك قولك في جمع مِثْرَةٍ^(٤) من مَأْرَت بين القوم : أَى أَرَشْت بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت : مِيرَ ، تُخْلِصُهَا ياءً . ولا يكون تخفيفها إِلَّا على ما وصفت لك للعلّة التي ذكرنا .

= آن : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصدلت ، لأن رأيت رجلاً هذه صفة .

ورأت بمعنى أبصرت . والأمثى هو الذى لا يصير بالليل ، وجملة أضمر به حالة أو صفة ثانية لرجلا . أنظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأمثى من قصيدة في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت

المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فأنك تبدل مكانها ياء

في التخفيف وذلك قولك في المِثْر : مِير وفي يريد أن يقرئك : يقرئك » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) المِثْر بكسر الميم وسكون الهمزة ، اللحل والعداوة وفعله كنع .

١
١٥١

وإن كان ما قبلها مضموماً وهي / مفتوحة جعلت واواً خالصة^(١) والعلّة فيها العلّة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك في جمع جُؤنة^(٢) : جُؤن مهموز .
فإن خففت الهمزة أخلصتها واواً ، فقلت : جُؤن .

واعلم أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك في رأس ، وجُؤنة ، وذئب - إذا أردت التخفيف - : رأس ، وجُؤنة ، وذئب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخرج الهمزة إلّا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنّها تقلبها على ما قبلها . فتخلصها ياءً ، أو واواً ، أو ألفاً .

وكان الأخفش يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنّه ليس في الكلام ، أو قبلها كسرة ، فكان يقول في يستهزئون - إذا خففت الهمزة - : يستهزيون .

وايس على هذا القول أحد من النحويين^(٤) . وذلك : لأنّهم لم يجعلوها واواً خالصةً ، إنّما هي همزة مخففة . فيقوان : يستهزيون ، وقد تقلّم قولنا في هذا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً ، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك في التّودة : تودة ، وفي الجؤن : جون ، وتقول غلام وييك إذا أردت غلام أليك وإلّا منعتك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة » .

(٢) الجؤنة : الحقّة يحمل فيها الحل . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك فِدأس وبأس وقرأت : رأس ياس وقرات وإذا كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن : الجؤنة والبؤس والمؤمن ، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك الذئب والمثرة ذيب وميرة » .

في الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثأر : ما يكون لك عند من أصاب حبيبتك من الثرة ومن قال ثارققد أعطاً » بما قصد تحظقة من جملة من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفي ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لننمن وشيكا في ديارهم • الله أكبر يا ثارات عثانا

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أخطك ، ومن عند أملك . وهو قول العرب ، وقول الخليل » .

واعلم أنه ليس من كلامهم / أن تلتقي همزتان فصحقا جميعا ، إذ كانوا يحققون الواحدة .^١
 فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين
 الهمزتين . وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداها

فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة^(١) .

أما ما كان في كلمة ، فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة بالفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أوادم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى ، فقلبوا الهمزة ياء ، لأنها في موضع
 اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ، كما قلت في فاعل من يقول : قائل .
 فلما التقت الهمزتان في كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى^(٢) منهما وعلى
 ذلك قرأ / في قوله عز وجل (فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا)^(٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن .^١
 ١٥٣

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ)^(٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ، لأن
 ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن
 البدل لا يلزم إلا الثانية ، وذلك لأن الأولى يُلْفِظُ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمنع من
 التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة . . » .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون
 إحداها ويستقلون بتحقيقها . . كما استقل أهل المجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فصحقا . ومن
 كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك (فقد جاء أشراطها) - (وياذكريا إنا نبشرك)
 ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء أشراطها ، ويا ذكريا إنا . . وكان الخليل
 يستحب هذا القول فقلت له له ؟ فقال : إن رأيهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا
 الآخرة وذلك جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويلتا ألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عرب » .

(٣) محمد عليه السلام : ١٨ .

(٤) هود : ٧٢ ، وفيها قراءات كثيرة سبعة أنظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وغيث النفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقق في المميزين^(١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجريهما على الأصل ، وأخفف إن شئت استخفافا ، وإلا فإن حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هذه خطائيء ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا .

واعلم أن الهزمة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحلفها ، وتلقى حركتها / على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركا بحركة الهزمة^(٢) .

وإنما وجب ذلك ؛ لأنك إذا خففت الهزمة جعلتها بينَ بينَ ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبدلها بينَ بينَ ؛ كما لا تبدل ساكنا . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحلف الهزمة ، ومن أخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف (الله الذي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ)^(٣) وقوله (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ « وأما المميزان فليس فيهما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرب أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المتصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قاله العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق المميزين وأناس معه وقد تكلم ببعض العرب وهو رديء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ « واعلم أن كل هزمة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حلقها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ، ومن أبك إذا أردت أن تخفف الهزمة في الأب ، والأم ، والإبل . . ومثله في قولك في المرأة : المرة ، والكأفة الكفة . . وقد قال الذين يخففون (ألا يسجلوا لله الذي يخرج الخب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حلفت الهزمة ههنا ، لأنك لم ترد أن تم وأردت إخفاء الصوت » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) النمل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنما كانت اسأل فلما خففت الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحركت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مرأة كما ترى فأراد التخفيف قال : مرة فهذا حكمها بعد كل حرف من غير حروف اللين .

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإن فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول في جَيْئال : جَيْل . وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المد واللين .

وتقول في فَوَعَلَ من سَأَلْت : سَوَّأَلْ / فإن أردت التخفيف قلت : سَوَّل كما قلت في الياء .^١
١٥٥

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة . أو قبل الياء كسرة . تقول في اتبعوا أمره : اتبعوا أمره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي أمره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم^(١) .

لا تبالى أمفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا للمد ، أو كانت واو قبلها ضمة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه^(٢) وذلك نحو : خطيئة ، ومقرؤة ، فإن تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة : خطيئة ، وفي مقرؤة : مقرؤة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حوابة حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة ببنيات الأربعة وإنما هي كواو جدول ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فإنما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخفون يقولون : اتبعوا مره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي مره صارت كياء يرى حيث انفصلت ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناه وكانت مدة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياء أن كانت بعد ياء لا تخلف فحرك هذه الواو ، والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات ، والواوات ، وكرهوا أن يحملوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك لو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئا لا يجوز أن يتحرك أبدا ؛ لأنها للمد ، فهو بمنزلة الألف ، إلا أن الإدغام فيه جائز ، لأنه بما يندغم ، كما تقول : هدو ، ودق ، ومغزو ، ومرمى . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال^(١) وهي تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

^١/_{١٥٦} احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأن المدة قد صارت خلفا من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . وأولا المد لكأن جمع الساكنين: ممتنعا في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتباعا أمره فخففت - : اتبعوا أمره فتجعلها بين بين . وكذلك مضى إبراهيم ، وجزى أمه ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفا آخر .

وتقول في نبيء - إذا خففت الهمزة - : نبيء كما ترى . هكذا يجرى فيما لم تكن حروف ليننة أصليّة ، أو كالأصليّة .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب^(٢) :

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف ، لأنك لو حذفها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكر لك لتحولت حرفا غيرها فكروها أن يبدلوا مكان الألف حرفا وينيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . . »

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فإن العرب قد اخطفت فيه : فن قال النبأ قال : كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها نبيع . ومن قال أنبياء قال : نبيء سوء كما قال في عيد حين قالوا : أعياد عيد وذلك ، لأنهم أزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لمزت وذلك قولك : كان مسيلة نبوته نبوة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عتلا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البدل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلة وإنما هو من أنبأت . وقال أيضا في ج ص ١٧٠ « وقالوا نبيء ، وبرية فالزمها أهل التحقيق البدل وليس كل نحوها يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل رديء . » وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

همز النبي قراءة سبعة لنافع في جميع القرآن . في أتعاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيين والنبيين والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبأ . . .

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية ص ١٤٩ .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ يختار في النبي التخفيف . . .

أما من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطيّة فإنّه يقول : نُبّاك ، فيردّها إلى أصلها ، لأنّها قد خرجت عن فعيل ، كما قال :

يا خاتيمَ النّبّا، إنَّكَ مُرْسَلٌ بالحقِّ كلُّ هُدَى السبيلِ هُداكا^(١)

ومن قال : نبيّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عيد وأعياد ، وكقولك : أخذ في وخذ فيقول أنبياء ، كما يقول : تقى وأنقياء ، وشقى وأشقياء ، وغنى وأغنياء .

وكذلك جمع قَمِيل الذي على هذا الوزن .

وكذلك يقول/ من أخذه من قولك : نبا ينبو ، أى مرتفع بالله ، فهذا من حروف العلة ، $\frac{1}{107}$ فحقّه على ما وصفت لك .

وإن خُفِّضت الهمزة من قولك : هو يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ قلت : يجيئك ، ويسوءك ، تحرّك الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنّهما أصلا في الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنّه من أبي قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنّه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنَّان زيدا^(٢) .

فتقول : (آلَدَاكُنَّا تُرَابًا)^(٣) وتقول : (آأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)^(٤)

(١) خاتم بفتح التاء وكسرهما وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين) بفتح التاء اسم لالة كالطابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الألف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ ومن العرب ناس يخلطون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا التقيا ، وذلك أنهم كرهوا التاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشينان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة .

(٣) الرد - ه ، والفعل : ٦٧ ، وقراءة إدغال الألف بين الهمزتين سبعة (فيث النفع ص ١٤٠ . الانحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٤) المائة : ١١٦ - والقراءة أيضا سبعة . فيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذى الرّمة :

فياظبية الوغساء بينَ جُلاجلٍ وبينَ النّقا آنتِ أم أمّ سالمٍ^(١) ؟

وإنما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل في التصريف .

اعلم أنّ الهمزة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنّه لا أصل لها ، وإنما أتت بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدّم القول في هذا ، إلّا الألف التي مع اللام فإنّك تبدل منها مدّة مع ألف الاستفهام ، لأنّها مفتوحة ، فأرادوا ألاّ يلتبس الاستفهام بالخبر^(٢) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : آبنُ زيد أنت ؟ ، (آتَخَلَّنَاهُمْ سِخْرِيًّا أم زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ)^(٣) .

وألف (أَيْم) التي للقسم ، و(أَيْمُن) بمنزلة ألف^(٤) اللام : لأنّها مفتوحة وهي ألف وصل . فالعلة واحدة .

وكلّ ما كان بعد هذا فما ذكرناه دالّ عليه .

فإذا التقت الهمزتان بما يُوجبه البناء نحو بنائك من جئت مثل (فَعَلَل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك في الهمزتين إذا التقتا : من أنّه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذي منه الحركة ، وأنهما لا يلتقيان في كلمة واحدة فيُقرأ جميعا ، فتقول : جَيَّأى على وزن جَيَّعَى^(٥) .

(١) الوغساء : موضع بين الثعلبية والخزرجية ويقول ياقوت : أنها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالحاء غير المعجمة . النقاء ، الكتيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الظبية والمرأة فاستفهم استفهام شك مبالغة في التشبيه . آنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آنت هي . أنظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذي الرمة واستشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة في ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥ .

(٢) أنظر ص ٨٤ .

(٣) أنظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) أنظر ص ٨٥ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جَيَّأى وتقديرها جَيَّعَى كما ترى » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٨٨ « وتقول في فعلل من جئت وسؤرت جَيَّعَى وسؤاى فتبدل الهمزة الثانية ياء ثم تقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع / بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل $\frac{1}{109}$ قتل وقُتِل . وذلك قولك : رجل سَقَل وقد سُقِل فلان . ولا تفعل مثل ذلك في مثل جعفر ، وقِمَطِر ؟ .

فالجواب في هذا قد قلّمنا بعضه ، ونردّه هاهنا ونتمّه .

إنما التمت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علّم أنّهما عينا . ولولا ذلك لقيّل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنّت إذا قلت : قِمَطِر فاللام الأولى ساكنة ، فهلاّ وجب فيها وفي التي بعدها ما وجب في العينين ؟

قيل : من قبّل أنّ اللام لا تازمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هذا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قِمَطِرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قِمَطِر) قلت : (قَرَأَى) فاعلم^(١) ، تصحّح الياء / ، لأنّه لا تلتقي $\frac{1}{110}$ همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟ .

فإنّما ذلك ، لأنّك إذا قلبتها إلى حروف اللين كنت كما جرى أصله من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كانت واحدة منهما رابعة فصاعدا . أصليّة كنت أو زائدة ، فإنّما هي بمنزلة ما أصله ياء ، ألا ترى أنّ أغزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قولنا في هذا^(٢) . ونعيد مسائل الهمز مع غيرها بما ذكرنا أصوله في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٥٢ « وتقول في مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى » .

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أنَّ قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فجيئون قَرَيْتَ ، واجترَيتَ في معنى قرأتَ ، واجترأتَ .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصحَّ معرفته ، ولا رسم له عند العرب .
ويُجيز هؤلاء حلف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقولون في جمع برىء الذي هو بُرَأء على كريم وكرماء ، وبرأء على كريم وكرام .
 $\frac{1}{161}$ فهؤلاء الذين وصفنا يقولون / برأء فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برأء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنَّ فيما أبقينا دليلا على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شاك السلاح .

وليس ذا من ذلك في شيء ، لأنَّه من قال : شاك السلاح فإنَّما أدخل ألف فاعل ، وبعدها الألف التي في الفعل المنقلبة وهي عين ، فتحذف ألف فاعل ، لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون في مضارع قرَيْتَ ؟

فقالوا : أقرأ^(١) - فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنَّ من قلب الهمزة فأخلصها ياء لزمه أن يقول : يقرى ، كما تقول : رميت أرى ؛ لأنَّ فعل يفعل إنَّما يكون في حروف الحلق .

واو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة $\frac{1}{162}$ المخارج في غير الإدغام ؛ لأنَّها تنقلب في الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعلّة . فإنَّ فُعِلَ / هذا لغير علة فليفعَلْ ذلك .

(١) في الخصائص ج ٣ ص ١٥٢ - ١٥٤ « وحدَّثنا أبو عل قال : لقي أبو زيد سيويه فقال : سمعت العرب تقول : قرئت وتوضيت فقال له سيويه : كيف تقول في أفعل منه قال : أقرأ : وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيويه : فقد تركت ملهك أي لو كان الهدى قويا لزم أن تقول أقرى كرميت أرمى . وفي غزاة الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو عل : فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيويه ما لم يثبت في كتابه إلا حكايان أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه ، وهي : أن محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لقي أبو زيد سيويه فقال أبو زيد لسيويه : إني سمعت من العرب من يقول : قرئت ، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : أقرأ ، ويبنى أن تقول : أقرى . . . »

ولكن إذا اضطرَّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخلِّصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ يَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي^(١)
إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَجَاتٍ .

وقال الفرزدق :

راحتُ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَارَةً لَاهِنًاكَ الْمَرْتَعُ^(٢)

وقال حسان بن ثابت :

سألتُ هُذَيْلُ رسولَ اللَّهِ فاحشةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبِ^(٣)

فهذا إنما جاز للاضطراب ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى سألت : سلَّت أسأل مثل خِفَّتْ أخاف ، وهما يتساوآن . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهَضَ ، ووثب . فإنما هذا على ذلك لا على القلب . ولو كان / على القلب كان في غير سألت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حق هذا .

$\frac{1}{163}$

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من همزة واجيء للضرورة .

وجأت الوتد : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة في الرأس . الفهر : الحجر مله الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الوتد يقاع مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والقو عند العرب يستعملان في السير أى وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزارعة : مئادى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هيرة الفزاري فهجاهم ودعا على قومه بأن لا يهتأوا النعمة بولايته . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨ : وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغة سلت أسأل مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره . . والسبيل في الروض

الألف ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ رأى خالف فيه سيويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

هذَابَاب

ماكانت على فعلى مما موضع العين منه ياء

أما ما كان من ذلك اسماً فإن ياءه تُقلب واواً ؛ لضمّة ما قبلها . وذلك نحو قولك : الطوبى ، والكوسى . أخرجوه بالزيادة من باب يبيض ونحوه .

فإن كانت نعناً أبدلت من الضمّة كسرة ؛ لتثبت الياء ؛ كما فعلت فى يبيض ، ليفصاوا بين الاسم والصفة ، وذلك قولهم : (قِسْمَةٌ ضِيْزَى^(١)) ، ومِشْيَةٌ حِيَكَى . يقال : هُوَيْحِيَك فى مِشْيَتِهِ ، إذا جاء يتبختر . ويقال : حاك الثوبَ ، والشَّعَرَ يحوكه .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون هذا (فِعْلَى) ؟

قيل له : الدليل على أنه (فُعْلَى) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الْفَاءِ أَنَّ (فِعْلَى) لا تكون نعناً ، وإنما تكون اسماً ؛ نحو مِعْزَى ، وِدْقَلَى^(٢) ، و(فُعْلَى) يَكُونُ نَعْنَاءً كَقَوْلِكَ : امرأةٌ حُبْلَى ، ونحوه .

فإن قال قائل : من أين زعمت أن الطوبى ، والكوسى اسمان^(٣) ؟

فمن قِيلَ أَنَّ هذا البناء لا يَكْمُلُ نَعْنَاءً / إِلَّا بِقَوْلِكَ : من كذا . تقول : هذا أَفْضَلُ من زيد ، وهذه أَفْضَلُ من زيد ، فيكون (فُعْلَى) للمؤنث والمذكر ، والاثنين والجمع ، على لفظ واحد .

فلماذا قلت الأَفْضَلُ والفُضْلَى ، ثَنَيْتُ وجمعت ؛ كما فصلت بين المؤنث والمذكر . ولهذا باب يفرد مستقصى فيه مسائله^(٤) .

(١) النجم : ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ هـ هذا باب ماقلب فيه الياء واواً وذلك فعل إذا كانت اسماً وذلك الطوبى ، والكوسى ؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ؛ فأجريت مجرى الأسماء التى لا تكون وصفاً وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فعل منها يبنى يبيض وذلك قولهم : امرأة حكي ويدل على أنها فعل أنه لا يكون فعل صفة ومثل ذلك (قِسْمَةٌ ضِيْزَى) فإنما فرقوا بين الإسم ، والصفة فى هذا كما فرقوا بين فعل اسماً ، وبين فعل صفة فى بنات الياء التى الياء فحين لام . . . هـ .

(٤) باب مسائل الفعل مستقصاة فى الجزء الثالث .

فلما ذكرت لك جرت مَجْرَى الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصله اسما وصفة .

فأما الاسم فتحو قولك : القَوَى ، والسُودَى^(١) تأنيث قولك : هذا أسود منه ، وأقول منه ، لأن هذا إذا رد إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنما لزم الكسر في (فعل) مما كان من الياء ، ألا ترى أنك تقول في جمع أسود : سُد ، خلافا لأبيض وببيض . فكذاك تسلم الواو من هذا اسما ، وصفة^(٢) .

(١) منع الصجب من الألوان والميوب في الجزء الرابع ص ٩١ من الأصل كما سيأتي ويجوز أن يكون أسود منه من السادة فلا يكون في كلامه تعارض .
(٢) أنظر الكامل ج ٣ ص ١٤٨ .

هذَابَاب مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى وَفَعْلَى

من ذوات/ الواو ، والياء اللتين هما لآمان

$\frac{1}{160}$

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّ يَاءَهُ تُقْلِبُ وَاوَا إِذَا كَانَ اسْمًا ، وَتُتْرَكُ يَاءٌ عَلَى هَيْئَتِهَا إِذَا كَانَ نَعْتًا .

فَأَمَّا الْأَسْمُ فَالْفَتْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالرَّغْوَى ^(١) .

وَأَمَّا النِّعْتُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَدِيًّا ، وَرِيًّا ، وَطِيًّا .

وَلَوْ كَانَتْ (رِيًّا) اسْمًا لَكَانَتْ رَوِيًّا . وَذَلِكَ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تُقْلِبُ اللَّامَ وَاوَا ، وَالْعَيْنَ وَاوَا ، لِأَنَّهَا مِنْ رَوِيَتْ . فَتَلْتَقِي الْوَاوَانِ فِيصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلٍ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَإِنَّكَ لَا تَغْيِرُهُ اسْمًا وَلَا صِفَةً .

تَقُولُ فِي الْأَسْمِ : دَعْوَى ، وَعَلْوَى .

وَالصِّفَةُ مِثْلُ شَهْوَى . وَإِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي هَاهُنَا عَلَى أَصْلِهَا ، كَمَا جَرَتْ الصِّفَةُ مِنَ الْيَاءِ عَلَى أَصْلِهَا .

وَأَمَّا الْأَسْمُ فَلَا تُقْلِبُ مِنَ الْوَاوِ ، لِأَنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ غَلِبَتْ الْوَاوُ عَلَى بَابِهِ ، فَإِذَا أُصِيبَتْ الْوَاوُ لَمْ تُغَيَّرْ ، لِأَنَّ الْيَاءَ تَنْقَلِبُ إِلَى الْوَاوِ ^(٢) .

(١) فِي الْأَسْلِ الدَّعْوَى الْمَشْهُورُ أَنَّ (دَعَا) وَآوَى لِلَّامِ ، وَذَكَرَ الْقَامُوسُ أَنَّ دَعَيْتُ لَفَةً فِي دَعَوْتُ ، وَذَكَرَ اللِّسَانُ الْحَدِيثَ : « أَلَى أَدْمُوكَ بِمَعَايَةِ الْإِسْلَامِ » . وَأَرْجَحُ أَنَّ تَكُونُ الدَّعْوَى مَحْرُوقَةً فِي سِيَوِيهِ وَالْمُقْتَضَبُ عَنْ (الرَّعْوَى) لِأَنَّهَا ذَكَرَا دَعْوَى فِي الْوَاوِ اللَّامِ بِهَذَا . وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي فِي ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٨٤ « هَذَا بَابٌ مَا تُقْلِبُ فِيهِ الْيَاءُ وَاوَا لِيُفَصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَسْمِ . . وَذَلِكَ فَعْلٌ إِذَا كَانَتْ اسْمًا أَبْدَلُوا مَكَانَهَا الْوَاوَ ؛ نَحْوُ الشَّرْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالدَّعْوَى . وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً تَرَكُوهَا عَلَى الْأَسْلِ ، نَحْوُ صَدِيًّا ، وَخَزِيًّا ، وَرِيًّا وَلَوْ كَانَتْ رِيًّا اسْمًا لَقُلْتُ : رَوِيًّا ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَهْدِلُ وَاوَا مَوْضِعَ اللَّامِ وَتَثْبِتُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ .

وأما ما كان من هذا الباب على / (فُعَلَى) فَإِنَّ واوه تَنْقَلِبُ ياءً إذا كان اسماً ؛ كقولك : الدنيا ، $\frac{1}{166}$ والقُضْيَا .

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .
وذوات الياء لا تتغير هاهنا ؛ كما أَنَّ ذوات الواو لا تتغير في (فُعَلَى) . فعلى هذا يجرى التصريف في هذه الأبواب (١) .

وأما قولهم : القُصْوَى فهذا إنما نذكره مع قولهم : الخَوْنَةُ ، والمَحَوَكَةُ .

و : قد علمتَ ذلكَ بناتِ أَلْبِيَةِ (٢)

وَحَيَوَةٌ ، وَضَيَوَن (٣) . وغير ذلكَ مما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

= وأما فعل من الواو فعل الأصل : لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء ، وإن كانت اسماً ثبتت ، لأنها تنقلب على الياء فيما هي فيه أثبت وذلك قولك : شهِوى ، ودَعوى . فشهِوى صفة ، ودَعوى اسم .
وانظر تصريف المازى ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعل من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء في فعل فأدخلوها عليها في فعل ، كما دخلت عليها الواو في فعل لتكافأ وذلك قولك : الدنيا ، والمَلْيَا ، والقَصْيَا وقد قالوا القُصْوَى فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالالف واللام فإذا قلت : فعل من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يحى على الأصل إذ قالوا : القُصْوَى فأجروه على الأصل وهو اسم . .

وتجرى فعل من بنات الياء على الأصل اسماً ، وصفة ؛ كما جرت الواو في فعل صفة واسماً على الأصل .

وأما فعل منها فعل الأصل صفة واسماً . تجرهما على القياس ؛ لأنه لو تقي ما لم تتبين تغييراً منهما .

وانظر تصريف المازى ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ على فك الإدغام في الياء للضرورة ، ولم يتكلم عنه الأعم . وفي المنصف ج ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عائدة على الحى وروى الياء على وزن أفعله ولاذكره المازى في ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى (الب) وفي اللسان : بنات البب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأبى له ذلك بنات البب . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٩٢ ، وسعيد المبرد ذكره في الجزء الثاني .

(٣) الضيئون : السنور الذكر ، وشلوذه من وجهين : صفة الواو ومجيئه على فيمل بفتح الميم وهو بناء يخص به الصحيح .

هَذَا بَاب

المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين

نقول : إذا بنيت (فُوعِلَ) من سرت : سُورَ .

فلن قال قائل : هلا ادغمت الواو في الياء ، كما قلت في لِيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لأنها من لويت يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقتا والأولى منهما ساكنة ، أن تقلب الواو إلى الياء ، وتلغم إحداهما في الأخرى ، فأمَّا ما كان من هذا ياؤه / بعد واوه فنحو : لَوِيَّتْهُ ، وشَوِيَّتْهُ لِيَّة ، وشَيَّا إِنَّمَا كَانَا لَوِيَّة ، وشَوِيَّا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرِيي) فاعلم إِنَّمَا هو مَرْمُؤِي ؛ لأنَّ اللام ياء وقبلها واو مَفْعُول .

وأما ما كانت الياء منه قبل الواو : فنحو سَيِّد ، وَمَيَّتْ^(١) ؛ لأنه في الأصل سَيِّود ، ومَيِّوت .

فإذا قال : فلم لم يكن في (سُورِ) مثْلُ هذا ؟

فالجواب في ذلك أَنَّ واو (سُورِ) مدَّة ، وما كان من هذه الحروف مدَّة فالإدغام فيه محال ، لأنه يخرج من المدِّ ؛ كما أَنَّ إدغام الألف محال^(٢) . والدلائل على أَنَّ هذه الواو مدَّة أَنَّها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « باب ما تقلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي تدان مغارجهما لكثرة استعمالهما وإيهامهما حل السننهما فلما كانت الواو ليس بينهما وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك في فيعل : سيد ، وصيب وإِنَّمَا أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعتل . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « وسألت الخليل عن سور ، وبوع ما منهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإِنَّمَا صارت للضمة حين قلت : فعمل ألا ترى أنك تقول : سائر ، ويساير فلا تكون فيهما الواو وكذلك تقول نحو تبوع ، لأن الواو ليست بلازمة وإِنَّمَا الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . . لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهنزة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهي في سور أجدر أن يلحوا ؛ لأن الواو تفارقها . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنها كانت سَايَر ، فلما بنيت الفعل بناء ما لم يُسم فاعله قلت :
سُوِيَر قالوا غير لازمة .

ولو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قُوُول) ، فلم تدغم . والعلة في هذا ، العلة فيما قبله ؛
لأنها بدل من ألف قَاوُل .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثم نعود إلى المسائل إن
شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحدهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء $\frac{1}{168}$
فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنك إذا التقت حرفان من
غير المعتلّ فإنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قولك في وَتَد :
(وَدَا) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَطْلِم) ، فتدغم الظاء في الطاء . وكذلك (ذهب طلحة) تريد :
ذهبت طلحة ، تقلب التاء طاء .

ومثل ذلك (أَحَت) ، تريد : أحلت ، فتدغم الدال في التاء . (أَنَفَت) تريد : أَنَفَذْتُ ؟
قيل : الجواب في هذا : أنه إذا التقت الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع
من إدغام الأول فيه أدغم فيه .

وإن كان الأول أشدّ تمكُّناً من الذي بعده ، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه ، لم يصلح
إلا قلب الثاني إلى الأول .

فمن ذلك حروف الصغير وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنها لا تدغم فيها جاورها من
الطاء ، والتاء ، والدال^(١) .

ومجاورتهم إياها أنهن من طرف اللسان ، وأصول / الثنايا العلى ، وحروف الصغير من طرف $\frac{1}{169}$
اللسان ، وأطراف الثنايا ، ولهنّ انسلال عند التقاء الثنايا ، لما فيهنّ من الصغير ، وتجاورهنّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغم في هذه التي أدغمت فيهنّ ، لأنهن من حروف
الصغير ومن أُنْدَى في السمع » .

الظاء ، والذال ، والثاء^(١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إِلَّا أَنَّ هذه الحروف يلصق اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف التَّفْث وإذا تَفَقَّدَتْ ذلك وجدته .

ومعنى التَّفْث : النفخ الخفي .

فالصاد وأختاها لتُمَكِّنَهْنَ لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتدغم الستة فيهن . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التقى حرفان أحدهما من هذه الستة ، والآخر من حروف الصغير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصغير^(٢) .

تقول في (مُفْتَعِل) من صيرت - إذا أردت الإدغام - : (مَصِير) ، وفي مُسْتَمِع : (مُسْمِع) ، وفي مزدان ، ومزاجر ، مُزَان ، ومُزَجِر .

فكذلك الباء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الباء ، لِأَنَّ الباء من موضع أكثر الحروف ^١/_{١٧٠} وأمكنها / والواو مخرجها من الشفة ، ولا يَشْرُكُهَا في مخرجها إِلَّا الباء ، والميم فأنما الميم فتخالفها ؛ لمخالطتها الخياشيم بما فيها من الغنة ؛ ولذلك تسمعهما كالتون .

وبالباء لازمة لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لِأَنَّ الواو تهوى من الشفة المضم ؛ لما فيها من اللين حتى تتصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الباء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لِأَنَّهُ يوضح لك ما قلنا مبيناً .

وليست الواو كالفاء ؛ لِأَنَّ الفاء لا تخلص للشفة ، إنما مخرجها من الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠٤ « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا يخرج الظاء ، والذال ، والثاء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٩ « والطاء ، والتاء والذال ، يدغمن كلهن في الصاد ، والزاي ، والسين لقرب المخرجين . . . وكذلك الظاء ، والثاء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أشوات ، وهن من حيز واحد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا المل يخرج الفاء » .

فليذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ، كما وصفت لك في واو (سُوِيرَ) ؛ لأنها منقلبة من ألف ساير .

وَأَمَّا واو مَغْزُورٌ وَمَرْمِيٌّ ، فليست واحدة منهما منقلبةً من شيء ، إنما هي واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلة لم تدغم وقبلها ضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : ظلموا واقداً فلا تدغم^(١) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلموا . وكذلك أغزى ياسرا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمة ما قبل الواو .

$\frac{1}{171}$

واو كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يجز إلا الإدغام في المثليين ، ولم يمكنك إلا ذلك .

تقول : رموا واقداً ، واختى ياسرا .

فإن قلت : فما بالك في اختى واقداً ، ورموا ياسرا لا تدغم ، والأول منهما ساكن وقد تقدّم الشرط في الواو والياء ؟
فإنما قلنا في المتصلين .

فإنما المتصلان فإيس ذلك حكمهما ؛ لأنك في المنفصلين - إذا تباربت الحروف - مخير .
وَأَمَّا في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأنّ الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف للذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقداً ، واظلمى ياسرا ، وينزوا واقداً ، وهذا قلبي ياسر لا تدغم ، وإنما تركوا المدحله حاله في الانفصال ؛ كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قائل فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة . .
وإذا قلت وأنت تأمر : اخشى ياسرا ، واخشوا واقداً أدغمت ، لأنهما لهما بحرف مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك : احسد داود ، واذهب بنا . . . »

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سُوير) .

قد تقدّمنا في القول أنّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ، كما أنّ الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

ولنّما استحال الإدغام في الألف ، لأنّها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ولا يلتقى ساكنان .

ويعدّ فإنّ لفظها وهي أصلية لا تكون إلّا مدّة ، والمدّ لا يكون مدغما ، واورمت ذلك في الألف لنقلتها عن لفظها . 1/172

فتقول : قد قوّل زيد ، وبُوبع لا غير ذلك .

وكذلك رؤيا إذا خففت الهمزة وأخلصتها واوا ، لأنّ الهمزة الساكنة إذا خففت انقلبت على حركة ما قبلها .

ولم يجر في هذا القول أن تدغما ؛ لأنّها مدّة . ولأنّ أصلها غير الواو ، فهي منقلبة كواو سُوير .

وأما من قال : رُيا ورُية^(١) ، فعلى غير هذا المذهب ، ونذكره في بابه إن شاء الله .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (أَقَوَّل) من القول لقلت : أَقَوَّل ، ومن البيع : ابْيَيْعَ وكان أصلها : ابْيَوَّع ، فأدغمت الواو في الياء التي بعدها^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم : كروية ، ورويا ، ونوى لم يقلبوا ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريا ورية فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل له كما قلبت ولو ليلة وأصلها لوية » .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل أغودن من البيع : ابْيَيْع والأصل ابْيَوَّع ولكنها قلبت الياء التي بعدها كما قلبت وأولية وأصلها لوية » .

ومن قلت أقول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة في التي بعدها . « وانظر ص ٢٤٣ - ٢٤٤ من تصريف المازني أيضا » .

وسألق للبزد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أبويع ، واقوويل . ولا يجوز الإدغام ، لأن الواو الوسطى مدّة^(١) .

فأما عَنُو ، ووَلِي ، فالإدغام لازم ؛ لأن الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (احمار) من الحوة : احووت الفرس / ، واخووى الرجل . وإنما أصل (احمار) ^١/_{١٧٣} احمارر ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكنت الراء الأخيرة تقول : احماررت^(٢) ، ولم يحمارر زيد .

فعلى هذا تقول : احوأوت ، واخوأوى زيد .

فإذا قلت : يخوأوى لم تدغم ؛ لأن الياء ساكنة ، والواو متحركة .

وإنما يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأول .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : اخووى في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأن الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احميرار : اخوياً؟ وأصلها اخوياء ، فتدغم^(٣) هلاً تركبت الياء مدّة ؟

فمن قبل أن المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرفه .

فالملحقة في هذا الباب ، والزائدة لغير الإلحاق سواء في قول النحويين .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٥ قال أبوعمان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : أبويع فلم تدغم ؛ لأن الواو مدّة فهي بمنزلة الألف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما أفعال من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احووت الشاة ، و احوأوت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والعين بمنزلة الياء في أفعال من عورت » . وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احوأوت فالمصدر احوأاء ، لأن الياء تنقلبا ؛ كما قلبت واو أيام » . وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر أفعال من الحوة احوأاء تنقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم تنقلب لها اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حوت الواو ياء » . قال أبو الفتح قوله تنقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الأعلى أنه يريد أنك تنقلب الواو الوسطى في احوووى التي انقلبت من الألف في احوأوت ياء . . .

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أَفْعَلْتُ) من اليوم في قول من قال : أَجَوَدْتُ ، وَأَطْيَبْتُ
قلت : أَيْمْتُ^(١) ، وكان الأصل : أَيْمْتُ ، ولكن انقلبت الواو الياء التي قبلها ، كما
فعلت في سَيْد .

$\frac{1}{174}$ فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، أو تكلَّمت بمضارعه قلت / في قول الخليل :
(أَوِومَ) ، لأنَّ الياء منقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة ، وإن كانت أصلية ؛ لأنَّها
منقلبة ، كما انقلبت واو سُويَرٍ من ألف صايرٍ . فقد صارت نظيرتها في الانقلاب .
وتقول في مُؤيسَ فيمن خفَّفَ همزة : مُويس ، فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ ، وفي مِيَالٍ وهو مِفْعَلٌ
من وآلت : مِيال ، فلا تجعلها كالواو في خطيئة إذا قال : خطيئة إذا خفَّفَ همزة .

والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصولَ على منهاج الزوائد فيقولون : أَيْمٌ ؛
لأنَّها أصلية ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنَّ المدَّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مِفْعَلٍ) من وآلت : مَوَلٌ إذا خفَّفوا همز . والأصل مِيَثَلٌ ، فطرحوا حركة همزة
على الياء فلما تحركت رجعت إلى أصلها ؛ لأنَّها من واو وآلت ، كما رجعت ولو ميزان إلى
أصلها في قولك : موزين .

$\frac{1}{175}$ ويقول النحويون في مُؤيسَ إذا خفَّفوا همزة : مُيس / ؛ لأنَّهم طرحوا حركتها على الواو ،
فسقطت همزة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحركت ؛ لأنَّه من يَمُست . فهذا قول النحويين .
وهو الصواب والقياس^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ هـ وسأله كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ،
وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو وهنا ؛ كما قلبها في أيام وكذلك قلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فإذا قلت أفعل
وفعل ويمن قلت : أووم ، يوؤم ، ومؤوم . . . وفي أصل المقتضب : من النوم عرفا .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥ - ٣٨ والخصائص ج ٣ ص ١٦ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٨ هـ قال أبو حنيفة : وما ينبغي أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعوا على
خلقة مفعول من يست مؤس إذا خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلحقون حركة همزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت .
ومثل ذلك مفعول من وآلت ميثل فإذا خففوا قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقيئون هذا أجمع . وينبغي أن يكون على مذهب
الخليل لا تلقى عليها الحركة وتكون همزة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يوم -

ولو بنيت من القول (فَعَل) أو من البيع لقلت : قَوْل ، وَبَيْع . فإن بنيته بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْل ، وَبَيْع ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَل) من أويت إذا أمرت : أي يارجل ، وللاثنتين : أيويا ، وللجمع : أيؤوا ، وللنساء : أيوين ، كما تقول من عويت .

فالياء مبدلة من الهزمة ، ولا يلزمك الإدغام ، لأنَّ الألف ألف وصل ، فليس البدل لازماً للياء ؛ لأنَّ أصلها الهمز^(١) .

ولكنك لو قلت مثل (إوْزة) من أويت لقلت : إيْاة ، فاعلم .

وكان أصلها إئوأة ، فلما التقت الهزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة ويعلوها واو ، فقلبت لها ؛ لأنَّ الياء ساكنة / ،
^{١٧٦} ولم تجعلها مدًا ، لأنَّه اسم ، وقد تقدّم قولنا في هذا في باب عدو ، وولي ، ونحوه^(٢) .

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُوي ، لأنَّك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهزمة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعْلول) احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعْلول فقلت : وُوي .

= من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يرقن إذا أبدلت بمزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والملحق ، والزائد مجرى مجرى واحد هو خلاف ملحق الناس ، وانظر شرح ابن جني .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ : تقول إذا أمرت من (أوى) : أيوكا تقول اشو وللاثنتين : أيويا : كما تقول : اشويا ، وللجمع : أيؤوا ، كما تقول : اشؤوا وللنساء : أيوين كما تقول : أشوين .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو في أيو وأيويا ونحو ذلك قبلها ياء ساكنة وهلا قلت كما قلت في سيد وصحت فالجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من هزمة أوى . » أبدلت لوقوع هزمة الوصل قبلها فهي غير لازمة .

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ : قوله في مثال أوْزة من أويت آية وأصلها أنوية فأبدل الهزمة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أييه ، ثم إلى آية . وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول إلى أنوأة ثم إلى أيروأة ثم آية ففرقت للعمل في هذا الوجه ، ولم تواله كما واليته في الوجه الأول . . .

وانظر شرح الشافعية لرضي ج ٣ ص ٩٣ ، ٢٩٩ وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١ .
 وقلب الهزمة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

والأصل وُؤْيُوى ، فقلبت الواو ياء ، للياء التى بعدها ، وضمت الواو الأولى لمثال
فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (سُوَيْر) ،
ولكن الأسماء لا تنصرف . وقد مضى القول فى هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرِيئٌ إنما هو مَفْعُولٌ من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوى
فأدغمت . فكذاك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حيث لقلت : هذا مكان مَخِيئٌ فيه .

وكان الأصل : مَخِيئُوى ، وكذلك مَشْوِئٌ ، وكان / - الأصل مَشْوِوى ، لأن العين واو 1
177
بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التى هى لام الفعل .

ولو قلت مثل (فَعَالِيل) من زميت لقلت : رَمَائِي^(١) فاعلم . لم تغير ، لتباعد الألف من
الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة فى الياء التى هى لام .

فأما مثل طويل ، وقويم ، وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ، لتحرك الحرف الأول
من المعتلين . ونبين هذا بأكثر من هذا التبيين فى باب مسائل التصريف إن شاء الله .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من زميت فرمائي ، والأصل رمائي ، ولكنك هزوت ، كما هزوت فى راية .
وآية حين قالوا : رائى ، وآتى فأجره مجرى هذا حيث كثرت الياحات بعد الألف . . ومن قال رلوى فجعلها واوا قال رملوى
ومن قال : أمي وقال : آبي قال : رمائي فلم يغير » .

هذاباب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيَّيت فقلت : حَيَّيَ يا فتى فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيَّيَ فيه .

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / - $\frac{1}{178}$ للعتل ، نحو : رَدَّ ، وكرَّر .

وأما ترك الإدغام ، فلأنها الياء التي تعتل في يَحْيَى ، وَيُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ، ألا ترى أنك تقول : هو يُحْيِي زيداً ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ، وقد فسرت لك من اتصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يغني عن إعادته^(١) .

ومن قال : حَيَّ يافتي قال للجميع : حَيَّوا مثل : رَدَّ ، وردُّوا ، لأنه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيَّيَ فبيّن قال : حَيَّوا للجماعة . وذلك ، لأن الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضيُّ ، يافتي ، ولا هو قاضيُّ .

وكان أصلها حَيَّيُّوا على وزن علموا ، فسكّنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / - بهما جميعاً . $\frac{1}{179}$

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد حَيَّيَ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد حَيَّيَ بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة . وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأنفال ٤٢ والقراقران سبعتان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل في الإدغام :

عَبَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتَ بَيِّنَتَهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارَسَ كَهْمَسٍ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا^(٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّ زيدا ، ولن يُحَيِّ أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنَّما تدخل للنصب . وإنَّما يلزم الإدغام بلزوم الحركة^(٣) . وكذلك قول الله عز وجل (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) ^(٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فُعِلَ) من حَيَّيت على قول من بيَّن قلت : قد حَيَّي في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّ في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّ ، فأبذل من الضمة كسرة ؛ للياء التي بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا ، اسما كان أو فعلا . تقول : قرنُ آلوي وقرون لي ، وإن شئت قلت : لي ؛ والأصل الضم . وإنَّما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / - أفعل (فُعِل) ، إذا كان (أفعل) نعنا ؛ نحو أحمر وحمر ، ولكنَّ الكسر في هذا أكثر لخفته .

وكذلك ما كان على (فُعول) كما اعتلت لامة ، تقول : ثُدَي ، وعُصَي ، وإن شئت قلت : ثُدَي وعُصَي ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمُّ الأصل ؛ لأنَّ البناء (فُعول) .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وصف قوماً يخرقون في أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحامة وتقريطها في التهدي لبيثها لأنها لاتخذ عشها إلا من كسار الأعواد . وفي المثل . أخرج من حامة .

والبيت من قصيدة لعبد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل هو من الخوارج . الكامل ج ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبي حنيفة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهس) .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٨ وإذا قلت : يحيى أو مى ثم أدركه النصب فقلت : رأيت معيياً ، ويريد أن يحييه لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ولكنك تحق ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت ؛ كما بينت حيى والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) . . .

(٤) القيامة : ٤٠ .

فَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَلَا تَبْدُلُ كَسْرَةَ لُحْفَةِ الْفَتْحَةِ ، نَحْوُ : وَلَيْ ، وَعَدِي . وَكَذَلِكَ (لَبًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ^(١)) .

فَإِذَا ثَنَيْتَ (أَفْعُوْعِلَ) مِنْ حَيِّتٍ لَقَلْتَ فِي قَوْلٍ مِنْ لَمْ يَدْغَمَ : قَدْ أَحْيُوِيَا فِي هَذَا ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ أَدْغَمَ : أَحْيُوِيَا^(٢) فِيهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ لِلإِدْغَامِ ؟ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي أَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ يَقَعُ بَعْدَهُ السَّاكِنُ الْمَدْغَمُ ؛ لِأَنَّ الْمَدَّةَ عَوْضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَأَنَّكَ تَعْتَمِدُ عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمَدْغَمِ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ اعْتِمَادَةً وَاحِدَةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : دَابَّةٌ ، وَشَابٌّ ؛ وَتُمَوِّدُ الثَّوْبَ ، وَهَذَا بَرِيدٌ أَوْ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَنَحْنُ ذَاكِرُو مَا تَلَقَّيْنَا لَامَهُ ، وَعَيْنَهُ / - عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ عِلَلِهِ مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ ^١/_{١٨١} نَرْجِعُ إِلَى الْمَعْتَلِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

إِذَا قُلْتَ : (فَعِلَ) أَوْ (فَعَلَ) تَمَّا عَيْنُهُ وَلامُهُ سَوَاءٌ فَكَانَ الْحَرْفَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُكَ أَنْ تَسْكُنَ الْمُتَحَرِّكَ الْأَوَّلَ ، فَتَدْغِمُهُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ التَّبَايُنُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَدٌّ ، وَفَرٌّ ، وَعَضٌّ ، وَرَدُّوا ، وَفَرُّوا .

فَإِنْ سَكَنَ الثَّانِي ظَهَرَ التَّضْعِيفُ . وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ ، فَإِنْ أَسْكَنْتَهُ جَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ .

لِلَّذَلِكَ تَقُولُ : رَدَّدْتَ ، وَفَرَّرْتَ ، وَتَقُولُ : لَمْ يَرُدُّدَنَّ ، وَلَمْ يَفَرِّرَنَّ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ نُونِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا ؛ لِمَا قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَكَذَلِكَ مَا قَبْلَ الثَّانِي إِذَا غَنَى بِهَا الْمُتَكَلِّمُ نَفْسَهُ ، أَوْ مُخَاطَبَهُ^(٣) .

(١) النِّسَاءُ : ٤٦ .

(٢) بِالْأَصْلِ أَحْيَوَى وَالصَّوَابُ أَحْيَوِيَا بِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ .

(٣) فِي نَبِيَوِيهِ ج ٢ ص ١٦٠ هـ وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَغَيْرُهُمْ يَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلنِّسَاءِ : أَرَدَدْنَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّالَّ لَا تَسْكُنُ هُنَا لِأَمْرِ وَلَا نَهْيٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ قَبْلَ نُونِ النِّسَاءِ لَا يَسْكُنُ لِأَمْرِ وَلَا نَهْيٍ يَجْزِمُ أَلَّا تَرَى أَنَّ السَّكُونَ لَازِمٌ لَهُ فِي حَالِ النِّسَاءِ وَالرَّفْعِ . . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَدَّدْتَ ، وَمَعْدَتُ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَبْنَى عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، كَمَا بَنَى عَلَى النُّونِ وَصَارَ السَّكُونُ فِيهِ بِمِزَانَةِ مَانِيهِ نُونِ النِّسَاءِ . . .

وتقول : رُدًّا لا غيرُ ؛ لأنَّ الثانية تتحرَّك .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخير إن شئت قلت : اردُّدْ ؛ كما تقول : أقتل . وتقول : إغْضُضْ ؛ كما تقول : إذهب . وتقول : إفرِّرْ ؛ كما تقول : إضربْ . وهذا أجود الأقاويل^(١) .

١ / - وقد يجوز أن تقول : فِرٌّ ، رُدٌّ ، غُضٌّ^(٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُلْ) فأنت في تحريكه مخير : يجوز فيه الوجوه الثلاثة : تقول : غُضُّ يا فتى ، وَغُضُّ ، وَغُضُّ .

أما الكسر فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين .
وأما الضم فلا إلتباع . وأما الفتح فلأنه أخف الحركات ؛ لأنك إنما تحرك الآخر لالتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفته ، ولإلتباع . وجاز الكسر لما ذكرت لك^(٣) .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : للإلتباع ، ولأنه أصل التقاء الساكنين . وجاز الفتح لخفته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك اللام قبله ، لأنه لا يلتقي ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجتر ، وإن تضار ، أضر ، وأن تستمد استمد . .

وأما بنو تميم فبدغمون المجزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه إن كان مكسوراً فأكسره ، وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه ، وإن كان قبل اللام التي تلي عليه الحركة ألف وصل حلقها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما احتجج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . »
انظر الكامل ج ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فضمه وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مكسوراً فأكسره . وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر يافى ، واطمن ، واستد ، واجتر ، واحسر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفاً فهي أجدر أن تفتح . »

وإنما جاز في هذا ما لم يجر فيا قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما سکن للجرم ، وليس السكون لازماً له ، لأنك لو ثنيته أو جمعته أو أنثته ، للزمته الحركة ، نحو : رُدّا ، وردّوا ، وردّى .

وكذلك إن أدخلت فيه النون . الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكناً لا اتصل بإيه الحركة ،
فلما كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا في ذكره .
١
١٨٣

فإن لقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر^(١) .

ولا أراه إذا حرّك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك :
رُدّ الرجل ، وغضّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما
كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بلغت ولا كِلَابًا^(٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

دُمُ الْمَسَاكِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّسْوَى والعيشَ بعد أولئك الأيام^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ فإن جثت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان في الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك . فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً . . . ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان . . .

(٢) استشهد سيبويه بالشطر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعم . نعيم بالتصغير : أبو قيلة . يقال غَضَّ طرفه وصوته . وغَضَّ من طرفه وصوته .

والبيت بحرير بهجو الراعي الفيرى من قصيدته في ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزائن ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية ص ١٦٣ - ١٦٧ والكمال ج ٤ ص ٥ .

(٣) ساقه الزمخشري شاهداً على أن أولئك يستعمل في العقلاء وغيرهم وروى الأقوام بدل الأيام . والبيت بحرير في هجاء الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشف ص ٢٨٤ ، والكمال ج ٤ ص ٥ .

١ / فَعَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ مَجْرَى هَذَا الْبَابِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الْمُضَافَةِ ،
١٨٤
ثُمَّ ذَكَرْنَا ذَا . وَنَعُودُ إِلَى اسْتِقْصَاءِ مَا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .



اعلم أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْأَفْعَالِ مَا تَكُونُ عَيْنُهُ يَاءً وَلَا مَهْ وَآوًا^(١) ، وَلَكِنْ تَكُونُ عَيْنُهُ وَآوًا ،
وَلَا مَهْ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ : شَوَيْتَ ، وَآوَيْتَ ، وَطَوَيْتَ . وَيَلْحَقُ بِهِ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَلَا مَهْ وَآوِينَ ،
لأنَّهُ يُبْنَى عَلَى فَعِلَتَ ، فَيَصِيرُ لَامَهُ بِمَنْزِلَةِ مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ ، نَحْوُ : حَرَيْتَ ، وَقَوَيْتَ^(٢) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (حَيَوَانٌ) فِي الْأَسْمِ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ :
قَالَ الْخَلِيلُ : الْوَاوُ مَنقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ ، فَخَرُوجُهُ عَنِ الْفِعْلِ كَخُرُوجِ آيَةٍ ، وَبَابُهَا .
وَقَالَ غَيْرُهُ : اشْتَقَّ هَذَا مِنَ الْوَاوِ لَوْ كَانَ فَعْلًا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَصْلِحُ لَمَّا تَقَدَّمْنَا بِذِكْرِهِ .
وَنُظِيرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَبَيْتَ الْخَرَجَ جَبَايَةً ، وَجَبَاوَةً ، وَابِسَ مِنْ جَبَاوَةٍ
فِعْلًا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ فَاظَ الْمَيِّتَ فَيَنْظًا وَفَوْظًا ، وَابِسَ مِنْ فَوْظَ فِعْلًا^(٣) .

وَلِلَّذَلِكَ ظَهَرَ عَلَى الْأَصْلِ لِيَدُلَّ عَلَى أَصْلِهِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٠٤ « وَقَدْ يَطْرَحُونَ الشَّيْءَ وَغَيْرَهُ أَثْقَلَ مِنْهُ فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ وَهُوَ وَعُوتٌ وَحَيُوتٌ » .
وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٣٩٠ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَكُونُ وَآوًا وَاللَّامُ وَآوًا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا وَعُوتٌ فِي
الْكَلَامِ كَرِهُوا ذَلِكَ ، كَمَا كَرِهُوا أَنَّ تَكُونُ الْعَيْنُ وَآوًا وَاللَّامُ وَآوًا ثَانِيَةً » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٨٩ « بَابُ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ اعْلَمْ أَنَّهُمَا لَا تَتَّبِعَانِ كَمَا تَتَّبِعُ الْيَاءَاتُ فِي الْقَعْلِ . . . فَإِنَّمَا
يَجِيءُ أَبَدًا عَلَى فَعِلَتَ عَلَى شَيْءٍ يَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً وَلَا يَكُونُ فَعِلَتَ ، وَلَا فَعِلَتَ كَرَاهِيَةَ أَنْ تَتَّبِعَ الْوَاوَانِ . . . » انظر ص ١٤٩
نِ الْمَقْتَضِبِ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٩٤ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَيَوَانٌ فَانْهَمُ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً وَلَمْ يَكُونُوا يَلِيزُموها
الْحَرَكَةَ هَهُنَا وَالْأُخْرَى غَيْرَ مَعْتَلَةٍ مِنْ مَوْضِعِهَا ، فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ لِيَخْتَلِفَ الْحُرُوفَانِ ، كَمَا أَبْدَلُوها فِي رَحْوَى حَيْثُ كَرِهُوا الْيَاءَاتِ
نَصَارَتِ الْأُولَى عَلَى الْأَصْلِ » .

وَفِي تَصْرِيفِ الْمَازَنِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ « قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : حَيَوَانٌ فَانْهَمُ جَاءَ عَلَى مَا لَا يَسْتَعْمَلُ . لَيْسَ
فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ يَسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ عَيْنِهِ يَاءً وَلَا مَهْ وَآوًا ، فَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقْبَلُوا مِنْهُ فَعْلًا وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ حَيَوَانٌ اسْمُ رَجُلٍ . . . وَكَانَ الْخَلِيلُ
يَقُولُ : حَيَوَانٌ تَدْبُرُوا فِيهِ الْيَاءَ وَآوًا ، ثَلَاثًا يَجْتَمِعُ يَاءَانِ اسْتِقْلَالًا لِلْحَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَلْتَقِيَانِ . وَلَا أَرَى هَذَا شَيْئًا ، وَلَكِنْ
هَذَا كَقَوْلِهِمْ فَاظَ الْمَيِّتَ بِفِيظَ فَيُظَا فَاظَ يَشْتَقُونَ مِنْ فَوْظَ فَعْلًا » . وَفِي الْمَنْصَفِ ج ٣ ص ٨٩ : « يَقَالُ فَاظَ الْمَيِّتَ بِفِيظَ
فَيُظَا ، وَيَفُوزُ فَوْظًا : إِذَا خَرَجْتَ نَفْسَهُ » . وَقَالَ فِي الْخَصَائِصِ ج ١ ص ٣٩٢ : « لَمْ يَسْتَعْمَلُوا مِنْ فَوْظَ فَعْلًا » وَانْظُرِ الْكَامِلَ
ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا في أنّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداهما طرفا ، ولا يقع في $\frac{1}{180}$ الكلام ما موضع فائه واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكرو ما يتّصل به إن شاء الله .

إذا بنيت من الغَزْو (فَعَلَّتْ) قلت : غَزَوْتِ . ولم يجرز إلا ذلك ، لأنّها في المضارع يُغزَوِي على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاّ تجتمع واوان ، ألا ترى أنّهم يذهبون (بَفَعَلْتُ) من الواو إلى (فُعِلْتُ) في نحو قَوِيْتُ وَحَوِيْتُ ، لثلاثا ينجتمع واوان .

فإذا كانت إحداهما غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل حَوْ ، وبطن قَوْ ، وقد قلنا في هذا ولكن ردّدناه لما بعده .

إذا بنيت (أَفْعَوْعَل) من قلت فإنّ النحويّين يقولون : أَقْوُولُ^(١) فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة منهنّ طرفا ينتقل عليها الإعراب ، إلاّ أبا الحسن الأخفش ، فإنّه كان يقول في هذا المثال : (أَقْوِيلَ) : يقلب آخرهنّ ياء ، ويدغم فيها التي قبلها وعلّته في ذلك اجتماع الواوات . ويقول : إنّما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس / في الأصول ما هو هكذا . $\frac{1}{186}$

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَغَزَوْ] . هذا المجتمع عليه ، تصحّ الواو التي هي حرف الإعراب ، لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغَزَيْ^(٢) . وذلك ، لأنك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وليس بوجه ، لأنّ الذي يقلب إنّما يذهب إلى أنّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ «قال أبو عثمان : وتقول في (مثال الغدون) من بعت أبيع فقلب للواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت أقول تكرّر العين وهي واو وتعمل واو أفعول لثالثة بينهما وهي ساكنة فتلصقها في الواو التي بعدها . وكان أبو الحسن يقول أقويل فيقلب للواو الآخرة ياء ، ثم يقلب للواو التي تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهب قول الأخفش . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ «ومن ثم قالوا مغزو كما ترى ، وهو فاعل ، وقالوا : حق ، ومغزى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدّل قالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرك ، فلم يعتد بما بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت دأو قلت : هذه أدل ، وإنما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنسٍ وحقه قلنسو^(١) ، ولكنك قلبت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحركاً . على ذلك قال الراجز :
لا مهالٍ بحتى تلحقي بعنيس أهل الرياط البيض والقلنسي^(٢)

وقال الآخر :

حتى تفضوه عرقى الديلى^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقه عرقو .

فهكذا حكم كل واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في غزا ، وكذلك رمى ؛ لأن حكم الواو في هذا الموضع كحكم الياء .

او رخمتم (كروانا) فيمن قال : يا حار لقلت : يا بكر^(٤) ، أقبل .

وكان الأصل - يا كروو ، لكن تحرك ما قبلها وهى في موضع حركة فانقلبت ألفاً .

١
١٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الباء في مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . » .

وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في القلنسي .

عنس : قبيلة من اليمن . الرياط : جمع ريطه وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقتة فيقول : لا أرق بك في السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الاقتضاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنس) وفي تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٣ ص ٧٠ . وخبر (لا) مخوف تقديره : ك . وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المختص ج ٩ ص ١٦٥ « المرقوتان : الخشبجان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . . قال الأصمى : جمع العرقوة عرق . . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كثرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر » .
تفضى : تكسرين لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراق الدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠ .

(٤) صرح بأن الكرامرخم كروان في الجزء الرابع أيضاً ص ٣٦١ ونسب إليه ابن عقيل في شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزائن شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ، كما كان يلزمك في غَزَوَا لو لم تردّها إلى الواو .

فَاللّين قالوا : مَغَزَىٰ إِنَّمَا شَبَّهوه بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيَّة^(١) ، وإِنَّمَا الوجه مَسْنُوَّة .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير^(٢) .

تقول في جمع عات : عُتِيَّ ، وفي غاز غَزَى . وإن كسرت أوّله على ما ذكرت لك قَبِلْ فقلت : غَزَى ؛ كما تقول : عَصِيَّ ، فالكسر أكثر لخَفْتِه . والأصل الضم ؛ لأنّه (فُعُول) .

وقولي في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا في صَيِّم ما يستغنى عن إعادته^(٣) .

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واوا ، وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنَّها تنقلب همزة^(٤) . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سَقَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .

$\frac{1}{178}$

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعَبَاية^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا يسنوها المطر وهي أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضو فجاوا به على الأصل والقياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تتظنون في نحو كثيرة فشبهوها بمترو هذا قليل . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاة والشماء والشقاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك قولك الشقاوة والإداوة ، والإتاوة والشقاوة والنفاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في مَحْدُودَة . . » وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٧ ، والكامل ج ١ ص ١٤٩

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : عَظَاة ، وَعَبَاة ، فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّأْنِيثَ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَتَتْهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ^(١) .

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : صَلَاة ، وَامْرَأَةُ سَقَاة ، وَحَدَّاعَة .

وَلَوْ بَنَيْتَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَرٍ لَقُلْتُ : سَقَايَة ، وَحَدَّاءُة فَاعِلِم ، كَمَا تَقُولُ : شَقَاوَة ، وَنَهَايَة .

وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ آخِرُهُ وَאוَ وَايَسُ بِمَنْتَهَى الْكَلِمَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ (فُعْلَة) مِنْ غَزَوْتَ إِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّذْكِيرِ قُلْتُ : غَزَايَة ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : هَذَا غَزَرِ فَاعِلِم .

وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ قُلْتُ : غَزَوَة ، كَمَا قُلْتُ : تَرَقُّوَة ، وَقَلَنْسُوَة ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَى الْهَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَذْكَرٌ يَقَعُ تَأْنِيثُهُ عَلَيْهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (يَغْزُو) لَقُلْتُ : هَذَا يَغْزِي^(٢) ؛ كَمَا تَرَى ؛ كَمَا قُلْتُ ، فِي النَّيْعِلِ : هُوَ يَذْلُو ذَاوَهُ ، وَأَنَا أَذْلُو ؛ لِأَنَّ / هَذَا الْمَثَلُ لِلْفِعْلِ . 1/ ١٨٩

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ذَلُو : هَذِهِ أَذْلُ فَاعِلِم ، تَقْلِبِ الْوَاوَ [يَاء] لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَكُونُ آخِرُ اسْمٍ مِنْهَا وَاوَا مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا ، وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ فِي مِثْلِ : عَنفَوَان ، وَأُقْحُوَان ، وَغَيْرِ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ ثَانِيًا ، أَوْ ثَالِثًا ، أَوْ رَابِعًا بَعْدَ الْأَوَّلِ يَكُونُ طَرَفًا .

وَلَوْ قُلْتُ (فُعْلَلَة) مِنْ رَمَيْتَ عَلَى التَّأْنِيثِ لَقُلْتُ : رُمِيَّوَة : تَقْلِبِ الْيَاءَ وَاوَا ؛ لِانْتِصَامِ مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٨٢ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : صَلَاة ، وَعَبَاة ، وَعَظَاة فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءُوا بِالْوَاوِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ صَلَاة ، وَعَظَاة ، وَعَبَاة ، كَمَا قَالُوا : مَسْنِيَّة ، وَمَرْضِيَّة حَيْثُ جَاءَتَا عَلَى مَرْضَى ، وَمَسْنَى وَإِنَّمَا أَلْحَقْتُ الْهَاءَ آخِرًا حَرْفًا يَمُرُّ مِنْهَا وَيَلْزِمُهُ الْإِعْرَابُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةُ مَا الْهَاءُ فِيهِ عَلَى أَنْ لَا تَفَارِقَهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : صَلَايَة وَعَبَايَة فَانْهَ لَمْ يَجِئْهُ بِالْوَاوِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعَبَاةِ . . . »

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي فِي ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

الْعَظَاةُ دَوِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزْغَةِ ، وَانْظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ٤ ص ١٠١ ، وَالصَّلَايَة : كُلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يَدْقُ عَلَيْهِ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٦٠ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى يَغْزُو فَقَالَ : رَأَيْتَ يَغْزِي قَبْلَ ، وَهَذَا يَغْزِي ، وَهَذَا يَغْزِي زَيْدٌ قَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ يُونُسَ إِلَّا يَغْزِي وَثَبَاتُ الْوَاوِ خَطَأٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَاوَ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُونٌ وَإِنَّمَا هَذَا بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ . »

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُئيّة ، لأنّها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا في أنّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياء أو واو ، استوى النظمان على الياء ، لأنّ الواو تنقلب رابعة فصاعداً إلى الياء لما ذكرنا من العلّة ، وأعدنا ذلك لقولهم : ملّروان ، وفلان ينفّض ملّرويه^(١) ، وإنّما حقّ هذا الياء ، لأنّ الألف رابعة ، ولكنّه جاء بالواو ، لأنّه لا يُفرد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التانيث بما لا مدكّر له .

وعلى هذا لم يجز في (النهاية) ما جاز في (عَظَايَة) من قولك : عطاءة ؛ لأنّك تقول في جميع هذا : العطاء . فهذا يُحكّم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{190}$

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ : « يقال : فلان ينفّض ملّرويه وهما ناحيته وإنا يوصف بالخلاء قال عنّرة :

أَحْصَوِي تَنْفُضَ اسْتِكَ مَلْرُوبِهَا لَتَقْتَلَنِي ! فهِسَا أَنَا ذَا عُمَارَا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في الثانية ملّريان ، لأن ذوات الواو إذا وقعت فحين الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهى : ملهيان وهو من لهوت ، وفي مغزى : مغزيان وهو غزوت » .

وقال سيويه ج ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا ملّروان إذ كانوا لا يفردون الواحد » .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيويه .

وانظر آمال التجري ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٢ والخزاعة ج ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذاباب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف اللد .
واللين ، وغير ذلك

اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صُور^(١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدلّ عليها في الخط بالعلامات . فآتما في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف . ويليهما في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم تماً يلي الحلق . مخرج الخاء ، والغين^(٢) .
ثم أول مخارج الفم تماً يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك . مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويليهما مخرج الجيم^(٣) .

^١
١٩١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً الهمزة والألف والهاء . . . »

والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « فللحلق منها ثلاثة فأصلها مخرج الهمزة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج
العين والحاء . وأدناها مخرج الفم الغين ، والحاء . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع
القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء . »

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشِّدْق^(١). فبعض الناس تجرى له في الأيمن ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرِّبَاعِيَّات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف^(٢). ونفسه في موضعه بمعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحرّكة^(٣). ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون منك ، وعنك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة^(٤) .

فأما النون المتحرّكة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس في التداي كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما^(٥) ؛ على أنها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والثاء ، والذال^(٦) .

ومن طرف اللسان وملتحى حروف الثنايا حروف الصفير . وهي حروف تنسلّ انسلالا وهي السين ، والصاد ، والزاي^(٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الظاء ، والثاء ، والذال^(٨) .

١
١٩٢

-
- (١) في سيبويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأنفاس يخرج الضاد » .
 (٢) في سيبويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الفصاحك والنايب والرابعة والثنية يخرج اللام » .
 (٣) في سيبويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا يخرج النون » .
 (٤) في سيبويه « ومن الخياشيم يخرج النون الخفيفة » .
 (٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من يخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام يخرج الزاء » .
 (٦) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا يخرج الطاء والذال والثاء » .
 (٧) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا يخرج الزاي والسين والصاد » .
 (٨) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا يخرج الظاء والذال والثاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء^(١) .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم^(٢) ؛ إلا أن الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج اللطاء والضاد ، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخرجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسميها كالتون ؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميت باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلا فلأنهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهي التي تسمى الرخوة .

$\frac{1}{193}$

ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة .

ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت ، وهي المهموسة .

ومنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها . وهي المجهورة .

ومنها حروف تسمع في الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهي حروف القلقة ؛ وذلك لأنها ضغطت مواضعها .

ومنها المضبقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكروا جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهمزة بين بين ، فالألف المائلة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاي ، والضاد ، والنون ، الخفيفة ، فهي خمسة وثلاثون حرفا^(٣) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء » .

(٢) في سيبويه « وما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .

(٣) في سيبويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين ومن كثيرة يؤخذ بها وتنت من في قراءة القرآن والأشعار . وهي النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والضاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلفظ أهل الحجاز في قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع استقصائنا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فنبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والذال . وتعلم
أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف الين الذي معه . فلا ينم
النفس ، ولو رُمّت ذلك في المجهورة لوجدته ممتعنا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذلك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكلّ ما وجدت فيه ما ذكرت لك
والشديدة^(٢) ؛ نحو الحمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصي
إن شاء الله .

وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة ، والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجرى

وتكون إثني وأربعين حرفاً بحروف غير مستحقة ولا كثيرة في لغة من ترفض عربته ولا تستحسن في تراءة القرآن ولا في
الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالشين ، والصاد الضيقة والصاد التي كالسين ،
والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالفاء وهذه الحروف التي تمسها اثني وأربعين جديداً ورتبها أصلها تسعة
والعشرون لاثنيين إلا بالمشافهة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالحمزة ، والألف ، والين ، والتين ، والقاف ، والجيم ، والباء ،
والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .
وأما المهموسة فالهاء ، والحاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والتاء ، والفاء ، فذلك
عشرة أحرف .

فالمجهورة حرف أشيع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى يتقضى الاعتماد عليه ، ويجري الصوت . .
وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس . وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع
جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقل عليه . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ : « ومن الحروف الشديدة وهو الذال ، مع الصوت أن يجرى فيه وهو الحمزة ، والقاف ،
والكاف . والجيم ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الجيم ، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك . »
وسبها الرخوة وهي الهاء ، والحاء ، والتين ، والحاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والتاء ،
والذال ، والفاء وذلك إذا قلت . النفس ، وانفص وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت . »

فيها النفس ؛ لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين^(١) التي يستعين المتكلم عند
 اللنظة بها بصوت الحاء ، والتي يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها / بما قد تقدمنا في
 ذكره من الحروف ، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، وكحروف اللد
 واللين التي يجرى فيها الصوت للينها .

فهذه كلها رسمها الشدة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع . فإنما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من
 التكرير .

واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها
 نبرة تتبعه وهي حروف المُقْلَقَلَة . وإذا تفقّدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأن حصر القاف أشد ، وإنما تظهر هذه
 النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت
 بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقْلَقَلَة بعضها أشد حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف
 والكاف .

وإنما قدمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول لنجرىها في مسائل الإدغام على - ما تقدم
 منا فيه غير رادين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فيمن الرخوة والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء » .

هذَابَاب إِدْغَامُ الْمُتَشَابِهَاتِ

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأولُ منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة ، لأنَّ المخرج واحد ، ولا فَضْلَ . وذلك قولك : قَطَعَ ، وكَسَرَ . وكذلك مُحَمَّدٌ ، ومَعْبُدٌ ، ولم يذهب بكَرٍ ، ولم يَقم مَعَكَ . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً .

وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فَعَلَ) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب
 الإدغام ، متحركاً / كان الأولُ أو ساكناً ، لأنَّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرك إذا كان
 الحرف الذي بعده متحركاً أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رَفْعَةً واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفَّ ،
 وكان غير ناقض معنى ، ولا ملتبس بلفظ . هذا موضع جُمِلَ . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هَذَا بَابُ إِدْغَامِ الْمُثَلَيْنِ فِي الْفَعْلِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَمَا يَمْتَنِعُ عَنْ ذَلِكَ

اعلم أنَّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنَّ الألف لا تكون إلَّا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولاً ما يغني عن إعادته .

وكذلك الممزيان لا يجوز فيهما الإدغام^(١) في غير باب (فَعَل) و (فَعَال) ، لما ذكرت لك .

فإن التفتنا وهما لآمان ، أو عين ولام تـمـا لم نَسْتَنْه لم يَجْز فيهما الإدغام ، لأنَّه لا يجوز أن يحقَّقا جميعاً . فإذا لم يَجْز اجتماعهما ؛ لأنَّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في المنفصلين خاصَّة في قول أبي عمرو مخفَّفة ، فلم يَلْقَ / الحرف ما يشبهه .
١٩٨

فأمَّا من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الممزيين فإنَّه يدغم ، لأنَّهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأمَّا ما يلتقي فيه حرفان الأول منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقَدَّر إلَّا على ذلك ؛ نحو قولك : قُوَّة ، وِرْدَة ، وقرَّ فاعلم .

وأمَّا ما التفتا فيه والأولى متحركة والثانية كذلك تـمـا هو فِعْل فنحو قولك : رَدَّ يا فـي ، وفرَّ فتجديره : (فَعَلَ) ، وأصله رَدَدَ ، وفرَّرَ ، ولكنك أدغمت ؛ لنقل الحرفين إذا فصلت بينهما^(٢) ، لأنَّ اللسان يزائل الحرف إلى موضع الحركة ، ثمَّ يعود إليه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، و'' يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الهزلة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التثوير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها فإذا جاءت مع مثله ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال ؛ كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تنغم في الألف . . . »

(٢) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها : (فَعِلَ) - يَبِينُ ذلك قولك : عَضِضْتُ ، وشَمِيتُ ، أَثَمَ ، وأَعَضَّ ، كما تقول في (فَعِلَ) رَدَدْتُ ، وفَرَزْتُ . أَرَدْتُ ، وَأَفِرَّ .

وكذلك (فَعِلَ) : نحو : لَبَّ الرجل من اللبِّ . ولم يأت من فَعِلَ غيره^(١) ؛ اشقل الضمة مع التضعيف ، وذلك / قولك : لُبَّيتْ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفَّهُ سَفَاهَةً وهو سفيه . وأكثرهم يقول : لَبَّيتْ تَلَبَّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مرض يمرض وهو مريض ، استثقالا للضمة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيء من الأسماء فكأن على مثال الفِعْل فحكمه حكمُ الفِعْل ؛ إلا ما استثنيته لك .

تقول في (فَعِلَ) : رجل طَبَّ ، ورجل بَرَّ ؛ لأنه من بَرَزْتُ ، وطَبَّيتُ^(٢) ، فإنما تقديره : فَرِقتُ فأنا فَرِق .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أردت فَعِلَ^(٣) . وكذلك لو بنيت منه شيئا على (فَعِلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ، لأنهم قد يستقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لببت تلب كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعا فروا منها » .

وانظر أفعال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ والمختص ج ١ ص ٢٤٠ والمختص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ - وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة في حصر هذه الأفعال في كتابي : المغنى ص ١٦٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فأما ما جاء على ثلاثة أخرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك قولك في فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قنمت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب ... ويدل على أن فعلا سمع أنك لم تجد في الكلام مثل طبيب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفاً ، .

ويحتمل أن يكون في الأصل خاوف وماول فحلفت العين فالوزن فال ، وفي مثل قولهم : رجل خاف ومال يتعين فيه القلب المكانى قدمت اللام على العين خافو مالمو ثم قلبت الواو ياء وأعل إعلا قاض فالوزن فال . انظر المغنى في نصريف الأفعال ص ٤٢ .

فَأَمَّا الَّذِي اسْتَشْنِيْتَهُ فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

وذلك نحو ذلك : جَلَل ، وَشَرَر ، وَضَرَر ، وَكَلَّ مَا كَانَ مثله . وَإِنَّمَا صَحَّحُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ؛ لِخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَصَحَّحُ فِيهَا لَا يَصَحُّ (فَعَلْتُ) مِنْهُ ، نَحْوُ : الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ ، وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَوَكَةُ^(١) .

فَلَمَّا كَانَتْ فِيهَا لَا يَكُونُ (فَعَلْتُ) مِنْهُ إِلَّا صَحِيحًا لَزِمَ أَنْ يَصَحَّحَ .

١ / هذا قول الخليل ، وسيبويه ، وكلّ نحويّ بصريّ علمناه . ٢٠٠

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الصَّدْرِ : قَصَّ ، وَقَصَّصَ فَلَيْسَ قَصٌّ مَدْغَمًا مِنْ قَوْلِكَ : قَصَّصَ وَلَكِنَّهُمَا لَفْتَانِ^(٢) تَعْتَوِرَانِ الْأِسْمَ كَثِيرًا . فَيَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) ، وَ (فَعَلٍ) وَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَعَرٌ ، وَشَعَرَ ، وَنَهَرَ وَنَهَرَ ، وَصَخَرَ وَصَخَرَ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ زَهِيرٌ فِي قَوْلِهِ :

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا ، وَقَالُوا إِنَّ مَشْرِيسَكُمْ مَاءٌ مَشْرِقٌ سَلَمَى فَيَنْدُ أَوْرَكَكَ^(٣)

(١) فِي سَيْبِيهِ ج ٢ ص ٣٩٩ « لَا تَرَى أَنَّهُمْ أَجْرُوا فَعَلًا اسْمًا مِنَ التَّضْعِيفِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْأَزْمُوهُ ذَلِكَ إِذْ كَانُوا يَجْرُونَهُ عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا لَا يَصِحُّ فَعَلُهُ فِي فَعَلْتُ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ وَلَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ كَمَا لَا يَصِحُّ الْمُضَاعَفُ وَذَلِكَ ، نَحْوُ الْخَوْنَةِ ، وَالْحَوَكَةِ ، وَالْقَوْدِ وَذَلِكَ ، نَحْوُ شَرَرٍ وَمَدَدٍ . . . » .

(٢) فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٢٠ « يُقَالُ بَمِرٍ وَبَمَرٌ ، وَشَعْرٌ وَشَعَرٌ ، وَشَمْعٌ وَشَمَعٌ . وَيُقَالُ لِلصَّدْرِ قَصٌّ وَقَصَصٌ ، وَكَذَلِكَ نَهْرٌ وَنَهَرٌ . » .

فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٥ قَالَ أَبُو عِثْمَانَ : أَمَّا قَوْلُهُمْ : قَصَصَ وَقَصَّ وَهُمْ يَمْنُونُ لِلصَّدْرِ فَإِنَّمَا هُمَا إِسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَحْرُكٌ الْعَيْنُ وَالْآخَرُ مَسْكُونٌ الْعَيْنُ فَجَاءَا هُمَا عَلَى أَصُولِهِمَا « وَانْظُرْ تَعْلِيقَ أَبِي الْفَتْحِ فِي الْمَنْصَفِ .

(٣) حَدِيثُ الْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٩ وَهَلْ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ يَقُولُهُ : « يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَى مَوْضِعٍ رَكَ ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ رَكَكَ لَفَةً فِي رَكَ أَنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ رَكَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ هَذِهِ ضَرْوَةٌ مِنْ زَهِيرٍ أَوْ لَا . ؟ . » .

فَإِنْ قِيلَ مَا تَنْكَرُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ لَفَتَانِ فَعَلٌ وَفَعَلٌ جَمِيعًا دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ضَرْوَةً ، قِيلَ : لَوْ كَانَ رَكَكَ لَفَةً فِي رَكَ مِثْلَ نَشَرَ مِنْ نَشَرَ لَجَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا جَاءَ نَشَرَ ، وَنَشَرَ جَمِيعًا ، وَلَوْ جَاءَ لَمَّا خَفِيَ عَلَى أَبِي عِثْمَانَ ، هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ أَمْرِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ خَفِيَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ كَثِيرٌ مِمَّا جَاءَ فَإِنَّ أَبَا عِثْمَانَ قُوَّةَ وَحِجَّةٍ . . . « وَانْظُرْ الْكَامِلَ ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : رَكَكَ : هُوَ فَكُّ رَكَ وَهِيَ مَحَلَّةٌ مِنْ مَحَالِّ سُلْمَى أَحَدِ جِبَلِ طَبْرِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ عَبِيدِ بْنِ الْأَبْرَصِ دِيوَانُهُ ص ١٦ .

فقلت : أين ركك ؟ قال : هذا رك فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفعل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) وذلك قولك فيما كان على مثال فعل : شرر ، وذرر ، وقلذ ، كما قلت في الواو : سور .

وما كان منه على (فعل) فكذلك تقول : قلذ ، وشدد ، وسرر ، كما كنت تقول في الشاء والواو : ثورة ، وبيع ، وقيم ، وعودة .

وكذلك (قُلْ) تقول فيه حضض وسرر ، كما كنت تقول صيد .

و :

سوك الإشجل^(٢)

ولو بنيت / — منه شيئا على مثال (فعل) مثل إبل لصحته ، وكنت تقول : ردد فاعلم ، $\frac{1}{201}$ لأنه إنما يعتل من هذا ما كان فعلا ، أو على مثاله .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلا مدغما ، إما كان أو فعلا^(٣) .

وذلك قولك فيما كان فعلا إذا كان على (أفعل) من المضعف : أمد ، وأعد ، وأجد في أمره .

فيه : نجد قريب من أجا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أي اجتمع كلمتهم فصاروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ : وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعل الأصل . فمن ذلك قولك في فعل دور ، وقدد وكلل ، وشدد وفي فعل سرر ، ونزور ، وقلذ السهم ، وسدد ، وظلل ، وقلل وفي فعل سرر ، وحضض ، ومعد وبلك وشدد وسنن ، قلذ السهم : جمع قلذ : وهي ريش السهم . المضعف : يضم العين وفتحها سغ أو دواء أو كحل . .

(٢) قطعة من بيت شعر :

أغر الثنابا أحم اللثات تمنجحه سوك الإشجل .

وتقدم في ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ : واعلم أن كل شيء من الأسماء حارز ثلاثة أحرف فأنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاستقبال مثل ما في الفعل فإن كان الذي قبل ما سكن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المسكن ، ذلك قولك : سترد ، وسعد ، ومعد ، ومعد . . . وكذلك ملق والأصل ملقق ، ومرد وأصله مررد ، وإن كان الذي قبل المسكن متحركاً تركه على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد . . . وأما ما يكون أقل ففتح الد ، وأشد وإما الأصل أدد ، وأشد ولكنهم ألفوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . .

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل أَلَدَ ، ورجل أَعْرَ ، وهما أَبرُّ من هذا ، وكان الأصل «أَبْرَر» فأُسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ قبله كان ساكنا ، فلَمَّا أَسكنته حوَّلت حركته ؛ لئلاَّ يلتقي ساكتان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فَاعِلٍ) فكل ذلك ؛ نحو قولك : عَادَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وسَارَهُ ، ومَادَّ يَأْقَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ظَهَرَ التَّضْعِيفُ وَالْوِزْنُ ، فقلت : عَادَدْتُ زَيْدًا ، ومَادَدْتُهُ ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِيمَا كَانَ عَلَى أَفْعَلٍ : أَعَدَدْتُ / - ؛ وَأَصَمَمْتُ زَيْدًا ، وَأَجَرَرْتَهُ رَسَنَهُ^(١) .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَدَّدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وَبَدَّدَ مَعِيْزَهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَلْقَوْا الْحَرَكَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، لَمْ يَخْرُجْهُمْ ذَلِكَ مِنْ إِدْغَامٍ وَاحِدٍ^(٢) وَتَضْعِيفٍ آخَرَ ، فَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ وَاحِدَةً امْتَنَعَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ الَّتِي لَمْ تَقْعُ فِي الْكَلَامِ قَطُّ إِلَّا سَاكِنَةً .

وإن أردت بناء (انْفَعَلَ) أدغمت ، وكذلك (افْتَعَلَ) ؛ نحو قولك : انْقَدَ ، وارتَدَ ، وما كان مثلهما .

وكلّ ما كان من هذه الأفعال فأَسَاوَاهَا مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منْقَدَ ، ومرْتَدَ . وكذلك رَادٌّ ، ومَادٌّ ، ومَوَادٌّ ، وَمَغَارٌّ .

فإن قال قائل : فهَلَّا أَلْقَوْا عَلَى الْأَلْفِ حَرَكَةً مَا بَعْدَهَا إِذَا سَكَّنُوهُ ؟

قيل : ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مَدَّةً^(٣) ، فَمَا فِيهَا عَوَاضُ مِنَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا تَقَلَّمُ بِهِ قَوَانَا مِنْ احْتِمَالِهَا ،

(١) أجزرت فلاناً رسنه : تركته وشأنه .

(٢) في شرح العزى للسيد ص ٢٢ « ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في التضميل ، وتمدد يتمدد في التثقل وذلك ، لأن العين وهو الذي ينغم فيه متحرك أبداً لا ادغام حرف آخر فيه فهو لا ينغم في حرف آخر لا امتناع إسكانه . » وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ « وإن كان قبل المسكنة ألف لم تغير الألف ، واحتلت ذاك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجدادة فصاروا بمنزلة متحرك . »

$\frac{1}{203}$

واحتال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من اللثة ، وفيما بعدها من الاعتماد . ولو أَلْقَيْتَ عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأنَّ الألف متى تحرّكت صارت همزة .

وتقول فيما كان من هذا على (استفعل) : استردّ ، واستعدّ ، ومستعدّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلا أن يكون ملحقاً . وذلك نحو : مُلِّقٌ^(١) .

فأما مثل (مَعَدّ) فليس بمسكن من شيء ، وإنما هو فَعَلّ في الأصل . ويدلُّك على أن الميم أصل قولهم : تمعدوا .

وفي وزن مَعَدّ هَبَيّ ، وهَبِيّة ، والشرّبة^(٢) .

ولو كان (فَعَّلَل) لم يجز فيه الإدغام ؛ لأنّه ملحق بجعفر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قَرَدَد^(٣) ، ومَهْدَد^(٤) ، ونحوهما .

فَفَعَّل من فَعَّل بمنزلة جُبِّن^(٥) من قَعَّد ، وإنما جُبِّن فَعَّل ، ولو كان فَعَّلًا لم يدغم ؛ لأنّه ملحق بجُلُّجُل .

وكذلك (طَمِر) ، وإنما هو فَعِّل في الأصل ؛ لأنّه لو كان فَعِّل لم يدغم ؛ نحو قولك : رَمِد ، لأنّه ملحق بِخَمِخَم^(٦) .

(١) الملق : آلة التق ما جاء اسم آلة مخالفا للقياس . شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٠ ويكون على فعل وهو قليل قالوا : شرّبة وهو اسم ، والميم وهو صفة . وقال في ص

٣٤٤ : ومعد مثله للتعبد ، لقلة تمفعّل ؛ كذلك قال المازني ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن معدا على وزن مفعّل فاليم زائدة انظر شرح الشافعية لرضى ج ٢ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ والجاردي ص ٢٠٢

والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ - ٣١ .

الشرّبة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الميم : الصبي الصغير .

(٣) القردد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهدد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعشى في قصيدته :

ألم تغتمض عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا .

(٥) في اللسان : الجبن ، والجبن الذي يركل وتبين اللبن صار كالجبين .

(٦) رماد رمدد : كثير . والخمخم كسمم : الفرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أشلة الإلحاق كثيرة مثورة في كتب الصرف ، وقد تيسر لي بمون الله أن أجعل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف

غموضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدرج ، نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ ، لأنه ملحق
 $\frac{1}{٢٠٤}$ بدحرج . وكذلك اقْعَنْسَسَ ؛ لأنه ملحق / - بقولك : اخرَنْجَمَ .

فالمَلْحَقُ يبلغ به الذى هو ملحق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العلة .

(أ) كل كلمة (إسمياً كانت أم فعلاً) فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى إفادة معنى وسأوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان
 المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لا تكون للأفعال
 إلا آخراً) .

فنحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقا بدحرج وإن سأوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ،
 لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معنى كذلك نحو مفعل مصدرأ ، أو زمانأ ، أو مكانأ ومبرد ليس ملحقا بدرهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فيما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة
 الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقْعَنْسَسَ ملحق باخرَنْجَمَ ، وبهلول ملحق بصغفور ، ورديد ملحق بقتيل . .
 وفك الإدغام ولحاق التاء والتنوين للألف المقصورة والمدودة دليل الإلحاق ، وعلى ذلك فقتل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس
 ملحقا ببرثن وزبرج ، لعدم فك الإدغام . وانظر المعنى فى تعريف الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذَابَاب الإِدْغَامُ فِي الْمَثَلِينَ فِي الْإِتْفَاقِ

لِمَعْلَم أَنَّهُ إِذَا التَقَى حَرْفَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَقَبْلَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ ، فَإِنَّ الْإِدْغَامَ وَتَرَكَهُ جَائِزَانِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ أَسَكَنْتَ الْأَوَّلَ . وَإِنَّمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا ؛ لِتَرْفَعَ لِسَانُكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً . كُلَّمَا كَثُرَتْ الْحَرَكَاتُ فِي الْكَلِمَتَيْنِ أَزْدَادَ الْإِدْغَامِ حَسَنًا^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : جَعَلْتُكَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : جَعَلْتُكَ . وَإِنَّمَا كَانَ تَرْكُ الْإِدْغَامِ جَائِزًا فِي الْمُنْفَصِلِينَ ، وَلَمْ يَجْزْ فِي سِوَاهُمَا تَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ لَا تَلْزِمُ الْأُولَى .

وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْمُتَصِلِينَ لِلزُّومِ الْحَرْفِينَ . وَكُلُّكَ تَقُولُ : قَدِ مُحَمَّدٌ ، وَقَدِيمٌ / مُحَمَّدٌ $\frac{1}{200}$ وَ (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَلِّبُنَا لِلتَّيْنِ)^(٢) هَلَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٠٧ : « فَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ الَّتِي هُمَا سَوَاءٌ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلِينَ أَنْ تَقُولَ خُذْهُ أَحْرَفَ مُتَحَرِّكَةً هُمَا مُنْفَصِلًا . . وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهَا ذَكَرْتُ أَنَّ أَحْسَنَ أَنَّهُ لَا تَقُولُ فِي تَأْلِيفِ الشَّرْحِ خُذْهُ أَحْرَفَ مُتَحَرِّكَةً وَذَلِكَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَعَلْتُكَ ، وَفَعَلَ لَيْدٌ ، وَالْيَاقَانُ فِي كُلِّ هَذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ حِجَازِيٌّ » .

(٢) الْمَلْعُونُ : ١ .

هذَابَاب الإِدْغَامُ فِي الْمَقَارِبَةِ وَمَا يَجُوزُ مِنْهُ ، وَمَا يَمْتَنِعُ

ونبدأ بحروف الحلق . أما الهمزة ، والألف فقد قلنا فيهما .
وأما الهاء فتدغم في الهاء^(١) ، نحو قولك : اجْبَحْمِيدَا [تريد : اجبه حميدا]^(٢) ؛ لأنَّ
متقاربتيان ، وليس بينهما إلاَّ أنَّ الهاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ؛ وهما مهموس
رغوتان .

ولا تدغم الهاء في الهاء^(٣) ؛ لأنَّ الهاء أقرب إلى اللسان ، ولأنَّ حروف الحلق ليس
بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كا
بعد الهاء وأدغمت ؛ ليكون الإدغام فيما قرب من القم . وذلك قولك : أَصْلِحْ حَيْثَمَا تريد
أصلِحْ حَيْثَمَا . فأمَّا أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأمَّا ترك إدغامها في الهاء ؛ فلقرب العين من القم .

وأما ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إيَّاهَا في الهمس / والرخاوة . ١
٢٠٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الهاء كقولك : أجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأنَّ حروف
الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربي حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رغوان فقد اجتمع فيهما قم
المخرجين ، والهمس » .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ولا تدغم الهاء في الهاء ، كما لم تدغم اللام في اللام ، لأن ما كان أقرب إلى حروف
كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك أصلح هلا لا فلا تدغم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ - ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : أقطع هلا لا البيان أحسن فإن أدغمت لقد
المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الهاء في الهاء ، لأنَّ الأقرب إلى القم لا يدغم في الذي قبله . . . ولم يدغم
في العين ، إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في الهمس ، والرخاوة . . . » .

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فلما قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : معّم تريد : معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاء]^(١) جاز . تقول : أصليحاً مرا تريد : أصليحاً عامراً .

وكذلك : أدقحاًتما . تريد : ادفع حاتماً . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ؛ لأنّ حقّ الإدغام أن يدغم الأوّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحاق مخرج الغين والحاء^(٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها جيّد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنه مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لأنّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كنت الماء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ، $\frac{1}{2.07}$ وليس حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أخرى أن يدغم فيما كان معه في الحلق ، وهو متّصل بحروف الفم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطراف الشايب العليا .

تقول : اذهمّي ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضرّ فَرَجاً تريد : اضربْ فَرَجاً ، لقرب الفاء من حروف الفم .

فكذلك تقول : امدغاليا . تريد : امدحْ غالباً ، وامدخلفاً . تريد : امدح خلفاً .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ ، الذين مع الخاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدخلف كما فعلت ذلك في العين مع الخاء والحاء مع الفين البيان أحسن ، لأنّ الفين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الخاء في الخمس والرخاوة فشبهت بالخاء مع العين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى المخرج من مخرج الحلق إلى اللسان . . وذلك قولك في أسلخ غنمك : أسلختمك وينك على حسن البيان . . .

وكذلك العين نحو اسْمَخَلَفَا . تريد : اسْمَعْ خَلَفَا ، واسْمَعَالِيَا ، تريد : اسْمَعْ غَالِيَا .
وسبويه يَأْتِي هذا التراخي بينهما ، وَأَنَّ الغين والخاء أقرب إلى الفم في المخرج منهما إليه
* * *

وَأَمَّا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فَإِنَّكَ تَدْغَمُ الغين في الخاء ، لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس
بينهما إِلَّا الهمس والجهر ، فتقول في قولك : اصْبِغْ خَلَفَا : اصْبِغْ خَلَفَا ، وهو أَحْسَنُ من البيان .
وكذلك / اذْمَخَلَدَا تريد : اذْمَغْ خَالِدَا ، والبيان جائز حسن . 1/ ٢٠٨

وتدغم الخاء في الغين فنقول : اسْلَخْنَمَكَ . تريد : اسْلَخْ غَنَمَكَ . والبيان أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ
الغين مجهورة ، والتقاء المهموسين أَخْفُ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .
ويحتج سبويه بأنَّه قد يجوز لك أَنْ تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم .
وذلك قولك : مُنْخَلٌ ، وَمُنْخُلٌ^(١) ؛ لِأَنَّهما وإن قربتا من الفم فَأَصْلُهُما الحلق .
* * *

ثُمَّ نَذْكُرُ حُرُوفَ الْفَمِ . وهى حَيَزٌ عَلَى حَذَةٍ .
تدغم القاف في الكاف^(٢) . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك
قولك : الْحَكْلَةُ ، تريد : الْحَقُّ كِلْدَةً . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ
الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهى مهموسة . والبيان حسن .
وتدغم الكاف فيها^(٣) . والبيان أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك
أَنهَقَطْنَا ؛ تريد : أَنهَكَ قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل : ما ينخل به ولا نظير له إلا في قولهم : منصل ، ومنصل وهذا أحد ما جاء من
الأدوات على مفعل بالفم . وأما قولهم فيه منفل فعل البذل للمضاربة » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كلة الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت
لقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة » .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قطنا . والبيان أحسن ، والإدغام حسن . وإنما كان البيان
أحسن ، لأن مخرجيهما أقرب بخارج اللسان إلى الحلق فثبت بالخاء مع الغين ، كما ثبت أقرب بخارج الحلق إلى اللسان بحروف
اللسان » .

$\frac{1}{119}$

/ ثم نذكر الشين ، وأخيهما : الجيم ، والياء .

اعلم أنه الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام^(١) لعل . منها :

أن الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، وفي الياء والواو الشبه بها ، فيجب أن تمتنعا كما تمتنعا .

وبعد هذا ، فإن حروف المد واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنك تقول :
عَمَرُو ، وبَكَر وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

ولو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرها لم يصلح .
فهذه علل لازمة .

ومنها أن في الياء والواو مَدَّأولَيْنَا ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت / $\frac{1}{110}$
الواو في الباء والميم ، لنهب ما كان فيهما من المد واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنها لا يمد صوت إلا بها ، والإعراب منها ،
وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت
تغزو القوم ، وترى الغلام .

ولو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضرب الغلام ، وقل الحق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ : الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف
ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما ليناً ومداً فتم
تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن يجعلهما مدغمتين ، لأنهما يخرجان ما في لين ومد إلى
ما ليس فيه مد ولا لين
ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يميز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لثلاً يدخل في حروف المد ما ليس بمدّ ، فالياء بائنة منهما للمدّ واللين الذي فيها . فهي منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنّها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجُهُ وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المدّ ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنّه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الألف ، أو من بعضهن . وبعضهن حركاتهنّ .

فحروف المدّ حيّزٌ على حدة ؛ ألا ترى أنّك تذكرهنّ في مواضع الحركات ، فيدُلُّن من الإعراب - على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان . وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

ويبدل بعضهنّ من بعض ، وليس هكذا شيء من الحروف .

تقول : ميزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مؤسّر ، وموقن . فتقلب الياء واوا . ورمى وغزا ، إنّما هي واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين^(١) وذلك قولك : أخرّشبتا . تريد : أخرج شبتا . والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم^(٢) البتّة ؛ لأنّ الشين من جروف التفشّي ، فإما استطالة من مخرجها ، حتّى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبيحس الحروف ولا ينقصها .

أفرش جبلة . تظهر وتختفي ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرّك ؛ إلّا أنّه خفض صوت . وإنّما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متحقّفا ، إنّما هو كالاختلاس .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤١٤ هـ والجيم مع الشين كقولك : أبعج شبتا ، الإدغام والبيان حسان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٢ هـ والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتّى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الهاء ، فاجتمع ههنا فيها والتفشي ، فكروها أن يدغموها في الجيم ، كما كروها أن يدغموها الراء فيها ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . وذلك أخرج شبتا .

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، $\frac{1}{212}$ ولا يدغم في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأخشاها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ؛ لانحرافها^(١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما^(٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها^(٣) .

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما^(٤) ؛ لأنَّ فيها تكرارا .

فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والياء والذال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطألت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العبر ، ومن هذا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي فئة .

وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم : اصحطرا تريد : اصحب مطرا » .

وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الشنايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الشنايا مخرج الراء . وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضاربة للراء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الراء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا .

والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الراء فتقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم وذلك قولك :

إذهني ذك فقلت الباء فاء ، كما قلت الباء ميما في قولك اصحطرا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل وجبة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلا وقاربتهما في طرف اللسان وهما في الشدة وجري الصوت سواء وليس بين مخرجيهما مخرج والإدغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بغنة وبلاغة » .

وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكورة وهي تنفش إذا كان معها غيرها فكروها أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس يتنشى في الفم مثلها ولا يكرر » .

مانته سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعة لأبي عمرو في قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) (أنظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والاتحاف ص ١٦٧ وغيت النفع ص ٥٨) .

ثم كان من الزحشرى أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشف ج ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء في اللام لاحن مغلطى خطأ فاحشا وروايه عن أبي عمرو مغلطى مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو .

وقد رد على الزحشرى وفند كلامه أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

ألا ترى أنك تقول في الوقف : هذا عمرو ، فينبو اللسان نبوة ثم يعود إلى موضعه وإذا
تفطنت لذلك وجدته بيننا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك إن
شاء الله .

ثم نذكر الحرف المنحرف^(١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف
وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلا بما يحاذيه من الضاحك والشنايا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفا^(٢) . لا يجوز في اللام معهن إلا الإدغام .
فمنها أحد عشر حرفا تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

وإنما كان ذلك لازما في لام المعرفة ؛ لعلتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنه لا يعرى
منكور منها إذا أردت تعريفه ، والأخرى : أن هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة
ما يتحرك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه
في بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفا مجاورة للام وهي : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختها :
الدال ، والتاء ، والظاء ، وأختها : الدال ، والشاء ، والزاي ، [وأختها : الصاد ، والسين]^(٣) .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفشّي الذي فيهما : الشين ،
والضاد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يتراض
على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تلغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة
في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان وحرفان
يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يحز إلا الإدغام . . . » .

(٣) تصحيح السيراني .

فَأَمَّا الشين فتخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثُمَّ تَنْفُشِي حَتَّى تَتَّصِلَ $\frac{1}{214}$ بخرج اللام .

فلام المعرفة مدغمة في هذه الحروف لا يجوز إلا ذلك ؛ لكثرتها ولزومها ؛ نحو : النمر ، والرسول ، والطرفاء ، والنمر . فكل هذه الحروف في هذا سواء .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار^(١) . والإدغام في بعض أحسن منه في بعض . إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكن فتقول : جَعْرَاشِدْ ؛ كما تسكن في المثليين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكنا .

فإن كان متحركا اعتدل البيان والإدغام .

فإن قلت : هل طَرَقَكَ ؟ ، أو هل دَفَعَكَ ؟ أو هل تَمَّ لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن . وهو عندي أحسن ؛ لتراخي المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بِتَوْثُرُونَ)^(٢) فأدغم وقرأ (هَثُوبَ الْكُفَّارِ)^(٣) .

/ والإدغام في الضاد ، والشين أبعد ؛ لما ذكرت لك من تراخي مخرجهما . وهو جائز . $\frac{1}{215}$

وهو في النون قبيح ؛ نحو : هَنَرَى . هَنَحْنُ ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك لأن النون تدغم : في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف . فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كنت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه وإنما جاز ؛ لقرب المخرجين .

فإن كنت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم . القوم . العين . الهادي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « فإن كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، وبإل فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك قولك : هرايت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فصارتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد . . . » . وقال في ص ٤١٧ « وقرأ أبو عمرو (هثوب الكفار) يريد هل ثوب الكفار فأدغم في التاء . . . وقد قرئ (يتوثرون الحياة الدنيا) فأدغم اللام في التاء . »

(٢) الأعل : ١٦ ، وقرأة الادغام سبية (الاتحاف ص ٤٣٧) .

(٣) المطفون : ٣٦ وقرأة الادغام سبية (الاتحاف ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتصل بها ، نحو : الفرج ، والمثل ، والبأس ، والوعد .
فهذا سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين^(١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً .
لا يشتركها في ذلك الموضع شيء بكمالها .

ولكن النون المتحركة ومخرجها مما يلي مخرج الراء / واللام .
والميم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغنة .

$\frac{1}{216}$

وللنونات أحكام نذكرها ، ثم نعود إلى سائر الحروف .
اعلم أن النون إذا وليها حرف من حروف القم فإن مخرجها معه من الخياشيم^(٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنهم كرموا أن يجاوروا بها ما لا يمكن أن يدغم معه إذا وجلوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنها نون كالعلم بها وهي من القم . وذلك قولك : من قال ، ومن جاء ؟

ولا تقول : من قال ، ومن جاء ؟ فتبين ، وكذلك من سليمان ؟
(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) ولا تقول : من سليمان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبين .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمِنَ عليها القلب ، فكان مخرجها من القم لا من
الخياشيم^(٤) لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : من هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك من حاتم / ؟ ،
ولا تقول : من حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك من على ؟ .

$\frac{1}{217}$

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بيته ، وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » . وقال أيضاً : « ومن
الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف القم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف
القم وأصل الإدغام لحروف القم ، لأنها أكثر الحروف قلماً وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير القم كان أخف عليهم
ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من القم » .
(٣) المطفون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهزة ، والهاء ، والسين ، والحاء ، والعين ، والحاء بيته موضعها من القم
وذلك أن هذه السته تباعدت من مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تلغم في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان
لا تلغم في حروف الحلق » .

وأجود القرامتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) ^(١) فتبين .

وإنما قلت : أجود القرامتين ؛ لأنَّ قوما يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة ^(٢) ؛ لأنَّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، ومُنْخَلٌ ^(٣) . وهذا عندي لا يجوز . ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الأظهار .

فأما حجة سيبويه في أنها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنما ذلك عنده لأنَّها إن ادغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلما وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقوية لهذا القول أنَّ امتناعهم من تبينها مع حروف تتفرق في الفم ، ويتباعد بعضها من بعض فكرهوا أن يبينوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنها تدغم في الميم في قولك : تمثلك ؟ ^(٤) .

وتقلب مع الباء ميا إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عَمَبَرٌ ، وشَمَبَاءٌ ، ومِمْبَرٌ ^(٥) . فهي في كل هذا ميم في اللفظ .

وتدغم / في اللام والراء ؛ نحو : مَنْ رَأَيْتَ ؟ ومن لَكَ ^(٦) ؟ فهذا مخرج آخر .

$\frac{1}{218}$

(١) الملك : ١٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وبعض العرب يحرى النين ، والهاء يحرى القاف . . » .

(٣) المنخل : هو المنخل أبدلت الهاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التي

في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تتبين . . . » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتقلب النون مع الباء ميا ، لأنهن من موضع تعتل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت

الباء في موضع الميم ، كما أدغموها فيها قرب من الراء في الموضع . . . وذلك قولهم : ممبك يريدون من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون : شمباء ، وعمبرا » .

في القاموس (شنب) « وهي شمباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشر هذا بأن شمباء كلمة أخرى وليست عن طريق الإدغام في شمباء .

(٦) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك

من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلاغته .

وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فإن شئت كان ادغاما بلاغته فتكون بمنزلة حروف

اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة ، لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله . . . » .

وتدغم في الواو ، نحو مَنْ وَلِيَّ إِذَا قُلْتَ : مَوْلَى . فهذا مخرج الميم والياء .

وتدغم في الياء^(١) ، نحو : مَنْ يَرِيدُ ؟ مَنْ يَقُومُ ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أما إدغامها في اللام والراء ، فلأن مخرجها بينهما . تقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، وأخسر أريك تريد : أحسن رأيك ، ومحمدك .

وإدغامها فيهما على وجهين : بغنة ، وبغير غنة . وإظهار الغنة أحسن ؛ لئلا تبطل . وإن شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه .

وأما إدغامها في الميم^(٢) وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها في الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المكشاة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميماً ، فلا يكون عيباً ؛ كما قال :

بَنَى إِنْ الْبَسْرَ شَيْءٌ هَيَّسَ الْمُنْطَسِقُ اللَّيْسُنُ وَالطُّعْمُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ . وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلاغنة ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد

وذكر المبرد فيما سبق ص ٢١٠ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضعين وكان في نقده لكتاب سيبويه اعتراض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء ولو بلنة وبلاغنة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدخل غير اللين في اللين » .
وقد رد على المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد رجح عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ . وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع للنون كالميم والميم كالنون حتى تتبين .

(٣) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ . واستجاز الشعراء أن يجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعها في اللفظة قال الراجز

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٧٦ والمغني ج ٢ ص ١٩١ ونوادر أبي زيد ص ١٣٤ .
تكلم البغدادي عن الأكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤ ص ٥٣٣ - ٥٣٤ .

وقال آخر :

ما تنقم الحرب العوان منى بازِلَ عليمن حديث من
لنسل هذا ولدتسنى أمى^(١)

وقال الآخر :

يطعنهما بخنجس من لخم بين اللبابى فى مكان سخن^(٢)
ولا يصلح مثل هذا إلا فى حروف متقاربة المخارج : لأن القوافى نسق واحد ، فالتقارب
يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركبت فاجعل لى وسطا إننى كبير لا أطيق العنسا^(٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تشرب غنة من الخياشيم . فالميم داخله
عابها ، وهى بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شئ مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللام وذلك قبيح وقد ذكرته لك^(٤) $\frac{1}{220}$
وأما قلبها ميم مع الباء^(٥) ؛ فلأن الكلام لا يقع فى شئ منه ميم ساكنة قبل الباء ، فأمنوا

(١) فى المتن ج ١ ص ٤٤ هـ أن ثعلبا كان يأتى الرياشى فقال له الرياشى يوما : كيف تروى بازِلَ من قوله : ما تنقم
الحرب العوان منى بازِلَ ؟ فقال ثعلب : أئثل تقول هذا ؟ إنما السير إليك لهذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على
الاستئناف ، والمقصود على الاتباع ، والنصب على الحال هـ .

تنقم : تكره . العوان من الحروب : التى قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأول بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البعير :
انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلالة تشبيهاً بالبعير البازل ، لأنه يكون فى هذه السن كامل القوة
شديدة الصلابة .

ونسب الرجز إلى أبى جهل ابن الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطى ص ٥٤ وانظر اللسانى على المتن ج ١
ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) لم أقف على قائله . والذباب : الذئب ، وانظر شواهد الشافعية ص ٤٥٦ .

(٣) فى أمال الشجرى ج ١ ص ٧٦ هـ وقال آخر فجمع بين الطاء ، والندال لتقاربهما : إذا ركب . . وهذا يسمى فى عيوب
القوافى الأكفاء ، العتد : جمع عنود وهى الناقة التى لا تستقيم فى سيرها . وسط الدابة خير من طرفها يمكن الراكب ووسط يفتح
السين المفعول الثانى لجل وأما وسط بسكون السين فهو ظرف لا ينصرف وسباق حديثهما فى الجزء الرابع . ولو كان المفرد عائد
كان الجمع عتدا ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجرى وابن هشام فى المتن ج ٢ ص ١٩١ والسان والخزاعة ٤ - ٥٣٣ .

(٤) أنظر ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) أنظر تمليق ٥ ص ٢١٦ .

الالبتاس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ؛ وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فتحو : عُنْسل ، وعُنْبَس ، لأنه من العُسل ، والعُبوس ، وجُنْدَب ، وعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوْنَر ، وببَطَر ، وتابل ، وضارب ، وما أشبه ذلك وتزداد ثالثة في حَبْنَطِي ، وجَحْنَقَل . وهو موضع زيادة الألف في قاتل / ، وحُبَارِي ، والواو في جَنْوَل ، وحجوز ، والياء في عَشِير ، وقضيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَشَن ، وضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقَيْت ، وحبلى ، وترْقُوة ، وعَرْقُوة . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتنوين انلى يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافق فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بطلها من الألف فقولك في بهراء : بهرائي ، وفي صنعاء : صنعائي ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتكلم النون مع الواو بفتحة ، وبلافتة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميا أن الواو حرف لين يتجاو عن الشفتان والميم كالباء في الشدة والزام الشفتين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يحمى على مثال فعلل شيء إلا بحرف الزيادة لآزم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . . » .

وأما جندب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جندب . . . وإنما جعلت جندبا ، وعنصلا ، وخفصا فونتاها زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة » .

وقال في ص ٣٥١ « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحظفل ، وشربث ، وحبطنى . . . ، لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواو فوكس ، وياء سميدع . . . » .
الجندب : ذكر الجراد . والمنظب : الجراد الضخم ، الترقة : عظم بين ثغرة النحر والماتق . العنسل : الناقة السريعة ، والعنيس : من أسماء الأسد . الحبطنى : التصير عظم البطن الجحظفل : عظم الشفة .

وكذلك فَعَلان الذى له فَعَلَى إنما نونه بدل من الألف التى هى آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا فى الكتاب^(١) .

فهى تصرّف معها فى الزيادات والعلامات . وقد أُدغمت فيما جاورها فى المخرج ، فأشبهتها
لفظاً / ومعنى .

$\frac{1}{222}$

وكذلك الياء فى باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فإنّ النون تدغم فى الراء^(٢) ، والياء على طريق الراء ، وإن يعد مخرجها منها .
وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أنّ الألف بالراء يجعلها ياء . وكذلك الألف باللام ؛
لأنّ هذه الحروف بعضها يقع على سنّ بعض ، وبعض ينحرف عن ذلك السنّ ، فأدغمت
فى الياء لذلك^(٣) .

فإذا كانت فى كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لئلا ياتبس بالمضاعف من
غيره ؛ نحو : كنية ، وزنماء ، وقنواء .

وزعم سيبويه أنّ النون إنما أُدغمت فى الواو ؛ لأنّ الواو من موضع تحتل فيه النون ، لأنّ
الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميم ، لتحتلّ مع الباء كما اعتلت
مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها / ؛ لأنّها لا تجانسها ، ولأنّ الياء لا يدغم فيها ما هو من
مخرجها ؛ لتصرّف الميم والواو ، وذلك قولك : العنبر والشنباء يافى ، وممن أنت ؟
وأمن الالتباس ؛ لأنّه ليس فى الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وَأدغم النون فى الياء لأنّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجهما .

ألا ترى أنّهما إذا التقتا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيّد ، وأيام ، واويت يده
لياً ، وشويته شيئاً . وهذا يبيّن بعد قراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) أنظر ص ٦٤ .

(٢) أنظر ص ٢١٧ .

(٣) أنظر ص ٢١٧ .

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من القم^(١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف القم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

^١/_{٢٢٤} والقول عندي كما قال / في جميع هذه الحروف إلا حروف الشفة ؛ فإن النون لو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأن الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغة التي فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أن الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجهما . وذلك لأنهما مشتركتان في المد واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كل واحد منهما فتحة .
والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في القم حتى تنقطع عند مخرج الألف .
والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف .
فهما متجاورتان .

فإذا التقفتا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى^(٢) .
فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياء هو نحو قولك : أويت يده لية ، وشويته شياً . وأصله
^١/_{٢٢٥} لوية / ، وشويا .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأن الواو تقلب إلى الياء ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ وهي مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بنته فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت القم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى يصير مثلهن في كل شيء .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولا تقلب الياء إليها ؛ لأنّ الواو من الشفة ، وايسست من مجمع الحروف . وإنّما الإدغام نقلُ
الأتقل إلى الأخفّ ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام في جمع يوم ، وإنّما الأصل
أيّوام .

ومثله سيّد ، وميّت ، وأصلهما سيّود ، وميّوت .
وكذلك قيّام ، وقَيّوم ، وإنّما هو قَيّعال ، وقَيّعول .

واعلم أنّ مثل سيّد ، وميّت يجوز فيه التخفيف^(١) فتقول : سيّد ، وميّت ، لأنّه اجتمع
تثقيلُ الياء والكسرة ؛ فحلفوا لذلك ، وقالوا : ميّت ، وهَيّن ، وَلَيّن . وقد فسّرنا حال
(فيَعْلُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كَيّنُونَة ، وقَيّثُود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف
أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُويّر ، وقُوتُول .

وزعم الخليل أنّ (يَوْم) كأنّه من يُمِتُّ ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلا ؛ لأنّ ذوات
الواو إذا كانت (فعَلت) فهي منقولة إلى (فعَلت) ، مثل القول والحوّل ، ولكن اجتمع فيها
حرفا علّة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء وواو ، وتكون / الضمة في الياء^(٢) .
وهذا كلّ مطّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، ووينح ، ووينس ،
ويّتب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلّة .

ولا يكون فِعْل في مثل آءة ؛ لأنّها حروف كلّها معتلة ؛ لأنّ الألف من حروف العلّة . وكذلك
الهمزتان .

ومثل ذلك (أوّل) ؛ لأنّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو أوّل
منه ، والأوّل ، والأوّل^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميّت ، وهين فإنهم يحلفون العين ، كما يحلفون الهزة من هالر ، لاستقالم
الياءات » .

(٢) إنّما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « ما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أوّل ، والواو ، وآءة ، وويح
وويس » . الآءة شجر ولحيته بالهاء جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . والنظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيبويه ج ٢ ص ٤٥-
٤٦ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أفعل) أن يكون أصله الفعل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حسن زيد . فكل ذلك كان يجب في (أول) ، لولا ما ذكرت لك .

وقال الخليل : لو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيت لقلت : أيتت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأنه كان أيومت ، فلزمك الإدغام ، لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسيرها^(١) .

وكان يقول - وهو الذي يخالفه فيه كثير من النحويين - : لو قلت : أفعل من اليوم $\frac{1}{227}$ لقلت : / أووم^(٢) ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ، كما تقول : أوقن من أيقنت ، ولا تدغم ، لأن الأولى حرف لين ، لأنها منقلبة كانقلاب واو سوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى قولك : أوقن ، وبوطر من البيطرة ، لأننا لما قبلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصل إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقولون في (أفعل) من اليوم : أيم ، لأن العين تلزم الفاء كلزوم العينين إحداهما في الأخرى في قول ، وبئع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقعدوا^(٣) ، فلا يلزم الخليل ، لأن الواو قبلها ضمة ، وهي بمنزلة الألف في ظلما ، لأنها تحل من الجمع محل الألف من التثنية فيضارع سوير من سائر .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة همزة إذا خففت ، فتقول : ظلموا أخاك . فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن / تحوّل عليها الحركة ، كما لا تحوّلها في النبيء ، وخطيئة ، وبريئة . $\frac{1}{228}$

(١) أنظر ص ١٧٨ وسيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، ومووم . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تنضم إذا كان مظهرا بعدها وذلك قوله : ظلموا واقعدوا ، واطلمى ياسرا ، ويفزرو واقعد ، وهذا قاضي ياسر . لا تنضم وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قول فكل ذلك منه إذ لم تكن الواو لازمة لها أرادوا أن تكون ظلموا على زنة ظلموا واقعدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . . »

قيل : هنا لا يلزم ، لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لغنى ، فليست كما لا تدخل إلا للهدء ؛ نحو ياء فعيل ، وواو فعول .

ألا ترى أن هذه إذا كانت قبلها فتحة حركت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشوا الرجل . و (تَبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ)^(١) .

وكذلك الياء في قولك : اخشى الرجل . فهذا هكذا .

ولو قال رجل : هو يغزوباه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يغزوؤه . فتضم الواو ؛ لأن الضمة في الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يغزو خوانه . فتكسر هذه العلة ، وهي لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياء (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتهما جميعاً . وأنت تقول : هو يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشوا واقد ، واخشي ياسرا ؛ لأن لفظ / اللين قد ذهب .

وفي هذا دليل على جميع هذا الباب .

هَذَا بَاب

مَا نَقْلِب فِيهِ السِّين صَادًا وَتَرْكُهَا عَلَى لَفْظِهَا أَجُودُ

وَذَاكَ لِأَنَّهَا الْأَصْل ، وَإِنَّمَا تَقْلِبُ لِلتَّقْرِيبِ مِمَّا بَعْدَهَا ، ، فَإِذَا لَقِيَهَا حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ قَلِبْتَ مَعَهُ لِيَكُونَ تَنَاوُلُهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ .

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْلِيَةُ ^(١) . الصَّاد ، وَالضَّاد وَالطَّاء ، وَالظَّاء ، وَالخَاء ، وَالغَيْن ، وَالْقَاف . وَإِنَّمَا قِيلَ : مُسْتَعْلِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ اسْتَعْلَتْ إِلَى الْحَنْكِ الْأَعْلَى . وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَمْنَعُ الْإِمَالَةَ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عَابِدٌ ، وَحَابِرٌ ، وَسَالِمٌ وَلَا تَقُولُ : قَاسِمٌ ، وَلَا صَاعِدٌ ، وَلَا خَازِمٌ وَهَذَا مُبَيِّنٌ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ .

فَإِذَا كَانَتِ السِّينُ مَعَ حَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي كَلِمَةٍ جَازَ قَاطِبُهَا صَادًا ، وَكَلَّمَا قَرَبَ مِنْهَا كَانَ أَوْجِبَ .

وَيَجُوزُ الْقَلْبُ عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَهُمَا . وَكَلَّمَا تَرَاخَى فَتَرَكَ الْقَلْبُ أَجُودُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : $\frac{1}{230}$ سَطْرٌ ، وَصَطْرٌ ، وَسَقَرٌ وَصَقَرٌ ، / وَسَلَخْتُ ، وَصَلَخْتُ ، وَمَسَالِيخٌ وَمَصَالِيخٌ .

فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ قَبْلَ السِّينِ لَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا ؛ نَحْوُ : قَسْتُ ، وَقَسَوْتُ ، وَطَسْتُ فَاعْلَمْ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَلَبُوهَا وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُوا فِي انْحِدَارٍ ثُمَّ يَرْتَفِعُوا .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٤٢٧ « بَابُ مَا تَقْلِبُ فِيهِ السِّينُ صَادًا . . . تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ ، نَحْوُ صَقْتُ ، وَصَبَقْتُ ، وَانْصَلَقْتُ وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْفَمِ ، وَتَصْعَدُ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى . . . » .

وَقَالَ فِي ص ٤٢٨ « وَالغَيْنُ وَالْخَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِ . . . » .

وَقَالُوا صَاطِعٌ فِي سَاطِعٍ ، لِأَنَّهَا فِي التَّصَدُّقِ مِثْلُ الْقَافِ . . .

وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحداراً . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها والصاد من مخرج ، وهما مهموسان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصغير .

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية^(١) .

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأن الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الطاء مع التاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأن لحروف الصغير في السمع والتصريف ما ليس هن . وقد تقدم قولنا في هذه الحروف^(٢)

(١) في سيبويه ٢٦ ص ٤٢٨ (فإذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تصعد كما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم ييلنوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولون من العرب بنو المنبر وقالوا صامع في ساطع ، لأنها في التصعد مثل القاف . . . ولا يكون هذا في التاء إذا قلت تنق ، ولأن التاء إذا قلت تنقب . . .)

(٢) أنظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

هذَابَاب

الْأَسْمَاءُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ

١/ إعلم أنَّ الأسماء أصولها تكون على ثلاثة أحرف بغير زيادة، وعلى أربعة ، وتكون على خمسة . فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعلوم نقصه ، ومذكورة علته إن شاء الله (١) .

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو : يد ، ودم ، وإست ، وابن ، واسم ، وأخ ، وأب ومالم نذكر فتحكمه حكم هذا . وهذه الأسماء المحلوف منها لا يكون ما حُلف إلا حرفَ لين ، أو حرفاً خفياً كحرف اللين ؛ نحو الهاء ، والنون . أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيحذف .

فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء ؛ لأنه لا سبيل إلى حذفه . فما ذهب منه الياء والواو فنبحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، وهن في بعض الأقاويل . يدلُّك على ما ذهب من أب ، وأخ التثنية ، والجمع ، والتصغير . تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك .

وتقول : آباء ، وآباء يافى . وكذلك أبى ، وأخى ، وبني ، وسُعي .

١/ أمَّا أب ، وأخ فلم يسكنوا أوادها ؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثانٍ .

وأمَّا ابن واسم واست ، فبنيت على سكون أوادها ، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها . وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء ، وإنما حقها الأفعال ؛ لتصرف الأفعال ، وأنها تقع مسكنة الأوائل في مواضع إسكان ضرورة لامحالة . وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله . فأمَّا الأسماء فلا يلحقها ذلك ، إلا أن تكون منقوصة ، فتكون قد زالت عن أصل بذاتها ، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال ؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال .

(١) انظر ص ٨٢ ، سيتحدث عن الأسماء المحلوفة اللام بتفصيل قريباً .

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟ .

فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم ، وهذا مرة فاعلم ، كما قال عز وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (١) .

وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست وامرؤ ، ومؤنث ذلك على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنان ، وأيمن في القسم ؛ لأنه اسم يقع بدلا من الفعل في القسم .

تقول : أيم الله ، وأيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

* وقال فريق ليمن الله ما ندرى (٢)

وتحذف النون فتقول : أيم الله ما كان ذلك ، فيلحقه من التغيير مع ازومه موصوفاً واحداً ما يلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛ فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً .

/ فأنما المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كقولهما ، نحو : انطلاق ، واستخراج ، ١ / ٢٢٤ واقتدار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتهم) وسعيد ذكره المبرد في موضعين من الجزء الثاني وقد استشهد به حيوية في موضعين ج ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف ألف الوصل من أيمن . نشدتهم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيادة من يجب فجعل ينشد ذودا من الأهل ضلت له مخافة أن ينكر عليه بحبه وللماء . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة (أيمن) وهل هي مفردة أو جمع ؟ وقد عقد الأنباري في الأنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ . البيت نسبة الأعمى إلى نصيب .

وذكرنا مذهب منه الباء والواو .

فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنِيَ ، وَسُمِّيَ ، وَأَيْشَاءُ ، وَأَسْمَاءُ ؛ كما قلنا في الأب ، والأخ .

فأما الذاهب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنهما واوان . وقلنا كذلك في ابن .

فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع مادك على أحدهما دون الآخر ؟ .

قلنا : نستدلُّ بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن حيث قلت : هَنَّت . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو . يدلُّك على ذلك أخوان ، ومن ردَّ في (هن) قال : هنوات .

١ / فأما (الاسم) فقد اختلف فيه^(١) : ٢٣٥

فقال بعضهم : هو (فِعْل) : [وقد بعضهم : هو (فُعْل)] وأسماء تكون جمعا لهذا وهذا .
تقول في جذع : أجذع ؛ كما تقول في فُعْل : أقفد .
ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع . فما أكثرهم أنشد :
باسم الذي في كل سورة سُمِّه^(٢)

(١) في المنصف ج ١ ص ٦٠ : واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة سميت ودماء ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السو والرفعة وفيه لغات اسم ، ككرم ، وسم
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٦ : وفي الاسم لغات أعلاما اسم ، لأن التثنية جاء به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة سم يمشها والرابعة سما كهوى
وعقد الانبارى في الاتصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار العربية ص ٩ - ٤ .

(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يلمه

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل لرامي .
يقرمه : يتركه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة . والمعنى أرسل هذا الرامي باسم الذي في كل سورة يذكر اسمه هذا الفعل في هذه الابل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يلمه لاعتياده حل هذا الأمر . =

فضم وجاء به على فُعل. وأنشد بعضهم: (سُمُه) وهو أَقَلّ، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعاً،
وأنشد:

فَدَعَ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمَدَ لِمَدْحِهِ لَخَيْرٍ مَعَدٍّ كُلُّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى^(١)
لأَعْظَمِهَا قَدْرًا، وَأَكْرَمِهَا أَبَا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنِيهَا سُبَا

فأما (ابن) فتقديره: (فَعَلَ)^(٢). وذلك أنك تقول في جمعه: أبناء؛ كما تقول جمل
وأجمال، وجبل وأجبال.

فإن قال قائل: فلعلة (فَعَلَ) أو (فُعِلَ)، فإن جَمَعَهُمَا على أفعال، قيل له: الدليل على
ذلك أنك تقول: بنون في الجمع فتحرّك بالفتح.

/ فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون على (فَعَلَ) ساكن العين؟

١
٢٣٦

قيل: لأن الباب في جمع (فَعَلَ) أفْعَل؛ نحو: كلب وأكلب، وكعب وأكعب. فلو كان
فَعَلًا لم يجمع إلا على بابه ليدلّ عليه، وإنما يخرج الشيء إلى غير بابه إذا أمنت اللبس في مثل
(أزناد)، وبابه.

= والرجز لرجل من كلب، ونسب إلى رؤية ولكنه لا يوجد في ديوانه. وانظر شواهد الشافية ص ١٧٦ - ١٧٧، والأنتصاف
ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠.

(١) ما أنشده أبو زيد في نوادره وانظر شواهد الشافية ص ١٧٧ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٦٦.

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ - ٦١ «فن كسر السين فالألف عتده للوصل. ولا يجوز أن تكون لام الفعل، لانا لم
نعلمهم قالوا: هذا سما بوزن رضا. وأما من ضم السين فقوله عتدى يحتمل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف
للوصل بمنزلة في قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل» ورد عليه البغدادي بقوله: «وأقول: يرد على
الوجه الأول أنه يبنى الشعر بلا روى وهو فاسد».

(٢) في سيبويه ٢ ص ٨٢ «وزعم أن أصل بنت، وابنة فعل، كما أن أصل أخت فعل يدل على ذلك أخوك، وأخاك،
وأخيك... وقولهم ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا يدل أيضاً».

وفي المنصف ج ١ ص ٥٨ «يدل على ذلك أن ابنا من البنوة واللام فيه ولو، لأن مؤنثة بنت والتاء إنما تبدل من الواو دون
الياء في غالب الأمر».

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ «وأما ابن فأصله بنو مفتوح العين بدلالة جمعه على أفعال كأجبال فلا يجوز أن يقال
أن أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بائه في بنت فيكون كفتو وجمع على أبناء كاتثناء، لأن هذا يطل بفتح الياء
في بين، وبنات، وبنوى وأكثر النحويين حكوا بأن المحذوف منه واو واستدلوا بظهور الواو في البنوة، وقال آخرون...
وانظر المختص ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وشرح الشافية لرضي ج ٢ ص ٢٥٥.

فهذا لو كان (فَعَلًا) لم يَجْز فيه أفعال مثل أَرْنَاد ؛ لَأَنَّ أَرْنَادًا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

فَأَمَّا (دَم) فهو (فَعَل)^(١) . يدلُّك على ذلك أَنَّكَ تقول : دَمِي يَدْمِي فهو دَم . فهذا مثل فرقَ فرقًا وهو فَرِق ، وحلِرَ حلَرًا فهو حلِر . فدَمَ إِنَّمَا هو مصدر ، مثل البَطَر ، والحَلَر .
ومَّا يدلُّك على أَنَّهُ (فَعَل) أَنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجَه على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متحرِّكًا ، فقال :

فلو أَنَّنَا على حَجَرٍ دُبُخْنَا جَرى الدَمِيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أقل وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فعال ، وفعل وذلك قولهم دماء ودمى » .
وفي المنصف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراء قال يديان فحركها عند الرد . . والقول فيه مثله في الدميان .

وغیره من أجمعنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دمت دى مثل هويت هوى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشئ ، لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك » .

وانظر أمانى الشجرى ج ٢ ص ٢٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦٢ .

وهذه مسألة ما تنازله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فلأنه يلى أن دما فعل وإنما هى فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال :

فلو أنا على حجر دُبُخْنَا جَرى الدَمِيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

وتقول دمت وأنا دم والمصدر من هذا إنما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزعا » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دى يأتي على فعل - نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فنحله على فعل وإنما هو اسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : - جَرى الدَمِيَانِ - فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في الثانية كتحرريكه في النسب ، لأن التوسيع من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نثني يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيبويه ...

فالخرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى إلا أن يستبدل على حركته بشئ وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليجرُّوا إلا بثبت . . . » .

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٢٥١ : البحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما استخبر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دمي ودمه من بنفسى له وبفسه لى ، بل يجرى دمي يمنة ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتلمس :

أحارث إنا لو تساط دماؤنا تزايلن حتى لا يمس دم دما

/ - فإن قال قائل : فإنك تجمعهم على فعال ؛ كما تقول : كَلَبٌ وَكِلَابٌ ، وفِعْلٌ وَفِعَالٌ ، $\frac{1}{227}$
فالجواب في ذلك أن (فعلا) جمع لفعل المتحرك العين ؛ كما يكون لفعل الساكن العين ؛
نحو قولك جمل وجمال وجبل وجبال . فهذا غير خارج من ذلك .
وأما (يد) فتقديرها (فَعَل) ساكن العين (١) ؛ لأنك تقول : أيد في الجمع وهذا جمع
(فَعَل) .

ولو جاء شيء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات ، لكان الحكم فيه أن يكون فعلا
ساكن العين ؛ لأن الحركة زيادة ، والزيادة لا تثبت .

فأما (استر) ففعل متحركة العين . يدلُّك على ذلك أسماه (٢) . فإن قال قائل : فلعلها
فعل أو فَعْل فإن الدليل على ما قلنا (سَه) فاعلم ، فتردُّ الهاء التي هي لام ، وتحذف العين ،
ويفتح السين . كما قال الراجز :

= وقد عرض الجاحظ في البيان ج ٣ ص ٦٠ - ٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد
لعل بن بدال وأدخلها ابن الشجري وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى وتبعه ابن هشام والعمري وليس في
ديوانه . وقصيدة المثقب في المفضليات ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وليس فيها هذا الشاهد .

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما . . . ويقول البغدادي : ابن دريد هو المرجح في هذا الأمر فينبغي أن
يؤخذ بقوله . وانظر شواهد الشافية ص ١١٢ - ١١٣ ، والمشهور في الرواية حجر بالخاء ثم الجيم ، وانظر المخصص ج ٦
ص ٩٢ ، ج ١٥ ص ١٦٨ وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٤٤ ونسب أبو تمام في الوحشيات الشاهد مع بيتين إلى مرداس بن عمرو
ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ وقولهم : أيد وإنما هي أفعل جماع فعل . . .
وقال في ص ١٩٠ « أما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد . . . »
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ « يد أصلها يدى لظهور الياء في تثنيتهما ولقوله لم يدت إليه يدا . . . يدل على سكون عينها
جمعها على أيد . . . وفتح الدال في التثنية كقوله :

يديان بيضاوان عند علم قد تمنعانك أن تذل وتقهرا

لا يدل على فتحها في الواحد لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أميدت لاماتها .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الراغب ص ٥٧٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وكما أن است فعل يدك على ذلك استاء فان قيل لمه فعل أو قيل فانه يدك على ذلك قول
السرب به لم يقولوا به ولا به . وانظر المخصص ج ١ ص ٦١ - ٦٢ وأمال الشجري ج ٢ ص ٦٨ ومجالس ثعلب ص ٤٧١
وفرغ الشافية لرضي ج ٢ ص ٢٥٩ .

أَدْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا هِيَ صِشْبَانُ السَّهْلِ^(١)

$\frac{1}{238}$ وفي الحديث « العَيْنُ وَكَاءُ السَّهْلِ » . معناه : أَنَّ الْإِنْسَانَ / إِذَا كَانَ مَتَنَّبَهَا عِلْمَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ
من الريح .

فَأَمَّا (جِر) المرأة فتقديره : (فِعْل)^(٢) ، وقولهم : أَفْعَالٌ فِي جَمْعِهِ ، بِمَنْزِلَةِ جِلْدٍ وَأَجْدَاعٍ ،
ودليله بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ .

واعلم أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حَلَفَ مِنْهُ ؟ ، فَإِنَّ حَكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ
وَالْجَمْعِ أَنْ تُثَبِّتَ فِيهِ الْبَاءُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْلِفُ مِنْ هَذَا الْبَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالْبَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ
عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ .

فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (بَيِّن) الَّتِي لِلْجَزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقُلْنَا : أُبَيٌّ .

وكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تُنْصَبُ الْأَفْعَالُ .

فَإِنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمَخْفُفَةَ قُلْنَا : أُنَيْنِ فَاعِلِمُ^(٣) .

لَأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حَلَفَتْ مِنْهَا .

وكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا (بُرْب) الْمَخْفُفَةَ مِنْ (رَبِّ) لَقُلْنَا : رَبِّيْبٌ ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا مَا حَلَفَ مِنْهُ .

(١) تقدم في ص ٣٣ والحديث وتخرجه ص ٣٤

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول في حر حرى وحرى ، لأن اللام الحاء . . . »

وقال في ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريج ، يهلك أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراج » ، وانظر
أملئ الشجرى ج ٢ ص ٢٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (إِنْ) الجزاء ، و (إِنْ) الَّتِي تُنْصَبُ الْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ (عَنْ) وَأَشْبَاهِهَا
وَكَلَّاك (أَنْ) الَّتِي تُلْفَى فِي قَوْلِكَ مَا أَنْ يَفْعَلُ و (أَنْ) الَّتِي فِي مَعْنَى (مَا) فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : هَذَا ، حَتَّى وَأَنْيَ وَذَلِكَ أَنَّ هَلِ
الْحُرُوفَ قَدْ نَقِصَتْ حُرُوفًا وَلَيْسَ عَلَى نَقْصَانِهَا دَلِيلٌ مِنْ أَى الْحُرُوفِ هُوَ فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ النِّقْصَانُ بِأَى
تَرَى أَنْ ابْنِ ؛ وَاسْمٌ ، وَيد ، وما أشبه هذا إِنَّمَا نَقْصَانُهُ الْبَاءُ » .

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) ترد فيها الخاء المحلوقة ؛ لأن - الأصل التثقيل^(١) ، $\frac{1}{239}$
كما قال :

في حسبٍ بخٍ وعزٍ أقصا^(٢)

واو سمينا رجلا (ذو) لقلنا : هذا ذو^(٣) قد جاء ؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما
حرف لين ؛ لأن التنوين يلعبه فيبقى على حرف ، فإنما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلُّك
على ذلك (ذواتا أفنان)^(٤) و (ذواتي أكلٍ حَمَطٍ)^(٥) .
وإنما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأن الإضافة لازمة له ، وممانعة من التنوين ؛
كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأن الاسم
قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقول : من نحو : زيد ، ودم ،
وما أشبه ذلك .

فإذا سميت رجلا بـ (هو) فإن الصواب أن تقول : هذا هو كما ترى فتثقل^(٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ « ولو حقرت (رب) خففة لقلت : ربيب ، لأنها من التثني يدلك على ذلك رب
الثقيلة .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدلك على ذلك قول لمجاج :

(في حسبٍ بخٍ وعزٍ أقصا) ، فرده إلى أصله حيث اضطر .

(٢) قال الأعم « معنى بخ : التعجب والتفخيم . العز الأقص : هو الثابت المنتصب الذي لا يتضعف ولا يذل وأصل
القص دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطأطة فجعل ذلك في العز فعمل عزة قماء ،
وعز أقص .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٠ « ما حلفوا به أحد المثلين قولهم : بخ ساكن الماء وهي كلمة يقولونها الشيء إذا أرادوا
مده وتفخيمه ، ويكرورنها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : بخبخ يبخبخ إذا لفظ به كما
قالوا هلل يهلل إذا قال لا إله إلا الله . . .

والرجز لمجاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذما ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ،
هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو يفتح الذال ،
لأن أصلها الفتح . (ذو) فعل عند الخليل ، يفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن : ٤٨ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الواو وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت قلت : هذا هو وتدع الماء
مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، وهج .

وإن سمّيته بـ (في) من قولك : في الدار زيد ، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم^(١) .
 وإن سمّيته (لا) زدت على الألف ألفاً ثمّ همزت^(٢) ، لأنك تحركت الثانية / ، والألف
 إذا حركت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف
 من حروف اللين ما هو مثله ، لأنّ هذه حروف لادليل على ثوالثها ، ولم تكن اسماً فيعلم ماسقط
 منها .

و(هو) و (هي) اسمان مضمران . فمجراهما مجرى الحروف في جميع محالّهما وإن دلّا على
 الظاهر بما تقدّم من ذكره ، فإنّما جعلت ما ظهر في كلّ واحد منهما متبعا لمثله ، حتى يتمّ
 اسماً ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب في (لو) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعري وأين ميّ ليّت إنّ لستاً وإنّ لسوا عناء^(٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألام على لسو ولسو كنت عالماً بأعقاب لو لم تفتنى أوائله^(٤)

وقال الآخر :

حاولت لسوا فقلت لها : إنّ لسوا داك أغبيانا^(٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (في) فتثقل ياءها لأنها لو نوت أجحف بها اسماً » وقال في ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (في) و (لو) ، ونحوها اسماً ثقلت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثمّ ملوا (لا) و (في) و (لا) في الانصراف ، وغير الانصراف ، والتأنيث ، والتذكير ككي ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسماً على لفظها وأخبر عنها .

ليت شعري : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ .
 والبيت لأب زيد الطائي وسعيد المبرد ذكره في موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعلام .

(٥) استشهد به ابن سيده في المخصص في موضعين ج ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به في الموضع الأول على تضعيف (لو) وفي الموضع الثاني على تذكيره وروى صدره :

(علقت لوا تردده) . ونسب في الأشباه والنظائر إلى النمر بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك في المخصص .

وإن سميت رجلا (كى) قلت : هـا كى^(١) فاعلم .

/ وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياء ، أو واو ، أو ألف ، ألا ترى أن حروف التهجى $\frac{1}{٢٤١}$ موضوعة على الوقف ، نحو : با . تا . ثا . وكذلك أواها ، إنها موقوفات غير مندونات ، لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

ألا ترى أنك تقول : واو . زائ . صاذ ، فتسكن أو آخرها ، لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكتين ، كما تقول في الوقف : هـا زيد ، وهـا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يلمّ النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء . هـا ج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها أسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ « وأما (كى) فتشغل ياؤها لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصبتها كقصة لو . »

• • •

يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيبويه في أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفي خزنة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : « وقال أبو علي في البدايات : أجاز المبرد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : « واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في التهجى على الوقف ، ويدل على ذلك أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أو آخرهن . ونظير الوقف ههنا الحذف في الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . . »

(٣) رواية الخزنة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة وإعلاها والشاهد إعراب حروف المعجم إذا ركبت وإن كان بناؤها أصليا ، والبيت لبزید بن الحكم كما نسب إليه الزجاج في أول تفسيره ، وابن الأنباري ، وأبو علي القالي . وروى الحريري في درة القواص عن الأصمعي أنه قال : أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزنة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وياء أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزنة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وياء وتاء أيضا كما روى كذلك في المخصص ج ١٤ - ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ...إِدِ كَالْخَرْفِ نَخْطُ رِجْلَيْ بَخْسَطٍ مُخْتَلِفِ

/ تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

$\frac{1}{242}$

فإن كانت لهما فالإعراب كما قال :

كما بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِمْهَا^(٢)

فأهرب وأضاف ، وكما قال :

كَانَ أَخَا الْيَهُودِ يُجَسِّدُ خَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلَامٍ^(٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف^(٤) ؛ لأنها حروف تنج ، نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « واعلم أن التحليل كان يقول : إذا تهجيت بالحروف حالها كما حالها في المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، كاف لام قال : تكتبان في الطريق لام ألف » . وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، « مقصود الشاعر اللام والمزة لاصورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشى مستقيماً فخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف ، وتارة يمشى معوجاً فخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام وعليه فالظاهر أن يقول لأم وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف الماطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة . . . ووجه هذا البيت ابن جني في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما إنما تحيطان بحروف المعجم لا يريد بهما دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . وصواب التعلق به (لا) ثم رد على ابن جني كلامه هذا » .

نقل حركة همزة ألف إلى لام . الحرف صفة مشبهة من خرف الرجل من باب تمب : فسد عقله لكبره . وخط على الأرض خطاً : أهدم علامة ، وخط بيده خطاً : كتب .

والرجز لأبي النجم العجلى وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمغنى ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩ والمصحح ج ٢ ص ٦٩ والنذر الوامع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة . وصدده كما ذكر الأهم : (أهاجلك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاقتك أطلال تعفت رسومها) .

شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم — والبيت للراعي — انظر المختصص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتى في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩ .

(٣) في اللسان أجد فلان أمره : أحكه والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٩٨ - ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كا خط السكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « أما كهيمص ، والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جعلتهما بمنزلة طس لم يجر ، لأنهم لم يميلوا طس كحضر موت ولكنهم جعلوها بمنزلة هيل ، وقايل ، وهارون » .

وفي أصل المفتض على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ، كما قال الكُمَيْت :

وجعلنا لكم في آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأْوِلُونَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ^(١)

فحرّك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتِبَا بَيْنَ مِنْ حَسَامِيَا قَدْ عَلِمْتَ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيَا^(٢)

قال :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرَّمْسُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٣)

فأما قراءة الحسن (صَادٍ وَالْقُرْآنِ) فإنه لم يجعلها حرفاً ولكنه / قِئْل ، إنما أراد : صَادٍ $\frac{1}{242}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ وأما (حم) فلا يصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . . .

وقال في ص ٣١ : وما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدرى ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يحى الاسم هكذا وهو أعجمي قالوا قابوس ونحوه .

والعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية التي عنها الكيت هي قوله تعالى (فل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسمه إلا التشيع في آل النبي صلى الله عليه وسلم من بني هاشم . والبيت من قصيدة طويلة في الماشيات ص ٣٦ - ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز الحاماني الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وما قسمته من أمر النبي صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وغرضه حواميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد كبايتاء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النشر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١ - ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجمل . شاجر : طامن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حمم) . وستأتي هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً .

(٤) في الاتخاف ص ٧١ وعن الحسن صاد بكسر اللام لا لفتحها الساكنين .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ : وقرأ أبي والحسن . صاد بكسر اللام والظاهر أنه كسر لا لفتحها الساكنين وهو حرف حروف المعجم نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصدى وهو ما يمارض الصوت . . أى عارض بملك القرآن ومنه أيضاً صاديت حادثت وهو قريب من القول الأول .

بالقرآن عملك . وهذا تفسير الحسن ، أى عارض بالقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل : أى عارضته : ومنه (فَاتَتْ لَهُ تَصَلَّى)^(١) أى تعرض .

وأما قولك : هنا فوزيد - ثم تبدل فتقول : ثم^(٢) فهذا بمنزلة تثقيبك لو ثققت ، لأنه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنما أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أفواه ، كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك : ماتفوهت بكلمة .

فإذا كان في الإضافة لم تحتج إلى تغييره ، لأنك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فوزيد ، ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد . كما تقول : هذا ذومال ، ورأيت ذامال ؛ لأن أصل هذه الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (أو) و (في) إنما تلحق بجمله الأسماء المفردة ، ثم تضاف^١/_{٢٤٤} إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، و غلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول : هذا فى زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ؛ لأننى عليه التنوين . قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنوين ؛ كقولك : هذه هند أخرى ، وتنوين زيدا إذا سميت به امرأة في قول جماعة من النحويين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التأنيث ، فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سميت به بقدّم ، أودغد ، أو هند .

فليس هذا الاعتراض بشيء . وليس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمي به غير من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فكل ذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأما فوزيد ، وذو مال ، فإنما غيرا من الأصل الذى هو لهما ؛ لأنهما ألزما الإضافة فكان

(١) عيس : ٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليضبه الأسماء المفردة من كلامهم ، وقال في ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه بذلك على أن الذى ذهب لام وإنها الهاء قولهم : أفواه .

وفي شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ : أصله فوه يفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم يفتح الفاء أكثر وأصح من الفم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون ، وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٩-٤٠ .

حرف إعرابها / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معقولة ؛ $\frac{1}{٢٤٥}$
 نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبيوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ؛ لأنها
 في الأفراد أب ، وأخ ، وهن ، وحم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأن رواجعها فيه خاصة .
 فأنما فوك فإنما حلفوا لأمه لموضع الإضافة ، ثم أبدلوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ،
 فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :
 خالط من سلمى خياشيم وفا^(١)

وايس عندى بلاحن ؛ لأنه حيث اضطرر إلى به في قافية لا يلاحظه معها التنوين في مذهبه .
 ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أقل اللوم عاذل والعتاب^(٢)

لم ينون هذا ؛ لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما في هذا الاسم من الاعتلال . $\frac{1}{٢٤٦}$

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ قال أبو علي في البدائيات : فلما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافي . . .
 فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد ما ذكره . . إن من ينون القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه
 في موضع النصب .
 وقد خرج أبو علي الرجز على أحد وجهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة والأصل وفاقها .
 (ب) جاء على لغة ربيعة التي تقف على الاسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفا فالألف في (وفا) هي عين الكلمة .
 والرجز للعجاج ، وتماه : (صباه غرطوما عقارا قرقفا) والأرجوزة في الديوان ص ٨٢ - ٨٤ .
 والصباه : الخمر . الخرطوم : السلافة . المقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جعب غيشوم وهو أقصى الأتف
 وجميع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمر .
 انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨ باب وجوه القوافي في الإنشاد أما إذا قرئوا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو
 ماينون ، وما لاينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . . وما لاينون فيه قولهم لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب^(٣) وقال في ص ٢٩٩
 « سمعناهم يقولون لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحق هذا التنوين إنما هو عند بني تميم ، وقيس » . أقل : فعل أمر يقال : أقلته وقيلته بمعنى
 جعلته قليلا بصدي قل بالهمزة وبالتضيق ، والمقصود اترك اللوم ، والقلة يعبر بها عن عدم .
 عاذل : متادى مرغم عاذلة حلف منه حرف النداء وتتمه وقول إن أصبت لقد أصابها :

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعي . ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧

واعلم أنَّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنَّ الثلاثة أَقلُّ الأصول ، فيكروهون الحذف منها إلَّا فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنَّهم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمَّا مثل : قُلْ ، وبيعَ فإنَّما حُلِفَتْ لالتقاء الساكتين ماهو في نيتك ، وحُلِفَتْ من عِدْ ، وزِنَ الواوات التي ذهبت ؛ لأنَّها وقعت في يعد ويزن^(١) . ويعود جميع ذلك في تعرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ، ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فِهَ لزيد ، وعِهَ كلاما ، وشِهَ^(٢) . ثوبا .

إنَّما الحقها ذلك للعاب الواو من أولها التي تلعب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي تلعب في اِزِمَ . ولا يلزم ذلك في تصرّف الفعل إذا قلت : وعَيْتَ ، ووليت ، ووشَيْتَ .

فأمَّا ما جاء على حرفين ممَّا فيه هاءُ التانيث فهو أكثر / من ذا ؛ فحو : سَنَة^(٣) ، وشية ، وعِدَة ، وثُبَّة^(٤) ، وقُلَّة^(٥) . وريَّة^(٦) . وذلك ؛ لأنَّ الهاء لما اتَّصَلَتْ به قوى فصارع ما كان على

$\frac{1}{247}$

(١) يظهر أن في الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ١١١ : فإذا قلت : يعد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحُلِفَتْ لذلك .

ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحُلِفَتْ فلا يكون في الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنما تزداد في الوقف لا في الوصل .

(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سَنَة هاء ، أو واو وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٤ .

(٤) الثبة : الجماعة من الناس أصلها ثبوة فطلة من ثبا يشبو ، إذا اجتمع وتضام ، وقيل للجماعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جني على أن المخلوف الواو بأن أكثر ما حُلِفَتْ لانه إنما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وستة ، وعضة .

وثبة الخوض : وسطه . جعلها الأعفش والزجاج مما حُلِفَتْ عنه من ثاب الماء يشوب . بدليل تصغيرها على ثوية ؛ قال ابن يعيش : والصواب : أن يكون المخلوف منها اللام لكثرة ما حُلِفَتْ لانه من الأسماء وقلة المخلوف منه العين فلم يأت مما حُلِفَتْ عنه إلا كلمتان : مذ ، سة انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٨ والمصانص ج ١ ص ٢٢٦ والمخصص ج ١٠ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥ ص ٤ - ٥ بمفردات الرافض ص ٧٦ .

(٥) أصلها قلوة من قلوته ، أي لعبت بالقللة ، وهي خشبة . جمعها قلون بضم الفاء وكسرها انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ والسان .

(٦) لام الرقة ياء لقولهم : رأيته ، إذا أصبت رثته وجمعها رثات ورثون ، والرقة نهز ولا تهز . أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٥ والسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ، لأنَّ ألف الوصل يحلها الوصل ،
ويحلها تحرك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف الهمز كقولك في اسأل : سأل ،
وفي التشديد وهو قولك : أردد ، ثمَّ تقول : ردَّ إن شئت . فأما ردَّا أو ردُّوا فحلها لازم
للزوم الإدغام .

وهاء التانيث إنما تلحظ في الترقيم ، وفي النسب ، لأنه عوض منها . وقد يرد في النسب
بعض ما يلحظ منه الهاء لعلَّه تلحق . وإنما فصلنا أن نخبر أن ما فيه الهاء من ذوات الحرفين
أكثر مما لا هاء فيه .

وهذا شيء أتصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك .
/ اعلم أن الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرك ، وقبل المتحرك الأول
ساكن ، طرحت حركة المتحرك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت كنجو ما ذكرت لك .
أقتلوا^(١) .

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت
وذلك : أطير زيد^(٢) إنما كانت تطير ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبتدئ بساكن ،
فأدخلت ألف الوصل ، ثمَّ أدغمت التاء في الطاء .
وكذلك أترس زيد إذا أردته تترس .

(١) في ماضي نحو اقتل ومضارع لقتل عند الإدغام : تحريك الفاء بالكسرة على الأصل في التخلص من الساكنين فتقول
قتلوا يقتلون ، أو نقل حركة اللام الأول إلى الفاء فتقول قتلوا يقتلون ولم يقدم من اقتلوا .
أنظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ و شرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ٢٨٥ وقد قرئ في السبعة بالفتن في قوله تعالى (يخلصون) ،
(يلى) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٥ هـ فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألقوا الألف الخفيفة
لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تلوح أطوع ، ومن تذكر أذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف
وقد كان يقع في الإدغام فهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في أذكروا وأطعموا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الهاء
في غلظ والقاف في قتلوا . . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم فيها) يريد فدارأتم (وأزيت) إنما هي تزيت . . ومن
ذلك قوله عز وجل (أطيرنا) .
ويبقى على هذا أن نقول في تترس أترس فإن يثبت فحسن البيان كسسته فيها قبله .

فدخلوا الألف هاهنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) وإنما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اصْبِرْنَا بَكْ وَيَمَنْ مَعَكَ)^(٢) .

$\frac{1}{249}$ / فإن قلت : تتكلمون ، وتذعنون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع^(٣) ؛ لأن الأفعال إذا كانت على (يَفْعَلْ) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل . وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيها ضارعة . إنما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق ، واقتدر ، واحمررت ، واستخرج ، واغسلون ، واحرنجم . أو في الأمر : اضرب ، اقتل ، استخرج ؛ لأنها تضارع أسماء الفاعلين فتمتنع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها ، وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

* * *

فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى^(٤) لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين ،
 $\frac{1}{250}$ /وتحذف ألف الوصل ، كما فعلت في الأفعال ؛ لأن المنفصل بائن مما قبله ، وإنما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفى إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقق ، إلا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعففاً . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الذي قبل الفاء الوسطى ساكن^(٥) .

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٦ : ولا يكون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاعص بها ما كان في معنى فعل وافعل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ : ما يجري مجرى المنفصلين قواك : اقتتلوا ويقتلون ، إن شئت أظهرت ويبت وإن شئت أغفيت وكانت الزنة على حالها كما فعل في المنفصلين في قواك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم . .
(٥) فعل ، وقيل من المضاعف لا يجوز فيها ولا فيها تصرف منهما الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيها^(١) ؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قَرَدَد ، ومَهْدَد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قَرَادَد ، ومَهَادَد ؛ ليكون مثل جعفر^(٢) .

فإن لم يكن ملحقاً لزِم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل ألدّ ، وأصمّ ؛ لأنّ (أفعل) ليس بملحق
بفعلل .

ألا ترى أنَّ مصادرها مختلفة إذا كان فِعْلَيْنِ تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراما .
وكذلك (فَعَّلَ) ليس بملحق بدحرج ؛ لِأَنَّ مَصْدَرَهُ التَّفْعِيلُ .
ولكن مثْلُ جَدَّوْلٍ ملحقٌ بِجَعْفَرٍ وكذلك كَوَثَرُ .

/ وإن كنا فعلين فهما ملحقان بلحرج. تقول: حَوَّلَ يحوِّل حَوْلَةً^(٣)، وَبَيَّطَرَبِطَرَةً^(٤) $\frac{1}{٧٥١}$
وَسَهَّوَك سَهْوَكَةً^(٥). وكذلك سَأَى يسأى سَأَلَةً^(٦).

وفما ذكرته لك مايدلّ على مايرد عليك منه إن شاء الله .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٤٠١ : « إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : قردد . لأنك أردت أن تلحقه لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه ما زدت بدسرجت . . . وذلك قولك جلبته فهو مجلب . »

وقال أيضاً : « هذا باب تصفيف اللام ... وذلك قواك قردد ، لأنك أردت أن تلحقه بحرف ... » .

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعافر .

(٣) حوقل الرجل ضعف وأما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه فعلل .

(٤) **يَطر الدابة : شق جلدها ليداوها .**

(هـ) في اللسان : السهوكه : الصرع . وفي القاموس : تمهوك : مشى رويداً .

في سيويه ج ٢ ص ٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق بهنات الأربعة .

وذلك فعلت ألقوا الزيادة من موضع اللام وأجرها مجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالصدر من بنات الأوز بمفعو جلبته جلبية ، وشملته شملة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوقلت ، وصومت صومة ومثل ذلك فعملت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهيمت هيمته ومثل ذلك فعولت ، نحو جهورت ، وهزلت هزولة ومثل ذلك فعلته نحو سلقته سلقاه ، وجمته جمياه وقلبت قلقة .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ في تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاء : ألقاء على قناه .

هَذَا بَابُ

ما شَبِهَ مِنَ الْمُضَاعَفِ بِالْمَعْتَلِ مَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ حَذْفِهِ

وذلك قولك في أَحَسَّنتُ : أَحَسَّنتُ^(١) ، وفي مَسَّنتُ : مَسَّنتُ ، وتَطَرَّحَ حركته على ما قبله ، وتحلَّفها ؛ تشبيها بقولك : أَرَدتْ ، وَأَقَمْتُ ، وَكَلَّمتْ ، وَبَغَّتْ ؛ كما استويا في باب رَدٍّ وقام في الإسكان .

واستويا في التصحيح في باب (فُعَل) و (فَعَل) تقول : صُورَ كما تقول : دُرِّرَ ، وَيَبَّعَ كما تقول : قَدَّدَ .

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لا تصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك في فَعِلْتِ / $\frac{1}{202}$ وفَعِلْتِ .

فأما لم أَحِسَّ وقولك : أَحَسَّسَ ، وَامَسَّسَ ، وَمَسَّسَ وَحَسَّسَ فلا تحلَّف ؛ لأنَّ هذا تلخذه الحركة إذا ثَنَّيْتَ ، أو جَمَعْتَ ، أو أَنْثَتْ ؛ نحو : أَحَسُّوا ، وَأَحَسَّا ، وَأَحِسِّي . وكذلك مَسَّى وَمَسَّا .

وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيِّد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه . قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِثَاقَ مِنَ الْمَطْشَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَى شُوشٍ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٠ « باب ما شُدَّ من المضاعف تشبهاً بباب أَمَت . . وذلك قولهم : أَحَسَّتْ يَرِينُونَ أَحَسَّتْ ، وَأَحْسَنَ يَرِينُونَ أَحْسَنَ . وكذلك تَبَّيَّ اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة شبهوها بأَمَت . . »

لِإِذَا قُلْتَ لَمْ أَحَسَّ لَمْ تَحَلَّفْ ، لِأَنَّ اللام في موضع قد تلخذه الحركة ولم يَبْنَ على سكون لا تناله الحركة . . »

(٢) رواية أَحْسَنَ به كما هنا ذُكِرَتْ في موضعين من أمالي الشجرى ج ١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفي الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب في محالته ص ٤٨٦ حسين به وكذلك القالي في أماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي السط ص ٤٣٨ .

ومن قال : مَسَتْ ففتح الميم فإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِلَسْت ، لَأَنَّ أَصْلَهَا كَانَ لَاس يَلِيس . وقد فسرنا^(١) امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .

فهذا الذي فتح الميم حلف لما ذكرت لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أَنَّ التضعيف مستثقل وَأَنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرة واحدة ثمَّ العودة إليه ليس برفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب]^(٢) وقوم من العرب إذا وقع / التضعيف أبدلوا الياء من الثالي لثلاً يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لَأَنَّ الكسرة بعض الياء ، وَأَنَّ الياء تَغْلِبُ على الواو رابعةً فما فوقها حتى تصيرها ياء ؛ لا يكون إلا ذلك . وقد مضى هذا .

وذلك قولهم في تَقَضُّضت : تَقَضُّضت^(٣) ، وفي أمالت : أمأيت . وكذلك تسرَّيت في تسرَّرت والدايل على أَنَّ هذا إِنَّمَا أُبدِل لاستثقل التضعيف قولك : دينار ، وقيراط . والأصل دَنَار وقرَّاط ، فأبدلت الياء للكسرة ، فلمَّا فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دنائير ، وقراريط ، وقرَّيريط .

واعلم أَنَّ الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مَّا هو متحرَّك فلم يصادوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لَأَنَّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرك ، فيسلم الإعراب ، ويصحَّ الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذي ينظر بأحد شئ عينيه تفتيلاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أجفانه ، والفسير في به وإليه يعود على الأسد .

ولأب زبيد الطائي معه قصة مذكورة في الاقتضاب ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب لجواليقي ص ١٣٥ مع بقية الآيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « باب ما شذ فابدل مكان اللام ياء لكرامية التضعيف وليس بمطرده . . . وذلك قولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقضيت : من القصة ، وأمليت . . . » .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تعدلت من الظن وكذلك تقضيت من الاقتضاض وكذلك تسريت وثل هذا كثير » . وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لها أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَمَّرُهُ مِنْ التُّعَسَالِ وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(١)

١ / لم يجز أن يذكر الباء في الثعالب ، ويحركها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لما ذكرت لك . ومثله :

ومنهل ليس له حَسَسَوازُقُ وإِضْفَادِي جَمْسِهِ نَقَانِقُ^(٢)

- (١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الثعالب ، والأرانب . وقال ابن حصفور في كتابه الفرائر : وقد يمكن أن يكون الثعالب جميع ثعالة فيكون الأصل الثعالب « ثم قلبا مكانيا » .
- الأشارير : جمع إشرايرة بكسر الهمزة وهي القطعة من اللحم تجفف للدخار . تتمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوحز : القطع من اللحم وأصل الوحز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجر صفة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتعجب منه ثعلب فقال إنما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .
- البيت من قصيدة لأبي كامل الشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والفرائر للألوسي ص ١٥٣ .
- في الأصل « تتمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .
- (٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين في الضفادى للضرورة .
- المنهل : المورد . الحوازيق : الجماعات مفردا حازقة وقيل حزيفة وجمع فميلة جميع فاعلة ، الجم : معظم الماء . والنقائق : أصوات الضفادع مفردا نقنة .
- منهل : مجرور برب المخلوف ، بعد الواو ، جمه مضاف إليه . والنقائق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية لمنهل .
- وصف المنهل بالبعد والخافة فلا يقدر أحد أن يرده لبعده وهوله ، فليس به إلا الضفادع النقاقة ولكن لإقداى وشجاعتى قد وردته ، وقال الأحم : ويقال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .
- وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، الفرائر للألوسي ص ١٥٢ .

هَذَا بَاب مَا يَحذفُ اسْتِخْفَافًا لِأَنَّ اللبسَ فِيهِ مَأْمُونٌ

وذلك أَنَّ للأشياء أصولاً ، ثُمَّ يحلف منها ما يخرجها عن أصولها .
فمن هذا المحلوف ما يبلغ بالشئ أصله .
ومنه ما يحلف لَأَنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .
فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لَأَنَّ الأصل الرفع ، وهو الذي لا يتمُّ الكلام إلَّا به ؛ كالاتداء والخبر ، والفعل والفاعل .
ولأنما المنصوب والمخفوض لِمَا خرجا إياه عن هذا المرفوع .
فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، مسلمين ، ومسلمات .
/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ $\frac{1}{٢٠٠}$
نحو : مررت بعمان ، وأحمر يا فتى .
وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ،
وعاينهم واحد^(١) .
وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على
المخفوض ، ليسلم الفعل ؛ لَأَنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر .
فإنما زدت هذه النون ليسلم ؛ لَأَنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت :
الضاربى والياء منصوبة ، فإنما ذلك ؛ لَأَنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .
والدليل على أَنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا .

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنما ذلك لالتقاء الساكنين وإيسر بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارض في الفعل ، إذ لم يكن من إعرابه^(١) .

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في / المجرور : منى ، وعننى ، وقذنى^(٢) .

$\frac{1}{256}$

زادوا النون ، ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ، نحو قولك : هذا هنى ، ودنى .

فالذى ذكرنا إنما يحلف قولك : إننى ، وكأنتى ، ولعلنى ، لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الآخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « وأعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (ن) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . . . وسأله عن الضاربي فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل ضربى ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد نقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء إنما يكون هذا الالتقاء الساكنين » .

كلام المبرد صريح في أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحل بأن في موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة في الضاربي والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضاربي زيدا » .

وقال في ص ٤٥ من الأصل . « وتقع في النصب ، نحو ضربى والضاربي » .

وقال في ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضاربي الياء في موضع نصب » .

وقال في الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل في الحديث من اسم الفاعل « ولا يجوز أن تسفل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجر ذلك في اللام » .

وفي الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني في الضاربيك وضاربك موضع الضمير خفض .

وفي التصريح ج ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمي والمسازني والمبرد إلى أن الضمير فيهما في محل خفض . . . وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه « فجعل للمبرد قولين في هذا . وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في الضاربيك في موضع نصب أو جر ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط وسيبويه يراه في محل جر أو نصب فالمبرد في المختضب عدل عما قاله في نقد سيبويه ج ١ ص ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ « وسأله عن قولهم ، هنى ، وقذنى ، وقطنى ، ومنى ، ولبنى فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كلمة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريهوا أن يحركوا الطاء التي في قط ، ولا النون التي في من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريهوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة لتكلم » .

ويجوز فيهن الحلف فتقول : إني ، وكأني ، ولكني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إن) و (كأن) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشبهة بالفعل وليست بأفعال . فحلفت كراهية التضعيف ، وإن أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلي ، وليس في لعل نون ، فإنما ذلك لأنَّ (لعل) مضغفة^(١) : ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتندغم كل واحدة / منهما في $\frac{1}{٢٥٧}$ صاحبتهما . وقد مضى القول في هذا .

فأما (ليتنى) فلا يجوز حلف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحلفها ، لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، وليست (ليت) بفعل وإنما هي مشبهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَسَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالَى

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادُفُهُ وَيَهْلِكَ جُلٌّ مَالِي^(٢)

فهذا من المحنوف الذي يُبلغ به الأصل .

(١) يريد مضغفة اللام .

في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إني ، وكأني ، ولعل ، ولكني ، فإنه زم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالها ليائها ، وتضمين الحروف حلقوا إلى تل الياء . قلت : لعل ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تندغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحلقوا هذه النون كما يحلقون ما يكثر استعماله لياء » .

وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ على حلف نون الوقاية من لئى للضرورة . والشعر لزيد الخليل رضي الله عنه . مزيد رجل من بني أسد كان يمتنى أن يلقى زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فلعته فهرب منه . العوالى : جمع عالية : وهي من الرمح ما يلى الموضع الذي يركب فيه السنان . يئى وقت اختلاف الرماح بجيئها ونهايتها للطلان . جابر : رجل من هذيل كان يمتنى أن يلقى زيدا فالتقى فاعطفا طعنين واما دارعان فالتقى رمح جابر ولم يئن شيئا ، وانكسر ظهره .

كنية في موضع المقول المطلق أى تمنى مزيد تمنياً كتمنى جابر ، وإذ ظرف عامله منية وهي اسم مصدر تمنى . ويهلك : مضارع منصوب بأن مفسرة بعد واو المية الواقعة في جواب التمنى . انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

وتما حذف استخفافاً لأنَّ ما ظهر دأبل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل
بنى الحارث ، وبنى الهُجيم ، وبنى العنبر : هو بَلْعَنبر ، وبَلْهَجيم . فيحلفون النون لقربها
من اللام ؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجَّار ، والنمر ، والتميم لم يحلفوا ؛
لأنَّهم يجمعوا عليه علَّتين : الإدغام ، والحذف .

ويقولون : علَّما بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحلفون لام على ؛ كما قال :

وما سبقَ القيسى من ضعف حيلة / ولكن طفت علَّما قلقة خالداً^(١) ٢٥٨

* * *

واعلم أنَّ كلَّ مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإظهار الأوَّل جائز ؛ لأنَّه غير لازم
للثاني ، إلاَّ أنَّه في بعض أحسن منه في بعض على قدر تداني المخارج وبعدها .

فإذا لقيت التاء دالا أو طاء ، كان الإدغام أحسن^(٢) ؛ لأنَّ مخرج الثلاثة واحد ، وإنَّما
يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهب طلحة ، الإدغام أحسن . وكذلك هذ مدَّار زيد^(٣)
ومثل ذلك : لم يعد تميم ، ولم يعد طاهر .

فان قلت : انقط داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن لأن في الطاء إطباقا
فيكرهون ذهابه . تقول : انقط داود .

ولو قلت : انقط داود كان حسنا . ولكن الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز . ٢٥٩

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ « فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لأمان إستجازو حذف إحداهما استئثالا
للتضعيف ، لأن ما بقى دليل على ما حذف فيقولون علَّما بنو فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيسى . . . » .

وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يميزون منه حذف النون التي في قواك : بنو لقرب مخرج النون
من اللام وذلك قواك : فلان من بلحارث ، وبلعنبر ، وبلهجم . . . وأعاد هذا في ج ٨ ص ٦٥ .
والبيت مفرد في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٤ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٣٠ « ومن الشاذ قولهم في بنى المنبر ، وبنى الحارث : بلعنبر ، وبلحارث بحذف النون وكذلك
يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فلما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت ما أكثر في كلامهم وكانت
اللام والنون قريبتي المخارج حذفوها وشبهوها بمست ومثل هذا قول بعضهم : علَّما بنو فلان فحذف اللام يريد : حل الماء
بنو فلان وهي عربية » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٨ « وكذلك الطاء ، مع التاء . . . » .

وكذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء لأنه ليس بينهما إلا الحس والجهر

(٣) الأصل : هلعت دار زيد .

والظاء ، والثاء ، والذال هذا أمر بعضهن مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفيا ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فأما قراءة أبي عمرو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التبيين أحسن مما قرأ ؛ لِأَنَّ الثاء لا تقرب من اللام كقرب التاء وأختيها . وكذلك التاء في قراءته (بَتَوَثُّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (١) .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها (٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أنها إذا كانت في كلمة واحدة لم $\frac{1}{260}$ يجز الإظهار ؛ إلا أن يضطر الشاعر فيرد الشيء إلى أصله ؛ نحو : رد ، وفر ، ودابة ، وشابة ؛ لِأَنَّ الباء الأولى تلزم الثانية .

فأما قولهم : أنتم تكلماني ، وتكلماني ، وقوله : (أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ) (٣) وفي القرآن : (لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ) (٤) فَلِأَنَّ الثانية منفصلة من الأولى ؛ لِأَنَّها اسم المفعول . تقول : أنتم تظلمون زيدا ، وأنتم تظلمون عمرا .

وأما (دابة) فهي فاعلة ، وكذلك (رد) فَعَل . فهما لازمة إحداهما للأخرى لا تنفصل منها . فإذا اضطر شاعر جاز رَدَد ، وَضَنَنَ كما قال :

تشكو الوجي من أظلل وأظلل (٥)

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم في ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف ٥٥ :

(٥) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦١ على إظهار التضمين في أظلل للضرورة . الوجي : الخفاء . الأظلل : باطن خف البعير . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

من طول إملال وظهر ممل

الأمال : السفر ، وإملال شاذ أيضاً والقياس مل .

وهو من رجز لأبي النجم المجل في وصف الإبل ، أوله : الحمد لله على الأجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف الأدبية للأستاذ الميني ص ٥٧ - ٧١ .

وقال :

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مَنْ خُلِقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَبِنُوا^(١)

وقال :

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ^(٢)

$\frac{1}{261}$ / واعلم أن ألف الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهن .

وذلك أنها مفتوحة ، لأنها لم تلحق اسما ولا فعلا ، نحو : اضرب ، واقتل ، وابن ، واسم ، وإنما لحقت حرفا ، فلذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فتسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرقت فيه ، إلا أن تلحقها ألف الاستفهام فتجعلها مئة ، ولا تحلفها ، فيلتبس الخبر بالاستفهام ، لأنها مفتوحة ، فلو حلفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : أأرجل لقيك ؟ وقوله : (آله خير أم ما يشركون)^(٣) .

وكذلك ألف (آيم) ، لأنها لزمت اسما لا يستعمل إلا في القسم ، فهو مضارع لألف اللام : $\frac{1}{262}$ تقول : آيم الله لقد كان / ذاك ، آيم الله لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يا الله اغفر لنا^(٤) ، لما كنت في اسم لاتفارقة وثبتت في الاستفهام فعملوا بها ذلك .

وكذلك : أفأفأ الله لتفعلن ، لما وصفت لك .

فإذا كنت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة فإن النحويين يختلفون فيها .

فيقول قوم : ألحمر جاعئ فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سل

بنى إسرائيل) ، لأنها كانت اسأل ، فلما تحركت السين سقطت ألف الوصل .

فهؤلاء يحتجّون بثباتها في الاستفهام ، وأن ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إلا على ذلك

(١) تقدم في ص ١٤٢ .

(٢) تقدم في ص ١٤٢ .

(٣) النمل : ٥٩ .

وحديث همزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٣ - ٦٤ .

(٤) الشاهد في قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أفأفأه . وانظر شرح الكافية لرضي ج ٢

ص ٣١٠ ، وسيبويه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام كما قرب جواره منها ؛ لأن حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحْمَر جاعلى ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو $\frac{1}{٢٦٣}$ **وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤَى^(١)** .

وكان الأخفض يجيز : اسَلَّ زيدا ؛ لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، غمق وُجد السبيلُ إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

تم الإدغام

قال أبو العباس : كنَّا قدَّمنا في أول كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ، ولم يكن موضع تفسيرها ، فوعدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويون لام المِلْك / فقلنا : هي مكسورة مع الأسماء $\frac{1}{٢٦٤}$ الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة^(٢) ؛ لعلَّ نذكرها . وهذا أوان ذكرها^(٣) .

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمَر ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم لكم ، ولهم . وكذلك كلُّ مضمَر .

فإذا قلت : المال لزيد كسرتها ؛ لعلَّ تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعراباً فيسلمها على ما خيلت .

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفي الأتحاف ص ٤٠٣ ؛ بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ؛ وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) في الأصل (المظهرة) وهو سحر .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ ؛ باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، ففتح اللام وذلك أن اللام لو تضحوا في الإضافة لانتهت بلام الابتداء إذا قال : أن هذا فلان ، ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضسروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون لرفع ويكون لجر وقد كرر المبرد هذه اللمة في المختضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسيميه في الجزء الرابع ص ٥٣٤ .

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا لهذا ، وإن عمرا لذلك ، وأنت تريد لام للملك ،
لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ذاك ، أو إن زيدا ذاك ؟
فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لهذا ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذلك ، علم
أن زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟
فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟ 1/ ٢٦٥

قيل : لأن الباء لا يشرکہا مثلها فتخاف لبسا ، فينبئها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .
تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه^(١) يا فتى .

فإن قال : فما بالك تكسرها إذا قلت : لست كى ؟

فإنما ذاك ؛ لأن ياء الإضافة تحوّل كل حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامي ، وضربت
غلامي ، والمال لى .

فأما أمثلك الالتباس في اللام مع المضمر ؛ فإنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير
الجر . تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء لنحن . فلاختلاف اللفظين أمن
الالتباس .

* * *

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر لم
كانت الأسماء على ثلاثة أنحاء لا زيادة فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟
وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة
أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .

1/ ٢٦٦ / للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا .

(١) جر الكاف للتفسير المتصل يخص بالضرورة عند سيويه قال : في ج ١ ص ٣٩٢ ؛ إلا أن الشاعر إذا اضطر اضطر
في الكاف فيجرونها على التماس . . .

يقولون : الأسماء أمكن من الأفعال ، فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تمكّنها^(١) ، وأن الأفعال تبع لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء: الدليل على صحة ما قالوا أن الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال؛ لأن أبنية الأفعال إنما: هي فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ومضارعاتها : يَفْعَلُ ، وَيَفْعِلُ ، وَيَفْعُلُ .

والأسماء تكون على (فَعَلَ) ، نحو : جَمَلَ وَجَبَلَ ، وعلى (فَعِلَ) ، نحو : فَخِذَ وَكِيفَ ، وعلى (فَعُلَ) ، نحو : رَجُلَ وَعُضِدَ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفَعَلَ) ، نحو : ضِلَعَ وَحَوَّضَ ، و (بِفُعُلَ) نحو : خُضِّضَ ، وَعُنُقُ .

وتكون سواكن الأوساط ، نحو : فَهْدَ ، وَكَلْبَ ، ونحو : جَذَعَ ، وَعِذَلَ ، ونحو : بُرَّدَ ، وَخُرْجَ .

ويكون في المتحركة ، نحو : لَيْلَ ، وإِطْلَ .

فلذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلا على (فَعَلَلَ) ، نحو : دَحْرَجَ ، $\frac{1}{217}$ وَسَرَّهَفَ^(٢) وَهَمَلَجَ^(٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

وتكون في الأسماء على (فَعَلَلَ) ، نحو : درهم ، وهجرع .

وفُعُلَ نحو : حُبْرَجَ وَتُرْتِمَ^(٤) ، و (فَعِلَلَ) نحو : زَبْرَجَ ، وَزَنْبِيرَ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الذاية مما ليس فيه زيادة فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر مما لا زيادة فيه . . . »
وقال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازيادة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فعملوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة » .

(٢) سرهقه : نعمه وأحسن غذاءه .

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملجا : حسن سيرها في سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحبارى . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزنبر : ما يعلو الثوب الجليد . ٢٢٢

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجَحْرَش ، وجِرْدَحْل ، وقُلْغِيل^(١) .
فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقيت أشياء ،
لأننى إنما أردت بما بينت الإيضاح لهذا الأصل الذى ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك
من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة التاء في تدحرج ، وألف الوصل والنون ، في احرنجم ، ونحوه ،
وتضعيف اللام في قولك : اقشعر ، واطمأن ، فكهروأن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد
فتخرج عن المقدار ، وتصير إلى ما يستثقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ، لأن / الزوائد غير
لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعالي .

ألا ترى أن قولك : اقتدر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدودن ، واغلوط^(٢) قد خرجت هذه
الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .

إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .

وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .

وإذا قلت : (فَعَلَ) فقد كثرت الفعل .

والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التى تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ،
فإنها بعد راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هى التى يخبر عنها ، وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على
الأفعال فضيلة تبيّن بها حال تَمَكُّنْها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازنى .

^١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعى والخماسى هناك .

(٢) اغدودن التبت : طال . اغلوط المهر : ركبته حريا وانظر المنصف ٣ ص ١٣ .

بَاب مَصْطَفِيْنَ

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر .
 إذا كان الاسم مقصورا^(١) فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، وإنما هي متقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة .
 فأما المتقلبة ، فنحو ألف قفا ، وإنما هي واو قفوت ، وحصى إنما هي متقلبة عن ياء .
 تقول إذا جمعت : حصيات ، كما أنها في الفعل كذلك .
 تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .
 والزائدة . مثل ألف حُبلى ، لأنه من الحبل . وكذلك مِعْزى^(٢) ، وَحَبْنَطَى^(٣) من قولك : مَعَز ، وَحَبِطَ بطنه .
 فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا ، ويترك / تنوينها $\frac{1}{٣٧٠}$ إذا كان مما لا ينصرف .

فإذا تَنَبَّتَ اسما هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو الياء^(٤) ؛ لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون المقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والممدود فقد اصلح اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيبويه فيسمى المقصور منقوصا قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب ثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب ثنية ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والتون .

وابن ولاد في كتابه المقصور والممدود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصا . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والقراء سمى كتابه : المنقوص والممدود .

(٢) ألف معزى زائدة للالحاق بدمهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حنبلى : غليظ قصير بطين والتون والألف زائدان للالحاق بدمهم بدليل التنوين وقولهم حنبلة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٢ « اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبل فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثنية لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فاللى من الأصل أولى وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . . »

تقول في ثنية قفا : قَفَوَان ، وفي ثنية رَحَى : رَحَيَان ، كما كنت قائلا في الفعل : غَزَوَا
إذا ثُنِيَتْ ؛ لَأَنَّهُ من غَزوت ، وَرَمَيَا ؛ لَأَنَّهُ من رَمَيْت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كلِّ حال . تقول : غَزَوْتَ ثمَّ تقول :
أَغْزَيْت ، واستغريت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثنية مَلْهَى ، وَمُسْتَغْزَى : مَلْهَيَان ، مُسْتَغْزَيَان^(١) .

فأما الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لَأَنَّ الواو إليها نصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إلَّا لما يعقل - تقول : مسلمان .
ومسلمون ، وصالحان -/، وصالحون . ١
٢٧١

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفي مَصْطَفَوْنَ^(٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصطفيون ،
وقبل أن تنقلب : مصطفوون ، ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجوز أن تردَّ إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين .

إحدهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلهما .

والثانية : أَنَّهُ لا نظير له فيخرج عن حدِّ الأسماء والأفعال .
فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لَأَنَّ الفتحة أخفُّ ، ولَأَنَّ له نظيرا في الأسماء والأفعال .
فأما في الأفعال فإنَّك تقول للواحد : غَزَا ، ولِلثْنَيْنِ : غَزَوَا ؛ لَشَأْلَا ياتبس الواحد
بِالِثْنَيْنِ . وكذلك رمى ، وَرَمَيَا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٣ باب ثنية ما كان منقوصاً وكانت حدة حروفه أربعة . . أما ما كانت الألف فيه بدلا
من حرف من نفس الحرف ، فتحو أعضى ، ومغزى ؛ وملهى ، ومرمى ، ومجرى ثنى ما كان من ذا من بنات الواو
كثنية ما كان من بنات الياء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ باب جمع المنقوص بالواو والنون . . .
اعلم أنَّك تحذف الألف ، وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها وإنما حلت ؛ لِأَنَّهُ لا يلتصق ساكنان . . .

وأما في الأسماء فتقولك : النَزَوَان ، والغَثَيَان^(١) ؛ لأنَّك لو حذفْتَ لا تلبس بفَعَال من غير المعتلِّ .

وقولنا : الفتحَةُ أَخْفُ . قد بان لك أمرها .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تعوّض عن التنوين ؛ لأنَّ قبله كسرة أو ضمة . $\frac{1}{272}$
وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحَة .

وتقول : رأيت قاضيا ، وتسكّن الياء في الخفض والرفع ، في الوقف والوصل ، ثمَّ تذهب ، لالتقاء الساكنين ، وهو التنوين الذي يلحقها وهن ساكنة .

وتقول في فخذ - إن شئت - : فخذ ، وفي عليم : عليم .

وكذلك في عضد ، ورجل : عضد ورجل . ولا يجوز الإسكان في جمل^(٢) ؟ وما كان مثله .

فعلى هذا تقول : هما مصطفىان ، وهما الأشقيان ، وأعجبنى قفواهما ، ورأيت قفويهما والمصطفيين .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في معزى ، ومصطفى والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحلت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع ، أو ياء الجمع ، وما قبل كل واحد مفتوح ؛ لأنَّه كان مفتوحا قبل الألف فحلت الألف وبقي الشيء على حاله

(١) يريد المبرد التحليل لصحة الواو والياء في النزوان والغثيان ، فإنه لو قلبتا ألفا اجتمع ألفان فحلت إحداهما لساكنين فتصير الكلمة نزان ؛ غثان فيلبس ببناء فعال وانظر ص ١٨٩ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « وأما فعلان فيجرى على الأصل وفعل ، نحو جولان ، وحيدان ، وصوري ، وحيدى جعلوه بالزيادة حين لحقه بمنزلة مالا زيادة فيه مما لا يجيء على مثال الفعل ، نحو الحول ، والنير واللومة . . . » .

(٢) انظر ص ١١٧ .

(٣) صفحا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضمتا هنا خطأ ومكانهما بعد ص ١٥ من الجزء الثالث وينقلهما إلى هناك انضم الكلام وفي صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (إلا نوما واحدا لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع » .

هذَابَاب

المضمر المتصل

١
٢٧٥

اعلم أنَّ كلَّ موضعٍ تقدَّر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ^(١) .

وكذلك ، ظننتك قائماً ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأنَّ التاء التي تكون في فعلت لا تقع هاهنا . وتقول : ما جاءك إلَّا أنا . وما جاءني إلَّا أنت ، وما ضربت إلَّا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأنَّ الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا^(٢) .

واعلم أنَّ ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا غنى نفسه ذكراً كان أو أنثى : قمتُ ، وذهبتُ .

وإن غنى غيره / كانت التاء على حالها إلَّا أنها مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث. تقول : فعلتَ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن نثني المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجوز فعل نحن^(٣) ؛ لما ذكرت لك .

١
٢٧٦

(١) في سيويه ج ١ ص ٢٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إِيَّاكَ ورأيت اليوم إِيَّاه من قبل أنك قد تجدالاضهار التي هو سوى إِيَّاكَ وذلك الكاف التي في إِيَّاكَ فيها والهاء التي في رأيت اليوم فلما قدروا على هذا الإضهار بعد الفعل ولم ينقص معنى ما أرادوا لو تكلّموا بإِيَّاكَ استغنوا بهذا من إِيَّاكَ ، وإِيَّاه . . . » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٨٥ « باب استعمالهم إِيَّاها إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فن ذكركم إِيَّاكَ رأيت ، وإِيَّاكَ أُمِّي فإِذَا استعملت إِيَّاكَ ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال الله عز وجل (وأنا أو إِيَّاكم لعل هدى أو في ضلال مبين) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا وتقول : أنا وإِيَّاكَ منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تبعون إلا إِيَّاه) » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتا في موضع تما التي في فعلتا -

وإن ثنى المخاطب قال : فعلما ، ذكرين كنا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فعل أنما .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّا قال : فعلتن ، ولا يجوز فعل أنتن .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(١) ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثنى ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوانك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثا فكل ذلك . تقول في الواحد : هند قامت . التاء علامة التأنيث والضمير في النية ، كما كان في المذكر وإن ثنى ألحق الألف^(٢) .

« ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنما ولا يقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنتم لم يجر ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنن لم يجر » .

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤق بالضمير متصلا لا يجوز أن يؤق به منفصلا فقوله : تقول : قت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي . .

وقوله : ولا يجوز فعل أنما ، ولم يجر فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنن صريح في أنه لا يبدل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطي في الجمع ينتقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يميز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠ .

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازوه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل . لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك » .

أصرمت جبل الوصل أم صرموا يا صاح بل صرم الحبال همو

ولم يتناول فقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المضمر المحذوف عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثاً فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلا متبهماً وإن حدثت عن جميع فعلا متبهماً وإن كان الجميع جميع مؤنث فعلامته هي ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجر إلا أن يكون صفة . . » .

(٢) هي ص ١٣٧ كررت هنا وأخلت رقم - ٢٧٧ .

$\frac{1}{278}$

/ (بِكَ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث^(١).

وتقول في الغائب : رأيته ، ومررت به . ورأيتهما ، ومررت بهما للمؤنث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكر والمؤنث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكر ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمؤنث ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمذكر ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمؤنث ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمذكر . وكذلك تقول : هذا الضارب ، الياء في موضع نصب . وهذا المارئي ، الياء في موضع خفض .

فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر^(٢) . وهذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ، كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء . تقول : مني وعنّي لأن (من) ، و (عن) لا تحرك نونهما ، لأنهما حروف مبنية . وكذلك قطني ، / وقلني وما كان كمثله ذلك .

$\frac{1}{279}$

وإنما زيدت النون ، لأنها تزداد في الآخر ، كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزداد مع الألف في فعّالان ، والنون حرف أغن مضارع حروف المد واللين .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر اعل أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : رأيته للمرأة ، ورأيته للرجل ، والهاء التي هي علامة الإظهار كذلك » .
(٢) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هَذَا بَابُ الْإِضْمَارِ الَّذِي يَلْحَقُ الْوَاحِدَ الْغَائِبَ

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو
التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاء واو . فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها لخفاء
الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الحروف الأصلية . وذلك قولك :
رأيت ، وأعطيت إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيت هو يارجل ، وجاءني غلام هو فاعلم ، ورأيت غلام هو يا فتى ،
ومررت بغلام هو ، ومررت به ، و (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) ^(١) ، وعليه مال ، وهذه
عصاه يافتي ، وهذا أخوه فاعلم .
هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة ، كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة ^(٢) ؛ $\frac{1}{280}$
لاستثقالهم الضمة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء .

وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعربي جيد .

فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهى يا فتى ، ونزلت في دارهى يا هذا ، ونحو
ذلك .

وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة ؛ نحو نزلت عليهى يا فتى ،
وذمبت إليهى يا رجل .

(١) انظر من ٣ - ٣٧ .

(٢) انظر من ٣٦ - ٣٧ .

وإن شئت حلفت التي بعد الماء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الماء التي بينهما حاجز ليس بحسين . فتقول : نزلت عليه يا قتي ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(١) ؛ لأنَّ هذا يشبه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الماء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُ يا قتي ، وكلِّمت غازيَهُ فاعلم .

$\frac{1}{281}$ / فإن كانت هذه الماء لمؤنث لزمتهما الألف^(٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ، وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : رأيت زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ، وضريتها ، وهذا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفي سيبويه ٢ ص ٢٩١ : فإن كان الحرف الذي قبل الماء معركاً فالإثبات ليس إلا كما ثبتت الألف في العائث .

هذاباب

مايخنارفيه حذف الواو، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المدكّر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأنّ قبلها حرف لين ، وهى خفيّة ، وبعدها حرف لين ، فكروها اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلّا حرف خفيّ ، مخرجه مخرج الألف وهى إحدى / - $\frac{1}{282}$ هذه الثلاث .

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) ^(١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ^(٢) وفيه بصائر ورأيت قفاه يافى . وإن أتممت فعرّبى حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإنّ سيبويه والخليل يختاران الإتمام . والحذف عندى أحسن . وذلك قوله (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، ومن لدنّه يافى ، فى إلا ^(٣) ... وسيبويه ، والخليل يختازان [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ، لأنّها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يافى .

واعلم أنّ الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنّها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإنّ يك غثاً أو سميماً فإنّنى ساجلاً عينيّهى لنفسه مقنعا ^(٤)

وقال الآخر :

/ - وماله من مجدٍ قديم ولا له من الريح حظّ لا الجنوب ، ولا الصبا ^(٥) $\frac{1}{283}$

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان يضافاً فى الأصل .

(٥) انظر ص ٣٨ .

(٤) انظر ص ٣٨

وقال :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَسُوتٌ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ^(١)

وهذا كثير في الشعر جدا .

وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحلف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ، لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِغُهُ وَمِطْدَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حلف الواو من كانه للضرورة .
الوسيقية : أنى الحمار التى يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمعه . الزجل : صوت فيه حنين وترنم .
يصف حمار وحش هائجا فيقول : إذا طلب أنشاء صوت بها ، وكان صوته من حسن الترجيع والتطريب ، صوت حاد يابل ، أو صوت مزمار .
والبيت للشياخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .
(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذَابَاب اضمار جمع المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإضمار أن يكون كافا ، ومبيا ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكرين .

فتقول : ضربتكمو يا قوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت

الجمعُ الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ ولكنك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافا^(١) - فتقول : رأيتكم ؛ وضربتكم .

$\frac{1}{281}$

وإنما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألفُ ، فلا يكون ها هتا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو في الجمع ؟

قيل : لما تقدّم ذكره من خفة الفتحة والألف .

ألا ترى أنك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلا بالألف ، وفي وقف المذكر :

مررت به ، ورأيتة ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزيد ، ورأيت

زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلتم : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمة في الاستثقال مع هذا كالواو . وإنما بقيت الحركة في الواحد في قوله :

(مِثْرَةُ آيَاتٍ مُّحْكَمَاتٍ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يجر إسكانها ، فيلتقى

ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ هـ وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخير : إن شئت حلفت ، وإن شئت أنث . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليك ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال فأثبتوا ، كما ثبت الألف في التثنية إذا قلت : عليكم ، وأنتم ، ولديهما .

أما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . .

وإن خبرت عن جماعة مخاطبين أنهم فعلوا فحقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للثنين : فعلتما .

$\frac{1}{280}$ وأما الكاف في ضربتكم فإنما جاءت ؛ لأنها ضمير / المتصوب والمخفوض ثم لحقها زيادة للجمع .

ألا ترى أنك تقول ضربتك ، وضربتكما ، وضربتكمو .

وتقول : إذا كانوا فاعلين : ضربت ، ضربتما ، وضربتمو .

وتقول : ضربتم بغير واو لما أخبرتك في أول الباب . فهذا ذاك بعينه .

فإن كان المذكرون غائباً وضعت الهاء مكان الكاف إذا كانوا منصوبين ، أو مخفوضين .

تقول : رأيتهما يا فتى ، ومررت بهما فاعلم .

ويجوز الحذف ، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس ؛ كما كان في المخاطبين . إلا أنه يجوز في الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء .

فتقول : مررت بهي ، ونزلت عليهي .

ومن حذف قال : مررت بهيم ، ونزلت عليهم .

وإنما جاز هذا في الهاء ، لخفائها كما ذكرت لك في الواحد ، ومنهم من يكسر الهاء لخفائها ، ويدع ما بعدها مضموماً ؛ لأنه ليس من الحروف الخفية . فيقول : مررت بهمو ، والإتباع أحسن وهو أن يقول : مررت بهي ، ونزلت عليهي .

$\frac{1}{281}$ وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مَجْرَى الهاء^(١) ، إذ كانت مهموسة مثلاً / وكانت علامة إضمار كالهاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٤ « واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون منهم أتبعوها الكسرة ولم يكن الممكن حاجزاً حصياً منكم وهذه لغة رديئة »

وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم ويكم شبيهاً بالهاء ؛ لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حذف إضمار وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر ، وهي رديئة جداً .

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء .
وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقواون : مروت بكم ،
وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادِثٍ مِن الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا^(١)
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أنَّ المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنما
ضميره في النية .

وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فعلا ، وإن جمعته ألحقته واوا فقلت : فعَلُوا ؛
لأنَّ الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأما (يفعلون) وما كان مثله فإننا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال^(٢) .

واعلم أنَّ المؤنث يجرى فيها ذكرنا مجرى المذكر ؛ إلا أنَّ علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
الكسرة ؛ لأنَّ الكسرة / تما تؤنث^(٣) .

١
٢٨٧

وجمع المؤنث بالنون مكان الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة المذكر) فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة .

ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكلّ موضع [علامة] المذكر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمنا أهل هذه اللغة يقولون قال الخطيئة . .

البيت الخطيئة في ملح آل قريع وهو من تميم .

المولى : ابن الميم . أى إذا عتوا على ابن ميمهم ، وأحوج الزمان إليهم عادوا عليه بفعل حلمهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .

(٢) سيذكر أمرائها في الجزء الرابع ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) انظر سيويه ج ٢ ص ٣٧ - ٢٧٠ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٢٩ من الأصل .

وتقول فيما كان المؤنث : ضربتَن وقلتن وقلت للمذكرين : ضربتمو وقلتمو ، وفي المفعول : (ضربتكن) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتمكمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربتَن كما تقول للمذكرين : ضربتوا ، وأكرموا فلا تلحق إلا واوا واحدة^(١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التانيث أصلها السكون ، ولكنها حركت لا لتقاء الساكنين ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتن ، وضربتَن لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنما تحذف هاهنا استثقالاً ^١/_{٢٨٨} للضمة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنما هى فى المؤنث نون مدغمة ، فإذا أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ - قلت ما بالك تقول ذهبن ؛ واذهبن ولا تضاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربتكن ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذهبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً واحداً على فعل ، فلذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس ليس فيهن ساكن ، نحو ضربتكن ، ويدكن

تَمَّ الجزء الأول حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها
دون سائر الأفعال ؟

(الحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليما) .
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثائة .

مرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلثائة
وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المقتضب

الصفحة	الموضوع
١١	ترجمة حياة أبى العباس المبرد
١١	نسبه
١١	اسمـه
١٢	ولادته ووفاته
١٢	راء المبرد
١٥	نشأته وحياته
١٦	صفاته
١٧	براعته فى الجدل والمناقشة
١٩	توثيقه
٢١	شعره
٢٤	شيوخه
٢٩	الخصومة بين ثعلب والمبرد
٣١	هدوء المنافسة بينهما
٣٢	علمها
٣٤	نحو ثعلب كما تصوره مجالسه
٣٧	تلامذة المبرد
٣٧	هل كان المبرد متعمبا لقومه أو لذهب
٤٣	ثناء العلماء والشعراء على المبرد
٤٤	مدح ابن الرومى للمبرد
٥١	المبرد ونقد الشعر
٥٤	المبرد والشعراء المحدثون
٥٤	المبرد والطائيان
٥٦	اثر المبرد فى فقه اللغة
٥٨	آثار المبرد

الصفحة	الموضوع
٥٨	الكامل
٦١	التنبيهات على أغاليط الرواة
٦٣	رغبة الأمل
٦٤	نحو الكامل
٦٤	أدب الكامل
٦٥	بلاغة الكامل
٦٦	الفاضل
٦٧	ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد
٦٧	نسب عدنان وتحطمان
٦٨	امجاز أبيات
٦٨	شرح لامية العرب
٦٩	كتب لم تنشر
٦٩	المذكر والمؤنث
٦٩	التمازي والمرائى
٦٩	الروضة
٦٩	كتب اشارت اليها المراجع
٧٠	المقتضب
٧١	هذا باب المخاطبة
٧٥	زمن تأليف المقتضب
٧٧	نسخة اصل المقتضب
٧٨	الاضطراب في النسخة ومعالجته
٧٩	هل في النسخة نقص ؟
٨١	النقل عن المقتضب والاشارة اليه
٨٨	شرح المقتضب
٨٨	تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب
٩٢	صلة المقتضب وغيره بكتاب سيبويه
٩٣	شواهد المقتضب
٩٤	هل استشهد بالحديث النبوى ؟
٩٥	الشواهد القرآنية
٩٦	رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط
١٠٢	الانتصار لابن ولاد

الموضوع	الصفحة
كتب المبرد لا نعرف عنها سوى اسمائها	١٠٣
أسلوب المبرد وخصائصه	١٠٤
لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته	١١٣
مذهب المبرد بين القياس والسمع	١١٣
اسراف المبرد في رد الروايات	١١٧
بين المبرد والقراء	١١٩
موقف المبرد من الكوفيين	١٢٣
اصطلاحات المبرد	١٢٤
منهجى في الشرح والتعليق	١٢٦

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

الموضوع	الصفحة
هذا تفسير وجوه العربية واعراب الاسماء والامعال	١٤١
هذا باب الفاعل	١٤٦
هذا باب حروف العطف بمعانيها	١٤٨
هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول	١٥١
هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون	١٦٠
هذا باب ما كان لفظه مقلوبا الخ	١٦٧
هذا باب اللفظ بالحروف	١٧٠
هذا باب ما يسمى به من الامعال المحذوفة والموقوفة	١٧٣
هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه	١٧٤
هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين	١٧٩
هذا باب الابنية ومعرفة حروف الزوائد	١٩١
هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها	١٩٤
هذا باب حروف البدل	١٩٩
هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها	٢٠٤
هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة	٢٠٦
هذا باب معرفة الابنية وتقطيعها بالافاعيل الخ	٢٠٧
هذا باب معرفة الامعال : اصولها وزوائدها	٢٠٩
هذا باب معرفة الفات القطع والفات الوصل الخ	٢١٨
هذا باب تفسير بنات الاربعة من الاسماء الخ	٢٢٤
هذا باب ما كان فاعله واوا من الثلاثة	٢٢٦
هذا باب مالحقته الزوائد من هذا الباب	٢٢٩
هذا باب ما كانت الواو او الياء منه في موضع العين من الفعل	٢٣٤
هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل	٢٣٧

الصفحة	الموضوع
٢٤٢	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٤٥	هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال
٢٤٩	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء
٢٥٣	هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة
٢٥٥	هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة الخ ...
٢٥٦	هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها الخ ...
٢٦٠	هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو ألف
٢٦٢	هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين
٢٦٦	هذا باب ما كان من الجمع على وزن فعل ومعال مما اعتلت عينه
٢٦٨	هذا باب ما كان من الجمع على فاعلة
٢٦٩	هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان
٢٧١	هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده
٢٧٢	هذا باب ما اعتل منه موضع اللام
٢٧٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٧٥	هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال
٢٧٦	هذا باب ما بنى من هذه الأفعال أسماء الخ ...
٢٨٦	هذا باب ذوات اليماء التي عيناتها ولاياتها ياءات
٢٨٧	هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين
٢٨٩	هذا باب ما جاء على أن فاعله على مثال حييت وإن لم يستعمل
٢٩٢	باب الهمز
٣٠٤	هذا باب ما كان على فاعله مما موضع العين منه ياء
٣٠٦	هذا باب ما كان على فاعله وفاعله من ذوات : الواو ، والياء اللتين هما لامان
٣٠٨	هذا باب المسائل في التصرف مما اعتل منه موضع العين
٣١٧	هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة
٣٢٨	أبواب الإدغام
٣٢٨	هذا باب مخارج الحروف الخ ...
٣٣٣	هذا باب ادغام المثليين
٣٣٤	هذا باب ادغام المثليين في الفعل الخ ...
٣٤١	هذا باب الادغام في المثليين في الانفصال
٣٤٢	هذا باب الادغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع
٣٦٠	هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود

الموضوع	الصفحة
هذا باب الاسماء التي وقعت على حرفين	٣٦٢
هذا باب ما شبيه من المضاعف بالعتل فحذف في موضع حذفه	٣٨٠
هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون	٣٨٣
باب مصطفيين	٣٩٣
هذا باب المضمر المتصل	٣٩٦
هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الفائب وتفسير أصله الخ	٣٩٩
هذا باب ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات	٤٠١
هذا باب اضمار جمع المنكر	٤٠٣

رقم الإيداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩
التزقيم الدولي ٩٧٧-٢٤١-٠٩٨-٢ ISBN

مطابع الأنعام التجارية - قلوب - مصر

